بيار أنصار

العلوم الاجتماعية المعاصرة

ترجمة : نخلة فريفر

المركز الثقافي العربي

هام :

هذه النسخة مخصصة فقط للأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على النسخة الأصلية من الكتاب

dz-sociologie.blogspot.com

http://www.facebook.com/dz.sociologie

* العلوم الاجتماعية المعاصرة
* المؤلف: بيار أنصار
* ترجمة: نخلة فريفر
* الطبعة الأولى، 1992
* جميع الحقوق محفوظة.
* الناشر: المركز الثقافي العربي

* العنوان:

□ بيروت/الحمراء ـ شارع جان دارك ـ بناية المقدسي ـ الطابق الثالث.
* ص.ب/113-5158/* هاتف/343701-352826/* تلكس/NIZAR 23297LE/

□ الدار البيضاء/● 42 الشارع الملكي ـ الأحباس * ص.ب/4006/* هاتف/307651-303339/
● 28 شارع 2 مارس * هاتف /271753 - 276838/ * فاكس /305726/.

المدخل

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تشكو العلوم الاجتماعية من التيارات النظرية الشديدة التعارض، ومن المنازعات بين المدارس، تاركة للمراقب الساهي الانطباع بوجود تعاقب من الأنماط الفكرية؛ إنما فجأة برزت، فارضة نفسها الظواهرية La phénoménologie والماركسية والبنيوية Le structuralisme والدينامية Le dynamisme والاثنية ـ المنهجية L'éthnomethodologie. . . والتجلّيات المختلفة لهذه المدارس المتعارضة.

مع ذلك لم يكن من الممكن لهذه التيارات الفكرية ان تتطابق الاّ على مستوى هشّ من المعاينة مع أنماط فكرية أو مع «إعارات للتفكير» كان قد فرضها مؤسّسو كل مدرسة. ومن خلال التباعد بين هذه التيارات ظهرت تعارضات عميقة لم تلزم الأشخاص أو المؤسسات المتنافسة فحسب، بل تطابقت مع مفاهيم متباعدة من المعرفة الاجتماعية، ومع وجهات نظر عن المجتمع متعارضة، في نهاية القرن العشرين؛ إلى حدّ يمكن معه التفكير أن أبعاداً متناقضة للعالم المعاصر ستتكشّف من خلال هذه الخلافات.

في هذا المؤلّف سوف نسعى إلى إعادة تشكيل هذه الخلافات الأساس، هذا النزاع بين الابستمولوجيات épistémologies؛ يحدونا إلى ذلك طموح لإيضاح معالم التجاذب ولرسم الحدود الكبرى ولاستخلاص الدلالات والرهانات Les enjeux، بقدر ما يتاح لنا ذلك. لذا ينبغي أن تتحدّد هذه الدراسة بالفترة الراهنة كي نتجنّب التشتت المفرط: سوف نسعى إلى إعادة تشكيل هذا «الحقل الفكري» للعلوم الاجتماعية كما انتظم في السنوات العشر الأخيرة، أي من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، وهي الفترة التي سنركّز عليها الاهتمام.

إن هذه الخلافات النظرية لم تكن دون سوابق. ومن قبيل الفرضية العامة، يمكن الافتراض أن هذه الخلافات ما زالت على تعارضها الأساسي، وهي التي كانت قد ارتسمت خطوطها العريضة منذ منتصف القرن العشرين. في الواقع ومن خلال تعدّد المناقشات والمواقف بدأ، منذ العام ١٨٤٠ وما بعده، مفهومان كبيران للمجتمع يتشكّلان ويتعارضان، يمكننا أن ندلّل عليهما بأسماء برودون Proudhon وماركس Marx من جهة، وباسم توكفيل Tocqueville من جهة أخرى.

فمنذ العام ١٨٤٦، أدرك برودون في كتابه «نسق التناقضات الاقتصادية» Système des contradictions économiques، أن المجتمع الصناعي هو كلّية totalité متناقضة، أي بمثابة نسق يمكن أن يُعرف من منطقه الخاص. هذه الكلّية هي نسق من التناقضات الاجتماعية ـ الاقتصادية contradictions socio-économiques، تدعم الجدليات dialectiques ديناميتَها la dynamique، ولم تكن كما شاءها حينها الحريصون على النظام الأريستقراطي، وحدة عضوية وتوافقية. لذا كان على ماركس أن يحسم صياغة هذا المفهوم عن مجتمع تخترقه التناقضات، مجتمع غير عادل من الطبقات المتعارضة، مجتمع قائم على رابط بنيوي، رابط امتلاك رأس المال الصناعي. من ضمن هذا المفهوم conception للاجتماعي social، يصبح هدف المعرفة المميّز هو تحليل البنية الاجتماعية[1] structure sociale، تحليل هذه البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية المتصارعة، حيث تتعارض الطبقات، والتي (أي البنية) تحدّد، من خلال مختلف الوسائط، مجمل نمط الإنتاج الرأسمالي. إن معرفة شمولية كهذه قد توصل إلى العلم الدقيق: إنه طموح كتاب الرأسمال Le capital، أي الوصول إلى بناء تلك المعرفة.

إنما قبل العام ١٨٤٠، كان ألكسيس دي توكفيل Alexis de Toqueville قد شيّد رؤية تتعارض، جملةً، مع هذا المفهوم عن المجتمعات الحديثة. وبعيداً عن أن يرى فيها بنية يمكن تحليل منطقها

الخاص وإعلان تفسّخها، أدرك المجتمع الجديد، الطالع من العهود الإقطاعية الصارمة، كحركة كبرى ناتجة عن مختلف الأعمال والقرارات والمنافسات الفردية. فهو لم يشك بوجود صراعات اقتصادية وتضارب مصالح بين الأغنياء والفقراء، بل فكّر أن هذه الصراعات بالذات تسهم بالدينامية الاجتماعية وبالتطوّر المحتّم، باتجاه أكبر قدر من «تكافؤ الفرص»[٢]. أضف إلى ذلك، أنه ليس من الضروري، بنظره، تركيز الاهتمام على الروابط الاقتصادية، إذ ليست هي المكان الوحيد للمحدّدات determinations؛ بل على العكس، من اللازم متابعة تحليل «الحالة الاجتماعية» للديمقراطية. لذا ينبغي أن تتعدّد التحليلات التي تتناول الثقافة، والديانات، والقيم والتقاليد؛ لأن كل هذه الأبعاد الثقافية تسهم في الحياة الجماعيّة وفي دينامية المجتمعات الديمقراطية.

إنه من باب تبسيط الأمور، بإفراط، تقليص الحقل العقلي للعلوم الاجتماعية إلى هذا التعارض البسيط بين نظرية المتناقضات الاجتماعية ـ الاقتصادية والنظرية الفردوية Théorie individualiste. مع ذلك، باستطاعتنا إذا حرصنا مؤقتاً على المحور العام للتعارض، أن نضع ضمن هذا المدى الفكري الواسع مؤلّفين متباينين جداً، أمثال سان سيمون Saint-simon؛ برودون، جورج سوريل Georges sorel ، والمؤلّفين القريبين من الماركسية؛ هذا على المقلب الصراعي، أما على المقلب الفردوي، فإننا نضع مؤلّفين مختلفين جداً، أمثال فيبر Weber، باريتو Pareto وسيمّل Simmel.

إن مدرسة ديركايم مهّدت سبلاً جديدة في هذا المدى النظري، عن طريق إعادة تحديد موضوعات علم الاجتماع. إن ديركايم، بتركيزه الاهتمام بقوّة على «الظواهر الاجتماعية» Phénomènes sociaux، قد جعل ممكناً بناء مختلف موضوعات الدراسات المتعلّقة بهذا العلم الجديد، المتميّز بوضوح عن بقية المعارف. فهو في الواقع، بإقامته الحدود بين علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية من جهة، وبينه وبين علم النفس من جهة

أخرى، قد مهّد الطريق أمام شتّى الأبحاث، بدءاً بالبنيات الاجتماعية العامّة، كما أشكال التقسيم الاجتماعي للعمل، وصولاً إلى السلوكات Comportements الأكثر فردية individuels، ظاهراً، كما في حالات الانتحار. وبجعله علم الاجتماع علماً مستقلاً تجنّب ديركايم التساؤلات التي كان يطرحها برودون وماركس حول التناقضات الاقتصادية، وأسّس الدراسات الاجتماعية، حصراً، على كل المؤسسات المجتمعية (المدرسة، القانون، الأسرة، المهن)[٣]. وبتجنّبه تساؤلات ماكس فيبر حول الأعمال والدلالات الذاتية significations subjectives، ألزم الظاهرات الاجتماعية بالموضوعية، وشرّع تأسيس معرفة نقدية مختلفة كلّياً عن الدراسات التاريخية والاقتصادية والسياسية والنفسانية.

إذا ما اقتصرنا على الخطوط العامّة لحقل العلوم الاجتماعية الفكري حتى أواسط القرن العشرين، واخترنا رموزاً له ماركس، ديركايم وفيبر، نستطيع أن نتبيّن هنا ثلاثة تيارات عريضة متعارضة تتجه نحو ثلاثة مباحث علوم اجتماعية وثلاث رؤى متباعدة عن المجتمعات الصناعية[٤]. لقد دعا ماركس إلى تجاوز حدود الأوطان من أجل بناء عالم أنماط الإنتاج؛ ولأجل نمط الإنتاج الرأسمالي دعا إلى علم تناقضات الطبقات. في حين دعا ديركايم إلى زيادة الدراسات العينية études concrètes عن المؤسسات، كما يجب أن تدرس موضوعياً objectivement، أي من خلال أبعادها الموضوعية. ودون أن يتخلى عن الأهداف الديركايمية، حثّ ماكس فيبر للشك بعملية التوضيع objectivation الممكنة للمؤسسات؛ للإشارة إلى المسافة الكبرى بين علوم الطبيعة وعلوم الإنسان[٥].

هذه الاتجاهات الثلاثة ظلت حاضرة، في فرنسا ما بعد الحرب العالمية الثانية، إنما لم يتمّ الأمر دون تساؤلات أو تغيّرات. فاقترح جورج غورفيتش G. Gurvitch دمج الترسيمات schémas المتحدّرة من الماركسية وتجاوزها؛ أما موريس هالبواش M.Halbwachs فتابع، طوعاً، تقاليد المدرسة الديركايمية، حتى حين اختفائه المأساوي في العام ١٩٤٤[٦].

ومقابـل الحقل الفكري، دعا ريمون آرون Raymond Aron إلى نبش التراث الليبرالي مجدداً، على الصعيد الفكري، وإلى الاهتداء إلى تراث فيبر على الصعيد العلمي.

ومن أجل فهمٍ أفضل للمناخ الفكري الذي ساد في تلك الحقبة وطالت نتائجه السنوات اللاحقة، علينا التركيز على السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠، أي سنوات الحرب الباردة. فلقد تميّزت تلك السنوات بالمواجهة بين الشرق والغرب وبخطر انفجار حرب عالمية ثالثة. حينها اضـطر المثقّفون إلى اتخاذ قرار ضمن هذا الصراع، وخاصة بتحديد موقفهم من الشيوعية والاتحاد السوفياتي والحزب الشيـوعي. والمشادات الكـلامية الحادّة بين جان ـ بول سارتر Jean-paul sartre والمدافعين عن الرأسمالية خير دليل على المناخ الثقافي الذي ساد في تلك الحقبة.

ولم يستطع علماء الاجتماع التهرّب من الخوض في مثل هـذه المناقشات؛ إذ كان البعض منهم (هنري ليفقر Léfèvre وادغار مورين Edgar Morin) ينتمون إلى الحزب الشيوعي، فحملوا حينها لواء الدفاع عن مواقفه.

لكن البنيات الجامعية امّنت استقلالاً نسبياً لعلم الاجتماع الـذي كان ما يزال بعيداً عن التطوّر الذي شهده فيما بعد. حينها برز وجهان مثّلا مفهومين متعارضين جذرياً من مفاهيم العلوم الاجتماعية: جورج غورفيتش وريمون آرون.

ولد جورج غورفيتش في روسيا العام ١٨٩٤، لذا شارك بنشاط في ثورة تشرين من العام ١٩١٧، وشهد استيلاء لينين Lénine والبولشفيك Bolcheviks على السلطة. هذه التجارب كانت محدِّدة لتكوينه الذهني. فصاغ، منذ هذه السنوات الأولى، المسائل التي لم يتخلَّ عنها لاحقاً، وهي المسائل المتعلّقة، بمستقبل المجتمعات الرأسمالية والمجتمعـات المسمّاة اشتراكية، وكذلك المسائل المتعلقة بصعود البيروقراطية ونتائج

هذا الصعود وإمكانيات إقامة مجتمع اشتراكي ذاتي التسيير autogestion-naire .

لقد حفظ غورفيتش، من ماركس ومن برودون، تحليل التناقضات الاجتماعية، وحفظ كذلك معنى الديناميات الاجتماعية، الخفية في الأجهزة، وهمّ تحليل أعمال المقاومة المنتشرة، العاملة على قلب الأنظمة القائمة. إن أبحاثه عبر منظّري النشاط العملي، أمثال سان ـ سيمون، برودون، فيخته Fichté وهوريو Hauriou، تعتبر تنقيباً لإلقاء أضواء جديدة على جدلية المتحرّك mouvant والهامد inerte، جدلية «الهائج» effervescent تجاه الأجهزة، جدلية المجتمع تجاه الدولة. فأطروحتاه حول الحق الاجتماعي droit social (١٩٣١) تعبّران أصدق تعبير عن هذه البداهة: تجاه مختلف النظريات حول الحقّ السامي، فتح غورفيتش سبل التفكير على مصراعيه حتى يتبيّن كيف تُنتج الفئات الاجتماعية والتجمّعات قوانينَ ضد سيادة الدول.

من خلال دراساته لتراث برودون وماركس، حدّد غورفيتش مهمة علم الاجتماع بتحليل «المجتمعات الكلّية»، بتحليل الكلّيات totalités، وأبدى ارتيابه من الدراسات المجزّأة غير المرتبطة بتفكير شمولي. ونوّه أيضاً بأهمية تصّور مارسيل موسّ Marcel Mauss «للواقع الاجتماعي الكلّي» fait social total، وهو التصوّر الذي يتّجه نحو دراسة الظواهر الجزئية إنما بموضعها ضمن دلالات المجتمع الكلّي.

وفي مقابل عمليات التبسيط التي ارتاب منها ماركس والماركسيون، يدعو غورفيتش إلى جعل أدوات التحليل أكثر تعقيداً. فبدلاً من اختزال المجتمعات إلى بنيات تحتية وبنيات فوقية، ينبغي أن نجعل «درجات» التحليل متعدّدة، بدءاً بالمستوى الهيئي Morphologique، العزيز على ديركايم، وصولاً إلى أشكال المعارف والايديولوجيات، المنظّمة والدينامية. وقياساً عليه ينبغي، إذا ما تجاوزنا جدلية صراع الطبقات الوحيدة الجانب، أن نعيد اكتشاف أشكال الجدليات الاجتماعية المتعدّدة،

بـدءاً بجـدليـة الصـراعـات العنيفـة، وصـولاً إلى جـدليـة التكـامـل Complémetarité المسالمة (١٩٦٢). إن الشرط العام الذي يعظّم شأنه غورفيتش في العمل الاجتماعي هو التجـريبية الجـذرية L'empirisme radical («الإفراط في التجريبية الجدلية») l'hyper-empirisme dialectique أي الاحترام الكامل لتعددية التجارب التي ما انفكّت الحياة الجماعية vie collective تولّدها وتبدّلها.

إن الدلالة السياسية لهذه الأعمال كانت كبيرة وثبّتت بجرأة علم الاجتماع هذا ضمن الحركة الثورية. وبعد أن وجّه انتقاداته إلى الاشتراكية البيـروقراطيـة، انضمّ غورفيتش إلى فـدرالية بـرودون ورأى أن نظامـاً ديمقراطياً، لا مركزياً، ومسيّراً ذاتياً سيحلّ محلّ النظام الرأسمالي. وفي العام ١٩٦٠ وما بعده اعتقد أن تجارب التسيير الذاتي في يوغوسلافيا أو في فرنسا، هي الأشكال السياسية المبشّرة بالمستقبل (١٩٦٥).

لقد اعترض ريمون آرون على مجمل هذه النقاط. ولد ريمون آرون في العام ١٩٠٥، وكان قد أمضى تجربته الفكرية الحاسمة في الجامعات الألمانية ما بين الأعوام ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣. حينذاك كرّس معظم أوقاتـه لدراسة فلاسفة وعلماء اجتماع النصف الأوّل من القرن العشرين، وخاصة ديلتاي Dilthey، ريكَرت Rickert، سيميل Simmel، بالإضافة إلى ماكس فيبر Max Weber (آرون ١٩٣٥ ـ ١٩٣٨). لقد ظلّ أميناً لتراث ما بعد كانت Kant، مركّزاً تفكيره على نقد التاريخ والعلوم الاجتماعية، نقداً فلسفياً وابستمولوجياً. وتعرض أطروحتاه في العام ١٩٣٨ نتائج تفكيره في هذه الميادين.

إنما بدءاً من العام ١٩٤٠ وما بعده، كرّس ريمون آرون قسماً هاماً من أعماله لتحليل وتفسير الأوضاع السياسية المتعاقبة: الحرب الباردة (١٩٤٨)، حرب الجزائر (١٩٥٧)، «توازن الرعب» وتطوّره (١٩٦٢)، التنظيم الأوروبي (١٩٧٧). كما كرّس عدّة مؤلّفات لتاريخ علم الاجتماع (١٩٦٧).

على صعيد تفكيره الاجتماعي، لم ينقطع ريمون آرون عن متابعة، ما كان قد بدأه في العام ١٩٣٥، حول ابستمولوجيا العلوم الاجتماعية. ودون أن يدخل في جدال مباشر ضد مدرسة ديركايم، حاول عن قصد تبيان حدود المذهب الوضعي الاجتماعي positivisme sociologique واستحالة الحفاظ على الطموحات. إذ مفهوم «الشيء الاجتماعي» «Chose sociale» بحدّ ذاته قد يصطدم بوضوح التجارب الذاتية. ولقد تمسّك ريمون آرون بفكرة أننا لا نستطيع اختزال الوقائع الاجتماعية إلى وقائع طبيعية ولا نستطيع الخلط بين مناهج العلوم الاجتماعية والمناهج الموضوعية للعلوم الطبيعية، رافضاً بذلك طروحات ديلتاي حول التعارض التام بين العلوم الإنسانية وعلوم الطبيعة. واعتبر أن طروحات فيبر حول «عملية الفهم»، حتى لو كانت بحاجة إلى استكمال وتعديل، تشكّل شرطاً أوّلياً لا بدّ منه للتفكير حول أصالة العلوم الاجتماعية. أضف إلى ذلك أن التطوّرات التي طرأت على الظواهرية الاجتماعية phénomenologie sociale (شوتز Schütz) تشكّل إسهاماً لا يمكن تجاهله.

لذا يصبح من الضروري نقد المعرفة الاجتماعية وحدودها، نقداً مسبقاً، من أجل تجنّب كمائن المذاهب الوضعية والتاريخية Historismes. الديركايمية أو الماركسية.

فالوقائع، بحدّ ذاتها، ليست موضوعية، إنما المناهج ووجهات النظر المختلفة يمكن أن تجعلها كذلك. وهكذا قد لا يصحّ الخلط بين جهد عملية الفهم، الذي نسعى بواسطته لاستعادة تجربة الأشخاص المعيوشة، والجهد المبذول للتفسير والاستنباط. إنما تبقى هذه المقاربة قابلة للتبرير ضمن حدودها. فالجهد المبذول في عملية الفهم يسمح بتصويب التجربة المعيوشة وباستعادة المرء لحريته. بينما يعمل التفسير، على العكس، على جعل المجموعات ensembles موضوعية ويتيح، عن طريق الإحصاءات مثلاً، تحليل الاتجاهات العامّة والمسبّبات المحتملة causali-tés probables وإعادات الانتاج الاجتماعية Reproductions sociales. إذاً

لا يوجد بالضرورة تناقض بين الطرح الفردوي L'approche individualiste الذي يجيز التفكير بالحرية وبالقرارات الفردية decision individuelles والطرح الحتمي l'approche déterministe. فالفردوية المنهجية l'individualisme methodologique، خلافاً للطروحات المغرضة، لا تتناقض كلّياً مع تحليل المذاهب الحتمية وإعادة الإنتاج (١٩٨٩). هكذا يكون ريمون آرون قد استعاد همّ souci ماكس فيبر بالتوفيق بين الذاتية subjectivité والموضوعية objectivité ويجعل الواحدة مكان الأخرى.

هذه الأفكار النقدية تنطبق، خاصة، على فلسفة ماركس التي رُسمت حدودها، بقوّة، منذ العام ١٩٣٥. لكن بعد العام ١٩٤٥، اضطر ريمون آرون لتوجيه النقد إلى مختلف التأويلات interprétations الماركسية، السائدة حينذاك: التأويل العقائدي dogmatique المستخدم لغايات سياسية أكثر منها علمية، القراءة الوجودية للماركسية، قراءة جان ـ بول سارتر وتناقضاتها (١٩٧٢)، وأخيراً ماركسية التوسير المجتزأة والبعيدة عن أعمال ماركس ذاتها (١٩٦٩). في الواقع ومهما كانت براعة هذه القراءات، فإن ريمون آرون رأى في الأهميّة المنصبّة على الماركسية، برهاناً إضافياً للتعسّف التاريخي في اتخاذ مواقف فلسفية، وبرهاناً على وزن الميتولوجيات السياسية. بهذا المعنى يعتبر أن الماركسية هي من مركّبات «افيون المثقفين»...

لم تكن الدلالة السياسية لهذه الأعمال أقلّ غموضاً من دلالة كتابات جورج غورفيتش. لقد ركّز ريمون آرون انتقاداته على الوضعية positivisme، وأثار التساؤلات حول التاريخية historisme والعلموية scientisme، وادعاءات العلوم الاجتماعية بالحلول محلّ قرارات وقيم valeurs العمل السياسي، وفي الوقت نفسه رفض كل محاولة لتقليص وإنكار حرّيات الأفراد. وهكذا لم ينقطع عن الدفاع عن الحريات ضد الأنظمة الدولانية régimes étatiques ولم ينفك عن تسجيل أفكاره ضمن الحركة التحررية، مع الاحتفاظ بموقفه «كمشاهد ملتزم» (١٩٨١).

لقد أثار ظهور البنيوية structuralisme، المتمثّلة خاصة بأعمال ليفي ستراوس، منذ العام ١٩٥٠ جدالاً حادّاً، وسجّل تبدّلاً في الحقل الثقافي وأحدث وجهات متعارضة جديدة وتحديداً جديداً للمواقف النظرية(٧). بعض الأعمال السوسيولوجية التي لم تكن تهتمّ إلّا بالإجابة عن مشكلات «ميدانها» اضطرت للوقوف ضد الابستمولوجيا البنيوية، راسمة حينئذ، بوضوح، مسلّماتها. سنحاول في هذا الكتاب أن نبيّن أن البنيوية أحدثت، دون أن تشكّل مدرسة عقديـة في حقل علم الاجتماع، تقارباً جديداً وانشقاقات جديدة لم تكن لتنوجد لولا امتداد آثارها ضمن علم الاجتماع المعاصر.

لقد عزمنا إذاً على إعادة رسم هذا الحقل الثقافي للعلوم الاجتماعية كما تشكّل بعد انحسار البنيوية الذي حدث في الأعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠، آخذين بعين الاعتبار التبدّلات الطارئة منذ ذاك التاريخ. الّا أن وجهات نظر جديدة تأكّدت وتطوّرت منذ الثمانينات وفتحت آفاق سبلٍ جديدة.

هنا يُطرح سؤال محتمل: أن نعرف إذا كان بالإمكان التمييز بوضوح بين هذه النظريات وتبعاً لأية معايير.

إن الانتقال من نظرية إلى أخرى، في تاريخ العلوم الاجتماعية، لا يتمتع دائماً بسمة الوضوح الثوري التي يسبغها كوهن Kuhn على تاريخ النظريات العلمية؛ إذ غالباً ما تتمّ التغييرات النظريـة بنقلات صغيـرة وبإدخال تعديلات متتالية؛ وعلى المؤرّخ لاحقاً أن يكتشف التمايزات بدقائقها والتجديدات الحاسمة؛ دون علم أصحابها، في أغلب الأحيان.

والحالة هذه ومن ضمن التاريخ الذي يشغل اهتمامنا هنا، شهدت التغييرات، فعلياً، وضوحاً استثنائياً سمح بتبرير استخدام تعابير أمثـال «الفصم الابستمولوجي» Rupture épistimologique، «ثورة» للتدليل على بروز نظريات جديدة، أو نماذج جديدة، إذا أمكن القول. وتبدو معبّرة، في قسم كبير منها، بعض تلميحات كوهن، عن هذه الحقبة التاريخية، حول عدم الاستمرار في تاريخ النظريات وحول الثورات الابستمولوجية(٨).

فالانتقال من الماركسية إلى البنيوية، مثلاً، في الأعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠، لم يحدث من خلال تطوّر بطيء من نموذج نظري إلى آخر؛ ولم يكن أيضاً نتيجة استبدال تفسير مميّز بآخر، ولا نتيجة نقلة بسيطة للانتباه من تحليل صراع الطبقات إلى تحليل البنيات. فوضع هذا النموذج paradigme موضع التنفيذ أدّى إلى تبدّل في معرفة اختيار موضوعات الدرس، وعملية بنائها، والفرضيات المشروعة، واختيار المناهج المقيَّمة وكل صرح التصوّرات، ومدلول كل تصّور.

هذا النموذج الجديد، الذي ركّز هدف البحث على كشف البنيات ووظائفها fonctionnement وقوانينها lois الداخلية، تخلّى عن التحليل المميّز للصراعات وصيرورتها، وشرّع البحث في الثوابت stabilités وإعادات الإنتاج Reproductions ، بينما النموذج الماركسي قصر الهدف المركزي على تحليل الصيرورة devenir الثورية للمجتمع الرأسمالي(٩).

هذه النقلة، التي تتراءى للبعض بمثابة إعادة نظر بسيطة في تقسيم موضوعات الدرس، تتوافق حقيقةً مع بروز نوع آخر من عملية التنظير، ومع فرضيات تفسير جديدة. وفي حين يقترح النموذج الماركسي تفسير الوقائع عن طريق الاستعانة بالتاريخ وعن طريق تطوّر الروابط الاجتماعية، تقترح البنيوية، على العكس، التوقّف عن هذا التفسير التاريخي التقليدي، لتفسير التحوّلات transformations بالقوانين الداخلية للبنيات الاجتماعية. مذ ذاك فقدت مجموعة من الفرضيات التي كانت مشروعة ضمن النموذج الماركسي، صلتها بموضوعاتها أو أصبحت تشكّل، فعلاً، إشكاليات problématiques. فالتمييز بين بنياتٍ اقتصادية تحتية وبنيات ايديولوجية فوقية، الذي يشكّل حسب تعابير ماركس، «الدليل الموجّه» لنظريته(١٠)، لم يعد مطلقاً يتوافق مع تحليل يهدف إلى اكتشاف العلائق الداخلية interrelations بين البنيات ووحدتها unité. وكما سيكون علينا أن نشير في أكثر من موضع في هذا الكتاب، سوف نرى أن فرضيات النموذج المتخلّى عنه قد لا تكون أبداً موضوع دحض réfutation، ما دامت قد فقدت مدلولاتها.

والمسافة التي تفصل بين هذه النظريات تتكرّس أيضاً بظهور عملية تصوّر جديدة. هكذا تفقد بعض الكلمات، التي كانت قد أسهمت في تهيئة نموذج سابق، مقامها ضمن سلّم التصوّرات الأساسية، وأكاد أقول قد تختفي. فالتعابير «برجوازية»، «صراع الطبقات»، «وعي طبقي» التي كانت التعابير الرئيسية في المصطلح الماركسي تختفي أو تكاد في الأعمال البنيوية، أو لا تظهر إلّا بين مزدوجين، وكأنها مقولات مشكوك بها، ومن الأفضل العمل على إزالة ما يعتورها. هذا الخلق لمصطلح أصيل يؤكّد ما أوحى به كوهن، أي أن كل نموذج ينحو إلى تشكيل «علم عادي» أي صيغة خاصة من المعرفة تستبعد التأويلات الخارجة عن النموذج، وكذلك تصورات النماذج المناهضة: ضمن السياق نفسه قد يختار النموذج بعض الوقائع ويعتبرها جوهرية وكاشفة ويستبعد وقائع أخرى.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النظرية التفسيرية واختيار الموضوعات الكاشفة وعملية التصوّرات والمناهج المميّزة، نجد أن النماذج المتتالية أو المتنافسة قد تتعارض مثلها مثل المجموعات العلمية المتباعدة divergents والمتخالفة. وكما سنرى ذلك من خلال بعض الأمثلة المعبّرة، بروز البنيوية أو النسقوية systémisme، فإن الانتقال من نموذج إلى آخر يتمّ عن طريق «الفصم» Rupture.

بالتأكيد إن كل انتقال لا يشهد «ثورة» حقيقية، وحتى ولو طمحت إلى ذلك مشاعر بعض المجدّدين؛ إنما كي نستطيع أن ندرك حدّة النماذج المتنافسة ينبغي ألّا نهمل التعارضات فيما بينها. وقد نستطيع أيضاً عن طريق تحديد النتوءات الحادّة وخصوصيات particularités هذه النماذج، أن نثمّن عالياً وبوجه أفضل نِتاج هذه الأبحاث، وأن نتساءل عن مساهمتها في كشف الحقيقة، كما يمكن أن نفهم جيّداً حرارة المناقشات والانتقادات المتبادلة.

قد يكون على التحليل الكامل للجدل الذي قام أن يأخذ بعين الاعتبار المدارس والمؤسسات institutions، ووسائل تمويلها،

ومجموعات الأشخاص والفئات المتنافسة. مع ذلك قد يكون من الضروري التذكير ببعض المظاهر. يشير توماس كوهن، بحق، إلى أن تاريخ النماذج l'histoire des paradigmes لا يقتصر فقط على تاريخ الأفكار idées، بل هو أيضاً تاريخ الفئات الاجتماعية المتخاصمة، تاريخ المجموعات العلمية المختلفة، بحيث ينبغي علينا أن نفهم أيضاً الصراعات فيما بينها ومصالحها ورهاناتها.

وإذا ما غضضنا النظر عن كون النماذج المتنافسة فرضيات عقلية، إلاّ أنها تجمع الأشخاص وتجعلهم يتكتّلون أو تعزلهم في مختبرات ومجموعات بحث، أو أقلّه، في شبكات متقاربة تؤدي إلى نتائج متعدّدة على صعيد ظروف العمل Conditions de travail وعلى صعيد المنشورات publications. لكن ضمن العلوم الاجتماعية حيث تتنوّع المختبرات كثيراً في حجمها وتنظيمها الداخلي organisation interne، وحيث شبكات التأثير réseaux d'influence تتضح باستمرار، فالانضمام المعلن عنه إلى نموذج معيّن يعني انضماماً أيضاً إلى شبكة انتماء appartenance وشبكة دعم soutien. فالباحث الشاب، الذي يتمنّى التقرّب من فئة علمية، يتقن بسرعة إلى أي حدّ تقرّبه تعهداته من بعض الشبكات التي يأمل مساندتها appui وإلى أي حدّ تبعده كلّياً عن شبكات أخرى. إنه يتعلّم بسرعة (على العموم بمعرفة لا شكل لها) أن الموضوع الذي يقترح دراسته هو موضوع «صالح» أو غير «صالح» بالنسبة لفئة معيّنة. ففي العلوم الاجتماعية حيث كل ظاهرة علاقية relationnel يمكن أن تصلح كموضوع دراسة؛ يؤدّي الوضع «الجيد» أو «الهزيل» للموضوع إلى نظرية شمولية تتيح الجهر بأن الدراسة ستكون مفيدة أو غير مفيدة. وكل موضوع يطمح إلى تأكيد أو تبديل الفرضيات التي يطرحها النموذج المهيمن داخل الجماعة العلمية المعنية، يعتبر مثيراً للاهتمام. وضمن الشبكات الصغيرة المتقاربة التي يوجهها أستاذ سيّد، يتقرّر الدعم من الأستاذ الذي يحكم إذا كان للمشروع الفائدة المرجوّة، أو إذا كان، عند الاقتضاء، يحتمل هامشاً من الأصالة،

تحدّده المراعاة السليمة للنموذج المسلّم به. أما ضمن نظام مؤسسي، متميّز بمركزية متطرفة (المركز الوطني للبحوث العلمية...) وفي الوقت نفسه باستقلالية واسعة للباحثين، فإن هذه الشبكات المتقاربة تتغيّر باستمرار إنما تتمتع بفعالية كبيرة فيما خص المساعدات الصريحة والخفية، وعمليات تعيين العناصر والترقيات والمنشورات.

إن الانخراط في نظرية يعني أيضاً تعيين حدود الروابط مع الجماعات الأخرى والفروع الأخرى؛ أي تعيين الروابط الدقيقة التي قد تمتدّ من الخصومة المعلنة إلى الاتفاق الكامل مروراً بكل أنواع التجاهل الإرادي أو التشهير التلميحي. هكذا قامت روابط دقيقة من الخصومة والتآمر بين الجماعات المنتمية إلى النموذج الماركسي والمدرسة البنيوية الفتية، روابط دفعت بالبعض إلى تأكيد انتمائها الجديد مع مراعاة الشبكة القديمة التي كانت تنتمي إليها.

من خلال هذا المثل الأخير، نخلص إلى القول إن النموذج لا ينوجد أبداً دون ارتباط معين مع الرهانات السياسية، حتى ولو كانت هذه الروابط أكثر تعقيداً مما هي في الظاهر عادة. بالطبع إن التنبؤية السياسية التي حمل لواءها، في القرن التاسع عشر، كل من سان سيمون، أوغست كونت وبرودون أو ماركس لا وجود فعلياً لها في النصف الثاني من القرن العشرين، إنما مهما اقتضى أن تكون «مهنية»، فلن يستطيع عالم الاجتماع أن يتفادى، كلياً، عواقب عمله السياسية. فاختيار الموضوعات المعتبرة مهمّة (أو الثانوية، أو التافهة)، وصياغة هذه الموضوعات، وخصوصا التأويلات العامة المقترحة لها ترتبط بعض الشيء وبالضرورة بالتأويلات (وبالقرارات) السياسية. إننا نلاحظ ذلك عندما نستعرض بالمقارنة مرامي الانتقادات التي يحدّدها كل نموذج. فكل نموذج يوصل إلى شكل من أشكال النقد له بعض الأبعاد الاجتماعية (اللامساواة بين الجنسين، روابط السلطة في المشاريع...) أو له بعض الأوهام المشتركة، إنما هذه المرامي لا تتماثل، كما لا تتماثل مرامي المواقف السياسية المتعدّدة.

ويساهم أيضاً في النزاع بين النماذج، وإلى حدّ معيّن، الصدامُ بين الايديولوجيات السياسية، كما تساهم الألاعيب وألاعيب التصريحات؛ والأمر لا يتمّ دون تناقض أو إنكار. ويتأكّد لنا أن الصلات بين النماذج والمواقف السياسية لا تردّ إلّا نادراً إلى علاقات الانخراط البسيطة في الأحزاب السياسية. وسوف نجد الكثير من التقارب الفكري والأحاسيس المشتركة والمواقف السياسية المسبقة غير المعلنة.

يجب ألّا نفاجأ إذا ما أثارت نظرية اجتماعية ردّات فعل حامية وغالباً متناقضة. ويجب ألّا نُدهش من النزاعات السوسيولوجية إذا ما اتخذت طابعاً فظاً، خاصة إذا ما احتطنا للرهانات الفلسفية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي هي، في الواقع مثار هذه النزاعات.

فالفرضية العامّة L'hypothèse générale التي ستوجّهنا هنا هي أن تراجع البنيوية أتاح بروز تيارات نظرية يمكن أن نصنّفها ضمن أربعة اتجاهات رئيسة، وهي الاتجاهات التي تميّز، كما يبدو، الجوهري من الإشكاليات السوسيولوجية الراهنة[11] لهذا نقترح، على مستوى الصياغة الأنية ـ ومهما كانت الريبة التي نحسّها تجاه هذه العناوين، أن نختار لهذه التيارات الأربعة النظرية التعابير التالية:

١ ـ البنيوية التكوينية Structuralisme génétique

٢ ـ علم الاجتماع الدينامي Sociologie dynamique

٣ ـ الطرح الوظيفوي والستراتيجي Approche fonctionnaliste et stratégique

٤ ـ الفردوية المنهجية l'individualisme méthodologique.

سوف يكون علينا تبرير هذا الاختيار، إذ لا يجوز القبول به دون إمعان نظر. وسوف يكون علينا أيضاً أن نتفحّص إذا ما كانت سبل البحث الجديدة قد وضعت موضع تساؤ ل هذا الترتيب: في الملاحق، سوف نشير إلى بعض سبل بحث حديثة والتي لا تندرج، في قسم منها، تحت هذه الاتجاهات الأربعة.

ومن المناسب أيضاً أن نذكّر أن هذا التوزيع للمدى النظري إلى أربعة تيارات هو بحدّ ذاته فترة من تاريخ طويل. لقد أظهرت دراسة تاريخية دقيقة تجري منذ العام ١٩٤٥ أن هناك فترات متتابعة من التبدّلات والنقّلات والتطوّرات الفردية. فالتوزيع الذي حدّدناه هو توزيع لفترة نظرية؛ لذا علينا أن نذكّر، وإن بشكل مقتضب، بالتطورات التي أمكن أن يحدثها المفكرون الذين سنتحدث عنهم.

ولنذكر بالمقابل أن كل علماء الاجتماع لا يشغلهم الدخول طوعاً في هذه المدرسة أو تلك؛ فهمّ يقتربون، من هذا التيار النظري أو ذاك، بشكل سافر وصريح أو بشكل مضمر، تبعاً لتربيتهم أو انسجامهم الفكري. أضف

الوجودية

لقد عمل جان بول سارتر Jean-paul sartre، في كتاباته السابقة على العام ١٩٤٥، على تمديد الإشكاليات الظواهرية الخاصة بالوعي الهادف، ضمن منظور وجودي يعلي شأن حرية الكائن (تعالي الانا Transcendance de l'ego، ١٩٣٦؛ الوجود والعدم L'Etre et le néant ١٩٤٣). إنما بعد العام ١٩٤٥، وبعد أن أكّد الطابع الذي لا يمكن «تجاوزه» للماركسية، اقترح بناء نظرية تنكر الحتمية الاقتصادية وتحافظ على حرية الكائن ضمن تعددية تجاربه الاجتماعية. ضمن هذا التوجّه، يعمل على توسيع نظرية «الوسائط» (العائلة،-الجماعة)، التي تتيح استيعاب دينامية الوضعيات، حيث يتشكّل ويتحقق قصدية و «مشروع» الفاعل. ففي كتابه نقد العقل الديالكتيكي، يخصّ سارتر بالوصف التجارب الجماعية المتعارضة، بدءاً بتجمّع الأفراد، وصولاً إلى الجماعة الأشدّ نشاطاً (الجماعة المتّحدة)، مبيّناً كيف تتحاذى أو تتداخل الحريات في تفاعل، كيف تترابط أو تتراجع ضمن جمود المجموعات والمؤسسات والإواليات الاجتماعية.

إن تأثير سارتر على العلوم الإنسانية لا يقاس فقط بأهمية هذه المؤلّفات النظرية. فأعماله الروائية والمسرحية، ومواقفه ضد أشكال القمع السياسي، لم تكفّ عن تذكيرنا باتساع أشكال العنف السياسي ←

إلى ذلك، أن معظم الأبحاث ترفض، كما هو متوقّع، التشيّع لهذه المدرسة أو تلك، بل هي تغرف من مخزون النظريات (المخزون المعتبر مثل «علبة أدوات») العناصر التي تراها الأكثر قدرة على إنارة موضوعها الخاص.

لتصحيح مسار هذه المناقشات وهذه المواجهات، سوف نتجنب الفصل بين طروحات أربعة متتالية. لكن بعد التذكير بالمبادىء الابستمولوجية التي تحكم هذه التيارات الأربعة (القسم الأوّل) سوف نتصدّى لإجابات هذه التيارات عن المسائل الأساسية، بالنسبة لكل علم اجتماع: طبيعة الصراعات الاجتماعية (القسم الثاني) الرمزي Le symbolique (القسم الثالث) مفهوم علم الاجتماع (القسم الرابع).

← وإمكانيات المقاومة أو التمرّد (لنا الحق في الثورة ١٩٧٤ on a raison de se revolter)، اما كتاباته الأدبية فتؤكّد على القضايا النظرية التي طرحها، من أجل صياغة نقد للمفاهيم الحتمية، الناتجة عن الماركسية أو عن البنيوية. إنها كتابات تسعى للتوفيق بين ماركسية خالية من بعدها الآوالي mécaniste وبين إرادة الكائن الحرّة.

إن العلماء البريطانيين الذين وقفوا ضد الطب العقلي، رونالد لينغ Ronald laing ودافيد كوبّر David Cooper، استوحوا من هذه الطروحات: لقد حاولوا استخدام التوجّهات السارترية في معالجة الأمراض الذهانية، مبيّنين ارتباط الأفراد بالعنف الكامن، عنف الوسط العائلي، ومن جهة أخرى ساعتين لإعادة خلق ظروف حرية الأشخاص.

ضمن نطاق الوجودية، من الملفت أن يكون مؤلّف سيمون دي بوفوار Simone de Beauvoir (الجنس الآخر Le deuxième sexe ١٩٦١) قد طبع بطابعه ظهور دراسات نقدية حول ظروف النساء، حيث جرى التشديد على تحديد المواقف من خلال التربية التفاضلية بين الجنسين وعلى تعيين إمكانيات تأكيد الذات والحرية.

ولقد ساهمت كذلك كتابات البير كامو Albert camus (الإنسان المتمرّد ١٩٥١ L'homme revolté) بهذه الحركة لنقد اشكال القمع وللتفكير باهتمام بحريات الإنسان الحديث.

الحواشي والمصادر

(١) كارل ماركس، أسس نقد الاقتصاد السياسي (١٨٥٧ ـ ١٨٥٨)، باريس، منشورات انتروبوس Anthropos ١٩٦٧، المدخل.

(٢) الكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أميركا (١٨٣٥ ـ ١٨٤٠) Démocratie en Amérique باريس، غاليمار ١٩٦١، المجلد الأوّل، المقدّمة.

(٣) اميل ديركايم Les règles de la methode sociologique ، قواعد منهج علم الاجتماع (١٨٩٥)، باريس فلاماريون ١٩٨٨، الفصل الثاني.

(٤) لقد حلّل بيار تريبيه Tripier، بفطنة، هذا التقسيم للحقل الفكري لعلم الاجتماع إلى ثلاثة تيارات مهيمنة، في أطروحته لنيل دكتوراه دولة: طروحات اجتماعية لسوق العمل Approches sociologiques du marché du travail (جامعة باريس VII، ١٩٨٤)؛ راجع أيضاً برغو Bergheaud وتريبيه «التوترات النموذجية، نواة مدى السجلّات في العلوم الإنسانية» في مجلة critique régionale، الصادرة في بروكسيل، العدد ٦، تشرين الثاني ١٩٨١.

(٥) ماكس فيبر Essais sur la théorie de la science محاولات حول نظرية العلم، باريس، منشورات plon ١٩٦٥.

(٦) موريس هالبواش La Mémoire collective «الذاكرة الجماعية»، مؤلّف مطبوع بعد وفاته، باريس، منشورات P.U.F ١٩٥٠. أوقف البوليس الألماني موريس هالبواش في بداية العام ١٩٤٤ لكونه ينتمي إلى المقاومة.

(٧) ليفي شتراوس Les structures elementaires de la parenté «البنيات الأوّلية للقرابة»، باريس، منشورات P.U.F. ١٩٤٩.

(٨) كوهن La structure des revolutions scientifiques، «بنية الثورات العلمية»، (١٩٦٢)، باريس، فلاماريون ١٩٨٢.

(٩) لقد أشار فوجيرولاس Fougeyrollas بقوّة الى هذا الانقطاع بين الماركسية والبنيوية، في كتابه Contre lévi-strauss, Lacan et Althusser، «ضد ليفي ـ ستراوس، لاكان والتوسير»، باريس، منشورات de la Jonquère، ١٩٧٦.

(١٠) كارل ماركس Critique de l'économie politique، «نقد الاقتصاد السياسي» المقدّمة (١٨٥٩)، باريس المنشورات الاجتماعية ١٩٥٧، ص ٤.

(١١) لقد اقترح تورين Touraine عرضاً يمكن أن يقارن بأربع «مدارس»؛ راجع مقالة Sociologies et sociologues في L'Etat de sciences sociales، باريس، La Découverte، ١٩٨٨ الصفحات ١٣٤ ـ ١٤٠.

القسم الأول

موضوع علم الاجتماع

العرض الذي يقدّم عادةً عن المناقشات العلمية يردّ السجال إلى التعارض في التأويل؛ إذ يفترضون، بسذاجة، أن الوقائع (التاريخية والاقتصادية والاجتماعية) تفرض نفسها على المتتبّعين، وأن المواجهات النظرية المتعارضة تتركّز حول التأويلات وحول الأهمية التي تعطى، مثلاً، لمختلف الأسباب والعلل.

في المناقشة الاجتماعية التي نودّ الإحاطة بها، نرى أن عرضاً شبيهاً يكون بعيداً جداً عن الحقيقة، والمناقشات تقع على مستوى رئيسي، بشكل أكبر. فإذا كانت المناقشات السجالية لا تتركّز، حقاً، إلاّ على تأويل نفس الظاهرات المعتبرة «معطيات»، فالنقاش يصبح مباشرة محصوراً ومحدداً، ويمكن أن ينتهي عاجلاً، بناءً على مزيد من التحقيقات.

أمّا إذا أصبحت وجهات النظر المتعارضة أكثر حدّة، فلأنها لا تقتصر في الدرجة الأولى على عمليات التأويل، بل ترتبط أكثر بتعيين هذه المعطيات، وفي الغامض من هذه الظاهرات ترتبط، حسب تعبير ماكس فيبر، بالتعرّف على المعطيات المختلفة، أساساً. وقد يحدث أن تتوافق هذه النظريات على التعرّف على المعطيات الجزئية نفسها (نسبة الجنوح عند جماعة معينة)، لكن هذه النظريات لا تطرح مسائل التأويل بالمقاييس نفسها، إذ وقبل هذا الجدال تتناول بالتفكير قضية الجنوح من ضمن أنساق بناء متباعدة.

لذلك، فالمسألة الرئيسة المطروحة ليست مسألة التأويلات (التي قد تنحصر الأجوبة عنها بأجوبة مؤدلجة بقوّة: حساسية اليسار تقوده إلى إعلاء

شـأن المحدّدات الاقتصـادية، وحسـاسية اليمين تؤدّي بـه إلى تثمين المبادرات الفردية)، بل مسألة المفاهيم الأساسية للعلاقات الاجتماعية، وبالتالي مسألة موضوع علم الاجتماع.

وإذا ما اتّخذ «الجدال» طابعاً من الحدّة، لم تكن فيه الاختلافات في الآراء، ولا التوافق في الأحكام أو الانتقاء منها فعّالاً، فذلك يردّ بالتحديد إلى أن التعارض يتركّز على المستوى الذي يستخدم مقاصد علمية متباعدة أصلاً. فالجدال ينصبّ على موضوع علم الاجتماع وفي الوقت نفسه على العلاقات الاجتماعية المعتبرة حاسمة.

فللمرحلة المعاصرة الفضل في أنها أوصلت إلى توضيـح ممتاز للجدال، على هذا المستوى الأساسي؛ فهي قـد أظهرت جليّاً تنوّع المواقف المتنافرة. لهذا اضطرّت المدارس المتعارضة إلى الإبانة عن مسلّماتها الابستمولوجية، بطريقة صريحة للغاية.

البنيوية التكوينية

إن كل عنونة للدلالة على مجموعة من التنظيرات والأبحاث تحمل مخاطر جسيمة من التحريف. مع ذلك يتراءى لنا أن تعبير «ما بعد البنيوية» post-structuralisme يمكن أن يستخدم مؤقتاً للدلالة على مجموعة الأعمال التي تندرج، دون أن تسند بالضرورة وبصراحة إلى البنيوية، ضمن تطوّر المبادىء العامة principes généraux التي، مقدّماً، صاغها في نسق systématisés منظّرو هذه المدرسة. فالبادئة «ما بعد» تفرض نفسها، ليس بالنسبة لتطبيق ابستمولوجيا بنيوية هنا بل باستخلاص العبرة من خلال النقد الإيجابي.

فالدراسة المتأنّية لهذا التيار الذي ندعوه «ما بعد البنيوية» قد يؤدّي إلى دراسة أعمال عدد من علماء الاجتماع بدءاً من العام ١٩٥٠؛ ومن أجل الإشارة إلى فرادة هذا التيار النظري، يبدو لنا أكثر تعبيراً بإبرازه خاصة عبر مواقف وأعمال بيار بورديو Pierre Bourdieu، الذي صاغ، على أكمل وجه، هذه المبادىء وهذه التطبيقات العلمية.

ويجدر بنا، بالنسبة لكل نظرية من النظريات التي سنتناولها بالدراسة، أن نبحث مجدّداً عن مقدّماتها، وإلى حدّ ما، عن التراثات الفكرية حيث يمكن أن تتموضع هذه المقدّمات.

بالطبع لا تعني المسألة إطلاقاً الانتساب الطيّع لتراث موقّر: لن نجد، في أيٍ من التيارات الأربعة التي سوف نعرضها، امتثالية Conformisme تجاه سلطة يتعذر مسّها. فكل تيّار يتكوّن من خلال فكر نقدي بالنسبة إلى مقدّماته المعترف بها. مع ذلك، لا تتكوّن نظرية معينة دون إمعان نظر حول الماضي الفكري؛ بعدها يمكننا أن نرجع هذه النظريات إلى أصولها النظرية من «التاريخ الطويل».

إن الدراسات التي قام بها بيار بورديو تقود، دون لبس، إلى إبراز التقسيم الاجتماعي إلى طبقات؛ وهذه النقطة تدلّ بقوّة على فرادته بالنسبة للمدارس النظرية الثلاث الأخرى التي سنتناولها بالدرس. فالأبحاث التي أجريت حول ممارسات الطلاب[1] ومعارفهم الثقافية، كما حول ارتياد المتاحف[2] أو حول المدارس الكبرى[3]، أظهرت أن توزّع هذه الممارسات يختلف كثيراً نظراً للأصل والانتماء الطبقي. إذا اقتصرنا على هذا المعيار critère البسيط، يصبح ممكناً الإشارة إلى الاستمرارية بين هذه الدراسات والتراث السابق الطويل (أوجين بورّت Eugène Buret، برودون، ماركس، سوريل Sorel. . .) التي ما زالت تنظر إلى الممارسات الاجتماعية انطلاقاً من توزّع العوامل إلى طبقات اجتماعية. إنما هذا لا يتضمن أننا قد نقبل بجعل الطبقات الاجتماعية سكونية، ولا بتحويلها إلى موضوع تبعاً للتوهّم العام المتولّد عن استخدام اللغة المألوفة[4].

إن النقلة الأكثر وضوحاً، والتي بالطبع تستبعد وصف هذه التحاليل «بالماركسية»، تكمن في الأهميّة المعطاة لعلاقات المعاني وللمنافع الرمزية والسيطرة الرمزية ضمن العلاقات الطبقية. فالتعريف الموجز «لكلّ تشكيلة اجتماعية»، «كنظام لعلاقات النفوذ والمعاني بين المجموعات أو الطبقات»[5]، يدلّ بوضوح على الفصم Rupture الذي يتمّ هنا بين التعريف الماركسي للطبقات المتميّز بتصوّر سوسيو ـ اقتصادي وهذا التصوّر الذي سوف يعلي شأن العلاقات وعلاقات السيطرة الرمزية، وفقاً لمحطّ اهتمام يمكن أن ندرجه في خط ماكس فيبر.

فإلى التراث الديركايمي، ينبغي أن ننسب ليس تناول إشكاليات محدّدة Problématiques précises (التكامل، الفوضوية. . .) بل، أكثر من ذلك، حالة ذهنية وتصوّراً لعلم الاجتماعي. لذا يستعيد بيار بورديو طموح ديركايم (دون أن يكون هناك مجال للحديث عن تأثير) ـ أو إذا صحّ التعبير شغفه ـ بتكوين سوسيولوجيا كعلم وبتخليصها من الأوهام والاعتقادات. وتقوم هذه الإرادة، كما لدى ديركايم، على مبدأ موضوعية الاجتماعي

Social، حتى لو كان بلوغ هذه الموضوعية هو نتيجة عمل يتجدّد باستمرار. لذا نرى أن نظرية ديركايم كانت حاضرة في جوهرها وفي ذهنه عندما يشير بيار بورديو، من خلال المناهج والطرائق المستخدمة (الديمغرافيا Démographie، والإحصاءات) إلى الأدوات التي تتيح القيام بأعمال موضوعية.

لكن ضمن هذه الحلقات التي يمكن ردّها إلى أُصولها، من المناسب بالتأكيد التركيز على الفترة البنيوية، باعتبارها الفترة الأساس ومصدر التفكير البارز في تثبيت أقدام هذه النظرية[٦]. من هنا نرى أن نظريات ماركس، فيبر وديركايم موجودة ومندمجة طوعاً في البنيوية، إنما بعد إمعان نظر.

مع ذلك لا نستطيع القول إطلاقاً أن نظرية بيار بورديو تقتصر على المبادىء البنيوية، بل يمكن اعتبارها أنها قد تكوّنت عن طريق الاغتناء بهذه المبادىء، وفي الوقت نفسه عن طريق نقدها[٧].

لقد قدّمت أعمال ليفي ستراوس الانتروبولوجية (الإناسية) anthropologiques، في سنوات تكوّن تفكير بيار بورديو الحاسمة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥)، المثال لطموح فكري فريد. فهذه الأعمال قلبت الحدود التقليدية بين العلوم الاجتماعية sciences sociales، وقرنت بين علم الألسنيات linguistique وعلم الإناسة (الانتروبولوجيا) anthropologie وأعادت طرح التساؤلات العامة حول التنظيم الاجتماعي في زمن قيام الدراسات الآحادية monographies، وولّدت الحاجة للبحث الاتنولوجي Recherche ethnologique وطموح التفكير الشامل حول العلوم الإنسانية. زد على ذلك، أن تفكيراً كهذا لم يمرّ دون إثارة تساؤلات فلسفية وكلّية universelles حول المصير الإنساني.

فالأبحاث حول أنساق القرابة، والتي تجاوزت تجزئة الدراسات الآحادية، حدّدت لنفسها غاية كشف الأنساق المستترة للعلاقات والقيام بتنظيمها. وهكذا تكون قدّ قدّمت للبحث حقل تقصٍّ واسعاً حول هذه

البنيات التي لا يلحظها، أو يلحظها جزئياً، القائمون بالبحث، وخاصة حقل تقصٍ لا ينضب حول طبيعة العلاقات، وثباتها أو تطورها، وتكرارها في مجالاتٍ غير متوقّعة[٨].

فالباحث في العلوم الاجتماعية، من خلال هذه الأعمال، يجد نفسه مدعواً لمجابهة تعقّد complexité المعطيات، وفي الوقت نفسه لتجاوز فيض الوقائع، كي يتلمّس العلاقات المستترة ويكتشف لها التفسير.

فهذه الأعمال، بالنسبة لعالم الاجتماع، شكّلت وعداً وتحدّياً: الوعد بإيصال علم الاجتماع إلى مستوى أرفع من الروح العلمية وفقاً لمتطلّبات الأبستمولوجيا النقدية (غ. باشلار G.Bachelard، ج. كانغيلهيم G. Canguilhem). لكن المشكلة تظل كاملة في أن نعرف ما إذا كانت البنيوية، التي بدا أنها شرّعت الكثير من السبل في ميدان علم الألسنيات، وعلم الاناسة، والنقد الأدبي، يمكن أن تتدخّل شرعاً في ميدان العلاقات الاجتماعية، المعروفة، منذ زمن أوغست كونت وفيبر، بأنها العلاقات الأكثر تعقيداً والعاصية على التفسيرات الشمولية.

أظهرت الأبحاث الأولى التي نشرها بورديو أنها أبحاث مرحلة تقصٍّ تجريبية أكثر مما هي نظرية، إذ المسائل المركزية التي طرحتها البنيوية لم تعالج إلاّ استطراداً. فالكتاب المنشور في العام ١٩٦١ والمخصّص لـ «علم اجتماع الجزائر» قد كتب وفق متطلبات ديركايمية أكثر منها بنيوية، انطلاقاً من توزيع الاثنيات éthnies ومميّزاتها الخاصة. فهذه الأعمال الأولى لا تنتمي أبداً إلى عملية التطبيق الإلزامي لنظرية قائمة مسبّقاً préélablie ، لكنها بالأحرى تنتمي إلى مرحلة من التفكير النقدي حول فعالية نماذج الكشف modèles heuristiques. فبدءاً من أعماله حول الطلاب الفرنسيين (١٩٦٤)، اعتمد بيار بودريو في تأويله، على النموذج البنيوي، ولم يصبح هذا الاعتماد صريحاً ومنسّقاً إلاّ في كتابه «مهنة عالم الاجتماع» Métier de sociologue (١٩٦٨).

خلال هذه المرحلة، تبيّن أن النموذج البنيوي كان محطّ إعادة نظر وموضوع نزاع في البعض من صياغاته. لكن إعادة قراءة محاولة اروين بانوفسكي[٩] Erwin panofsky فتحت له باب فرضيات جديدة حول عملية الإبداع: إذا كان صحيحاً أن المهندسين المعماريين للكاتدرائيات الغوطية Cathédrales gothiques قد ألقوا على تصاميمهم نماذج المنطق والوضوح والعقلانية التي كانوا قد اكتسبوها خلال سنوات تلقّيهم العلوم المدرسية، يصبح ممكناً بسط النموذج البنيوي على الإبداع الفني Création artistique، شريطة أن نضيف إليه بعض دراسات حول الحالات الداخلية وحول التحوّلات المحتملة للنماذج المكتسبة.

منذ تلك المرحلة أصبحت المسألة الجوهرية مطروحة، وهي التي اتّخذت أهمية مطّردة في أعماله اللاحقة: كيف تتجدّد البنيات، كيف تعاود إنتاجها؛ المشكلة التي تفرض التركيز على سلوك الفاعلين agents، كونهم معيدي إنتاج الأوضاع Reproducteurs des positions. لقد وجد نفسه بين أطروحتين متطرفتين، أطروحة الظواهرية phénoménologie المتمسّكة بسبر المقاصد intentionnalités دون نظر إلى جذورها الاجتماعية، وأطروحة البنيوية المردّدة موضوعة thème الانمحاء الجذري لذات الفرد (التوسير althusser، فوكو foucault)؛ إزاء هذا كان لا بدّ من الوصول إلى إجابات جديدة، متفلّتة من تبسيطية المواقف المتناقضة.

تحت شعار هذا التطوّر، يمكن أن تنتظم إجابة بورديو، عن مسألة موضوع البحث الاجتماعي، حول ثلاثة تصوّرات: (نسق المواقف)، (أبيتوس habitus[*])، (وإعادة الإنتاج الاجتماعي Reproduction sociale).

(*) يعرّف بيار بورديو الأبيتوس L'habitus بأنه «تهيؤ عام يولّد تصورات خاصة قابلة للتطبيق في ميادين مختلفة من الفكر والعمل»، وذلك في دراسته «Systemes d'e-nseignement et systemes de pensée» المنشورة في Revue internationale de scien-ces sociales، العدد ١٩، ١٩٦٧.

المترجم

I ـ إن الدرس الأوّلي للبنيوية الذي يدعو إلى تصـويب أنساق العلاقات هو في صلب كل هذه الدراسات والتأويلات. فالأمر لا يقتصر فقط على تصويب «الظواهر الاجتماعية» «Phénomènes sociaux»، ولا على وصف بعض أجزاء مضطربة من السلوكات الاجتماعية، إنما يقوم على التمسّك بكشف طبيعة العلاقات وطبيعة نسق العلاقات التي تنظّم الموضوع المدروس. هذا يعني أولاً أن كل جزءٍ من الاجتماعي لا يشكّل موضوع معرفة على نفس المستوى والدرجة؛ لهذا يتحتّم القيام بنقد أوّلي للتيقّن إذا كان الموضوع قيد النظر يشكّل أو لا يشكّل نسقاً من العلاقات قابلاً للقياس[١٠].

إذاً وبادىء ذي بدء، يفرض نفسه القيام بقطيعة مع ما يسميه بورديو «علم الاجتماع التلقائي» sociologie spontanée. لكن الإدراك الحسّي Perception commune، أو الصحفي أو الايديولوجي يستمر، في الواقع، في تعيين «وقائع اجتماعية»، و«وقائع مجتمع» faits de société ، دون اهتمام بمعرفة ما إذا كانت هذه الوقائع المجمّعة بهذه الطريقة لها أو ليس لها وحدتها unité أو إذا لم يكن الأمر أمر معطيات خليطة تخضع لقوانين متباينة. لذا يصبح من المناسب إثارة مسألة مقولة «الواقع الاجتماعي» المشّوشة، وتمييز ما يمكن أن نطلق عليه الموضوعات «الصادقة» Vrais أو «الخاطئة» faux : الموضوع الاجتماعي objet social هو الموضوع الذي يكشف مجموعة من العلاقات الداخلية، يكشف نسقاً من العلاقـات، يسمح لنا التحليل بالوصول إلى تفسير وِظافتها fonctionnement.

لذا يصبح هدف البحث إظهار منطق النسق، مما يفرض إسقاط بعض الظواهر والقيام بعملية استكشاف متعدّدة الجوانب. فعملية الإسقاط تفرض نفسها (كما في كل علم)، لأن البحث يؤثر الكشف عن نسق العـلاقـات المحـدِّدة Relations determinantes اجتمـاعيـاً، ويستبعـد المعـطيات الحكـائية données anecdotiques كمـا يستبعد المعـطيات التاريخية، مثلاً، أو المعطيات المرتبطة بالعلوم الاقتصادية. فالدعوة البنيوية

لتعليق عمليات التقصّي ذات الطابع التاريخي تجد هنا توضيحها وتطبيقها.

لكن البحث عن نسق العلاقات يؤدّي في الوقت نفسه إلى عمل هائل من التقصّي لا يشكّل تعيين نسق العلاقات سوى مدخل له. بعدها يصبح من الملائم أن نكثر من طرح الأسئلة حول النتائج العملية والرمزية للنسق وأن نلاحق بحياد هذا المنطق الاجتماعي كي نستطيع تسجيل مفاعيله. من الجوهري أن هذه الملاحقة تهمّنا جداً في تحليل النتائج، إذ ستشكّل لاحقاً وبحدّ ذاتها سياق الدلائل processus de preuves. وعن طريق متابعة تسلسل المفاعيل نستطيع أن نزيد من الاستنتاجات وأن نكشف عن علاقات جديدة مستترة، وأن نبرهن، عن طريق مراكمة العلاقات، عن قيمة الفرضيات.

فالبنية، أو بالأحرى، نسق المواقف والعلاقات يفرض، بمعنى من المعاني، حركة بحث مثلّثة: الإسقاط Réduction، والتعليم repérage والتطوير Développement.

فالكتاب المخصّص للدراسة الاجتماعية للجامعة الفرنسية المعنوَن Homo académicus، يمكن أن يعطي صورة عن هذه الحركة المثلّثة[11] triple mouvement.

أ ـ إن عملية الإسقاط تفرض نفسها منذ أن تنطرح مسألة النسق الوحيد للعلاقات الاجتماعية. أما المسائل المتعدّدة المتعلّقة مثلاً بتاريخ المؤسسة، البعيد أو القريب، والمسائل المحرجة حول وسائل الحصول على الميزانيات، وعلاقات المؤسسة المتعدّدة مع محيطها الاجتماعي والسياسي، فيتمّ استبعادها. ومن الواضح أن عملية الإسقاط هذه تتقرّر حسب متطلبات المسألة المطروحة.

ب ـ ويؤدي تعليم النسق إلى توضيح نسقين من المواقف نجدهما متداخلين في الجامعة. النسق الأول، وهو النسق الداخلي في المؤسسة، يوزّع مواقف السلطات بدءاً بمواقف سلطات القرار والنفوذ وانتهاءً

بالمواقف المهيمَن عليها، المحرومة من السلطة والنفوذ. أما النسق الثاني، وهو نسق داخلي وخارجي معاً، فيوزّع المواقف حسب مراكز السلطة والنفوذ المكتسبة، عن طريق المنشورات والمخصّصات العلمية وشبه العلمية والتظاهرات بالقرب من الجماعات العلمية الأجنبية... فهذان النسقان يتداخلان ويختلفان كلّياً في الوقت نفسه: يمكن لأستاذٍ مثلاً أن يتمتّع بموقع شرعي قوّي داخل النسق الثاني (موقع محض علمي) وبسلطة ضعيفة داخل النسق الأوّل.

هذه الخلاصة (الموجزة جداً) تتيح لنا أن نطرح مسألة «حقيقة» نسق العلاقات كما استنتج. «فالحقيقة» المكتشفة لا تظهر، حقاً، وكأنها واقع ظاهر؛ بل ينبغي من أجل إظهارها أن نضع بين هلالين الوقائع الظاهرة للعيان (إرث التاريخ... تدفق الطلّاب... الضغوط الممارسة على مقدّمي الأموال) وأن نبحث، وفق مبادىء باشلار، عن «المستتر» الذي يؤهّلنا أن نفسّر الظاهر.

وقياساً عليه، قد لا يصحّ، من أجل كشف هذين النسقين من المواقف، أن نكتفي بالشهادات وبأحكام الأشخاص المعنيين؛ بل يجب، ضمن هذا المنظور أن نفترض أن مواقف وأحكام وحوافز أصحاب الشأن المنتفعين تحدّدها، بشكل واسع، البنية؛ وبكلام أدقّ يحدّدها الموقع الذي يشغله المنتفع داخل النسق. إننا من جديد نجد هنا الموضوعة الجوهرية للطرح البنيوي التي تفترض أن النسق يفسّر الجزء ويحلّله، بشكل كبير.

يوضّح بيار بورديو هذا العكس الابيستمولوجي renversement épistimologique بمقارنة هذا الطرح مع التراث الإناسي «الكانتي»: بينما يضع كانت Kant (معاوداً بهذا تأويل التراث الديكارتي) الإنسان في شموليته Universalité ، في مركز العلوم الإنسانية، يعكس الطرح الاجتماعي هذا النموذج الوهمي من التأويل ويبيّن كيف أن البنيات هي «في أساس» الإدراكات perceptions والأحكام jugements والسلوكات comportements. وبهذا يكون علم الاجتماع قد خيّب أحلام الناس

الطامحة لأن تصنع من الكائن البشري الخالق لمصيره ولذاته.

بتعابير «الواقعية» والموضوعية، قد يمكن القول أن بنية النسق هي أكثر واقعية من المقاصد أو الحوافز الفردية: تتمتع العلاقات الاجتماعية «بواقعية أكثر من واقعية الأشخاص الذين تربط فيما بينهم»[١٢].

ج ـ لكن هذا الكشف لنسق العلاقات الاجتماعية لا يشكّل سوى مرحلة من مراحل البحث، وهي مرحلة تمهيدية لتحليل كل نتائج النسق، العامّة أو الجزئية. ويقوم جهد البحث حينها على تمييز كل الحلقات المترابطة، العملية والرمزية والايديولوجية، وكل السلوكات الفردية التي يحدّدها نسق العلاقات هذا. ففي حالة النسق الجامعي، مثلاً، ينبغي أولاً العمل على استكشاف كل خفايا النسق، وعلى تحليل المراتب المختلفة بالتفصيل وتحليل روابط السلطات، ومن ثمّ يجب دفع فرضية تحديد البنية، إلى مداها، بتسجيل كل مفاعيل النسق على وظائف وسلوكات الأفراد. وهذا البسط للفرضيات الأساسية هو الذي يؤدّي إلى تبيان قيمة الحقيقة: اتساع عمليات كشف العلاقات واتساع الخلاصات الجزئية تأتي لتؤكّد الفعالية العلمية للفرضيات.

وعلى عكس المذهب التجريبي في علم الاجتماع، الذي ينادي باحترام الواقع الخام fait brut، كما لو أن الحقيقة تعطى للمراقب في كمال تحديداتها determinations؛ فإن البحث الاجتماعي هو عمل تشكيل جديد، أو بكلام أصحّ، وحسب تعبير باشلار، هو عمل بناء construction.

يظهر عمل البناء هذا في مستويات مختلفة من البحث، في مستوى بناء نسق العلاقات أو بناء الوقائع الجزئية بالذات. وقد نستطيع أن نتبيّن ذلك على وجه أفضل في عملية بناء وتشييد تصوّر «الحقل».

لتعيين مجموعات ensembles، ضمن مجموعة؛ مجموعات متشعّبة ومعقّدة مثل النسق السياسي، أو مجموعة العلاقات الاجتماعية التي توحّد

وتباعد بين المبدعين الثقافيين؛ يقترح بورديو استخدام كلمة «حقل». يجدر بنا أن نفهم بكلمة حقل سياسي أو حقل ثقافي، ليس مجموعة من الأشخاص مزيدة بعضها إلى بعض تعنى بالسياسة أو بالانتاج الثقافي، بل ينبغي أن نفهم نسق مواقف عملاء agents السياسي والثقافي. لهذا يمكن أن نعرّف الحقل الفكري champ intellectuel على أنه «نسق العلاقات التي تتوطّد بين عملاء نسق الإنتاج الفكري»[١٣]. فمجموعة كاملة من المؤسسات (دور نشر، أكاديميات...) تشكّل جزءاً كلّياً أو جزئياً من هذا النسق وتشارك في عملية التنافس الخاص التي تضع هؤلاء العملاء في تواجه: التنافس من أجل الشرعية الثقافية.

إن حقلاً فكرياً كهذا يقوم، بالتأكيد، عالم الاجتماع ببنائه؛ وعبر عملية البناء هذه يكتشف موضوعه son objet. بهذا الصدد يذكّر بيار بورديو بقول سوسّير: «وجهة النظر هي التي تولّد الموضوع»[١٤]، وبملاحظات ماركس وماكس فيبر المتناغمة والتي تشير إلى أن تأسيس موضوع الدراسة يولد من تشكيل constitution علاقات تصوّرية جديدة. لكن عملية البناء هذه ليست تعسفية arbitraire، بالطبع: إن الحقائق السوسيو ـ تاريخية قد جعلتها ممكنة. وهكذا يتبيّن لنا أن المنهجية البنيوية، التي تدعو إلى التعامل مع الحقل الفكري «كنسق خاضع لقوانينه الخاصة به»[١٥]، لا تتأكّد إلاّ بفضل الاستقلالية المتحصّلة، تاريخياً في المجتمعات الغربية، عبر الإنتاج الفكري المتصادم مع بقية السلطات، الاقتصادية والسياسية والدينية. هذا يعني أن البنيات أو الحقول لا تعيّن الروابط الشكلية التي يمكن تطبيقها، بلا تمييز، على كل تشكيلة اجتماعية، بل هي تعيّن أنماطاً من الحقيقة والموضوعية، ينبغي أن يبيّن العمل والاجتماعي حقيقتها. فالمعرفة الاجتماعية، حسب المبادىء العامّة التي وضعها ماكس فيبر هي عمل من تشكيل الروابط والتصوّرات انطلاقاً من حقائق اجتماعية معقّدة تمام التعقيد.

هذا المبدأ العام ينطبق بقوّة على الصياغة التصوّرية لتعبير «آبيتوس»

II ـ إذا كانت عبارة ما بعد البنيوية post-structuralisme تبدو مفيدة

لوصف وضعية situation ابيستمولوجيا بورديو، فإن ذلك حاصل، بشكل خاص، بفضل إدخال هذا التصوّر عن الأبيتوس، وبفضل التطوّرات التي طرأت على هذه القضية التصوّرية proposition conceptuelle.

في مقابلة أُجريت معه في نيسان ١٩٨٥ أشار بيار بورديو أنه، بإدخاله هذه المقولة وبالتعريف الذي أعطاه لها، أراد أن «يقاوم التوجيه الاوالي mécaniste... للبنيوية»[١٦]. فهذا النقد للاوالية mécanisme البنيوية يسمح لنا أن نحدّد بشكل صحيح كيف سيتعامل مع البنيوية وأي نقد سيوجّه لها.

إن بنيوية سوسّير كما بنيوية كلود ليفي ستراوس تشدّد بإلحاح على اعتبار البنيات المحدِّدة هي المفسِّرة، وليس أقوال أو آراء العملاء. كان ينبغي على بيار بورديو أن يستعيد بقوّة مبدأ «عدم الوعي» non-conscience هذا، المعتبر المبدأ العلمي بالذات، أي مبدأ الحتمية المنهجية détermi-nisme methodologique. وحسب الصياغة الجادّة في كتابه مهنة عالم الاجتماع:

«قد لا يؤدّي وصف المواقف والآراء والتطلعات الفردية إلى إيجاد المبدأ الذي يفسّر وِظافة fonctionnement تنظيم ما، إنما استيعاب المنطق الموضوعي للتنظيم هو الذي يؤدّي إلى المبدأ الذي يفسّر، من جملة ما يفسّر، المواقف والآراء والتطلعات[١٧]...».

إذا ما أخذنا بحرفية هذا القول، يمكن أن نفهم أن النسق يفرض، بشكل آلي، معايير السلوك على الأفراد، وأن هؤلاء لا يفعلون سوى إعادة انتاج هذا السلوك ممّا يجعلنا لا نفهم عمليات الإبداع، وعمليات التجديد وحتى التنافس بين الأشخاص، التي مرّ ذكرها غالباً.

هل يجب إذاً الرجوع لنظرية حرية الأفراد وإعادة تكوين صورة قريبة من صورة **الإنسان الاقتصادي** homo économicus، الموهوب بالقدرة على تقويم الحالة الصحيحة للعلاقات الاجتماعية وعلى البحث عن تحقيق

منافعه بأفضل وجه؟

إن كل التحاليل السابقة تؤدّي وبالتأكيد إلى عكس مفهوم من هذا النوع.

رافضاً إذاً اعتبار العملاء كانعكاسات بسيطة للبنيات الموضوعية، ورافضاً كذلك على المستوى نفسه التوقّف عن البحث عن العوامل المحدّدة؛ فإن بيار بورديو يطرح من جديد هذا الموضوع على مستوى مصطلحات التكوين[١٨] genèse.

فالمسألة إذاً تتحوّل إلى تفسير كيف أن عمليات التعلّم الاجتماعي (الشكلية وغير الشكلية، المعلنة وغير المعلنة) تكوّن وتنقل نماذج الإدراك والسلوك عند العملاء الاجتماعيين، يساهم في ذلك وبشكل جلي الأُسَر familles والأنساق التربوية، كما أن التجربة الاجتماعية الآنية التي تتجدّد بدون انقطاع لها دور في ذلك. ينتج إذاً ما يمكن تسميته استبطان الخارجي. فالأشخاص، إذا ما وُجدوا في ظروف اجتماعية مختلفة فإنهم سوف يكسبون تبعاً لذلك استعدادات مختلفة، وذلك حسب وضعهم التاريخي وموقعهم في نسق اجتماعي معيّن.

عندها سوف يعني الأبيتوس مجموعة الاستعدادات المكتسبة ورواشم schèmes الإدراك، والتقويم والفعل التي طبعها المحيط الاجتماعي في لحظة محدّدة وموقع خاص.

إضافة إلى ما قيل فإن الأبيتوس، أي نسق الاستعدادات المكتسبة، هو في الوقت عينه منتج producteur الممارسات، و«أصل الإدراكات وعمليات التقويم والأعمال»[١٩]. . «القواعد المولّدة للممارسات»؛ فمن خلال هذين التعريفين علينا أن نعي هذا المفهوم. فالأبيتوس يتوسط بين العلاقات الموضوعية والسلوكات الفردية. فهو في الوقت نفسه ناتج عن استبطان الشروط الموضوعية وهو الشرط اللازم للممارسات الفردية.

«بين نسق الضوابط الموضوعية ونسق التصرفات القابلة للملاحظة المباشرة

يتدخل دائماً طرف آخر كوسيط، ألا وهو الأبيتوس، مركز الالتقاء الهندسي للحتميات وتحديد الاحتمالات والحظوظ المعيوشة، للمستقبل الموضوعي والمشروع الذاتي الطابع»[٢١].

إن شروط عمليات التعلّم ورسوخها، كونها نسبياً متماثلة داخل الطبقة الاجتماعية نفسها، من الممكن التعرّف على آبيتوس كل طبقة، مرسّخ، بالواقع، عبر نسق تربوي معقّد يشمل العائلة المدرسة والمحيط الاجتماعي. فالخصائص اللّاشكلية لعملية استبطان الخارج يمكن ألّا تكون أقلّ أهمية من الخصائص الشكلية.

إن الآبيتوس يفسح المجال لمجموعة من السلوكات والمواقف المتطابقة مع ما انطبع وترسّخ، وبهذا تصبح متطابقة مع الضوابط الموضوعية: إنه يجعل إخراج المستبطن ممكناً. إن إخراج الرواشم اللاواعية للفكر، وللإدراك وللفعل تسمح للعملاء أن يخلقوا، عبر «الوهم المبني بإحكام» من التجديد والعفوية الحرّة كل الأفكار، والإدراكات، والأفعال المطابقة للضوابط الموضوعية ولعلاقات الطبقات. فمن نتائج آبيتوس الطبقات، أن يتصرّف العملاء بطريقة تتيح للعلاقات الموضوعية بين الطبقات أن تستمر.

إن مقولة الآبيتوس جاءت تحمل عنصراً جديداً في الجواب عن مشكلة إعادة الإنتاج الاجتماعية.

III ـ إن فعل إعادة الإنتاج الاجتماعية، وبشكل خاص، إعادة إنتاج نسق علاقات الطبقات تؤكّده المعطيات الاحصائية التي تتناول توزيع الثروات الاقتصادية والثقافية. إن دراسات الحركية المتصاعدة mobilité ascendanté تفترض، أياً يكن حجم الحركية المعنية، إعادة إنتاج يجدر التنويه بها.

فالبنيوية التي تتناول المجتمعات المعروفة بالتقليدية تميل للاعتقاد بأن ثبات البنيات هو شيء مكتسب، دون أن تتساءل عن مجموع الشروط المولّدة لعمليات التكرار هذه. لقد حمل تحليل ماركس جواباً إجمالياً

لمشكلة إعـادة إنتاج نسق الـطبقات، ولكن مقتصـراً على العـلاقـات الاقتصادية، ومضخّماً إلى أقصى حدّ العلاقة الوحيدة لتملّك الرأسمال. بينما تحاليل بيار بورديو تهدف، بالعكس، إلى استخلاص كل النتائج من أفعال إعادة الانتاج الثقافية، متوقفاً بشكل خاص عند وظـائف النسق المدرسي لعمليات إعادة الإنتاج هذه (١٩٧٠) وعند التمايز الثقـافي. وتفرض هذه الدراسات إدخال مجموعة من التصوّرات وبشكل خاص تفسير **مفاهيم العنف الرمزي، الرأسمال الثقافي واستراتيجية إعادة الإنتاج.**

دون شك، ليس للمدرسة إلاّ وظيفة واحدة هي تجديد التعسّف الثقافي وفرض شرعية الطبقات المسيطرة، غير أن هذا الفعل المحدّد للمدرسة يجهله غالبية الناس؛ فهو بشكل خاص يخفي الايديولوجية التقليدية لتكافؤ الفرص، التي تهدف إلى جعلنا نقبل أن المدرسة تعمل، تحديداً، على توفير المساواة التامّة في الحظوظ للطلاّب ولا تعطي النجاح إلاّ لمستحقّيه.

فالمدرسة إذاً هي أيضاً في توافق مع بنية علاقات الطبقات وتشارك، وفق طرائقها الخاصة، في تجديد السيطرة عن طريق المواربة في فرض الثقافة المسيطرة كثقافة مشروعة. فالحياد الذي تدّعيه مناهج التعليم والذي يؤدّي، حقيقة، إلى استبعاد الطبقات المسيطَر عليها يعزّز شرعية الفوارق بين الطبقات، بعد أن يكون قد حوّلها إلى نتائج من التنافس العادل. والنظام المدرسي، بإخفائه التعسّف الثقافي وبجعلنا نعترف به كسلطة مشروعة من الفرض، يقرّ شرعاً بتراتبية hiérarchie الثقافات الخاصّة بكل طبقة. فهو يفرض ويشرّع التعسّف الثقافي المسيطر، والعمل التربوي:

> «ينحو إلى إنتاج التعامي عن حقيقة التعسّف الثقافي الموضوعية، من واقع كون هذا العمل التربوي المعترف به كسلطة فرض شرعية، يهدف إلى إنتاج الاعتراف بالتعسّف الثقافي؛ عن طريق ترسيخه في الذهن كثقافة شرعية»(٢١).

فالنظام المدرسي يمارس هكذا العنف الرمزي، أي ترسيخ التعسف الثقافي وفرض الأبيتوس المطابق لترتيب الطبقات الاجتماعية. إنه يمدّ الطبقات المسيطرة بفيض من الشرعية بتأكيده على امتلاكها للثقافة. فالنظام

المدرسي، بشكل خاص، يؤمّن وظيفة المشروعية هذه عن طريق فرض اعتراف الطبقات المسيطَر عليها بمعارف الطبقات المسيطرة:

«. . . تقوم إحدى النتائج غير الملحوظة للتعليم الإلزامي في كون هذا التعليم يتوصّل إلى الحصول من الطبقات المسيطَر عليها، على الاعتراف بالمعارف والمهارات الشرعية (. . .)، مسبّباً هكذا تبخيساً للمعارف والمهارات، التي تخضع لها فعلياً، الطبقات المسيطَر عليها»[٢٢].

وهكذا نرى أن المدرسة تشارك في فرض السيطرة دون عنف بارز، أي في فرض السيطرة «بلطف» عن طريق إخفاء فرض الحقل الرمزي Champ symbolique.

ويصبح واقع شرعية تراتب الطبقات بارزاً بوضوح في حالة تعزيز الرأسمال الرمزي capital symbolique. فأولاد الطبقات المحظوظة يصلون إلى المدرسة وهم يمتلكون رأسمالاً لغوياً capital linguistique، أهلية لغوية، أقرب إلى اللغة المدرسية، من الرأسمال اللغوي الذي يحمله الأطفال المتحدّرون من أصول شعبية. ينتج عن ذلك أن الاقصاء المدرسي يطال اكثر هؤلاء الأطفال، مقرّاً هكذا، من جديد، بشرعية اصطفاء أطفال الطبقات المحظوظة.

هذه الدراسة لوظائف النظام المدرسي تشدّد على عملية ترسيخ الأبيتوس الطبقي وعملية تشريبه ونقله. بينما في كتابه التمايز La distinction يشدّد بيار بورديو على الاستراتيجيات التي يستخدمها العملاء agents لضمان التمايزات الاجتماعية وأنماط الاعترافات المميّزة. ويمكن أن نلمح، بين كتابه «إعادة الانتاج» La reproduction وكتابه التمايز، تطوراً نحو مفهوم أكثر إشراقاً عن تصرّفات العملاء. لكن هذا التطوّر قد برز أكثر في عملية التنظير السابقة، لأن المدرسة إذا كانت، مثلاً، تنقل إلى الأطفال والطلاّب رؤوس أموال رمزية، فهي تتيح لهم أيضاً الوسائل لاستخدامها في استراتيجيات التصنيف الاجتماعي. والحال أن المدرسة ليست الوحيدة التي تساهم في نقل الأبيتوس؛ فالدراسات التي أُجريت

حول الطلاّب في العلوم الإنسانية بيّنت، في الواقع، إلى أي حدّ يتمتّع «الورثة» héritiers بوسائل خارج الجامعة (أوقات فراغ، فنون) حتى يتمايزوا عن الطبقات المحرومة.

وهنا ينفتح باب حقل جديد من الدراسات لا يهتمّ فقط بتحليل إعادة الإنتاج الثقافية بكل سياقاتها، بل بتحليل الممارسات الهادفة إلى إعادة الإنتاج: ستراتيجيات إعادة الإنتاج. هذا هو الهدف من مؤلّف بورديو الأكثر دقة، أي تحليل هذه الستراتيجيات المختلفة التي تسمح، خاصة في الميدان الرمزي وميدان العلاقات الثقافية، بإعادة إنتاج علاقات الطبقات باللجوء إلى مختلف التمايزات[٢٣]. سوف تتحقق إذاً إعادة الإنتاج من خلال الصراعات الرمزية، وسوف نعود إلى دراسة ذلك عندما نتطرق إلى

الماركسية والعلوم الاجتماعية

في فرنسا، وحتى العام ١٩٤٠، لم تدرس مؤلفات ماركس دراسة وافية، وظلّت مقتصرة، عادة، على الأبعاد السياسية. إنما بعد العام ١٩٤٥، شكّلت موضوع العديد من الأبحاث والنقاشات حول مصداقية النموذج الماركسي في تحليل المجتمعات الحديثة تحليلاً علمياً وفي تحليل تحوّلاتها. فالموضوعات التي تمّ التركيز عليها، بشكل خاص، كانت موضوعات تحديد البنيات الاجتماعية بواسطة علاقات الانتاج الاقتصادية، وجود صراع الطبقات، دور الطبقة العاملة الرئيسي ضد الاستغلال الرأسمالي، الوظائف الاجتماعية للايديولوجيات. هذه الطروحات أفسحت المجال أمام نتاج غزير، غالباً ما كان نتاجاً جدالياً أكثر منه علمياً، مظهراً الماركسية وكأنها الحقيقة التي لا يمكن إنكارها؛ وتصبح أية عملية إنكار مدانة سياسياً. مما يسمح بالقول إن عنف المجادلات تفوّق على عمل البحث.

مع ذلك ومن خلال هذه النزاعات، برزت عدّة أعمال سعت لإعادة النظر بمختلف ميادين العلوم الاجتماعية ضمن منظور ماركسي: في علم اجتماع العمل (نافيل Naville ١٩٥٦)، في الدراسات حول الطبقات الاجتماعية (بولنتزاس Poulantzas ١٩٧٤: فيّرا Verret ١٩٧٩)، حول الأنساق التربوية (بودلو واستبلات Baudelot et Establet ١٩٧١، حول←

إجابات بورديو عن مسألة الصراعات الاجتماعية conflits sociaux.

إذا حاولنا أن نلخّص هذا الفصل الذي طرح مسألة معرفة ما هو الموضوع الجوهري لعلم الاجتماع، في أعمال بورديو؛ قد لا نستطيع أن نقدّم سوى اهتمام مزدوج ما زال يستعاد: الاهتمام بتحليل البنيات الاجتماعية والبنيات الرمزية، من خلال كل نتائجها، والاهتمام بالتساؤل حول مختلف العلاقات المستترة بين هذين النسقين. فعلى بنيوية ميكانيكية تخلط بين البنية الاجتماعية والبنية الرمزية أو تطرحها متماثلتين، يردّ بورديو بتفكير تكويني، réflexion génétique لا ينقل جواباً دوغمائياً بتعابير الإنتاج ذي البعد الواحد، بل بتعابير الجدليات dialectiques المتعدّدة؛ إذ أن كل تجدّد في التصوّرات يعقّد العلاقات بين البنيات الاجتماعية والبنيات الرمزية.

← الايديولوجيات (كالفيز Calvez ١٩٧٨؛ غولدمان Goldmann ١٩٥٥، التوسير Althusser ١٩٧٠). إنما من العام ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٠، عدد من الباحثين في العلوم الاجتماعية، في فرنسا وإيطاليا وألمانيا الفيديرالية والولايات المتّحدة، احتفظوا من الماركسية، دون تبني كامل لطروحاتها، بالأبعاد الأساسية، مرّة بهدف تجاوز حدود اقتصادوية ماركسية (سارتر ١٩٦٠) ومرّة بهدف محاربة سلطة النماذج الوظيفوية والمحافظة (ميلز Mills ١٩٦٧؛ هابرماس Habermas، ١٩٦٨).

وتميّزت الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ بتراجع النموذج الماركسي في العلوم الاجتماعية، لأسباب مختلفة، ولم تغب الأحداث التاريخية عن أحداث التأثيرات المباشرة (فوجيرولّاس Fougeyrollas ١٩٥٩). إن فرضية تحديد الاجتماعي بالاقتصادي شكّلت موضوع دراسات مختلفة داحضة (آرون Aron ١٩٥٥، غورفيتش Gurvitch ١٩٦٢؛ مادجاريان Madjarian ١٩٨٩). ضمن النماذج الحديثة المختلفة، تضافرت الاهتمامات المنصبّة على الستراتيجيات والقرارات الفردية، وأشكال التنافس المتباينة والصراعات، والاتصالات والظاهرات الميكرو ـ إجتماعية، لتبتعد عن رؤية اقتصادوية وحتمية.

يبقى أن نقول إن النموذج الماركسي، من خلال تماسكه وأهميته التاريخية، ظل يشكّل نموذجاً مثالياً للعلوم الاجتماعية، وموضوعاً خصباً، بامتياز، للتفكير الاجتماعي.

الحواشي والمصادر

(١) بورديو وباسرون passeron ، Les heritiers, les étudiants et leurs études الورثة، الطلاّب ودراساتهم، باريس، منشورات مينوي Minuit، ١٩٦٤.

(٢) بورديو وداربل Darbel، L'amour de l'art; les musées et leur public محبة الفن؛ المتاحف وجمهورها، باريس منشورات مينوي، ١٩٦٦.

(٣) بورديو، La noblesse d'Etat: grandes écoles et esprit de corps باريس، منشورات مينوي ١٩٨٩.

(٤) بورديو Choses dites، باريس، منشورات مينوي ١٩٨٧، ص ٧٠.

(٥) بورديو وباسرون، La reproduction، إعادة الإنتاج، باريس، منشورات مينوي، ١٩٧٠، ص ٢٠.

(٦) نشير هنا إلى أن الكتاب الرئيسي لكلود ليفي ـ ستراوس Les structures élémentaires de la parenté ظهر في العام ١٩٤٩، أما مؤلّف بيار بورديو الأوّل sociologie de l'Algérie فقد نشر في العام ١٩٦١، أي بعد أكثر من عشر سنوات على نشر كتاب ليفي ستراوس.

(٧) مصدر سابق، choses dites، ص ١٦.

(٨) ليفي ـ ستراوس Anthropologie structurale، الانتروبولوجيا البنيوية، باريس، بلون plon ١٩٥٨، وقد نقل الدكتور حسن قبيسي هذا الكتاب إلى العربية، إنما الجزء الثاني منه، تحت عنوان الاناسة البنيانية، بيروت، مركز الانماء القومي، ١٩٩٠.

(٩) يانوفسكي، Architecture gothique et pensée scolastique، باريس، منشورات مينوي ١٩٦٧.

(١٠) بورديو، شامبوردون Chamboredon، باسرون، Le métier de sociologue مهنة عالم الاجتماع، باريس، منشورات موتون ـ بورداس Mouton-Bordas ١٩٦٨ الصفحات ٥٩ ـ ٨٥.

(١١) بيار بورديو، Homos academicus ، باريس، منشورات مينوي ١٩٨٤.

(١٢) مصدر سابق، مهنة عالم الاجتماع، ص ٤٠.

(١٣) بيار بورديو «Champ intellectuel et projet créateur»، مقالة منشورة في Les temps modernes، تشرين الثاني ١٩٦٦، العدد ٢٤٦، ص ٨٧٠.

(١٤) مصدر سابق، مهنة عالم الاجتماع، ص ٥٩.

(١٥) مصدر سابق، «champ intellectuel et projet créateur»، ص ٨٦٦.

(١٦) مصدر سابق، Choses dites، ص ٢٣ .

(١٧) مصدر سابق، مهنة عالم الاجتماع، ص ٤١ .

(١٨) «بهذا المعنى، فإني إذا كنت قد اتقنت المياقات. . . ، فقد أقول إني أحاول إعداد البنيوية التكوينية». Choses dites، مصدر سابق، ص ٢٤ .

(١٩) Esquisse d'une théorie de la pratique، جنيف، باريس، دروز Droz، ١٩٧٢، ص ١٧٨ .

(٢٠) بيار بورديو، Le sens pratique، باريس، مينوي، ١٩٨٠، ص ٨٨ - ٨٩.

(٢١) مصدر سابق، La reproduction، ص ٣٧ .

(٢٢) مصدر سابق، La reproduction، ص ٥٧ .

(٢٣) بيار بورديو، La distinction, critique sociale du jugement، «التمايز، النقد الاجتماعي للحكم» باريس، مينوي ١٩٧٩ .

علم الاجتماع الدينامي

كون الهدف من وضع هذا الكتاب هو إبراز تعدّد النظريات الاجتماعية، قد لا يكون هناك صعوبة للإشارة إلى أن علم الاجتماع الموصوف، مع جورج بالانديه Georges Balandier، «بالدينامي» يوجّه الأبحاث نحو آفاق مختلفة عن الأبحاث التي توجهها البنيوية التكوينية. فالجواب الذي يعطيه علم الاجتماع هذا عن المسألة الأوّلية لموضوع البحث يختلف، دون غموض، عن الجواب الذي تطرّقنا إليه سابقاً. وإذا ما حاولنا تبسيط هذين الجوابين إلى أقصى حدّ، قد نستطيع القول إن علم الاجتماع الدينامي يتعارض جذرياً مع البنيوية ويتصدّى للأهمية المعطاة لوقائع البنية فيركّز تفكيره على دراسة التغيّرات والتبدّلات والحركات الاجتماعية وصيرورة Devenir المجتمعات.

وإذا أردنا أن ندقّق بسوابق عملية التنظير هذه، ينبغي أن نشير إلى أن هذا التركيز على الصيرورة يندرج في أصول الفكر الاجتماعي الذي يتخذ موضوع التفكير، مع سان ـ سيمون وأوغست كونت، «الدينامية الاجتماعية» والصيرورة باتجاه «المجتمع الصناعي». فالأمر، بالنسبة لتوكفيل Tocqueville هو أمر تحليل سياق «تكافؤ الفرص»، ومن خلاله تبيان الطابع المحتوم. أما بالنسبة لماركس، فالمسألة تقوم في أن نبيّن أن تعميق التناقضات يؤدّي إلى انهيار نمط الإنتاج الرأسمالي. بينما هربرت سبنسر Herbert Spencerيتوسّع، في نهاية القرن التاسع عشر، في الفرضية التطوّرية hypothèse évolutionniste عن صيرورة المجتمعات نحو أشكال تزداد تعقيداً وتباعداً، يوماً بعد يوم.

وهكذا نرى أن التراث الاجتماعي لم يوصِ بمذهب حول التغييرات الاجتماعية، إنما ترك لنا حقلاً هائلاً من المسائل (كيف تحوّلت مجتمعات الأمس ولماذا تحوّلت؟ كيف يتمّ التحوّل في المجتمعات الحديثة؟ ولماذا

هذا التحوّل؟ وفي أي اتجاه؟) ومجموعة من الإجابات المتعارضة. ضمن هذه المناقشات، لم تكن الخيارات السياسية غائبة، وهي التي عملت على دفع المحافظين للتقليل من عمق التغييرات، والثوريين لجعلها أكثر جذرية. ونشأ نقاش متعدد الأوجه بخاصة عن مقولة التطوّر المبهمة للغاية، إنما هذا النقاش أدّى إلى تأويلات وتفسيرات مختلفة.

لكن الصدى الذي لقيته البنيوية يعود أيضاً إلى كونها قد ساهمت في تجنب هذه المصاعب الهائلة مصاعب التفكير في التغييرات؛ مقترحة، كخيار منهجي تعليق الطرح التاريخي، ومقترحة أيضاً الفصل بطريقة نسقية ما بين علم الاجتماع والتاريخ، على غرار ما جرى في علم الألسنية البنيوي بين اللغة langue والكلام parole.

ولم يتبنَ علماء الاجتماع للسنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ بالإجماع قواعد التحليل البنيوي، على عكس التمثّل المبسّط الذي شهده تاريخ الابيستمولوجيا. فالكثير منهم تابعوا أعمالهم دون الأخذ بمبادىء البنيوية، والبعض الآخر (جورج غورفيتش، جورج بالانديه، آلان تورين، جان دوفينيو Jean Duvignaud، ادغار مورين Edgar Morin كلود ريفيير Claude Rivière...)، دون أن يتدخّلوا بالضرورة في النزاع القائم، طوّروا، عن طريق أعمالهم ومناهجهم وتأويلاتهم، مجموعة من النظريات تتعارض بوضوح مع النموذج البنيوي.

لكن هذا التعارض مع البنيوية لم يتبلور في مدرسة منافسة وقطعية، وليس هيّناً تعيين حدود مدرسة من خلال هذا التعارض: يتعلّق الأمر هنا بتيار ابيستمولوجي حيث سنميّز أعمالاً لها دلالاتها (جورج بالانديه، آلان تورين). زدّ على ذلك، أننا لن نتردّد في الحديث هنا عن «نموذج paradigme، حسب تعبير كوهن Kuhn؛ إنه أكثر من نظرية تختار بامتياز عدداً من المعطيات؛ إنها نظرية واضحة في طروحاتها أكثر منها في نقائض الطروحات.

إن الأسس التي قام عليها علم الاجتماع الدينامي تكمن أصلاً في

تجارب التغييرات التاريخية والاجتماعية. وتتركّز أعمال جورج بالانديه الأولى على إزالة الاستعمار وعلى التنمية وتكوّن الدول الافريقية غداة نيلها الاستقلال[1]. الملاحظة الأوّلية تثبت واقع كون هذه المجتمعات الافريقية هي في مرحلة تحوّل، وأنها كانت كذلك سابقاً. إنها في مرحلة إزالة الاستعمار، أي في مرحلة الانتقال من نظام سياسي ـ اقتصادي استعماري إلى نظام الاستقلالية السياسية. لكنها سابقاً قد اجتازت مرحلة من التحوّل العميق المرتبطة بالمرحلة الاستعمارية. وهذا هو الموضوع الذي يكرّس له جورج بالانديه جهوده في أعماله حول هذه المجتمعات المتبدّلة، مع إبراز المظاهر المختلفة لهذا التبدّل: تنقلات الجماعات، النقص في إعداد الجماعات القروية، العيش في المدينة ونتائج التكدّس فيها[2]، تغييرات الأنساب، اضطرابات الأوضاع، مقاومة التغييرات أو التسراتيجيات المعتمدة لاستخلاص المكاسب... فالقاعدة الأساسية لا تقوم على اصطفاء حالةٍ تُغيّر بناءً لخيار تصوّري، بل تقوم بالأحرى على ضبط مدى المتغيّرات حتى نتبيّن مختلف العلاقات الداخلية وارتباطاتها الخارجية.

في الواقع، إن هذا الاختيار للموضوع، المرتبط ظاهراً بالمميزات الوحيدة «للوضع»، يقترن مع عملية تنظير ومع مجموعة من الانتقادات الابيستمولوجية الضمنية implicites.

قد تكون التحليلات، التي أشارت إلى تعدّدية التغيّرات التي طالت هذه المجتمعات الافريقية، هدفت ضمناً، إلى تبيان أن هذه المجتمعات لم تكن قطّ، أو لم تعد أبداً هذه الأنساق المستقرّة والمتكاملة بتناغم، هذه المجتمعات الباردة أو «دون تاريخ»، التي أثارت علم الاتنولوجيا التقليدي (علم النياسة) l'ethnologie traditionnelle. وهنا يبرز أيضاً الشك في أن يكون علم الاتنولوجيا التقليدي هذا، الطامح لاكتشاف أنظمة ثابتة وبنيات مستمرّة، مرتبطاً، إلى حدّ معين، بالنظام الاستعماري القديم النازع إلى أن يرى في المجتمعات المستعمرة عوالم ساكنة ينبغي، ولو بصعوبة، أن تنفتح على الحداثة. وحتى إمكانية دراسة إحدى الممالك الافريقية انطلاقاً

من كونها نظاماً سياسياً غارقاً في التاريخ تدلّ كم هي ممكنة الطروحات الأخرى وتشكّل طروحاتٍ لعلم الاتنولوجيا التقليدي بقدر ما تشكّل طروحات لا يمكن الطعن بها[٣]. هنا أيضاً يرتسم شك آخر في أن تكون البنيوية، بتركيزها الدراسة على الثوابت invariances وعلى تكرار عمليات التسويق الاجتماعية، قد ساهمت، بطريقة معينة، في إطالة أمد مبادىء الاتنولوجيا القديمة.

ينتج عن هذا أيضاً الابتعاد عن التأويلات المستوحاة من الماركسية، دون أن يهمل بالانديه Balandier الفائدة من هذه التأويلات، فهو يشكّ في قدرتها على أن تطبّق على الظاهرات الحديثة للتبدّلات. هذه الأنماط المفسِّرة تزيد من أهمية التغييرات التي تطرأ على علاقات الانتاج الاجتماعية، نظراً للانقلابات التكنولوجية المتسارعة. والحال أن تاريخ الاستعمار وإزالة الاستعمار يظهران الطابع المؤثر لعوامل أخرى: الهيمنة السياسية، المقاومة الثقافية، بالإضافة إلى تدخل عوامل تاريخية أخرى، غير تلك التي ذكرها ماركس. أضف إلى هذا أن التاريخ لم يؤكّد فرضية التطوّر الضروري باتجاه نماذج سياسية متماثلة؛ وبدلاً من افتراض وجود الضرورة التاريخية، ينبغي إذاً التساؤل حول الأمور غير اليقينية، حول الاحتمالات المتناقضة التي تكشفها هذه المجتمعات وحول إمكانياتها في اختيار مستقبل مختلف.

نتبيّن، من خلال هذا المنظور، أن مقولة البنية تفقد بريقها الابستمولوجي تجريبياً وبشكل مؤقّت، قد يكون من المفيد أن نسجّل بقاء بعض التعابير في مرحلة معينة، إنما لم يكن يؤمل إلّا أن يتخلى تحليل الحالات المستقرة عن مفتاح التبدّلات. لهذا غالباً ما يستبدل جورج بالانديه تصوّر البنية بتعابير «تنضيدات اجتماعية» agencements sociaux»، و«استمرارية بنيوية» permanence structurelle، حتى يذكّر أن هذه التنضيدات لها طابع مؤقت، وأنها نتيجة لتطبيقات سابقة، وقد تتغيّر بتطبيقات لاحقة. فالتركيز الشديد على تحليل البنيات قد يعني الافتراض

أن عمل بنيات مجتمع معيّن والتحوّلات الطارئة عليها قد يحدّدان بالشكل الكافي، صيرورة هذا المجتمع. والحال أنه من الاعتباطي تجاهل كون هذه المجتمعات تتأثر جدّاً بعلاقاتها مع المجتمعات الخارجية. ويحدث هذا التأثر على مستوى البنيات الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما على مستوى البنيات الاقتصادية. لهذا يفرض نفسه اهتمام مزدوج؛ الاهتمام بتعيين ديناميات «الداخل» وديناميات «الخارج»[٤]، والعلاقات فيما بينها.

إن طرحاً بنيوياً قد يجعلنا نميل للتفكير إلى أن الاتصالات بين مجتمعين يعبّر عنها بالتصادم بين نسقين مُبَنْيَنَيْن systèmes structurés ولا يمكن أن يؤدّي سوى إلى تدمير المجتمع الأضعف، لكن رصداً أشدّ دقة يبيّن أننا لا نستطيع الاقتصار على مقارنة تبسيطية بين مجتمع «تقليدي» ومجتمع حديث من أجل فهم سياقات التطوّر. بل على العكس تماماً يجب أن نسجّل، في وضعيات كثيرة ملموسة، كيف يتطور النسق التقليدي دون أن يدمّر، وكيف يطمح رؤساء جماعات، مثلاً، إلى غايات اقتصادية «حديثة»، مستخدمين، لمصلحتهم، النسق التقليدي وتعلّق القرويين بتقاليدهم. بالطبع البنية التقليدية لا تولّد مثل هذه التغيّرات، لكن الفاعلين اجتماعياً، أي الوجهاء، الذين تجابههم تغيّرات اقتصادية جديدة، يعرفون كيف يستخدمون البنية القديمة، كيف يحافظون عليها مع تعديلها من أجل منفعتهم[٥].

إذاً لا وجود بالضرورة لتناقض بين الطرح البنيوي والطرح الدينامي، بل يمكن أن يتكامل الطرحان[٦].

فالمنهج الدينامي يحرص، بخاصة، على كشف كل ما يخفي المجتمع من قوى ممكنة، من مستتر، من كامن، لا تنطبق عليه الأشكال المعروفة:

«ليست المجتمعات أبداً كما تبدو في الظاهر أو كما ترغب أن تكون. إنها تعبّر عن نفسها في مستويين، على الأقلّ؛ الأول سطحي يمثّل البنيات «الرسمية»، إذا صحّ التعبير؛ والآخر، عميق، يؤمّن منفذاً للعلاقات الحقّة

الأساسية وللممارسات الكاشفة لدينامية النسق الاجتماعي»[٧].

هذا النهج يجعلنا نتبيّن تعقيدات يخشى ألّا تدرك من ضمن المنظور الوحيد الجانب. إنما قد تكشف هذه التعقيدات تغيّرات موضعية وفواجع اجتماعية. فبدلاً من النظر إلى هذه المجتمعات التقليدية على أنها وحدات بسيطة Unités simples ومتجانسة homogènes يجب أن نلاحظ كم تتضمن من عناصر التنافر. هنا يستعيد جورج بالانديه فكرة هنري ليفيفر Henri Lefevre في أن نميّز، في كل مجتمع، «التعقيد العمودي» complexité verticale المتمسّك ببقاء تشكيلات الأعمار المختلفة و«التعقيد الأفقي» complexité horizontale، المتطابق مع تشابك البنيات في المرحلة الزمنية نفسها[٨].

لهذا ينبغي أن يمتلك علم الاجتماع القدرة على كشف الأزمنة الخاصة بمختلف شرائح المجتمع، كما ينبغي عليه أن يتنبّه للأحوال الخاصّة. وكل دراسة تطمح أن تكون «راهنة» تجد نفسها مجبرة للنظر بالتطوّرات الحاصلة على مدى مرحلة طويلة وبتعقيداتها، وبالتحدّيات الناتجة عن المساق الاجتماعي والسياسي، وبالقوى الكامنة التي قد تبرز في زمن الصراعات. فالطرح الدينامي الذي ينزع للنظر بالتغيّرات والتحوّلات هو القادر، بالضرورة، على كشف الفترات والأحوال على الرغم من طابعها الخاطف جزئياً.

وبالمقارنة مع علم اجتماع يدرس الاستمرارية، يطمح علم الاجتماع الدينامي إلى تسجيل، ليس فقط التحوّلات، وإنما أيضاً، وبشكل أكبر، إلى التشديد على واقع عدم الاكتمال الأساسي لكل تنضيد اجتماعي[٩].

هذا الطابع، طابع عدم الاكتمال، وعدم الثبات، والانثلام يطبع كل تنضيد اجتماعي، ويجعله مشرّع الأبواب على التحوّل، خلافاً لأحلام المدافعين عنه.

بعد سنة ١٩٦٥، عمل جورج بالانديه على صياغة مسألة جديدة،

مسألة أن نعرف إذا كانت هذه الملاحظات العامة، المستقاة، بشكل واسع، من دراسة المجتمعات النامية، قد تشكّل مدخلاً لدراسة المجتمعات الصناعية.

بتعابير ملموسة، لا يبدّل هذا التساؤل الجوهري من المسألة المطروحة (كيف نحلّل الديناميات الاجتماعية؟)، لكنه يعدّل حقل التقصّي إلى اتجاهين ممكنين. ضمن الاتجاه الأوّل يقترح جورج بالانديه أن نتفحص كيف يصبح علم الاجتماع الدينامي، الذي اتخذ نقطة ارتكاز تفكيره العلاقات السياسية (السلطة، النظام، التبعية) قادراً على بناء موضوعات بالعَرض objects transversaux، على مقارنة أوضاع متباعدة، وصولاً إلى تشكيل انتروبولوجيا (علم إناسة) سياسية تقيم وزناً للمكتسبات الابستمولوجية السابقة. في الفصول اللاحقة التي سنتناول فيها الصراعات والتعامل مع الرمزي symbolique، سيتبيّن لنا كيف أن الانتروبولوجيا هذه، المتجاوزة حدود علوم الاتنولوجيا وعلوم الاجتماع ستجيب على هذه المسائل (بالانديه، ١٩٦٧، ١٩٨٠).

وسوف تُطرح، ضمن الاتجاه الثاني، مسألة أن نعرف إذا كان علم اجتماع المجتمعات النامية يشكّل مدخلاً فعّالاً من أجل مزيد من فهم مميّزات المجتمعات الصناعية المتطوّرة. وإلى أي مدى قد تشكّل معرفة المجتمعات النامية «تحوّلاً» لمعرفة المجتمعات المتطوّرة (بالانديه، ١٩٨٥)[١٠]؟

لكن المسألة الرئيسة تظل ذاتها، مسألة طرح علم اجتماع وعلم انتروبولوجيا للديناميات الاجتماعية وتحديد موضوعاتها وتقديم أدواتها التصوّرية، إن بالنسبة للمجتمعات التقليدية أو بالنسبة للمجتمعات الحديثة، مع بذل الجهود لمقارنة ما يمكن مقارنته ولتمييز ما يمكن تمييزه.

على هذا الطموح المتعاظم اتساعاً، طموح إعادة النظر بالتحوّلات الاجتماعية، جاء الردّ من قبل تيّار من التفكير والتنظير، كما قلنا ذلك قبلاً،

أكثر مما جاء من نموذج paradigme يمتلك حدوداً منيعة. ونستطيع أن نذكر ضمن هذا التيار من التنظير، **أعمال** آلان تورين Alain Touraine ومساعديه؛ إنما يجب أن نذكر هنا **أن الأبحاث التجريبية** recherches empiriques التي ترسم وتؤسّس الأُطر النظرية لم تُجرَ على المجتمعات الافريقية، بل على علم اجتماع العمل. فانطلاقاً من الدراسات حول **تطوّر عمل العامل في مصانع رينو (١٩٥٥) وحول ظروف العمال من منبت زراعي** (مع راكازّي Ragazzi، ١٩٦١)، وانطلاقاً أيضاً من التفكير النقدي حول هذه الظروف المتغيّرة، يسعى آلان تورين إلى إعادة تعريف الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع، مستخدماً عبارات العمل الاجتماعي والحركات الاجتماعية.

فالإجابة التي صيغت منذ ١٩٦٥، ردّاً على مسألة موضوع علم الاجتماع، تؤكّد بوضوح هذا التوجّه، وتحدّد المسافة المتّخذة من البنيوية.

على هذا، يشير آلان تورين، أولاً، إلى أهمية هذه المسألة وأهمية الإجابة التي تحملها هذه المسألة. ففي ميدان علوم الاجتماعي Sciences du social:

«يرتبط التقدّم الذي أُحرز منذ قرن، مباشرة، باكتشاف الموضوع الخاص بعلم الاجتماع»(١١).

إنها مسألة أساس، لأن الاجابات عنها تنجم إما عن «المذاهب الاجتماعية» وإما عن الأُطر النظرية، التي تفسح المجال أمام عقلنة التحوّلات الحديثة. على هذا المستوى يضع آلان تورين تفكيره مسجّلاً فرادة إجابته، بالنسبة لأطروحات ماركس، فيبر وتالكوت بارسونس Talcott Parsons. فقد لا يكون موضوع علم الاجتماع، كما يشاء أن نفهم ماركسي نصوصي، تحليل النتائج الاجتماعية «لعامل مهيمن» اقتصادي(١٢). على هذا الفهم الطبيعوي naturaliste، يردّ آلان تورين بعرض النقد الذي قام به ماكس فيبر، حتى يستخلص منه الأشكال

الأساسية؛ إلاّ النقد الذي يحدّد فيه موضوع علم الاجتماع بتصويب «الاتجاه» الذي يهدف إليه الفاعلون acteurs؛ لذا يكون الطابع الأساسي للوقائع الاجتماعية هو توحيد موضوع العمل والدلالة التي يعطيها الفاعل acteur لهذا الموضوع.

انطلاقاً من هذ المسلّمات، مسلّمات ماكس فيبر، ومن نقد حدودها، ينوي آلان تورين إعادة تعريف علم الاجتماع، ليس كدراسة وحيدة للفاعل، الذي قد يحدّد موضوعُ العمل توجهاته، بل كدراسة للعمل الاجتماعي، أي عمل كائن تاريخي، تتحدّد توجّهاته بناءً على مجموعة من الظروف الاجتماعية. فالحقيقة الاجتماعية، في شموليتها، ينبغي أن تحلّل «كمجموعة من أنساق الأفعال» Systèmes d'actes.(١٣) فالعمل يقدّم صيغة هذا التحليل «العملاني» وأرضيته المفضّلة، مع الإشارة إلى أن العمل عُرّف كنشاط جماعي:

> «. . . كعلاقة الإنسان بانجازاته وكمبدأ توجيه للتصرّفات، من الواقع البسيط أن الشغّيل يعطي قيمة لعملية خلق أعماله ويطالب في الوقت عينه بأن يُنظر إلى هذه الأعمال كونها نتاجات لنشاطه وليس كونها أشياء»(١٤).

إن الوصول إلى هذا المفهوم لعلم الاجتماع لا يتمّ إذاً من خلال النزاع المباشر مع البنيوية. فالبحث عن التتابع الفكري يؤدّي، على العكس، إلى تفكير نقدي حول تراث علم الاجتماع، التراث الذي أثّر به سان ـ سيمون، ماركس وفيبر، وحول التحليلات الحديثة المتميّزة بالنسق الاجتماعي. من خلال هذا المنظور، ينبغي ألاّ نركّز الانتباه على البنيات، إذ هذه نظرة جزئية ولا توصلنا إلى الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع، بل هي قد تؤدي إلى إعادة النظر بمحدّدات العمل، ولا تؤدّي إلى إعادة النظر بالعمل الاجتماعي ذاته ضمن أصالته الأساسية.

إن بروز مذهب العمل قد يردّ إلى التاريخ بالذات وإلى أشكال الوعي الجديدة المرتبطة بالمجتمعات الحديثة. ففي القرن التاسع عشر، نشأ علم الاجتماع من وعي القهر الاجتماعي، ومن وعي تجربة الاستلاب

expérience de l'aliénation، وكذلك من وعي صراع الطبقات، المعبّر عنها بالقوى التاريخية. لكن هذه التجربة للقوى غير المنضبطة أدّت، في الوقت نفسه، إلى تحويل هذه القوى المتحرّكة إلى قوى ساكنة، كأنه ينبغي أن نفهم المجتمع على أنه عبد esclave لهذه القوى التي ولّدها.

لقد أعقب هذا المجتمع الصناعي، المحكوم بالنمو غير المنضبط للقوى المنتجة، مجتمع شديد الاختلاف عنه، يتميّز بوضوح شديد بالقرارات الاقتصادية والسياسية، بإرادة التنظيم والتنمية، بجهود مختلف المركّبات الاجتماعية composantes sociales لضبط أدوات العمل ومنتوجاته. مع هذا المجتمع، الذي هو في حال تحوّل مستمر قد يتناسب علم اجتماع العمل sociologie de l'action، الذي يعتبر المجتمع، في مجموعه، نسق عمل système d'action.

لقد اتخذ هذا التميّز للمجتمع ما بعد الصناعي، الذي برز منذ العام ١٩٦٥، أهمية متصاعدة في الأعمال اللاّحقة؛ أضافت إلى المؤلّف الصادر في العام ١٩٧٣، «إنتاجية المجتمع»، هذا التعريف:

«تتعلم المجتمعات أن تعرف ذاتها اجتماعياً عندما تعترف أنها نتاج عملها ونتاج روابطها الاجتماعية؛ عندما تعرف أن ما يبدو، للوهلة الأولى مجموعة من «المعطيات» الاجتماعية ما هو إلاّ حصيلة للعمل الاجتماعي، للقرارات أو الاتفاقات، ونتيجة للهيمنة أو الصراعات»[١٥].

قد يكون الكثير من فترات الانقطاع التاريخية قد حملنا من تمثّل «إعادة الانتاج» في المجتمع إلى تمثّل الإنتاج والإنتاج الذاتي autoproduction، فالتحوّلات المتسارعة التي أحدثتها أزمة العام ١٩٣٠ وما تلاه، ومن بعدها التكاثر الفريد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية رفع وعي تاريخانية Historicité المجتمعات وتاريخانية الامكانيات البشرية. ولقد بيّن نشوء الأنظمة التوتاليتارية ومن ثم سقوطها إلى أي حدّ يمكن أن تصل قدرة السلطات السياسية المدمّرة[١٦]. وأزمة نماذج التنامي دفعت إلى إعادة نظر بالنماذج الاقتصادية. وأخيراً برهن تاريخ القرن العشرين، بشكل كافٍ،

كيف يمكن أن تقلب حركات سياسية مجتمعات بكاملها، أكثر بكثير مما كان عليه الأمر في غابر الزمان. في مجتمعات كهذه، التي لا يمكن أن تستند إلى «ضوامن فوق ـ اجتماعية» garants méta-sociaux كالآلهة أو أسطورة التقدّم العالمي، يشتدّ الوعي بأن المجتمع يصنع ذاته، بأنه «صنيعة ذاته»، إنتاج ذاته.

هنا إذاً تُطرح مسألة أن نعرف، ليس فقط، كيف تتغير المجتمعات الحديثة بل، وبشكل أكثر دقّة، كيف تنتج ذاتها. بكلام آخر كيف تتكوّن «التاريخانية ـ الحديثة وتوجيه عمل المجتمع على ممارساته؟ يقترح آلان تورين التمييز بين عناصر ثلاثة مكوّنة:

● **المعرفة**، وبخاصة الصورة عن العالم وعن العلاقات الاجتماعية وعن اللاإجتماعي non-social واللغة، كلّها تساهم في توجيه التصرّفات الاجتماعية كما تساهم في تعريف الوضعية situation.

● **التراكم** l'accumulation الذي بواسطته يوظّف قسم من الإنتاج القابل للاستهلاك في عملية الانتاج، ويساهم ليس فقط في العمل، بل في إنتاج العمل.

● **النموذج الثقافي** الذي عبره يدرك المجتمع نفسه ويستوعب إبداعيته créativité؛ فللنموذج الثقافي، في المجتمعات ذات التاريخية العالية، كما هي الحال في المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية، طابع عملي، فهو يجعل من العلم المحرّك للابداعية ولتحوّل الطبيعة[١٧].

تتيح لنا عمليات التمييز هذه أن نقيس المسافة التي تباعد بين مختلف نماذج المجتمعات وفرادة المجتمعات الحديثة. وهكذا يمكن أن يمثّل المجتمع الزراعي والتقليدي النموذج ذا التاريخية الأضعف: ينحسر دور التراكم إلى إعادة إنتاج العمل وإلى إعادة إنتاج أدواته؛ بينما النموذج الثقافي لا يعطي قيمة سوى لعملية التكرار ويعلي شأن الاستمرارية في المعتقدات الدينية. بالمقابل نرى بالنسبة للمجتمع ما بعد ـ الصناعي، أن

صورة الإبداعية لا تدخل أي ضامن فوق اجتماعي garant méta-social. فالمجتمع يحكم بأن نموّه هو تجاوز مبرمج لوِظافته. وعمليات الاستثمار تتلبّس أبعاداً متعدّدة، فهي تتجّه، خاصة، نحو العلم والتقنيات، وإنما أيضاً نحو التعبير والتواصل.

تتوضّح هذه النمذجة من خلال أداة التحليل المقترحة من أجل إعادة النظر في «إنتاج» المجتمعات هذا: مقولة نسق العمل التاريخي. يقترح آلان تورين أن ندلّ، بهذا التعبير، على التركيبة الخاصة التي تتخذّها الأبعاد الثلاثة المذكورة آنفاً (المعرفة، التراكم، والنموذج الثقافي). هذا النسق من العمل التاريخي يدلّ، عن طريق التركيبة التي يحقّقها، على دينامية التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي، أو حسب تعابير المولّف على «صيغة نفوذ التاريخية على الممارسات الاجتماعية»[١٨].

تُبيّن لنا بوضوح الترسيمة التالية عملية البناء هذه:

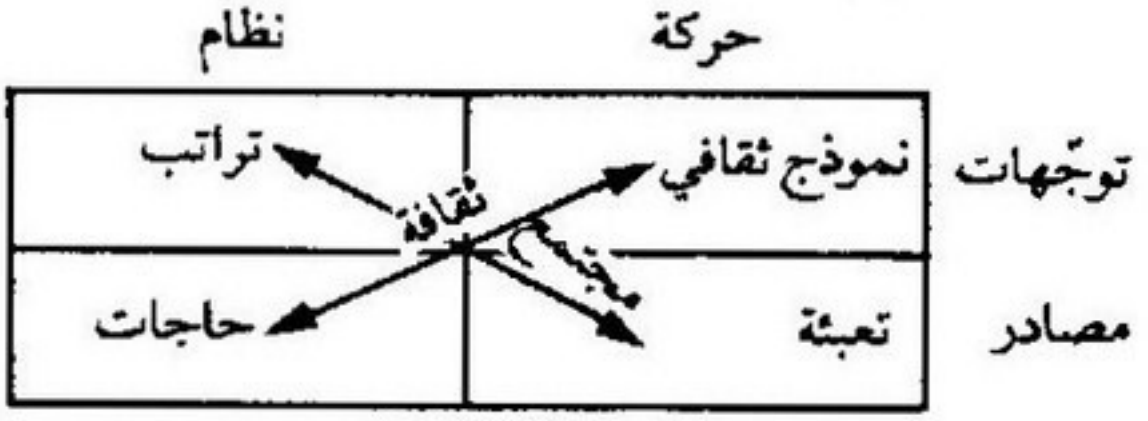

تظهر هذه التركيبة ثلاثة أزواج متواجهة: حركة/نظام ـ توجّهات/مصادر ـ ثقافة/مجتمع، كما تظهر التوتّرات المتوافقة مع هذه المواجهات. فالنموذج الثقافي، إلّا إذا لم يكن ايديولوجية أو حلماً، يجب أن يستكمل بالعنصر الذي يضع المصادر البشرية بخدمة النموذج: التعبئة. وينبغي أيضاً أن يرتبط النموذج الثقافي بصيغة التراتب، كما لهذه الأخيرة مكمّل ألا وهو تعريف الحاجات (تعريفاً ثقافياً).

نسق العمل التاريخي هذا هو أداة تحليل، فهو لا يهدف إطلاقاً للدلالة على تنظيمات عينية أو على الأرض. إنه يسمح أن ننظر، على أفضل وجه، للعناصر التي تدفع توتّراتها أو تناقضاتها الحركة العامة

للمجتمع أو تكبحها. إنه يساعد على إدراك كيف ينتج المجتمع نفسه، ومن خلال أية أنماط من التوتّرات.

إذا ما طبّقنا عملية التنظير هذه على الأبحاث العينية، نرى أنها تؤدّي إلى إعلاء شأن دراسة **الحركات الاجتماعية**. ويستحوذ الاهتمام نفسه، في الواقع، على عملية بناء أدوات التحليل والتركيز على الحركات (كما على التدخّل ضمن هذه الحركات، كما سنرى ذلك لاحقاً). فإذا كان موضوع علم الاجتماع، تحديداً، هو النظر في دينامية المجتمعات، أي بكلام آخر النظر في إنتاج المجتمع بواسطة ذاته par elle-même ، فإن هذا سيكون الموضوع المفضّل لعلم الاجتماع. فكون المجتمع هو العمل على ذاته sur soi من خلال الصراعات الاجتماعية. . .

«هذا ما يجعل الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع دراسة التصرّفات الاجتماعية، وفي الدرجة الأولى، دراسة التصرّفات التي ترتبط مباشرة بالتاريخانية، أي بعلاقات وصراعات الطبقات، تصرّفات ندعوها الحركات الاجتماعية»(١٩).

إذا كان التعبير «الحركة الاجتماعية» قد شهد تعريفات متعدّدة تبعاً للمؤرّخين، فهو يتّخذ ضمن هذه النظرية، تعريفاً محدّداً. لن يعبّر هنا عن حركة اجتماعية إلّا الحركة التي توضع على مستوى نسق العمل التاريخي، أي الحركة التي تدلّ على تصادم المصالح المتعارضة من أجل ضبط قوى التطوّر في المجتمع. فالحركة الاجتماعية لا تعني إذاً وفقط مجموعة من التصرفات المتعارضة مع نظام قائم، ولا تعني أيضاً مجموعة من التصرفات المنتظمة وفق قيم Valeurs يعبّر عنها بوعي. ضمن هذه النظرية لا تعتبر حركات اجتماعية حقّة إلّا تلك الحركات التي تتجاوز مستوى الادّعاءات البسيطة لفئة أو طبقة، الادّعاءات باتهام السلطة القائمة وتصويب ضبط التطوّر.

حينذاك، يصبح على عالم الاجتماع، في مواجهة ظروف اجتماعية تصارعية، أن يطرح المسألة في أن يعرف إذا كان صراع من هذا النوع يشكّل حركة اجتماعية حقّة أي عملاً تصارعياً من أجل ضبط توجّهات

مجتمع معيّن، أو مجرّد تصرّف بسيط مازوم ناتج عن مصاعب آنية أو عن فشل فئة اجتماعية. وكل حركة من هذا القبيل لا يمكن إلّا أن تولّد حركة مضادة contre-mouvement، وتصبح تلك مميّزة أساسية للحركات الاجتماعية بدلاً من أن تتصادم بالضرورة مع هذه المقاومة، نظراً للرهانات الملتزمة:

«. . . الحركة الاجتماعية هي نمط خاص جداً من الصراع. . . إنها عمل تصارعي جماعي بواسطته يتصدّى عنصر في طبقة لعنصر في الطبقة المعارضة من أجل الضبط الاجتماعي للتوجهات الثقافية ضمن الجماعة»(٢٠).

الانتروبولوجيا

في فرنسا، كما في انكلترا، ساهمت أوضاع الاستعمار، منذ القرن التاسع عشر، في تطوير الأبحاث الوصفية حول المجتمعات المستعمَرَة. لقد وضعت بعض الدراسات نصب أعينها هدف تحليل العادات والتقاليد والمعتقدات التي كان يخشى زوالها. لقد انصبّ التفكير الطموح، الذي انطبع بطابع سبنسر في انكلترا، وبطابع المدرسة الديركايمية في فرنسا، على الإكثار من المقارنات بين مختلف المجتمعات وعلى تشكيل انتروبولوجيا مؤسّسة على البحث الواسع المقارن.

ففي ١٩٤٩، أدّى نشر كتاب ليفي ستراوس: البنى الأوّلية للقرابة structures élémentaires de la parenté ، الذي دشّن عهد الحركة البنيوية، إلى تجديد التفكير الابستمولوجي، وكذلك أثار جدالات أساسية حول الأنساق الاجتماعية المدروسة، كما حول نظريات ومناهج الطرح الانتروبولوجي. فالمناقشات التي ساهم فيها الاتنولوجيون ethnolgoues ، الفرنسيون والانكليز (ليتش ١٩٦٦ Leach) أعادت طرح، ليس فقط، المشكلات النظرية، بل أيضاً المسائل المتعلّقة بالتطبيق الاتنولوجي ←

إن التصوّر عن «الحركة» هو الذي يميّز كل نظرية آلان تورين ويرسم الأشكال الأساسية لموضوعه. ونستطيع القوى إن الموضوع العام لعلم الاجتماع، تجاه المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية هو في تحليل القوى الموجودة وفي دراسة القول التي تضبط الحركة والتاريخية. أما بخصوص أدوات العمل، فإن الحركات الخاصة هي التي تقترحها، ومن خلال هذه الأدوات تتصارع الفئات الاجتماعية من أجل إدارة النماذج الثقافية. وتصبح إحدى مهمات عالم الاجتماع الانتباه لبروز حركات جديدة، وكذلك الانتباه لتشكّل فاعلين اجتماعيين جدد.

← (ليريس ١٩٤٩، ١٩٨١ leiris)، والمسائل المتعلّقة بالموضوعات المميّزة (أنساق القرابة، الأنساق الرمزية، التكنولوجيات) وبالروابط السلطوية بين الأمم المسيطِرَة اقتصادياً والثقافات المسيطر عليها أو المهدّدة بالزوال (جولين ١٩٧٢، Jaulin).

خلال هذه السنوات الأخيرة، طوّر هذا الإنتاج الهائل معرفة علاقات الإنتاج الاجتماعية (غودليه ١٩٧٧، Godelier) ومعرفة العلاقات السياسية (كلاسترز ١٩٨٠، Clastres)، والمتخيّلات الاجتماعية (اوجيه ١٩٧٥، Augé) ومعرفة الانساق الاقتصادية (دانس ١٩٨٧، D'Ans)، والمعارف الخاصة بالثقافات المدروسة: «الاتنو ـ علوم».

إن تطور الدراسات الاتنولوجية حول المجتمع الفرنسي المعاصر أكّد على أهمية الطروحات الاتنولوجية (دراسة الميكر ـ مجتمعات، الهوّيات والاجتماعيات الخاصة، الأقلّيات...) وفائدتها لمعرفة دقيقة عن المجتمعات المتطوّرة. هذه النقلة للمناهج، المستخدمة سابقاً لمعاينة المجتمعات البعيدة، أدّت إلى إثارة العديد من الإشكاليات وإلى غنىً في المناهج (التاب ١٩٨٤، Althabe).

الحواشي والمصادر

(١) جـورج بالانـديـه، L'anthropologie appliquée aux problèmes des pays sous-développés، «الانتروبولوجيا المطبّقة على مشكلات البلدان النامية»، باريس، منشورات cours de droit، ١٩٥٥؛ وأيضاً Sociologie actuelle de l'Afrique noire «علم الاجتماع الراهن في افريقيا السوداء»، باريس، P.U.F، ١٩٥٥.

(٢) جورج بالانـديه، Sociologie de Brazzavilles noires، «علم اجتمـاع البرازافيـل السوداء» باريس، كولين Colin، ١٩٥٥.

(٣) جورج بالانديه، La vie quotidienne au royaume de Kango du XVI au XVIII siècle «الحياة اليومية في مملكة الكونغو من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر»، باريس، هاشيت Hachette، ١٩٦٥.

(٤) بالانديه، sens et puissance, les dynamiques sociales، باريس، P.U.F، ١٩٧١، القسم الأوّل.

(٥) مصدر سابق، ص ٢٢٥ ـ ٢٣٠.

(٦) مصدر سابق، ص ٢٣٠.

(٧) مصدر سابق، ص ٧.

(٨) مصدر سابق، ص ٢١٩.

(٩) مصدر سابق.

(١٠) ج. بالانديه Le Detour: pouvoir et modernité، باريس، منشورات فايار Fayard ١٩٨٥.

(١١) آلان تورين، Sociologie de l'action، «علم اجتماع العمل»، باريس، منشورات دي ساي Seuil، ١٩٦٥، ص ٧.

(١٢) المصدر السابق، ص ١٠.

(١٣) المصدر السابق، ص ٣٥.

(١٤) المصدر السابق، ص ٣٨.

(١٥) آلان تورين، production de la société، باريس، منشورات دي ساي، ١٩٧٣، ص ٧.

(١٦) آلان تورين، pour la sociologie، باريس، ساي، ١٩٧٤، ص ٢١٤ ـ ٢٢٠.

(١٧) production de la société، مصدر سابق، ص ٢٨ ـ ٣٠.

(١٨) مصدر سابق، ص ٨٦ وما بعدها.

(١٩) آلان تورين وغريزوني Grisoni، un désir d'histoire، باريس، منشورات Stock، ١٩٧٧، ص ١٢٥.

(٢٠) آلان تورين (ومساعدوه)، crise et conflit; lutte étudiante (١٩٧٦) Cordes، ١٩٧٧، ص ٤ ـ ٥.

الطرح الوظيفوي والستراتيجي

عند التطرّق إلى التيار النظري الثالث، الذي نتفحّصه ضمن علم الاجتماع الفرنسي المعاصر، ينبغي أن نشير، مع التشديد، إلى المسافة الفكرية التي تفصله عن التيارين النظريين اللذين عرضناهما سابقاً. إننا نبلغ هنا، ليس إلى قطيعة جذرية، طبعاً، بل إلى ما قد نسمّيه، مجازاً، تغيّراً في المشهد الفكري.

إنما ينبغي الإشارة إلى وجود عدّة خطوط عامّة من القطيعة. فالتياران النظريان السابقان، على الرغم من بعض الاختلافات وتركيز التصوّرات، فإنهما يحافظان في تحليلاتهما على القرضية العامّة، فرضية انقسام المجتمع إلى طبقات، ويريان في هذا البعد عن المجتمع أحد التفسيرات التي يجب الحفاظ عليه لفهم الظواهر المعاصرة. لكن لا تغيب المرجعية إلى الطبقات الاجتماعية عن هذا التيار الثالث، الذي نتطرّق إليه، إنما في مطلق الأحوال لا يعتبر الانقسام الاجتماعي محدِّداً في الصراعات وفي الوظائف، كما سنرى ذلك.

هذا يعود إلى اختيار الموضوع، التنظيمات، الذي يتضمن حكماً مضمراً سوف يرد الدليل عليه في التأويلات حول الأهمية الحاسمة للتنظيمات في عالمنا المعاصر. من أجل إبراز هذا التيار النظري، سوف نختار مؤلّف ميشال كروزيه Michel crozier ومعاونيه، لأنه الكتاب الأبرز في هذا المجال، إذ، وفقه، تشكّل التنظيمات (الإدارية، الصناعية) وكيفية عملها، وتغثر وظائفها، الظاهرات الأساس في المجتمعات الحديثة. وبعيداً عن اعتبار دراسة التنظيمات أحد اهتمامات علم الاجتماع، فإنها تعتبر، نظراً لأهمية التنظيمات، مدخلاً إلى معرفة عامّة عن المجتمعات وتشخيصاً لأزماتها. لهذا ينطلق ميشال كروزيه من دراسة «ظاهرة

البيروقراطية» إنما انطلاقاً من هذه الدراسة، ينتقل إلى تشخيص «النسق الاجتماعي» الفرنسي في مجموعه، سعياً لايجاد كل علامات نسق التنظيم البيروقراطي.

هذا التغيير في موضوع الدراسة يتضمن، في الواقع، تعارضاً عميقاً مع التيارين النظريين السابقين. فالبنيوية التكوينية وعلم الاجتماعي الدينامي يتّفقان على اعتبار أن التوزيع البنيوي إلى طبقات يتكشّف من خلال المواجهات الاجتماعية الأساسية ويتدخّل، إما مباشرة أو مداورة، في الديناميات الاجتماعية. لكن علم اجتماع التنظيمات، كما يُفهَم من خلال هذا التيار النظري، ينقل كلّياً موضع الديناميات الاجتماعية، إنما لا يركّزها على مستوى البنية الاجتماعية، ولا على مستوى العلاقات الاجتماعية للإنتاج، كما كان يعيها ماركس، بل داخل التنظيم، المعتبر بمثابة «بنيان» بشري موكل إليه القيام بمجموعة من الوظائف الاجتماعية[1].

مع هذا الاختيار لموضوع الدراسة يتوافق اختيار نظري يجعل، من الوظيفوية fonctionnalisme، طرح التنظيمات الطرح الإلزامي. ومع إبداء تحفّظاته تجاه بعض الاستعمالات المفرطة للوظيفوية ولتحوّلها في الفلسفة الاجتماعية[2]، لا يشك ميشال كروزيه في أن الطرح الوظيفوي، من بين الطروحات المختلفة الممكنة، هو الذي يسمح بطرح المسائل المطابقة questions adéquates حول وِظافة التنظيمات. أما المسائل المتعلّقة بالظاهرة البيروقراطية، مثلاً، فهي لن تكون مسائل تاريخها ولا مسائل البنيات غير المتكافئة داخل التنظيم بل ستتركّز حول الوِظافة الداخلية وتعثّر الوِظافات، وحول العلاقات بين الفئات، ومواقف مختلف الفاعلين، وعلاقات السلطة، وعمليات التباعد أو التعاون داخل هذه المؤسّسات، وكل المسائل التي تطال العلاقات الوظافية والتي يتهيّأ التقليد الوظيفوي fonctionnaliste لطرحها.

وكما سنرى ذلك فيما بعد، ستزداد المسافة المتّخذة تجاه البنيوية التكوينية اتساعاً، من خلال التأويلات المقترحة. كما سيتركّز انتباه خاص

على المواقف المتبادلة بين الفاعلين[٣]، وعلى عمليات التمثيل، والعلاقات داخل التنظيم، حسب قاموس علم النفس الاجتماعي. وإذا ما استبعدنا اعتبار المواقف معلولات للبنية، وإذا ما استبعدنا سبر كل النتائج من خلال هذا المنظور، فإن التحليلات ستؤدّي، على النقيض، إلى اعتبار سلوكات الفاعلين، انطلاقاً من هامش الحرية المفترض، الذي يتمتّعون به داخل الظروف المؤسّسية المعطاة، استراتيجيات يجب تحليل عقلانيتها.

وهكذا ينفتح باب النقاش واسعاً حول موقع الفاعلين العملاء في التنظيم، وبشكل أساسي أكثر، حول مفهوم الفاعل بالذات في النظرية الاجتماعية. وهنا يضع الجدال في قفص الاتهام النزعة الاجتماعية التي تقلّص الفاعل إلى أن يكون مؤتمناً، دعامةً للبنية، ويتخذّ، بخاصة، أهدافه من الصياغات المتطرّفة لبعض التيارات في البنيوية حول نزع يدّ الفاعل أو «موته». بينما ستؤدي التحليلات التي قام بها كروزيه إلى إعلاء شأن استراتيجيات الفاعلين؛ ستؤدي إلى طرح التساؤلات، ليس حول الحوافز فحسب، بل حول مسارات تفكير الفاعلين؛ من أجل أن يبيّن كيف، من ضمن الظروف التنظيمية، يردّ الفاعلون باعتمادهم التصرّفات التي تناسبهم[٤].

إن مقدّمات هذا التيار تختلف كلياً عن تلك التي تكلّمنا عليها بالنسبة للتيارين السابقين. إن هذه النظرية تندرج ضمن التراث الليبرالي الواسع، وقد باشر بها توكفيل Tocqueville بالنسبة للتفكير المقارن حول المؤسسات. وماكس فيبر فيما يتعلق بالبيروقراطية. لقد أشار ميشال كروزيه، بعد توكفيل، إلى أهمية المواقف والأنساق الثقافية؛ وسجّل، بعد ماكس فيبر، اتساع البيروقراطيات وطابعها الوظيفي caractère fonctionnel. وقبل هؤلاء مباشرة، تندرج هذه الأعمال، حول الظاهرات البيروقراطية حول الوظائف في التنظيمات وتعثر هذه الوظائف، حول العلاقات بين أرباب العمل والنقابات، حول مواقف وسلوكات مختلف الفئات... تندرج كلّها في حقل الأبحاث الواسع حول التنظيمات كما عبّرت عنها،

قبل ١٩٤٠، أطروحات تايلور Taylor، وفايول Fayol، ومايو Mayo، وكما عبّرت عنها بعد ١٩٤٥ أعمال مرتون Merton، غولدنر Gouldner، هومانس Homans، مارتش وسيمون March et Simon، وسلزنيك Selznick.

ويجدر بنا أن نذكّر هنا أيضاً بالمساهمة الثانية التي لم يغب تأثيرها داخل علم الاجتماع الدينامي: النسقوية systémisme، فالطموح النسقي، طموح التفكير بالكلّ أكثر من الأجزاء، بالتفاعلات الدينامية أكثر من العلل، بالمعقّد أكثر من البسيط، هذا الطموح سيستأنف، كما سنرى ذلك لاحقاً، ليشمل التفكير كل النسق الاجتماعي. وهكذا نكون قد عدنا إلى منهج في التفكير تمّت صياغته في القرن التاسع عشر (علي أيدي بونالد Bonald، سان سيمون، ماركس) وتجدّدت بعد العام ١٩٤٥ (على أيدي بيرتالانفي Bertalanffy، باريل Barel وادغار مورين Morin).

سوف نشهد هذه العودة إلى النسقوية بعد أن ارتسم مسارها المتواصل في الظاهرة البيروقراطية Le phénomène bureaucratique (كروزيه، ١٩٦٣) وفي الفاعل والنسق L'acteur et le système (كروزيه وفريدبرغ friedberg، ١٩٧٧).

في بدء انطلاقة الأبحاث حول ظاهرة البيروقراطية يثار، قبل كل شيء، التساؤل حول تعثر الوظائف، حول عمليات عدم التكيّف inadaptations وعدم التطابق inadéquations التي يمكن أن تسجّل في الإدارات والتنظيمات الصناعية: غياب العلاقات بين فئات العاملين، الصراعات على النفوذ، الأزمات المتكرّرة... إن تساؤلاً من هذا القبيل يترك نوعين من التفسيرات التقليدية معلّقين: تفسيرات فيبر وتفسيرات ماركس.

عندما نختار طرح المسائل التي تأخذ بالمعنى الشعبي لكلمة بيروقراطية التي توحي:

«... البطء، البلادة، الروتين، تعقّد الاجراءات، عدم التكيّف...

وعمليات الحرمان والكبت التي يشعر بها، من جراء هذا الواقع، الأعضاء أو الزبائن أو الخاضعون» (٥).

عندها نجد أن بعداً أساسياً من تحليل فيبر قد غاب، وهو التحليل الذي يعتبر التنظيم، البيروقراطي سياقاً عاماً لعقلنة النشاطات الجماعية. فالمسألة إذاً لا تقوم على تأكيد عملية العقلنة هذه، بل تقوم، خلافاً لذلك، على أن ندرس تجريبياً، ومن خلال خطوات سريرية Clinique، أمراض التنظيمات البيروقراطية.

فالفرضية العامّة التي أطلقها ماركس حول مصير البيروقراطيات لم تطرح على الأقلّ ما دام الحلم بمجتمع دون تنظيمات وعلاقات نفوذ وسلطة قائماً. لا لزوم لدحض فرضية ماركس هذه ما دامت الفرضيات المطروحة هنا تبتعد عن نموذج التحليل الذي رسمه ماركس والذي يعتبر أن التنظيم البيروقراطي لن يكون، في النهاية، سوى نتيجة لارتباط قوى العمل بالرأسمال. لم يتمسك ميشال كروزيه أبداً بفرضية كهذه في أعماله حول البيروقراطية، الأعمال التي تنطلق من مسلّمة أن التنظيمات ملازمة inhérentes للمجتمعات الحديثة، أكانت هذه المجتمعات رأسمالية أم اشتراكية. وإحدى أهمّ المهمّات تقوم على مقارنة نماذج التنظيم البيروقراطي: السوفياتي، الأميركي والفرنسي(٦).

«يشكّل النجاح الذي أحرزته التنظيمات الكبرى إحدى مميّزات المجتمعات الحديثة، إن لم نقل المميّزة الأساسية. فلا يمكن أن يعمل الإنسان الحديث إلاّ من خلال تنظيمات كبرى وداخلها... هذا يعني أن تطوّر نظرية التنظيمات، التي تسمح بفهم وظافة التنظيمات كنسق عمل وباستشراف حدود ما يفرض هذا النسق أو ذاك على الإرادة البشرية، هذا التطوّر ينبغي أن يشكّل أحد الأهداف الأوّلية للعلوم الاجتماعية، والمكان المفضّل للقاء بين الباحثين ورجال الأعمال»(٧).

ولقد أظهرت الأبحاث التي أُجريت داخل تنظيمين، من خلال

سلسلة من المحاورات مع مختلف فئات المستخدمين، أربع سمات أساسية[٨]:

● «اتساع انتشار قواعد سلوك عامة» هذه القواعد العامّة تحدّد مختلف الوظائف في أدق تفاصيلها وتخضع التصرّفات إلى أكبر قدر ممكن من الاحتمالات.

● «مركزية القرارات». تميل سلطة القرار إلى التجمّع وإلى وضع نفسها على مستوى حيث الأفضليات تعطى، بشكل طبيعي، إلى ما هو ثابت في النسق، أكثر مما تعطى للأهداف الوظيفية للتنظيم.

● «عزل isolement كل فئة مرتبية وضغط الجماعة على الفرد». كل فئة مرتبية ترى نفسها، نتيجة انتشار القواعد السلوكية العامّة ونتيجة عدم امتلاكها للقرارات، معزولة من الفئات الأُخرى، أكانت هذه الفئات عليا أو مرؤوسة.

● «نمو علاقات نفوذ متوازية». بما أنه لا يمكن إلغاء مصادر الريبة مهما كان امتداد القواعد العامّة، فإن هذه القطاعات تستمر وتخلق علاقات نفوذ موازية حيث تتطوّر ظاهرات التبعية والصراعات[٩].

إذاً، وكما بيّن ذلك بعض المحلّلين للبيروقراطيات (مارتون Merton، غولدنَر Gouldner)، فإن النتائج السيئة وعمليات الحرمان التي تولّدها هذه المميِّزات تدفع إلى تكوّن ضغوطات جديدة تؤدّي إلى تعزيز مناخ المركزية والتعميم، وهي التي كانت في أساس ولادتها. وهكذا تتكوّن سياقات من الحلقات المفرغة:

«بتعابير أخرى، كل نسق تنظيم بيروقراطي هو نسق تنظيم يقوم توازنه على وجود سلسلة من الحلقات المفرغة المستقرّة نسبياً، تتنامى انطلاقاً من مناخ التعميم والمركزية»[١٠]

هكذا لا تؤدي، مثلاً، استحالة إقامة علاقات مُرضية مع الزُّبُن إلى إدخال المرونة أكثر في العلاقات الاجتماعية، لأن المسؤولين لا يملكون

وسيلة عمل إلاّ إعداد أنظمة جديدة وبالتالي تعزيز المركزية. أما بخصوص العاملين الذين عليهم مواجهة المصاعب مباشرةً، فهم لا يسعون إلى نيل استقلالية أفضل، بل إلى استخدام الوسائل السلبية لتحسين أوضاعهم إزاء الجمهور والتنظيم.

وسوف تؤدّي متابعة هذه الاستقصاءات إلى إثبات التشخيص المتعلّق بنفوذ هذه الحلقات المفرغة الخاصة بالبيروقراطيات.

والمشكلة problème المطروحة تصبح إذاً في التركيز على هذه الظاهرات، وفي الوصول من خلالها إلى نظرية لها قيمة الشمولية.

إنما تضطرنا هذه الظاهرات إلى إدخال تعديل على بعض هذه الوظيفوية fonctionnalisme ، إذ يبيّن الاستقصاء، إنطلاقاً من أسئلة مطروحة حول العلاقات الوظيفية relations fonctionnelles، الداخلية والخارجية، اتساع عمليات الاخلال بالوظائف ودائرية مسارها.

في كتابهما «الفاعل والنسق» L'acteur et le système، يشدّد المؤلّفان، ميشال كروزيه وفريدبرغ، في البداية، على انه لا ينبغي النظر إلى التنظيمات كونها كيانات مجرّدة entités abstraites، ولا كونها معطيات شبه طبيعية quasi naturelles وموضوعية. فالوهم المستمر ينزع إلى جعل هذه التنظيمات طبيعية، بينما يجب اعتبارها كبناءات اجتماعية Constructions sociales، «كانبناءات اجتماعية[11]» construits sociaux. فالتنظيم ليس ظاهرة طبيعية، وكذلك العمل الجماعي الذي ينتج عنه:

«إنه انبناء اجتماعي يطرح وجوده مشكلة، ويبقى علينا تفسير ظروف بروزه وبقائه»[12].

فالأفراد الذين يتبارون في خدمة التنظيم يشاركون بإسهاماتهم، ضمن ظروف توجّهها الأصول التنظيمية، إنما من أجل ملاحقة مصالحهم وفق ستراتيجيات تتلاءم مع تمثّلهم لهذه المصالح.

انطلاقاً من هذا التصوّر الأساسي للستراتيجية، يشدّد كروزيه

وفريدبرغ على أن سلوك الفاعل داخل التنظيم هو سلوك ناشط، وليس أبداً سلوكاً محدّداً كلياً، دون أن يكون، مع ذلك للفاعل أهدافاً ثابتة وواضحة تماماً. إلّا أنه قد يغيّر من أهدافه مع الزمن، ويكتشف أهدافاً جديدة، نظراً للنتائج التي يكون قد أحرزها. لهذا السلوك معناه دوماً، دون أن يكون عقلياً، بشكل مجرد:

«. . . إنه عقلي rationnel، من جهة، بالنسبة لبعض المناسبات ومن خلال هذه المناسبات بالنسبة للقرينة contexte التي تحدّده؛ ومن جهة أخرى، هو عقلي بالنسبة لسلوك الفاعلين الآخرين، وبالنسبة للفريق الذي يكون الفاعلون قد اتخذوه، وبالنسبة للعبة التي تكون قد قامت فيما بينهم»(١٣).

هذا التصوّر للستراتيجية يسمح لنا أن نسجّل أن المشاركين، في سياق نشاطهم داخل التنظيم، يتصرّفون كفاعلين، يطمحون إلى الأهداف المرتبطة بالمناسبات التي تتوافر لهم، ويسعون إلى تعزيز مكاسبهم وطاقاتهم في العمل.

قد يكون مفيداً إذاً، كي نتقدّم في تحليل تعثر الوِظافات dysfonctionnements أن نبتعد عن ايديولوجية العقلانية rationalité التي تؤدّي إلى منح الفاعلين صفة التماس الخيار الأفضل، الخيار بمعناه العقلي، كما لو أن هذا الحلّ العقلي له وجوده. خلافاً لذلك ينبغي أن نعيد التفكير بالوضعية العينية، كما أدركها واستوعبها الفاعل؛ يجب أن نعيد تحديد الخيارات كما يتصوّرها، من أجل فهم خياراته التي لا تطمح إلى العقلنة المطلقة، بل إلى تحسين ما يصبو إليه.

ولأجل مزيد من إلقاء الضوء على هذه الوضعية وعلى معايير الرضى، يشدّد ميشال كروزيه وفريدبرغ على بعدين ينيران مظاهر أساسية: حضور السلطة الدائم والأبعاد العاطفية للاختيارات.

ضمن هذا المنظور الستراتيجي، ينبغي عدم النظر إلى السلطة في التنظيم وكأنها ملكية propriété، محمولاً attribut للفاعلين، بل يجب

اعتبارها علاقة تضع الفاعلين في صراع من أجل الوصول إلى تحقيق هدف عام، والذي بدوره يتحكّم بالأهداف الشخصية[١٤]. فلا يمكن أن تمارس السلطة إلاّ من خلال علاقات التبادل والتكيّف، وبالتالي علاقات التفاوض:

«. . . ترتبط السلطة ارتباطاً وثيقاً بالتفاوض: إنها علاقة تبادل، إذاً علاقة تفاوض، يلتزم بها شخصان، على الأقلّ»[١٥]

لكن لو كانت السلطة علاقة تبادل، فإنها أيضاً علاقة قوّة حيث حدود التبادل هي أفضل لأحد طرفي التبادل. إنها علاقة قوّة حيث يمكن أن ينال أحد الأطراف أكثر من الطرف الآخر، إنما لا يفقد كلّياً نصيبه. هذا يعني أن إمكانيات العمل، ضمن علاقات السلطة هذه، تشكل مظهراً aspect أساسياً ورهاناً enjeu. ويتمتع كل واحد من الأفرقاء بهامش متغيّر من الحريّة، يملك إمكانية لرفض ما يطلبه الفريق الآخر. والفريق الذي يتمتع بأقلّ قدر من السلطة هو ذاك الذي يجد نفسه عاجزاً عن رفض ما يطلب منه. لهذا يصبح أحد الأهداف الستراتيجية للفاعلين هو الحفاظ على هامش حريته، والتمسّك أو بسط إمكانياته في العمل، وبالتالي البقاء سيّد منطقة النفوذ التي يشرف عليها. يمكن إذاً مقارنة هذه العلاقات بلعبة jeu أي بمجموعة من الستراتيجيات، التي تحدث وفق الأصول التنظيمية، انطلاقاً من حيل ووسائل تستهدف الرهانات، حيث يطمح الأفرقاء، أيضاً إلى تعديل قواعد اللعبة، كل حسب مصلحته.

ويعود كروزيه وفريدبَرغ إلى الإشارة كيف أن علاقات السلطة هذه ـ علاقات القوّة وفي الوقت نفسه علاقات التفاوض، حيث يستخدم كل فريق حيلَه لتحويل الآخر إلى أداة من أجل تحقيق أهدافه ـ تؤدّي بالضرورة إلى شحنات انفعالية قوّية. قد لا يكون ممكناً إغفال هذا المعيوش Vécu من العلاقات والذي سيساهم لاحقاً وبقوّة في سير العلاقات.

قد يسمح لنا الطرح الوظيفوي fonctionnaliste والستراتيجي، تحديداً أن ندخل في التحليل، هذا المعيوش الانفعالي Vécu émotionnel الذي غالباً ما أغفل في نماذج التحليل الاجتماعي، وفي الوقت نفسه أن

يقدّم لنا أنماطاً من الفهم. ونرى، مثلاً، كيف ينبني المناخ العاطفي، داخل تنظيم بيروقراطي معيّن، وفق الوِظافة العامّة لهذا التنظيم. ونلاحظ داخله أن العلاقات بين الأُطر المرؤوسة والمستخدمين هي علاقات ودّية، ولا يمكن أن تكون مثار اهتمام[١٦]، بنظر المستخدمين. بينما تشكّل الأُطر العليا موضوع بغضاء animosité شديدة من قبل المستخدمين، في حين أنهم لا يقيمون علاقات معها إلاّ نادراً. لكن هذه التعابير، تعابير الضغينة hostilité لا تنفصم عن استراتيجية العاملين الدفاعية: عندما يردّد العاملون عبارات البغضاء فإنهم يدافعون عن أنفسهم ضد رقابة الرؤساء، إنهم يحاولون جعل هذه الرقابة أكثر صعوبة للحفاظ على صورة حريتهم.

زد على ذلك، انه بالإمكان إعادة النظر بالشحنات الانفعالية التي ترافق المفاوضات، حيث تلعب علاقات السلطة دورها. فعمّال الصيانة، مثلاً، في «المونوبول الصناعي» حيث أُجريت الدراسة، يظهرون «عدوانية» agressivité حادّة ضد رؤساء المشغل:

> «يمكن أن تفسّر «عدوانيتهم» ضد رؤساء المشغل كستراتيجية هادفة إلى إبقاء هؤلاء في حالة دونية état d'infériorité، من أجل تدارك كل محاولة نزاع»[١٧].

هذا البعد العاطفي لوظافة التنظيمات يسمح لنا أيضاً أن نؤكّد الطابع الثقافي لستراتيجيات الفاعلين. في الواقع، إن الأهداف والرهانات، والدلالات التي تتلبّسها بالنسبة لمختلف فئات الفاعلين ليست متماثلة ضمن الثقافات المختلفة. فثقافة معينة تعلي شأن سلامة وبقاء علاقات التضامن داخل الفئة، بينما ثقافة أخرى تثمّن قيم التعاون داخل التنظيم. هذا يعني أن الطرح «الثقافوي» Culturaliste الذي يشدّد على أنساق المعتقدات والقيم في السلوكات الملموسة له فائدته بالنسبة لنظرية عامة عن التنظيمات. فالتحليل الثقافوي، ضمن هذا المنظور، هو:

> «. . . أداة ضرورية تسمح بتعيين حدود النظرية الكلّية وبشرح عملية تطبيقها في السياقات الثقافية المختلفة»[١٨].

إشارةً إلى الاختلاف بين هذه القضايا النظرية وتلك التي عرضناها سابقاً ـ والقضايا التي سنعرضها في الفصل اللّاحق ـ نذكّر بالنقاشات التي رافقت صياغة هذه الأطروحات Thèses .

ليس من الضروري الإشارة إلى المسافة التي تفصل بين هذا النموذج الذي يمحور دراسته حول أنساق العمل، والتحليل البنيوي للمحدّدات الاجتماعية. لكن إذا كان كروزيه قد بذل جهده، مثله مثل بالانـديه وتورين، للنظر في التغيّرات والتبدّلات، فإنه يخشى ألّا تصل هذه النظريات الدينامية إلى بناء نظريات «نوعية» تقصّر المستقبل على المرتقب. أضف إلى ذلك، أن هذه النظريات تفسح المجال واسعاً أمام «الحركات الاجتماعية» واحتمالياً أمام حركات المعارضة الشاملة، بينما العمل الأجدى، بالنسبة لميشال كروزيه، هو العمل الذي يسير «مع النسق» وليس ضده[١٩]. وسيكون لنا عودة إلى هذه الاعتراضات النيّرة.

ومن الضروري أيضاً أن نسجّل إلى أي مدى يتعارض هذا التيار النظري الستراتيجي والنسقي بشدّة مع النظرية التفاعلية الاجتماعية Interactionnisme، كما يتعارض مع الظواهرية الاجتماعية phénomeno-logie sociale .

إذا كان فهم الطرح الستراتيجي، على هذا النحو، قد شقّ الطريق أمام علم نفسٍ اجتماعي اهتمّ بتحليل معيوش الفاعلين ومواقفهم في العمل أو تجاه رؤسائهم مثلاً، فإن ذلك بهدف تفسير هذه المواقف وبهدف فهمها ضمن منطق نسق العمل وكإجابات ستراتيجية على الوضعية ضمن النسق. لقد عيب بشدّة على مختلف النماذج التفاعلوِية أن تجعل من التفاعل interaction (ميد Mead، غوفمان Goffman، هومانس Homans) العنصر القابل للتعميم، وكأن هذا النسق حيادي وكأن التفاعل يكشف كل عمليات انضباط نسق العمل؛ وهذا لن يكون سوى «تقدير استقرائي تعسّفي»:

«في أيٍ من هذه النماذج لتحليل وتفسير السلوك، لم تُعالج، بوجه

صحيح، المشكلة الاجتماعية الخالصة، مشكلة الاندماج الاجتماعي، وإذا كانت مساهمة التفكير حول المعيوش بارزةً جداً؛ فإننا لن ننفذ إلى الاجتماعي إلاّ على حساب تقدير استقرائي تعسّفي»[٢٠].

وكانت التحليلات الظواهرية موضوعاً للنقد نفسه: اعتمدت هذه التحليلات على مساهمة أكيدة ضمن فهم المعيوش، لكنها لم تستكمل لأن المواقف والستراتيجيات، تحديداً، ترتبط بالموقع ضمن نسق العمل،

النسقوية

لقد فرضت نفسها مقولة «النسق»، وهمّ النظر إلى التنظيمات الاجتماعية كوحدات معقّدة من العناصر المترابطة، بشكلين متعارضين، منذ بدايات التفكير الاجتماعي. فلقد عارض سان ـ سيمون وتلامذة المفكرين المحافظين (دي بونالد De Bonald)، الذين جعلوا من النسق الاجتماعي نظاماً مستمراً، عارضوهم بمفهوم دينامي يجعل من التاريخ سلسلة متعاقبة من الانساق (الإقطاعي ثم الصناعي)، تفصل فيما بينها الحقب الثورية.

فطموح النسقوية، كما حدّده ل. فون برتالانفي L.Von Bertalanffy (١٩٦٠)، ينزع إلى أبعد من العلوم الاجتماعية، ينزع إلى بناء نموذج من التفكير قابل أن يعمّم على كل المجموعات المعقّدة، الفيزيائية، والحياوية biologique أو الإنسانية، الطبيعية أو الثقافية. ويشدّد هذا المفهوم، الذي اغتنى من مساهمات علم التوجيه la cybérnetique ومن نظريات الاتصال Communication، على ضرورة التفكير بالشمولية (وليس بالعناصر المتباينة)، ودرس التفاعلات الدينامية (وليس السببية)، وإدراك الأنساق كمجموعات متحوّلة (وليس كمجموعات ساكنة)، وفهم كل التعقيدات المتعارضة مع التفكير التحليلي (باريل ١٩٧٣، Barel؛ دي روسناي ١٩٧٥؛ مورين ١٩٧٧ Morin؛ لي موانيه ١٩٧٧ Le Moigne). هذه النسقوية، المستوحاة بشكل خاص من العلم الحِياوي Biologie لدى←

فالطرح النسقي والستراتيجي وحده يسمح بفهم مجموعة الترابطات والغائيات المتراتبة التي تفرض نفسها على الفاعل:

«دون استدلال raisonnement نسقي، لا يتجاوز التحليل الستراتيجي عتبة التأويل الظواهري. ودون إثبات استراتيجي، يظل التحليل النسقي على عتبة التأمّل، ودون استثارة الاستدلال الستراتيجي، يصير التحليل النسقي حتمياً»(٣١).

←برتالانفي، سمحت بالقيام بتطبيقات نظرية في العلوم السياسية (ايستون Easton، ١٩٦٥)، مشدّدة على دينامية العلاقات بين السياسي والوسط الاجتماعي (الإواليات: عمل/ مفعول رجعي action/ Rétroaction)، مما أثار موجة من المناقشات والتحفظات. كذلك أدخل الطرح النسقوي، في النظرية والتطبيق، في العلاجات الأسروية، مع همّ إعادة التفكير بالعلاقات الأسروية كمجموعة دينامية من العلاقات بين الأفراد (بينوا، ١٩٨٤ Benoît).

لكن النسقوية، ضمن علم الاجتماع، لم تشكّل مدرسة، بالمعنى الحصري للكلمة؛ بل كان لمبادئها أصداء واسعة في الأبحاث حول التطوّر وحول الديناميات الاجتماعية. إن النسقوية تمدّ الباحثين بالأدوات العقلية التي تتيح الاتّساق مع مساهمات البنيوية أو تجاوزها؛ إنها تدفع إلى معاينة تعقّد المبادلات échanges والضغوطات داخل التنظيم (كروزيه وفريدبرغ، ١٩٧٧)، وإلى النظر إلى المجموعات كأنساق منفتحة، وإلى رصد العلاقات الدينامية بين المجموعة ensemble والوسط، وإلى مواجهة سياقات القرار وتغيير القرار.

بالمقابل، قد يؤدّي الاستخدام غير المنضبط للنسقوية إلى ردّها إلى الوظيفوية fonctionnalisme إن لم يكن إلى العضوانية organicisme، وهكذا تصطدم بالاعتراضات الموجّهة ضد الرؤيات «الهولستية» عن الاجتماعي.

الحواشي والمصادر

(١) م. كروزيه، أ. فريدبرغ، L'acteur et le système، «الفاعل والنسق»؛ Les contraintes de l'action collective ، «اكراهات العمل الجماعي»، باريس، منشورات دي ساي، ١٩٧٧، ص ٢٣.

(٢) ميشال كروزيه، Le phénomène bureaucratique، «الظاهرة البيروقراطية»، باريس منشورات دي ساي، ١٩٦٣، ص ٢١.

(٣) م. كروزيه، Les attitudes des cadres à l'egard du gouvernement de l'entreprise، مركز أبحاث ودراسات رؤساء المشاريع، ١٩٧٢.

(٤) ميشال كروزيه، في المقدّمة التي كتبها لكتاب Les organisations «التنظيمات»، تأليف مارتش March وسيمون H.A. simon، باريس، دينو Dunod ، الطبعة الثانية، ١٩٦٩، ص ٥ ـ ١٤.

(٥) مصدر سابق، Le phénomène bureaucratique ، ص ١٦.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٩٥ ـ ٣٠٥.

(٧) مصدر سابق، المقدّمة المكتوبة لكتاب Les organisations، ص ٥.

(٨) مصدر سابق phénomène bureaucratique، ص ٢٤٨.

(٩) المصدر السابق، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٤.

(١٠) المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(١١) مصدر سابق، L'acteur et le système ، ص ١٣.

(١٢) المصدر السابق،

(١٣) المصدر السابق، ص ٤٧.

(١٤) المصدر السابق، ص ٥٦.

(١٥) المصدر السابق، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٦) Le phénomène bureaucratique مصدر سابق، ص ٥٩.

(١٧) مصدر سابق L'acteur et le système، ص ٥٢.

(١٨) مصدر سابق phénomène bureaucratique، ص ٢٠.

(١٩) مصدر سابق L'acteur et le système، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٢٠) المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٢١) المصدر السابق، ص ٢٠٣.

الفردوبة المنهجية

من خلال النظريات التي تحدّثنا عنها، ما زالت مسألتان أساسيتان تتردّدان وتطرحان على بساط البحث، وهما المسألتان اللتان تختزلان كل التوجّهات النظرية: مسألة الكلّية الاجتماعية totalité sociale ومسألة الفرد. فمن البنيوية التكوينية إلى النسقوية systémisme، يتبع ذلك تفكير حول المجموعة الاجتماعية، المنظور إليها حيناً في تعيّناتها déterminations وحيناً في ديناميتها أو انفتاحها على استراتيجيات العملاء والفئات. والتصوّرات المستخدمة (البنية الاجتماعية، الدينامية، النسق) لا تتعادل أبداً، كما رأينا ذلك، بل هي، مع ذلك، توحي بإمكانية التفكير حول هذه الكلّيات. وهنا تُطرح، في الوقت نفسه، المسألة الأساسية، مسألة موقع الفرد والأفراد في الاجتماعي social؛ وهي طبعاً المسألة المركزية في علم الاجتماع. وهنا أيضاً، وكما رأينا ذلك، كان لا بدّ من أن تجيب هذه المجموعات النظرية الثلاث إجابات مختلفة؛ حتى أن اختيار التصوّرات («العملاء» «agents» بدلاً من «الفاعلين» acteurs) يعبّر بقوّة عن هذه التباعدات العميقة.

لقد أجابت **الفردوية المنهجية** L'individualisme methodologique بشكل جازم في هذا النزاع واقترحت كمبدأ أوّلي أن تتخذ التحليلات الاجتماعية الفردَ L'individu، كموضوع ملاحظة أوّل، كوحدة مرجعية؛ وأن تستخلص، بالاستناد إلى هذا المبدأ الأوّلي، كلّ النتائج الاجتماعية. ولقد سعى ريمون بودون Raymond Boudon إلى تطوير هذا الطرح وضرب عليه الأمثال في تحليلاته التجريبية (بودون ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨٤) وفي محاضراته النظرية (بودون ـ بورّيكو Boudon - Bourricaud، ١٩٨٢؛ بودون ١٩٨٦) سوف نحاول من خلال هذه الأعمال، بشكل أساسي، أن نكشف عن المبادىء العامّة لهذا التيّار النظري.

ويبدو لنا مفيداً التذكير بالمقدّمات الفكرية، كما فعلنا ذلك بالنسبة للتيارات السابقة. في إحدى الحواشي في كتابهما «القاموس النقدي لعلم الاجتماع» Dictionnaire critique de la sociologie يختار المؤلّفان بودون ـ بوريكو جملةً يستقيانها من ماكس فيبر توحي، في علم الاجتماع، باللجوء إلى المناهج «الفردوية» وتستبعد «الاستعمالات القائمة على تصوّرات جماعية...»:

«... علم الاجتماع... لا يمكن أن يقوم إلاّ على أعمال فرد، بعض أفراد أو عدد من الأفراد المتفرّقين. لهذا السبب يجب أن يتبنّى، حصراً، المناهج «الفرودية»[1].

وعلى المنوال نفسه، نشير، في أعمال فيلفريدو باريتو Vilfredo pareto، إلى التفكير النقدي حول الأفعال الفردية actes individuels والتمييز بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية non logique، كمَثَل على الطرح الاجتماعي للأعمال الفردية[2] والمشكلات التي يجب أن يحلّها هذا الطرح.

إن اختيار هذين الباحثين والموضوعات التي يشدّدان عليها يدلّ على نهج آخر من النزاع يضع في صلب تفكيره العمل أو الأعمال الفردية ويشكّك بنظريات «الاجتماعوية» «sociologisme» البنيوية والشمولية المشبوهة. هذا يعني استباقاً لطرح مسألة معرفة ما إذا كان الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع هو دراسة الكلّيات أو الأنساق، أو على العكس دراسة سلوكات الأفراد ودراسة اندماجها.

هذا المفهوم للمشكلة لم يكن ليحصل لو لم يكن هناك مجموعة من محاولات نقدية قام بها بين ١٩٤٠ و١٩٧٠ علماء منطق أمثال هيمبّل Hempel وبوبّير Popper.

وإذا كانت هذه الانتقادات قد وجّهت للعلوم التاريخية، على العموم فإنها قد قدّمت عناصر فكرية لنقد علم الاجتماع. وضمن خطّ فكر حلقة

فيينّا Cercle de Vienne (كارنابّ carnap، هيمبّل) أُعيد النظر بفكر ماكس فيبر وجرى التركيز على التفسير وأسقط المنهج الجامع Méthode compréhensive الذي اعتبر في حينه منهجاً غير علمي.

ضمن هذه النزاعات، وخصوصاً في مؤلّفات بوبّير، أدّى همّ الدفاع عن العلوم الاجتماعية ضد محاولات الفلسفة الاجتماعية إلى جدل ضدّ وهم اكتشاف قوانين عامّة للتاريخ أو تفسيرات شاملة. لهذا وقف بوبّير ضد «التاريخانية» historicisme التي ادّعت اكتشاف قوانين و«اتجاهات عامّة» للتطوّر التاريخي، كما ادّعت الكشف عن الضرورات nécessités الداخلية ومن خلالها التنبؤ بالمستقبل[٣]. لقد استهدف هذا النقد، بشكل خاص، الماركسية، لكنه أيضاً استهدف كل مفهوم تفسير جوهري، يجعل من الجوهر essence مبدأ التفسيرات. وهذا النقد جمع أيضاً ما بين الفكر «الهولستي» holiste، أي فكر الجوهر، والفكر الفردوي individualiste. هذا التعارض بين الهولستية والفردوية، الذي تناوله بعض المفكرين (كارل مونجر، واطكينس) يوضح هذه المقدّمات التمهيدية للفردوية المنهجية: إنه يتعارض جذرياً مع كل تفسير ينطلق من مبدأ أو من سياق معتبر سبباً للخاص، ويتعارض أيضاً مع التفسير الآخر الذي يجعل من سلوك الأفراد الموضوع الأوّل.

ويختصر ذلك واطكينس Watkins، على نحو مبسّط:

«يمكن أن نقسم، على وجه التقريب، علماء الاجتماع إلى فئتين رئيسيتين: العلماء الذين يعتبرون السياقات الاجتماعية تسير، إذا صحّ القول، بوسائلها الوحيدة، وفق طبيعتها الخاصة وقوانينها، وتشدّ الناس الواقعين تحت تأثيرها إليها؛ والعلماء الذين يعتبرون السياقات الاجتماعية بمثابة نتيجة مركّبة للكائنات البشرية»[٤].

هذا النقد للفكر الهولستي يستهدف كل مفهوم يجعل من المجتمع كلّية مفارقة totalité transcendante لأجزائه، تؤثّر على السلوكات الفردية وتحدّد أهداف الأشخاص ومقاصدهم. وهذا النقد ينكر أيضاً، على

المستوى التصوّري، استعمال تجريدات مبهمة (الشعب، الأمّة...)، والتي تطرح كتصوّرات مفارقة للأفراد ومفسِّرة لسلوكاتهم. لذلك يطالب ناجيل Nagel كي نميّز بوضوح بين التصوّرات التي تسند إلى كائنات عينية والتصوّرات المشخصنة concepts hypostasiés (الرأسمالية، إرادة الشعب، المجتمع)، وهي تصوّرات هولستية تجعل منها الاجتماعوية جواهر فوق الفاعلين الذين يؤلّفونها. ويدعو هذا الجدل إلى قلب أدوات النظر، إنه يدعو إلى التخلّي عن كل أثر للفكر «الجوهري» والهولستي، للبحث عن مبدأ التفسيرات على مستوى السلوكات الفردية. هذا هو المبدأ العام للفردويّة المنهجية كما ارتسمت بدايةً في المناقشات حول مدرسة النمسا الهامشية (كارل مونجر Carl Menger)، ومن ثمّ جرى تناولها في النقاشات الابيستيمولوجية في علم الاجتماع.

لكن إذا كان هذا المبدأ العام قد عيّن نقداً محدّداً، فهو لم يفته أن يطرح مشاكل جديدة. فهو يستبعد، بين أهداف الفكر الاجتماعي، البحث عن قوانين عامّة كلّية، انطلاقاً منها يتمّ تفسير الخاص Le particulier. وكذلك يستبعد فكرة الحتمية المطلقة للسلوكات الفردية: يطلب بوبّير من المؤرّخ أن يفكّر في كل وضعية وكأنها مشكلة، على العملاء البحث عن حلّ لها. وقد يكون ضرورياً النظر إلى كل فاعل بشري وكأنه موضوعٌ في مواجهة مشكلات من مختلف المراتب وعليه أن يحلّ هذه المشكلات بالطريقة الأكثر راحة بالنسبة له. وهكذا قد نحصل، وفق هذه القضية، على تعدّد مشكلات وتنوّع حلول.

لكن، مذ ذاك، أصبحت مشكلات جديدة مطروحة أمام التحليل الاجتماعي وارتبطت بالانتقال من وجهة النظر الفردوية إلى وجهة النظر الاجتماعية المعنية بتفسير «الظاهرات الاجتماعية». وقد يكون أمام الفردوية المنهجية مواجهة الصعوبة التي سجّلها ديركايم، صعوبة الانتقال من الفردي إلى الجماعي، وهي الصعوبة التي كان ارتأى حلاً لها بالدعوة إلى

طرح هولستي، إذ الظاهرات الاجتماعية، كما كان يقول، «لا تنشأ عن الضمائر الفردية».

بهذه الروحية من التفكير النقدي، يتوصل بودون إلى إعلان مبدأ الفردويّة المنهجية، التي يعبّر عنها بكلمات عامّة:

«. . . شرح ظاهرة اجتماعية، يعني الأخذ بعين الاعتبار دائماً أنها نتيجة للأعمال الفردية»(٥).

أو بطريقة أكثر دقّة:

«بطريقة عامّة، نقول إننا نلجأ إلى المنهجية الفردوية عند وجود الظاهرة ب، أو مسار الظاهرة ب؛ أو عندما نحلّل بشكل صريح العلاقة بين الظاهرة ب والظاهرة ث، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها نتيجة لمنطق سلوك الأفراد المنضوين تحت هذه الظاهرة أو هذه الظاهرات»(٦).

نتناول هنا مجدّداً المثل الذي عرضه ديركايم عن نسب الانتحارات: يبيّن المثل أن فترات الارتفاع الاقتصادي المفاجىء تترافق غالباً مع تعاظم نسب الانتحارات. فما هو التفسير الذي يمكن أن نعطيه لذلك؟

إذا أخذنا بالأسباب التي عرضها ديركايم، يمكن القول إن هذه الوقائع تؤكّد الأُطروحة العامّة لعلم اجتماع موضوعوي objectiviste والتي بيّنت أن الانتحارات (والتي هي أفعال فردية بارزة) محكومة «بأسباب اجتماعية»، وقد يكون موضوع علم الاجتماع تقديم البراهين على أن سلوكات كهذه ترتبط «بحتميات اجتماعية». وقد تكون مهمّة علم الاجتماع إحصاء كل آثار البنيات الاجتماعية(٧).

والحال أن ديركايم يوحي بمسار آخر يقلب، تحديداً النظرية المنوّه عنها سابقاً. إنه يلمّح، في الواقع، إلى أنه في فترة النمو الاقتصادي السريع، يصبح الجوّ العام أكثر تفاؤلاً؛ لذا يندفع الأفراد إلى رفع مستوى توقّعاتهم، وضمن هذا الجوّ من الراحة والآمال، يتعرض الناس، بسهولة أكبر، إلى إخطار خيبات الأمل. إذا كان الحال كذلك، وبإغفال ديركايم

المبادىء الصريحة التي وضعها، يكون قد أبرز هنا تفسيراً فردوياً، بجعله الظاهرة المدروسة (زيادة نسبة الانتحارات في زمن النمو الاقتصادي) نتيجة لسلوك الأفراد المشاركين فيها. إنه هنا مبدأ الفردويّة المنهجية التي تجعل من الظاهرة المعاينة النتيجة لسلوك الأفراد. فالموضوع الرئيسي للفردويّة المنهجية يقوم بالتحديد على تفحّص السلوكات الفردية ضمن نسق اجتماعي معيّن.

إذاً تُطرح هنا مسألة معرفة كيف يتمّ الانتقال بين السلوكات الفردية، بين القرارات الإرادية أو عدمها، و«المفاعيل» effets الجماعية، دون إمكانية الافتراض، كما يقترح ذلك ديركايم في صياغاته الموضوعوية، أن الاجتماعي هو من طبيعة مغايرة لسلوكات الأفراد ولتفاعلاتهم.

قد تصبح المشكلة محلولة إذا أمكن التسليم بالاستمرارية بين الفردي والجماعي، بين المصالح الفردية والعمل الجماعي. هنا يشدّد ريمون بودون على الإسهام النموذجي الذي تقدّمه طروحات مانكور أولسون Man-cur Olson الذي يبيّن أن تطابق المصالح لا يكفي من أجل إثارة عمل جماعي[٨]. حتى في الحالة التي يكون فيها «وعي» المصلحة العامّة حاضراً، قد يحصل ألّا يقوم الأفراد المعنيون بعمل جماعي، حيناً لأن «أكلاف» المشاركة في العمل الجماعي مرتفعة وفعالية المشاركة الشخصية تنعدم، وحيناً لأن الأرباح التي يجنيها الشخص من العمل الجماعي لا ترتبط بمشاركته. قد يكون هناك إذاً وضعيات يكون فيها للأفراد القدرة والرغبة لتحقيق هدف جماعي، لكنهم مع ذلك يظلّون غير فاعلين[٩]. وهذا ما يدفع إلى القول إن منطق أعضاء جماعة لا ينفذ بالضرورة إلى منطق العمل الجماعي.

فالمشكلة التي تطرحها الفردويّة المنهجية تصبح عندئذ وبشكل خاص مشكلة التقاء واندماج المصالح والسلوكات الفردية، دون افتراض أن الاجتماعي هو أمر آخر غير نسق نتائج التفاعلات interactions.

هذه المبادىء تجعل التحليل الاجتماعي يميل باتجاه تحليل الأعمال

الفردية، وتحليل عمليات اندماجها و«بروزها»؛ ويتضّح ذلك من دراسات الأنساق الوظائفية systèmes fonctionnels وأنساق الترابط Interdépendances فيما بينها، وكذلك في دراسات التغيّرات الاجتماعية.

وتكتسب مقولة الدور Notion de rôle، في حالة الأنساق الوظائفية (البيروقراطية، المؤسسة)، أهمية رئيسية: فالنسق الوظيفي يمكن أن يعتبر بمثابة نسق من التفاعل حيث يرتبط الفاعلون فيما بينهم بأدوار محدّدة. وبالطريقة التي يتمّ بها وعي هذه الأدوار يتمّ إعطاء تفسيرات مختلفة عن النسق الوظيفي.

بهذه الطريقة: يدرك التأويل الوظيفوي fonctionnaliste تحديداً الأدوار كونها محدّدة كلّياً من النسق ومفروضة بشدّة على الأفراد. ضمن عملية الإدراك هذه تفرض المتطلّبات الوظائفية نفسها على كل فرد وكأنها إكراهات، ولا تفسح للأفراد سوى باستقلالية متقلّصة.

لكن الفردويّة المنهجية تتساءل حول سلوك الفاعلين الحقيقي، ناظرة إلى الأدوار، ليس كمعايير إكراهية بل كإمكانيات انتفاع سانحة للفاعلين.

في الواقع تجدر الإشارة هنا إلى أن الأدوار ليست محدّدة بشدّة إلى هذه الدرجة كما قد يوحي بذلك الطرح الوظيفوي: غالباً ما تكون المعايير Normes متناقضة، بالإضافة إلى أن كل فرد، عملانياً، قد يلعب عدّة أدوار اجتماعية. كل هذه المظاهر تعني أن بعداً استراتيجياً مضمون دائماً للفاعل وأن هامشاً من الاستقلالية مؤمّن له. وهكذا تصبح مهمّة الفردويّة المنهجية، ليس إحصاء الأدوار المفروضة، بل تفحّص كيف يضطلع الفاعلون بالأدوار وكيف يفصلون في الأدوار الثانوية المعروضة عليهم ووفق أية أصول يحكمون(١٠).

قد يطبّق الطرح نفسه على أنساق التفاعل التي يقترح بودون تسميتها بأنساق الترابط systèmes d'interdependance حيث الأبطال لا تربطهم أبداً علاقة أدوار، إنما هم مترابطون بعضهم مع بعض (مثلاً، روّاد سينما

ينتظرون على الأبواب). بدلاً من وصف وِظافات النسق أو تعثر الوظافات، يقترح الطرح الفردوي القيام بدراسة كيف تتكـوّن سلوكات وتـوقّعات وتطلّعات «الفاعلين» acteurs (وليس إطلاقاً العملاء «agents»). يظهر من خلال هذا المنظور عدد من الوجوه الممكنة: أو تصبح التغيّرات الفردية «حيادية» على المستوى الجماعي أو تؤدّي إلى تدهور أو ظاهرات عزل وحرمان أو تضخيم(١١).

هنا ظاهرتان تشدّان الانتباه: ظـاهرة البـروز وظاهـرة المفاعيـل المنحرفة effets pervers. وكما أشار إلى ذلك ماكس فيبر، فإن تعقّد العـلاقات الاجتمـاعية يضـاعف من الظاهـرات غير المتـوقّعة أو حتى المتعارضة مع مقاصد العملاء. وهكذا يكون الطرح الفردوي عن طريق ملاحقته لنتائج السلوكات والتوجّهات الفردية، قد أتـاح إبراز شمـولية ظاهرات البروز phénomènes d'émergence أي الآثار التي لم يسعَ إليها العملاء والناتجة عن إدماج سلوكاتهم.

«إن أثر الإدماج أو أثر الأثر البارز هو إذاً الأثر الذي لا يسعى إليه، بشكل صريح، العملاء ضمن نسق، وهو الذي ينتج عن وضعية ترابطهم»(١٢).

يبيّن، بشكل واضح، المثلُ التقليدي عن الإشاعة في الحقل المالي ظـاهرة البـروز هذه. إذا انتشـرت إشاعـة حول إفـلاس ممكن لأحد المصارف، يتهافت المودعون، كـل بدوره، لسحب ودائعـه من هذا المصرف، وتكون نتيجة إدماج هذه السلوكات الفردية وضع المصرف المعني فعلاً في حالة إفلاس. لكن هذا المثل عن التكهّن الخلّاق (ر.ك. مارتون R.K. Merton) لا يشكّل سوى مثل بسيط عن الظاهرات المتعدّدة الوجوه. ونذكّر هنا بالمثل الذي أورده ماركس عن الهبوط النزوعي baisse tendancielle لنسبة الربح للتدليل على غنى تراث علم الاجتماع بإيضاح المفاعيل البارزة. في الواقع، لكل صاحب رأسمال، حسب تحليل كتاب رأس المال، مصلحة في زيادة إنتاجية العمل وفي إنماء رأسماله. لكن إذا جرت الأمور كما هو مخطط لها، فإن الرأسمالي يتجه إلى خفض نسبة

الربح المتوسط، إذ الربح ينتج عن الفارق بين القيمة المنتجة والأجور المدفوعة. هذه الزيادة «للرأسمال الثابت»، تؤدي على المدى الطويل وبالضرورة، حسب تحليل ماركس، إلى خفض نسبة الربح؛ هذا القانون:

«يشكّل حالة من الأوجه فيها يوضع العملاء ضمن نسق الترابط، حيث البنية هي كما لو أنهم مدفوعون إلى المساهمة في إنتاج محصلة لا يسعون طبعاً إليها»(١٣).

يمكن أن تعطى أمثلة متعدّدة عن هذه المفاعيل غير المرادة والبارزة: النتائج غير المتوقّعة للإصلاحات الإدارية.. النتائج الاقتصادية عن الصراعات النقابية...

والمفعول المنحرف effet pervers ليس سوى وجه من أوجه البروز. ويعرّف بودون المفعول المتحرف بهذه العبارات:

«... نستطيع القول إن هناك مفعولاً منحرفاً عندما يخلق شخصان (أو أكثر)، خلال سعيهم وراء هدف معيّن، واقعاً لا يبتغونه وقد يكون غير مرغوب فيه من وجهة نظر كل واحد منهما، أو من وجهة نظر أحدهما»(١٤).

وهنا أيضاً يمكننا أن نورد العديد من الأمثلة، على مستويات متغايرة في عموميتها ضمن الظاهرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية: هذه المفاعيل المنحرفة موجودة، إلى حدّ ما، في كل مكان في الحياة الاجتماعية.

ظاهرات البروز والمفاعيل المنحرفة تحمل عناصر أساسية إلى الأبحاث حول التغيّر الاجتماعي وتوضح ما يمكن أن يساهم به الطرح الفردوي لهذه الدراسات. الفردوية المنهجية تدعو إلى البحث مجدّداً عن السياقات المعقّدة للتغيّرات الاجتماعية بدءاً من الأعمال الأكثر بساطة؛ بدلاً من إسناد هذه التغيّرات إلى الصراعات أو إلى الديناميات العامة للأنساق. بالنسبة لعالم اجتماع الفردوية المنهجية:

«... لا يكون التغيّر الاجتماعي معقولاً intelligible، حتى على مستوى

الماكرو ـ اجتماعي، إلاّ إذا غاص التحليل في العملاء الاجتماعيين أو الفاعلين الاجتماعيين الأكثر بساطة الذين يشكّلُون أنساق الترابط، التي بها يعنى عالم الاجتماع»[١٥].

هناك ظاهرات، أمثال ظاهرات سياقات التكرار وإعادة الإنتاج، التي يميل المخططون للتنمية لإسنادها إلى «مقاومة» عقليات الفلاحين، تتوضّح إذا درسنا الوضعية الحقيقية حيث الفلاحون موجودون، والذين لا يجدون مصالحهم المباشرة ضمن الظروف التي تعرضهاعليهم برامج التنمية[١٦].

مع ذلك، هل ينبغي أن نتحفّظ حيال نظريات التنمية التي تسلّم (كما فعل ذلك كونت أو ماركس) بسياق متواصل وشامل لعملية التنمية. نستطيع، على العكس، أن نلاحظ ظاهرات مقلوبة: كل تنمية معينة لعلاقة قوّة ضمن نسق ترابط معيّن، مثلاً، قد تسبّب توقّف عملية التنمية هذه. ويمكن أن تحدث عمليات تذبذب، كما قد تحدث عمليات تحوّل، داخلية المنشأ أو خارجية.

أما من وجهة نظر المناهج الاجتماعية التي تعلي شأنها الفرديّة الاجتماعية، فإن بودون يشدّد على أن أية منهجية لا يمكن أن تعتبر مطلقة[١٧]، من وجهة النظر هذه، فكل المناهج، بمجموعها، الكمّية منها والنوّعية، يمكن أن تستخدم؛ وفق ما يقتضيه تركيز البحث على الظاهرات الكمّية أو النوّعية. مع ذلك، يكون من الطبيعي إعطاء أهمية أكبر للمناهج الكمّية إذا ما أعلت الفردوية المنهجية، في بدء عمليات رصدها، شأن السلوكات الفردية، وإذا ما سعت إلى جعل الأفراد وحدات المعاينة unités d'observation. أما إذا جعلت وحدات المعاينة السلوكات التي يمكن الاستدلال عليها، والأجوبة المتباينة عن استمارات أسئلة، أو السلوكات في الانتخابات، مثلاً، عندها تُطرح المسائل التي ترتبط بالعلوم الرياضية أمثال بناء الدواليل indicateurs والمتغيّرات variables ودراسة العلاقات بين المتغيّرات وإقامة البراهين على الأسباب[١٨].

من أجل إنجاز هذا العرض عن موضوع علم الاجتماع، كما أدركته الفردويّة المنهجية، يمكننا التذكير كيف أنها تصدّت للبناءات التي شيّدتها البنيوية التكوينية وعلم الاجتماع الديناميّ والطرح الاستراتيجي والنسقي. وقد يكون من المفيد أيضاً أن نحدّد علاقاتها مع التفاعلوية Interactionnisme.

على هذا المستوى الأساسي بالذات، تظهر المسافة الأبيستمولوجية بين الفردوية المنهجية والبنيوية التكوينية. في الواقع، إن هذه الأخيرة تطرح التساؤلات حول البنيات الاجتماعية وحول طرائق تأثيراتها على السلوكات الفردية؛ إنها تبذل ما بوسعها من أجل تكوين علاقات القوّة وعلاقات الحسّ التي تميّز كل تشكيلة اجتماعية معيّنة. وهذه الإشارات الأساسية لا معنى لها إذا لم نذكر التوجّهات العامّة لمحلّلي «التناقضات» الاجتماعية.

وإذا ما ذكّرنا بالمبدأ الفردوي الذي يعتبر أن التحليل الاجتماعي يجب أن يتّخذ موضوعه الأوّلي سلوكات الأفراد، السلوكات التي يولّد منطقها العلاقات المتبادلة الخاضعة correlations للمعاينة، نرى أن الفردوية المنهجية تقلب كلّياً عملية تقديم البراهين، انطلاقاً من قلبها للمسلّمات. عندها وانطلاقاً من هذا المبدأ، ليس للعبارات نفسها (طبقات، بنية اجتماعية، نسق...) الدلالات نفسها.

هذا التعارض، وقد يجوز القول إنه تعارض جذري، أبرزته المناقشات التي دارت حول «لا تكافؤ الفرص في التعليم»، وكذلك الانتقادات الموجّهة إلى أطروحات بيار بورديو وباسيرون المعروضة في كتابهما إعادة الانتاج.

إن المعطيات، لا تكافؤ الفرص وواقع أن حظوظ وصول ابن عامل إلى الجامعة هي أدنى بكثير من حظوظ ابن أو إبنة رجل من الطبقات العليا، لا تثير خلافاً بل هي تشكّل نقطة الانطلاق نفسها. المسألة إذاً هي مسألة تفسير الظاهرة[١٩].

دون أن ندخل هنا في تفاصيل المناقشات التي دارت، إن ما يهمّنا الإشارة إليه هنا هو بناء الموضوع والذي يتعارض جذرياً مع موضوع متأثر بالبنيوية. في الواقع، إن الفردوية المنهجية، الداعية إلى النظر بالسلوكات والأعمال الفردية، ستسأل عن اختيارات choix الأفراد المعنيين وستعمل على صياغة فرضيات حول هذه الاختيارات. فبدلاً من افتراض وجود محدّدات بين البنيات الاجتماعية والسلوكات، ننظر إلى مهنة الطالب وكأنها سلسلة من الاختيارات، وكأنها تتابع من القرارات، علينا أن ندرس تواترها وتوزّعها.

إن ملخّصاً موجزاً عن التأويل المقترح لتفسير لا تكافؤ الفرص في التعليم سيوضح أن الفرد من طبقة اجتماعية دنيا، مع العلم أن كل الأمور متساوية:

١ ـ «يعطي، في المتوسط en moyenne، قيمة أضعف للتعليم كوسيلة نجاح...».

٢ ـ «له، في المتوسط، إعاقة إدراكية handicap cognitif بالنسبة للطبقات الأخرى...».

٣ ـ «يميل، في المتوسّط، إلى التقليل من الفوائد المستقبلية للاستثمار المدرسي...».

٤ ـ «يميل إلى المبالغة في تقدير المساوىء الحاضرة للاستثمار المدرسي...».

٥ ـ ويبالغ في تقدير أخطار الاستثمار المدرسي...»[٢٠].

قد يسمح لنا منطق سياقات هذه القرارات الفردية أن نفهم ونفسّر الخطوط العامّة للصلة الاحصائية القائمة بين الأصول الاجتماعية والوصول إلى التعليم العالي، بالتطابق مع قاعدة الفردوية المنهجية الداعية للانطلاق من الأعمال الفردية.

لكن الجدل يتّخذ طابعاً أقل حدّة، مع علم الاجتماع الدينامي؛ بمعنى أن موضوعات الدراسة قد تكون مشتركة (التغيّرات الاجتماعية،

عمليات التحوّل الاجتماعي)، وكذلك المعاينات الخاصّة. مع ذلك يؤدّي التعارض بين وجهتي الانطلاق: معاينة السلوكات الفردية من جهة، وتحليل الديناميات الاجتماعية والحركات الاجتماعية من الجهة الأخرى؛ إلى توجّهين من البحث متباعدين بعمق. زدّ على ذلك، وكما سنبيّن ذلك لاحقاً، أننا نستشعر أن الفردوية المنهجية لا تعطي أهمية كبرى للتغيّرات الاجتماعية العنيفة ضمن الصيرورة الاجتماعية، بينما تحليل الديناميات الاجتماعية يدفعنا، على العكس أن نكون أكثر انتباهاً لها.

أما بخصوص الطرح الستراتيجي والديناميّ، فالروابط وثيقة، حتى أن قراءة سريعة قد تجعلنا نظنّ أن المسافات ترتبط بحقول المعاينة أكثر مما ترتبط بعمليات التنظير المتباعدة. فالفردوية المنهجية، مثلها مثل الطرح الستراتيجي، تجعل من عودة الفاعل الأمر impératif الأبيستمولوجي، وتشدّد على ضرورة إعادة النظر في اختيارات الأفراد واستراتيجياتهم. وقد لا نستطيع، مع ذلك، أن نتابع هذه المقارنة، دون التنكّر بعمق لروحية ودلالات هذين الطرحين. ويتخذ الطرح الستراتيجي والنسقي، كما عرضه كروزيه، ومساعدوه، موضوع دراسة التنظيمات القائمة، ويتساءل في البدء حول وِظافة وتعثر وِظافات تلك الإدارات أو المشاريع الصناعية. أما الوظيفوية fonctionnalisme المعتبرة مرحلة انتقالية إلزامية، المعتبرة كتيار نظري غير كافٍ، قد تساعد على النظر في وحدة ووِظافة التنظيم المتكامل. بالإضافة إلى أن أنساق العمل تعتبر أنساقاً عينية systèmes concrets، سنعمل على دراسة الصراعات فيما بينها وتعثّر وظافاتها. وهكذا بالنسبة للمشكلات المنظور إليها كمشكلات رئيسية بالنسبة للفردوية المنهجية: إدماج السلوكات، وظاهرة البروز لا يشكّلات تساؤلات رئيسة بالنسبة للطرح النسقي، بمعنى أن هذا الطرح قد اتّخذ موضوعاً له التنظيمات، أي الأنساق المفتوحة على الستراتيجيات، لكنها تشكّل إكراهات بالنسبة للمشاركين.

وأخيراً نرى من المفيد تحديد وجوه التقارب والتباعد بين التفاعلوية

والفردوية المنهجية، كما تمّ شرحها هنا. وهنا أيضاً تضيق المسافات وتتوثّق الروابط، إلى درجة سعينا معها إلى التشديد على المقاصد المشتركة لهذين التيارين النظريين.

لكن الكلمات هنا قد تخدع، إذ يمكن القول إن هاتين النظريتين تشدّدان بإلحاح على دراسة سلوكات الفاعلين، وتتخذان موضوع الدراسة «أنساق التفاعل». هذه المقاربات قد تكون محدودة أكثر مما تبدو. فالتفاعل، إذا كان بين شخصين أو أكثر، إذا كان رمزياً أو غير رمزي لا يتمتّع هنا بأي امتياز ابيستمولوجي. ليس هو (أي التفاعل) مكان التركيز حيث يمكن أن نستخلص سمات الاجتماعي العامّة[٢١]. في الحقيقة، إن نقطة انطلاق الفردوية المنهجية لا تهيّء لكشف بنيات متماثلة أو حتى قابلة أن تقارن على مختلف مستويات تعقيدها، بل على العكس فالانتباه المركّز على ظاهرات البروز وعلى المفاعيل المنحرفة يعدّ لكشف عدم استمرارية الفاعلين، وانعكاسات الحواسّ، كما لكشف خيبات آمالهم.

في هذا القسم من البحث، أجملنا أجوبة أربعة تيارات نظرية نميّز بينها من مشكلتها الأوّلية: مشكلة موضوع علم الاجتماع. وإذا كان مفيداً تلخيص هذه الأجوبة الأربعة ببضع كلمات، يمكننا أن نميزها بأربعة تعابير مبسّطة:

دراسة: ١ ـ البنيات المحدِّدة

٢ ـ الديناميات الاجتماعية

٣ ـ الأنساق التنظيمية

٤ ـ السلوكات الفردية وعملية إدماجها.

لكن ينبغي أن نبين كل نتائج هذه الخيارات وأن نظهر إلى أي مدى تتطابق هذه الخيارات مع أربع نظرات متباعدة عن الحقائق الاجتماعية. لهذا السبب ينبغي علينا مواجهة أجوبة هذه النظرات عن المسائل التي نختار وهي المسائل الأكثر عمومية في علوم الاجتماع: دراسة الصراعات والأنساق الرمزية.

النظريات الفردوية

إن مقولة الفردوية هي من المقولات المبهمة والمتعددة المعاني، لهذا ينبغي التمييز بين مختلف دلالاتها المتعارضة. يجب أن نميّز بين دلالات ثلاث: الفردوية كواقع اجتماعي، الفردوية كقيمة خلقية (إيجابية أو سلبية)، وأخيراً، الفردوية كمبدأ منطقي.

١ ـ إن الكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville هو أوّل من قام بتحليل الفردوية بجعلها مميّزة من مميّزات المجتمعات الديمقراطية، تتعارض مع أشكال الدمج الخاصة بالمجتمعات الاريستقراطية. وهكذا يكون قد اعتبر الفرد، في المجتمعات الحديثة، مسؤولاً عن خياراته وقراراته، ولا يرتبط ابداً، كما هي الحال في المجتمعات التقليدية، بالواجبات العائلية والعشائرية أو المرتبية. أما ديركايم، في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي La division du travail social، فقد توسّع في هذه الأطروحة، وتوصّل إلى الاستنتاج أن تطوّر الفردوية هو نتيجة لازمة للتعقّد المتنامي لتقسيم العمل. ففي المجتمعات التقليدية، حيث لم يتطوّر تقسيم العمل بشكل كافٍ، قد لا يتميّز الأفراد بعضهم عن بعض، وقد تحدّ الثقافة بقوّة من استقلالهم. أما في المجتمعات الحديثة، فإن تطوّر تقسيم العمل يترافق مع تمايز بين الأفراد، يطال تربيتهم ونشاطهم وتحرّكهم، مما يؤدّي إلى تطوّر الاستقلاليات autonomies الفردية. بهذا المعنى، يمكن القول إن الفردوية هي فقط مجموعة الوقائع التي ينبغي ملاحظتها وتحليلها.

٢ ـ إنما يمكن النظر إلى الفردوية من ضمن منظور مختلف، أي عندما تشكّل موضوع أحكام قيمية، سلبية أو إيجابية. فلا بدّ أن يأسف عالم الأخلاق التقليدي على ضعف التدامجات أو على أواصر الولاء، جاعلاً هكذا من الفردوية موضوع حكم خلقي سلبي. ضمن هذا النطاق، كان لديركايم بالذات مواقف متنوّعة: إنه أشار إلى مظهر الفردوية الإيجابي (الاستقلال الشخصي)، لكنه كان قلقاً من تطوّر «الأنانية» égoïsme. هناك تراث فلسفي وأدبي واسع (ستيرنر Stirner، نيتشه Nietzche، جيد Gide ...) يجعل من تأكيد الذات الفردية قيمة بارزة أو سمة اصيلة ومنتجة من سمات المجتمع الحديث (ليبوفيتسكي، ١٩٨٣ Lipovetsky).

٣ ـ من الضروري إذاً التمييز بين الاستخدام المنطقي لمقولة هاتين الدلالتين السابقتين. ففي علم الاقتصاد، كما في علم الاجتماع، يعتبر المبدأ الفردوي القاعدة المنهجية، التي تدعو إلى اتخاذ الأعمال الفردية منطلقاً من منطلقات التحليل وإلى جعل الظاهرات الاجتماعية نتيجة من نتائج الأعمال الفردية.

ليس غريباً أن يقترن هذا المبدأ المنطقي مع منظور يتلاءم مع الفردوية السياسية، لكن هذه المقاربة لن تتضمّن لبساً بين هذه الدلالات.

الحواشي والمصادر

(١) ر. بودن وف. بورّيكو dictionnaire critique de la sociologie، باريس، P.U.F ١٩٨٢، ص ٥.

(٢) ريمون بودون، La logique du social: introduction à l'analyse sociologique، باريس، هاشيت ١٩٧٩، ص ٩ - ١٧.

(٣) بوبّير K. popper، Misère de l'historicisme، باريس، منشورات بلون Plon، ١٩٥٥.

(٤) اونيل O'Neill، Modes of individualism and collectivism، لندن، HEB، ١٩٧٣، ص ٣٣٦.

(٥) مصدر سابق ...dictionnaire critique، ص ٢٨٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٨٦.

(٧) مصدر سابق، ...La logique du social، ص ٣٥.

(٨) مانكور اولسون، the logique of collective action، المنشور في الفرنسية تحت عنوان La logique de l'action collective، باريس، P.U.F، ١٩٧٨.

(٩) مصدر سابق La logique du social، ص ٢٢٣.

(١٠) المصدر السابق، الفصل الثالث.

(١١) المصدر السابق، الفصل الرابع.

(١٢) المصدر السابق، ص ١١٩.

(١٣) المصدر السابق، ص ١٢٣.

(١٤) ريمون بودون، effets pervers et ordre social، باريس، P.U.F، ١٩٧٧، ص ٢٠.

(١٥)مصدر سابق la logique du social، ص ١٦٢.

(١٦) المصدر السابق، الفصل الخامس.

(١٧) Les methodes en sociologie، باريس، P.U.F، منشورات «que sais-je?» العدد ١٣٣٤.

(١٨) ريمون بودون L'analyse mathematique des faits sociaux، باريس، بلون plon، ١٩٦٧؛ وايضا، ريمون بودون ولازارسفيلد Lazarsfeld، L'analyse empirique de la causalité، باريس منشورات Mouton، ١٩٦٦.

(١٩) بودون، L'inégalité des chances، باريس، منشورات Colin، ١٩٧٣.

(٢٠) مصدر سابق La logique du social، ص ٢٥٠.

(٢١) ان مؤلّف باديولو padioleau، L'ordre social, principes d'analyse sociologique، باريس، منشورات L'Harmattan، يمكن أن يعبّر عن هذا الاتجاه.

القسم الثاني

تحليل الصراعات

يشكّل كشف الصراعات وتفسيرها، ضمن الانتاج الاجتماعي، مسألة كثيرة الدلالة والديمومة. وإحدى الوسائل التي يمكن أن نستخدمها من أجل فهمٍ أفضل لكل ما يقارب ويباعد بين مؤلّفين مختلفين أمثال ماركس، ماكس فيبر وديركايم، هي في مقارنة تحليلاتهم ومقارنة تعيينهم للصراعات. ويبدو لنا أن أنجع وسيلة، من أجل مقارنة أفضل للتيارات الأربعة النظرية التي نتناولها هنا، هي في طرح السؤال الأساسي: ما هي الصراعات التي يُتناولها التحليل؟ وما هي طبيعتها؟ وبين مَن من المتصارعين تحدث؟

سوف نجد، كما يمكن أن نتوقع، في هذه التيارات النظرية الأربعة، أجوبة محدّدة ومفصّلة عن هذه المسائل.

فمسألة الصراعات الاجتماعية هي أشدّ دلالة، لا سيما وأنها تثير بالضرورة مسائل أخرى وتؤدّي إلى تمثّل عام عن العلاقات الاجتماعية. في الواقع، لن نستطيع الإجابة عن هذه المسألة إلّا إذا حدّدنا بالضبط أي أشخاص همّ المعنيون في الصراعات، ومن ثم، ما هي الانقسامات الاجتماعية التي يمكن أن تنجلي. وينبغي علينا كذلك أن نحدّد المدى والأهمية التي تشهدها الصراعات (هل تمّ تحليل المجتمع ككلّية منقسمة، أم لم يحلّل هكذا؟)؛ كما يجب علينا أيضاً التشديد على طبيعة الصراعات، وعلى رهاناتها وديناميتها.

التوتيبات والتمايز

إن مسألة الصراعات الاجتماعية وطبيعتها تؤدّي مباشرة نحو أبعاد أساسية من علم اجتماع بيار بورديو بما يثيره عن المسألة الأوّلية، مسألة «المدى الحيوي» وتوزّعه إلى طبقات اجتماعية. وتتضح بجلاء، من خلال هذه الإجابات «البنيوية التكوينية» التي تكشف عن دلالتها التامّة في المفهوم «التكويني» للطبقات وللسلوكات المرتبطة بالانتماءات الاجتماعية.

ونتيجة إخلاصه لروحية البنيوية، ينوي بيار بورديو إعادة النظر بمجمل العلاقات الاجتماعية، إذ من خلال هذه العلاقات تتحدّد مختلف أجزاء المدى الاجتماعي وتدخل في صراع. لكن بيار بورديو، الذي لم يقبل بحدود بنيوية ميكانيكية، يمدّ هذه البنيوية بفعالية وقتية Provisoire: تفسح لنا «واقعية البنية» مجال الابتعاد عن علم الاجتماع التلقائي La sociologie spontanée وتجبرنا على القيام ببناء «العلاقات الموضوعية» بين الفئات الاجتماعية.

تنطلق الاستقصاءات والتأويلات، من خلال هذا المنظور «الموضوعوي» objectiviste من الفرضية العامّة hypothèse générale عن توزّع العملاء agents على الطبقات الاجتماعية. هذه الفرضية عن بنينة structuration المدى الاجتماعي إلى طبقات هي في أساس انطلاقة هذه التحليلات وتوحي بأن لهذا التوزيع مفاعيله في كل مجالات التطبيق.

لهذا ينبغي التوقّع أن تثير هذه الفرضية العامة عاصفة من الاعتراضات. فهذا الإقرار بحقيقة طبقات اجتماعية هو، في الواقع، رهان ضمن العلاقات بين الطبقات، إن هذا الإقرار يتضمّن إقراراً بهيمنة طبقية، يسهل تمريرها حكماً عن طريق حجبها. هذا يعني أن الإقرار بوجود طبقات وبوجود صراعات فيما بينها يصطدم بايديولوجية تساهم حكماً بإعادة انتاجها.

من جهة أخرى، ينبغي التوقّع أن يكون لمختلف الطبقات الاجتماعية، إو بكلام أكثر دقّة لعملاء هذه الطبقات، رؤية مجتزأة عن الفئات الاجتماعية الأخرى وأن تعتبر هذه الرؤية معبّرة عن العلاقات الموضوعية. لهذا فإن العملاء في مختلف الطبقات:

«يتّفقون ضمناً من أجل إخفاء الجوهري، أي من أجل إخفاء بنية الأوضاع الموضوعية التي هي، من بين أمور أخرى، أساس الرؤية التي يمكن أن يكوّنها الشاغلون لكل وضع عن الشاغلين للأوضاع الأخرى»[1].

يجب إذاً أن تُجرى عملية فصم ضد هذه «المواقف العمياء المتقاطعة»، من أجل إعادة النظر بمجمل بنينة المدى الاجتماعي وكامل نتائج هذه البنينة.

في البداية ظلّ بيار بورديو محتفظاً بكلمة رأسمال، بمعناها التقليدي، للدلالة على الرأسمال الاقتصادي، أكان هذا الرأسمال وراثياً (الإرث) أو كان محصّلاً. وامتلاك الرأسمال الاقتصادي يُرسي حجر الأساس في عملية التراتب الاجتماعية حيث تتركّز، بشكل تفاضلي، الأوضاع الطبقية، بدءاً بالطبقات الميسورة وصولاً إلى الطبقات الأكثر حرماناً. هذا الأساس التراتبي يضع، بشكل بارز، حدّاً فاصلاً بين الطبقة المسيطرة ومختلف شرائحها والطبقة المتوسطة والطبقات الشعبية.

لكن بيار بورديو لم يكرّس الأساسي من أعماله على توزّع هذا الرأسمال الاقتصادي بل على توزّع شكل آخر من الرأسمال، «الرأسمال الثقافي» بشكليه الخاصّين: «الرأسمال المدرسي» (الذي تحدّده الشهادة وسنوات الدراسة) و «الرأسمال الثقافي الموروث» المتناقل عبر الأسرة.

فالمقارنة بين هذين الأساسين للعملية التراتبية (الاقتصادي والثقافي) يبرز بنيتين من التوزّع التناظري distribution symétrique والمقلوب. وتنتظم ضمن الطبقة المسيطرة بنيتان مقلوبتان («بنية بوجهين»)[2] حيث يبدو أن البعض (الصناعيون، والتجار) يمتلكون رساميل اقتصادية، ونسبياً، كمية

أقلّ من الرساميل الثقافية؛ بينما الآخرون (الأساتذة مثلاً) يمتلكون رساميل ثقافية، ونسبياً كمّية أقلّ من الرساميل الاقتصادية.

هـذه البنية المقلوبـة تتجدّد داخـل الـطبقـات المتـوسـطة حيث «البرجوازية الصغيرة الصاعدة» («الأُطر المتوسطة من التجار، العاملون في الحقول الطبّية ـ الاجتماعية، أُمناء السرّ، وسطاء الثقافة»)[٣]، الحائزة على مستوى أعلى من التحصيل الثقافي، تتميّز عن الطبقة البرجوازية الصغيرة «القائمة» (صغار أرباب العمل) المالكة أكثر للرأسمال الاقتصادي.

هذان الأساسان لعملية التراتب يحدّدان، بسلبية «الطبقات الشعبية» غير المالكة للرأسمال الاقتصادي والمتميّزة برأسمال ثقافي ضعيف.

أضف إلى هذين الشكلين من الرأسمال شكل ثالث ينبغي التنويه به، «الرأسمال الاجتماعي» المحدّد أساساً بمجموعة العلاقات الاجتماعية، والذي من الممكن أن يخفي في ذاته أصوله الاجتماعية وأن يُستخدم كرأسمال.

وهكذا فإن هذه الأُسس المختلفة من التمايز تجعل الشرائح الطبقية تتعارض باختلاف. داخل الشريحة الحاكمة من الطبقة المسيطرة، سوف نلاحظ تعارضاً بين الهيئات المالية التي تدير المشاريع الكبرى والتي تمتلك، في الوقت نفسه، رأسمالاً اقتصادياً كبيراً و«رأسمالاً اجتماعياً» هـامّـاً، وبين الهيئـات التي تشـرف على «الأبحـاث ـ التنمية»، أي المهندسين، المالكين لرأسمال ثقـافي مدرسي أكثر أهمية، وهم في غالبيتهم من أصول طبقية متوسطة أو شعبية[٤]. وسوف يوصلنا الاستقصاء إلى تبيان نوعية spécificité هذه الطبقة «البرجوازية الجديدة» الحداثوية moderniste («. . . أُطر المشاريع الكبرى الوطنية، العامّة أو الخاصة. . . أرباب العمل في المشاريع الكبرى الحديثة، والتي غالباً ما تكون متعددة الجنسيات»)[٥] المتميّزة عن أرباب العمل في المشاريع الكبرى المحلية وعن الوجهاء المحلّيين.

فكلمة «رأسمال» تحتمل إذاً عدّة تعريفات بعيدة جداً عن مصطلحات العلوم الاقتصادية، وهي تسمح بكشف صراعات أخرى غير الصراعات ذات الطابع الاقتصادي.

وينبغي أن نضيف هنا أيضاً التمييز بين الرأسمال المكتسب، الرأسمال المدرسي مثلاً، والرأسمال الموروث أو «المندمج» incorporé ، اللذين قد يتداخلان، إنما قد ينفصلان بالنسبة للمفاعيل. فالدراسة التي أُجريت على الطلاب في العام ١٩٦٤ أظهرت، بما لا يقبل الشك، هذا التمايز القوي بين «الورثة» المالكين لرأسمال ثقافي موروث، وفي الوقت نفسه لرأسمال مدرسي، وغير الورثة، الحائزين فقط على رأسمال مكتسب مدرسياً[٦].

لكن، ينبغي أن نتوسّع أكثر في هذا التصوّر عن «الرأسمال». فإذا ما فهمنا «الرأسمال» على أنه كل طاقة اجتماعية قابلة أن تنتج مفاعيل effets، فإنه من اللازم اعتبار كل طاقة قابلة أن تكون مستخدمة (بشكل واعٍ أو لا واعٍ) كأداة في عملية التنافس الاجتماعية، بمثابة رأسمال. لهذا يمكن أن يشكّل الجسدُ رأسمالاً. والنساء اللواتي ينخرطن في أعمال العَرض أو التمثيل يجدن أنفسهن مقودات إلى اعتبار الجسد رأسمالاً، على نفس مستوى اللغة أو الألقاب المدرسية[٧]. فالأفضل إذاً الأخذ بعين الاعتبار كل «الملكيات» التي يستخدمها العملاء في ممارساتهم، بدلاً من الاقتصار على التعريف الضيّق للرأسمال.

إنها مجموعة هذه الرساميل وهذه الملكيات التي تتيح بناء المدى الاجتماعي أو مدى الظروف الاجتماعية.

بالطبع إن بناء مدى الظروف الاجتماعية هذا ليس سوى تمهيد (ولا نذكر ذلك هنا إلّا من أجل الوضوح في العرض). فلا تقوم روحية البنيوية «التكوينية» على تعداد الفئات ولا على إحصاء ممتلكاتهم، بل تقوم على إعادة النظر بالممارسات الاجتماعية انطلاقاً من الأوضاع الاجتماعية ومن

الآبيتوس، ضمن حقل اجتماعي معيّن، وبالتالي على إعادة النظر بممارسات العملاء، كونهم حاملي الآبيتوس الطبقي الذي يخصّهم:

«. . . يجب العودة إلى مبدأ الممارسات الموحِّد، أي إلى الآبيتوس الطبقي كشكل مندمج من أشكال الظرف الطبقي والتكييفات التي يفرضها؛ يجب إذاً أن نبني الطبقة الموضوعية كمجموعة من العملاء الموضوعين ضمن ظروف وجود متجانسة، الفارضين تكييفات متجانسة والمنتجين أنساقاً من الاستعدادات المتجانسة الخاصّة بتوليد ممارسات متشابهة. . .»[٨].

إن البنيوية التكوينية تضع أمامها مهمّة إعادة فهم كيف أن العملاء من مختلف الطبقات والشرائح الطبقية، الموضوع تحت تصرّفهم مختلف أنواع رؤوس الأموال وهذه الملكيات المتنوّعة، كيف يجعلون آبيتوسهم الطبقي موضوعياً ويتصرّفون به، ضمن نسق العلاقات الطبقية، من أجل الحفاظ على أوضاعهم وملكياتهم أو من أجل تحسينها وزيادتها.

إن دراسة الصراعات من ضمن هذا المنظور، هي إذاً كلية الحضور في هذه التحليلات؛ وتعتبر الصراعات بعداً مستمراً من أبعاد الممارسات الاجتماعية. وكون المدى الاجتماعي يتكوّن من العملاء الاجتماعيين الشاغلين مراكز متراتبة واللاهثين وراء مختلف الثروات الغالية (رؤوس أموال، تشريعات)، لذا تكون الصراعات ملازمة لمختلف حقول النشاط. إنها تحدث انطلاقاً من أوضاع معيّنة، وانطلاقاً من ممتلكات ووفق أنماط إدراك وعمل الابيتوسات المتمايزة. فالعبارة الأكثر ملاءمة للدلالة على هذه الصراعات هي عبارة «صراع الطبقات»، إذ يتنافس عملاء مختلف الطبقات للحصول على الثروات الغالية، لكن ليس المقصود هنا صراع تتواجه فيه طبقتان من أجل إعادة توزيع فائض قيمة العمل (حسب النموذج الماركسي)، بل المقصود صراع متعدد الأشكال من أجل الفوز بكل الثروات، الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية. . . لهذا ينبغي كشف كل الصراعات الطبقية؛ فكل رهان يمكن أن يكون موضوع صراع.

لنضف إلى هذا أن ليس المقصود هنا دراسة الصراعات بين الطبقات

«المعبّاة»[٩] والمحتشدة للدفاع أو لتبديل بنية الملكيات الممومضعة prop-riétés objectivées بل المقصود الصراعات بين الطبقات «الموضوعية» objectives، أي المنظور إليها هنا كمجموعة من العملاء الموضوعين ضمن ظروف وجود متجانسة.

فالأبحاث التي أجراها بيار بورديو ومساعدوه (ونخصّ بالذكر هنا المؤلّفات: إعادة الإنتاج، الفن الوسيط un art moyen، والتمايز La distinction) توضح، بشكل خاص، صراعات الطبقات في الميدان «الثقافي»، تناول هذا الميدان النظام المدرسي، أو الممارسات في وقت الفراغ أو ستراتيجيات التمايز.

إن المدى الاجتماعي بأكمله تخترقه الطبقات المسيطرة، بواسطة الممارسة المتعدّدة الأشكال، ممارسة السيطرة المنفّذة في مختلف الميادين الاجتماعية.

هذه السيطرة تمارس من خلال مختلف أنماط السلطة الرمزية من أجل توكيد تعسّف السيطرة كسيطرة مشروعة. هذه السيطرة في الحقل الرمزي تكون هامّة بقدر ما تؤمّن ممارسة السيطرة «بلطف»؛ فالعنف يمارس، بشكل خاص، في الحقل الرمزي.

وتشدّد الطروحات، التي تناولها البحث في كتاب إعادة الانتاج[١٠] La reproduction ، والخاصة بالنظام المدرسي، على أن السيطرة مفوّض أمرها أيضاً إلى النظام المدرسي، الذي يركّز شرعية التعسّف الثقافي arbitraire culturel، كما تحدّده الطبقات المسيطرة. فالنظام المدرسي يتسلّم تفويضاً لفرض التعسّف الثقافي ويمارس، عن طريق التفويض، حق تمرير هذا العنف الرمزي violence symbolique.

وينبغي هنا أن نعترف أن صراع الطبقات يمارس أيضاً عبر النظام المدرسي، وليس بالتواجه المباشر بين عملاء الطبقات الاجتماعية. فالمدرسة تساهم في تجديد بنية توزّع الرأسمال الثقافي، وتشرّع التوزيع

اللامتكافىء وعمليات استبعاد الطلاب، وهي بذلك تشارك في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي عن طريق ممارسة العنف الرمزي وعن طريق إخفاء هذا العنف. إننا نشهد ذلك بشكل خاص، بتبريرها عمليات الاستبعاد التي ترمي إلى جعل المجرّدين من الثقافة يقبلون شرعية استبعادهم.

أما خارج النظام المدرسي، فإن علاقات السيطرة ستشكّل موضوع صراع دائم يتكشّف فيما بعد، خصوصاً عن طريق ممارسات «التمايز» التي سيعمل العملاء بجدّ كي يتميّزوا عن الطبقات الدنيا.

وعلى ذلك تقدّم لنا الممارسة البسيطة للتصوير La photographie المثل الصارخ. إنها ممارسة في غاية السهولة تقنياً واقتصادياً. فهي لا تتطلّب أي إعداد عقلي ولا تثقيفاً مسبقاً؛ فالثمن الرخيص للأجهزة يجيز انتشار الاستعمال المعمّم. هذا الابتذال في الاستعمال يجعل أكثر وضوحاً كون مختلف الفئات الاجتماعية تخضع عملية التصوير الفوتوغرافي لمعايير مختلفة وتجد فيها الفرصة لتأكيد تباينها وتميّزها[١١]. وسوف نرى أن هناك أفراداً من الطبقات المتوسطة تسعى إلى الفرادة في ممارستها للتصوير متجاوزة الوظائف العائلية، بينما نرى أن أفراداً من الطبقات العليا ترفض ممارسة من هذا القبيل وتعتبرها مبتذلة لمجرّد كونها قد أصبحت منتشرة وعامّة.

وتظهر دراسة أكثر تركيزاً حول هذا «الفن الوسيط» كل المنطق الاجتماعي، منطق التمايز وفق الطبقات الاجتماعية المختلفة. فالأبحاث التي أجريت ما بين ١٩٦١ و١٩٦٤ بيّنت وجود تكتم قوي على المعلومات، ضمن صفوف الطبقة الفلاّحية، فيما خصّ الممارسة المنظور إليها على أنها مظهر من مظاهر الثقافة المدينية. فالتصوير الفوتوغرافي يعتبر ترفاً، بالنسبة لأيتوس طبقي معيّن Ethos de classe (الأيتوس يعني روح النظام التربوي) والذي يهمّه نفقات الاستثمار أو تحديث الآلة أكثر مما تهمّه النفقات التافهة للرفاه والاستهلاك. فالجدّة الوافدة من المدينة متلبّسة هذا الشكل تعتبر تحدّياً للتقاليد ونفياً للمحدَث[١٢]:

«فالجماعة الفلاّحية متكاملة بما فيه الكفاية وواثقة من قيمها Valeurs فهي قادرة أن تفرض على أعضائها أوامر impératifs الانقياد وأن تزيل تجربة التباين بمحاكاة الحضري»[١٣].

أما في الأوساط العمّالية والشعبية فإن ممارسة التصوير تعتبر موضوع موافقة مباشرة، لكن دون أن يُطرح السؤال عن قيمة التصوير الجمالية esthétique؛ إذ التصوير محكوم بما يمثّل، بالموضوع الطبيعي الذي يُصوَّر أو بالجماعة العائلية التي ينبغي أن تكون حاضرة.

عدد كبير من العاملين في فن التصوير لا يقيمون علاقة بسيطة معه. إنهم يلجأون إلى تعريف أكثر تطلّباً ويرفضون الموافقة المباشرة على معايير الثقافة الشعبية. هذه الأمور المبهمة تظهر أشدّ وضوحاً لدى الكوادر المتوسطة: كونها ميالة إلى أن ترى في ممارسة التصوير فناً، فإنها تعارض الاستخدامات التقليدية للتصوير المحافظ على الذكريات. بذلك تسعى إلى أن تؤكّد قطيعتها مع الجمالية الشعبية. والبعض يمكن أن يجد، في الممارسة الكثيفة للتصوير، تأكيداً لتمايزه المبتوت بالنسبة للثقافة الشعبية.

بينما نرى الأُطر العليا، على العكس، وهي التي قد تسمح لها وسائلها المالية باستخدام أكثر اتساعاً للتصوير، نراها تضع ممارسة التصوير في أدنى الدركات في مرتبية الممارسات الجمالية وتكرّس له نسبياً القليل من وقتها، معتبرة إيّاه فناً ثانوياً قاصراً art mineur. وهكذا ومن خلال ممارسة سهلة وعادية إلى هذا الحدّ، تجد الطبقة العليا الفرصة سانحة لتحديد المسافات بينها وبين نشاطات موسومة بالسوقية نظراً بالذات لابتذالها وتفاهتها[١٤].

ويتوسّع، بشكل كبير، المؤلّف المعنون التمايز La distinction، بهذه التحليلات ويدخل، إلى عملية الاستكشاف الواسعة، ممارسات اجتماعية من التمايز والفرقة بين الطبقات الاجتماعية المتنوّعة، وهي الممارسات التي تتجدد باستمرار وتحدث ضمن المدى الاجتماعي المتراتب.

إن هذه التحليلات تؤدي إلى تأويل جديد للصراعات الاجتماعية إن من ناحية رهانات الصراعات أو من ناحية طرائق حدوثها.

لا يقتصر موضوع البحث على متابعة الدراسة عن الصراعات المرتبطة بحقل الإنتاج، بل على إعادة فهم الصراعات ضمن ميدان الاستهلاك، وبشكل أكثر تحديداً، ضمن ميدان الأذواق goûts (الفنية، والثيابية والمطبخية...) التي هي ظاهراً فردية ومتنوّعة. وكما كتب بيار بورديو في بداية مؤلّفه، فإن أحكام jugements الذوق هي الأحكام التي تعتبر، أكثر من غيرها، أحكاماً شخصية للغاية؛ وعلم الاجتماع هنا يغامر، بامتياز، في مجال ادعاء الخاصّ الفردي privé :

«إن علم الاجتماع هو هنا على أرض إنكار الاجتماعي، بامتياز»[١٥].

مع ذلك أظهرت الأبحاث كم هي متغيّرة الاستهلاكات الثقافية وفق الطبقات الاجتماعية، وكم تتبدّل نظراً لمستويات التربية والرساميل الاقتصادية والثقافية. فالأبحاث حول عمليات ارتياد المتاحف بيّنت، مثلاً، أن المتاحف لا يرتادها، بالدرجة الأولى، رغم سهولة الارتياد، سوى الحائزين على رأسمال ثقافي عالٍ.

لا تشكّل هذه المعاينات، هذه الحالات المثبتة سوى مقدّمات. فقد لا يكون الأمر، في الواقع، أمر إعطاء صورة من جديد عن هذه العلاقات وهذه التوترات، بل تبيان إلى أي حدّ تساهم هذه الترتيبات والاختيارات في استراتيجيات التمايز في استراتيجيات وضع التشريعات وإسقاط أخرى؛ أي تبيان أن هذه الصراعات ما هي في الحقيقة سوى صراعات طبقية في ميدان الثقافي. وهكذا يتضح شكل آخر من أشكال العنف الاجتماعي، لكنه عنف دون مواجهات بارزة، وقد يصحّ القول إنه عنف ليّن violence douce.

بالطبع، لا يَتخذ صراع الطبقات هذا طابعاً علنياً، والطبقات الاجتماعية لا تتوحد فيه ولا تجيّش. لا يتناول الأمر، ظاهراً، سوى

خيارات شخصية وأولويات فردية خصوصية. لكن الستراتيجيات التي يضعها الأفراد الخاصّون لها تماماً ميزة أن تترابط تلقائياً في توجّهاتها ونتائجها. فالستراتيجيات الفردية تتطوّر بشكل متفرّق، ولا تتجمّع إلا إحصائياً، لكنها تساهم، دينامياً، بتجدّد التمايزات الاجتماعية.

إن ترتيب الثروات الثقافية (أمثلة على ذلك: المسرح الطليعي، ومسرح الرصيف)[١٦] يشكّل، في الوقت نفسه، ترتيباً للعملاء المنتجين، والنقّاد والجماهير. وعلاقة التماثل Relation d'homologie توحّد مدى الإنتاج (مسرح النبلاء، والمسرح السهل) ومدى العملاء الاجتماعيين (الجمهور «المثقّف» والجمهور «البرجوازي»). وتنتظم هكذا الثروات الثقافية ضمن سلّم من المراتب، لكنها في الوقت نفسه «ناظمة» classants بمعنى أن العملاء الاجتماعيين ينتظمون ويتعارضون بشكل متبادل، في اللحظة نفسها التي يظهرون فيها ذوقهم الخاص. كما وأن الحقل الثقافي يعمل كنسق تنظيم ويقدّم للعملاء الاجتماعيين فرصة وضع استراتيجيات التمايز ضد أفراد الطبقات الأخرى.

وتندرج هذه الستراتيجيات تحديداً في التصرّفات ذات الطابع الصراعي؛ لكنها لا تلبث أن تتبدّل نظراً لتغيّرات الوضعيات؛ مما يدفع إلى القول إن ظاهرات الأساليب هي ذات دلالات.

إن الرهان الأخير لهذه الصراعات هو بالتأكيد الفوز بإقرار شرعي. وفي نهاية المطاف إقرار شرعي بالسيطرة. ومهما بدت هذه الصراعات الرمزية بعيدة عن الرهانات الاجتماعية، فإنها تساهم حقاً في الحفاظ على تفوق الطبقات، وعلى التمايز فيما بينها وعلى الاستبعاد؛ وهذه كلّها تضمن تجديد عمليات السيطرة.

وتُبرز بعض الأمثلة المختارة، من ضمن أذواق الطبقات الاجتماعية المختلفة، هذا العمل من تجديد السيطرة:

- مجموعة كاملة من المؤشّرات تهدف إلى تبيان أن الطبقات

الشعبية تعمل على تجديد آبيتوس مميّز، بقوّة، بحسّ الضرورة Neoessité وبالتكيّف مع هذه الضرورة («نصنع من الضرورة فضيلة...»). وهكذا يجعل الخضوع للحاجة وللضرورة الطبقات الشعبية تميل إلى أذواق وخيارات معيّنة رافضة اعتباطية التمارين الجمالية وتفاهات الفن للفن[١٧]. لذا نرى، مثلاً، العمّال يقولون، في الغالب، إن كل الطبقات الأخرى تفضّل أن تكون المنازل «نقيّة ونظيفة»، و«تسهل صيانتها». ويقولون أيضاً إننا نفضّل الثياب «البسيطة»، والرخيصة الثمن والمتينة القادرة على «تحمّل المزيد من الاستعمال» بأبخس الأثمان[١٨].

وهناك أيضاً سمة أخرى تجدر الإشارة إليها وهي قد تسمح لنا أيضاً بفهم ممارسات تمايز الطبقات المسيطِرة ؛ هذه السمة تتعلق بالتقدير الشعبي للقوّة الجسدية كبعد من أبعاد الرجولة. وتظهر مجموعة من الدلائل، أمثال اختيار الأطعمة القويّة أو الرغبة بممارسة تمارين قوّة، هذا البعد الذي له صلة وثيقة بالوضعية المصنوعة عن الطبقة العاملة وعن البيع المأجور لقوّة عمله.

ويتكشف عبر مختلف هذه السمات شكل من أشكال الاعتراف بالقيم المسيطِرة[١٩]. فغياب عمليات استهلاك الكماليات، وشراء المنتوجات البديلة، وحصة الوقت المخصّصة لحفلات الرياضة الاستعراضية؛ كل هذه السمات تدلّ على قبول قيم الطبقات المسيطِرة وعلى إعادة إنتاج الفرقة séparation بين «المفهوم» و«التنفيذ». فانتزاع الملكية الاقتصادية يتضاعف ضمن انتزاع الملكية الثقافية.

● لكن أفراد الطبقات المتوسطة يثبتون احتراماً نموذجياً تجاه الثقافة[٢٠]. فأفراد الطبقات المتوسطة يظهرون، تحت أشكال مختلفة ومتغيّرة حسب الشرائح المختلفة لهذه البرجوازية الصغيرة، اعترافهم بالثقافة الشرعية ورغبة بتحصيلها واكتسابها. وهكذا تظهر الطبقة «البرجوازية الصغيرة الصاعدة» كامل استعدادها لاستغلال طاقتها في الأشكال الصغرى للإنتاج الثقافي، وتعمل على تحصيل ثقافة معينة في

مادّة السينما أو في موسيقى الجاز، كما أنها تعمد إلى قراءة المجلّات ذات الطابع العلمي العام أو التاريخ. فالعصامي لا ينفك، نتيجة هذه الممارسات المتوسطة، عن السعي وراء عناصر معرفة كان النظام المدرسي قد أنكرها عليه، فارضاً معرفة اتخذت وجهاً شرعياً، «تراتبياً وناظماً للتراتب»[٢١].

لكن والحقّ يقال فإن صغار البرجوازيين لا ينفكّون، مع ذلك، عن التميّز عن الطبقات الشعبية، كما وأنهم يسعون إلى إعلاء شأنهم في السلّم الاجتماعي. أما البرجوازية الصغيرة التي في طريق الزوال (الحرفيون وصغار التجّار الطاعنين في السنّ) فإنها لا تتمايز عن الطبقات الشعبية إلّا بإيثاراتها الأشدّ صلابة وتقليدية؛ بينما البرجوازية الصغيرة الجديدة فإنها، على العكس، تؤكّد على تمايزها، وكذلك على قلقها في التمايز، عن طريق الاستهلاك الكبير للمؤشرات التي تظهر حداثتها ورفضها للأذواق الشعبية المعتبرة أذواقاً سوقية.

وأخيراً لا يشكّل أعضاء الطبقات المسيطرة، في هذا الميدان، مثلهم مثل أعضاء البرجوازية الصغيرة، وحدةً في استراتيجياتهم. فالتوزيع اللامتكافىء للرأسمال الاقتصادي، كما التوزيع اللامتكافىء للرأسمال الثقافي، هما في أساس الخيارات المختلفة في ميادين الجماليات وأساليب الحياة. لكن القاسم المشترك بينهم ورغم اختلاف الوسائل هو تأكيد شرعيتهم في امتلاك الثروات الثقافية. ويظهر مالكو الرأسمال الاقتصادي اليسر في امتلاك الدلائل الثقافية المشروعة كالقيام بالأسفار، وتسلّم الأعمال الفنّية أو اقتناء السيارات الفخمة. بينما يظهر الحائزون على رأسمال ثقافي تمايزهم عن طريق القراءات والمطالعات، والميل إلى سماع الموسيقى الكلاسيكية أو الاهتمام بالمسرح الطليعي[٢٢]. وهناك شكل آخر من أشكال التمايز، بالإضافة إلى ممارسات أخرى متنوّعة تتكشّف هنا داخل الطبقة المسيطرة ذاتها، الواحدة تتميّز باقتناء الثروات الثقافية، والأخرى تؤكّد ذاتها عن طريق ارتباطها بالثقافة الشرعية وبكفاءتها

النوعية. لكن من خلال هذه النزاعات والتعارضات يتحقق تمايز واحد تجاه الطبقات الشعبية، تمايز غريب ومغرّب عن هذه الأنماط من الصراعات.

عند هذا الحدّ من الملاحظات التوضيحية التي أبديت حول نظرية الصراعات كما فهمها بيار بورديو، يمكن أن نسجّل عدداً من النقاط الأساسية.

ان التحليل يقود إلى تسجيل مكانين للصراعات وشكلين من أشكالهما: صراع الطبقات والتنافس في الحقول.

وعبارة صراع الطبقات يجب ألاّ تُؤخذ بمعناها الماركسي والضيّق للكلمة، أي كعلاقةِ قوّة بين الطبقتين المتجابهتين؛ فتعددية الطبقات وتعددية الشرائح الطبقية، ودقّة الصراعات الرمزية، كلّها لا تؤكّد الترسيمة التقليدية. لكن يبقى المدى الاجتماعي مع ذلك مبنياً وفق توزيع لا متكافىء للثروات، أكانت هذه الثروات اقتصادية أو ثقافية؛ وهذه البنية اللاّمتكافئة تخترقها، بالطبع، علاقات القوّة والحسّ، وهي التي ترسم المكان المحدّد للصراعات الاجتماعية. فهذه البنية هي المولّدة للصراعات الأساسية، وهي التي تميّز المدى الاجتماعي.

من جهة أخرى، يؤدّي التحليل في المستوى الذي يمكن أن نسميه «أفقياً» إلى التشديد على أشكال التنافس التي تؤمّن وِظافة الحقول المختلفة المميّزة. فإذا ما اخترنا، على سبيل المثال، حقل إنتاج الثروات الرمزية [٢٣]، فإننا قد نرى أن هذا الحقل، المشكّل من أوضاع مميّزة، بعضها مسيطِرَة والبعض الآخر مسيطر عليها، تحرّكه دون انقطاع، المنافسات حول إنتاج هذه الثروات. وفي ميدان الفن مثلاً، وفي لحظة معيّنة، ينبغي على الطالب عند دخوله إلى الحقل أن يهاجم الأوضاع المكتسبة، وأن يجبر الآخرين على الاعتراف به منتجاً بإبداع، على غرار المنتجين الذين يحملون هذا اللقب. هذا يعني أن على الطالب المنتج أن ينتج عملاً يتميّز عن الأعمال السابقة ويدخله في مباراة معها. فجدلية التمايز تتجدّد إذاً داخل الحقل: لا ينتج الفنان فقط من أجل الجمهور، بل من أجل جمهور من الأنداد يشكّلون أيضاً منافسين له. فالفوز بالسلطة

ومحاولات قلب نظام الحكم، وستراتيجيات التمايز، تؤمّن كلّها وظافة الحقل وحيويته.

مع ذلك، قد لا نميل إلى الاستنتاج أن الصراعات تشكّل العنصر الحاسم في عملية إدراك الاجتماعي. فالصراعات والتنافسات هذه لا يمكن أن تعقل إلّا بالرجوع إلى البنيات والحقول التي تنظّمها. إنه من الأفضل إذاً، بدلاً من النظر إليها في مظاهرها المقروءة، أن نكتشف البنيات التي وراءها وأن نعقلها. نقصد أنه ينبغي، في البدء، الوقوف بوضوح على «المنطق الاجتماعي»، وعلى الأنساق والحقول[٢٤]، كي نفهم بها سير الصراعات.

زد على ذلك، أنه لا ينبغي التفكير أن الصراعات هي عوامل الصيرورة الوحيدة، ويجب ألّا نعتقد أن سير الصراعات ونتائجها يتوافق مع مقاصد العملاء وأيديولوجياتهم؛ بل مرّات كثيرة نشهد عكس ما هو متوقّع،

البنيوية

في العام ١٩٤٩، سجّل نشر كتاب كلود ليفي ـ ستراوس: البنيات الأوّلية للقرابة، بداية مجموعة هائلة من الأعمال، في مختلف العلوم الإنسانية، المتأثّرة بالنموذج البنيوي: في الانتروبولوجيا وفي الألسنية، كما في علم النفس (بياجه، ١٩٧٠ Piaget)، وفي التاريخ (دوبي، ١٩٧٨ Duby) وفي علوم الديانات (دومزيل ١٩٧٧ Dumézil). وكذلك استوحت بعض الأبحاث المختلفة، في علم الاجتماع (غولدمان ١٩٥٥، Goldmann، وفي الفلسفة (فوكو، ١٩٦٦ Foucault)، صراحةً من مبادىء التحليل البنيوي.

إن القاسم الجامع بين هذه الأعمال هو في أنها أثارت التساؤل حول التفسيرات التقليدية، التطوّرية évolutionnistes والتجريبية. لقد اقترح البنيويون، بدل البحث في الماضي، في الاستمرارية التاريخية، عن تفسير الظاهرة، البحث عن كيفية انتظام الظاهرات، عن كيفية تمفصلها التزامني، دون إنكار وجود عمليات التعاقب. وبدلاً من تفحّص العناصر المتباينة والظاهرات المتباعدة، كما فعل التجريبيون empiristes، شدّدوا على واقع أن الحقائق (الاجتماعية، الألسنية، الروائية...) مبنينة وأنه ينبغي كشف النسق الكامن تحت الظواهر، وكشف قوانين تحوّله. فالموضوعات ←

نشهد في وضعيات مختلفة أن الضغوط والصراعات وصراعات التمايز تحدث تغيّراً غير متوقّع ولا محسوب يؤدي بدوره إلى إعادة تنظيم البنية؛ فعلى العملاء، فيما بعد، أن يبدّلوا من سلوكاتهم وأن يتلاءموا مع المتطلبات المستجدّة. لقد شهدنا مثلاً أن الضغوطات الاجتماعية وصراعات التمايز أدّت في الأعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠، في فرنسا، إلى اتساع التعليم العالي، وبالتالي إلى إفقاد الشهادات قيمتها، وهذا ما لم يكن يسعى إليه العملاء. حينذاك ونظراً لهذه النتيجة غير المتوقّعة، ونظراً لإعادة البنينة، اضطر حملة الشهادات إلى تبديل اختيارهم وإلى ابتداع استراتيجيات إلتفافية.

لا تزال الصراعات تضع الطبقات الاجتماعية في تعارض، كما لا تزال المنافسات تخترق الحقول الاجتماعية، لكنها تتحرّك وتتبدّل بقدر تحرّك وتبدّل التحوّلات البنيوية.

← المعروضة أمام التفكير لم تعد أبداً موضوعات «الوقائع» أو «الظاهرات»، بل الكلّيات المبنينة والبانية، وأشكالها وتحوّلاتها. وبدلاً من إعادة رسم التاريخ المطّرد للمنطق العقلي في الفكر الغربي، يحدّد ميشال فوكو لنفسه، في كتابه الكلمات والأشياء Les mots et les choses، مهمة اكتشاف «الأصول» المتتالية والمتمايزة جذرياً والتي تميّز ثلاث حقب فكرية وثلاثة أنساق، بدءاً بالتفكير القياسي pensée analogique وصولاً إلى التفكير الوضعوي positiviste، الذي أبصر النور في بداية القرن التاسع عشر (فوكو، ١٩٦٦).

لقد أثار هذا النموذج البنيوي مشكلات أساسية متعدّدة (حول نظرية الحتمية والسببية، حول العلاقات بين مختلف العلوم الإنسانية، حول الطبيعة وحقيقة الثوابت invariants، حول توقفات الأنساق وثوراتها)، دفعت إلى توضيح المبادىء الموضوعة ومصداقيتها. وإذا كان التطبيق الآلي للنموذج قد أدّى إلى الخلط بين النماذج والحقائق (ليتش، ١٩٦٦ Leach)، فإن البنيوية أتاحت الفرصة لإبداعية خارقة في العلوم الإنسانية (في الآداب وعلم التحليل النفسي وعلم الاجتماع)، وظلت المسائل التي طرحت في حينه (حول موقع الذات، حول الحتميات) مسائل دون أجوبة.

الحواشي والمصادر

(١) بيار بورديو، La distinction, critique sociale du jugement، مصدر سابق، ص ١١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٥٥.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٦٠.

(٦) بيار بورديو، جان ـ كلود باسرون، Les heritiers, les étudiants et leurs études مصدر سابق.

(٧) بورديو، ...La distinction، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

(٨) المصدر السابق، ص ١١٢.

(٩) المصدر السابق، ص ١١٣.

(١٠) La reproduction، مصدر سابق.

(١١) بورديو، un art moyen، باريس، منشورات مينوي، ١٩٦٥، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(١٢) المصدر السابق، ص ٧٥.

(١٣) المصدر السابق، ص ٧٤.

(١٤) المصدر السابق، ص ١٠١.

(١٥) بيار بورديو، ...La distinction، مصدر سابق، ص ٩.

(١٦) المصدر السابق، ص ٢٥٩ ـ ٢٦١.

(١٧) المصدر السابق، ص ٤٣٨.

(١٨) المصدر السابق، ص ٤٤٠.

(١٩) المصدر السابق، ص ٤٤٨.

(٢٠) المصدر السابق، المجلد III، الفصل السادس، «La bonne volonté culturelle».

(٢١) المصدر السابق، ص ٣٧٨.

(٢٢) المصدر السابق، ص ٣٢٢.

(٢٣) مقالة «Champ intellectuel et projet créateur» صدرت في Les temps modernes تشرين الثاني ١٩٦٦، العدد ٢٤٦.

(٢٤) مصدر سابق Le métier de sociologue، ص ٣٧ ـ ٤٣.

الصراعات والتبدّلات

إن علم الاجتماع الدينامي، المهتمّ بالدرجة الأولى بالاضطرابات الاجتماعية، انجرّ إلى تركيز انتباهه على كل ما يساهم بحدوث هذه التغيّرات، وبالتالي على الصراعات في كل أشكالها.

وكما أشار إلى ذلك جورج بالانديه Balandier، فإن علم الاجتماع الدينامي يضمّ تراثاً طويلاً، أصبح أكثر غنًى في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر من هوبس إلى روسو، ومن ماركس إلى جورج سوريل، وهو الذي طرح التساؤلات حول السياقات processus الصراعية ونتائجها[1]. مع ذلك، أعطي أهمية كبيرة للصراعات الحربية، وللصراعات بين الأثنيات أو بين الأمم؛ في حين اهتمّ علم الاجتماع الدينامي والانتروبولوجيا الدينامية بتحليل الصراعات المتعدّدة التي كانت تخترق كل نطاق تشكيلة اجتماعية معينة.

في الحقيقة، الموضوع الرئيسي الذي تناولته الانتروبولوجيا الدينامية هو أن المجتمعات المسمّاة تقليدية، والتي يمكن أن تبدو «باردة» بالنسبة لأولئك الذين يجهلون تاريخها، لم تكن أقل اختراقاً بالصراعات، والمجابهات والنزاعات من المجتمعات الحديثة، لكن هذه المجتمعات تشهد أشكالاً أخرى من التوترات والصراعات، ينبغي علينا أن نكشف عن خصوصياتها particularités.

نستطيع أن نقبل أن هذه المجتمعات تبيح الصراع الاجتماعي الأساسي عن طريق أساطيرها عن العنف المؤسِّس[2] Violence fondatrice. من الملفت للنظر، في الواقع، أن الأساطير والخرافات التي تحكي عن البدايات لا تنقطع عن ذكر المعارك والمحن والمخالفات التي كانت في بدء عالم البشر. هذه الدورات البدئية من العنف تتواجه فيها الآلهة أو الأبطال، وتنتهي بانتصار الإله المؤسِّس dieu fondateur أو البطل

المؤسِّس. ويحدث كل شيء وكأن هناك صراعاً مؤسِّساً، إنما كأن هذا العنف باقٍ حاضراً، مصاناً ولكن يمكن احتواؤه.

وهنا يشير جورج بالانديه إلى أهمية الأطروحة التي قام بها رينه جيرار René Girard والتي تعتبر أن ثبات الموضوعة الدينية عن التضحية، لدى المجتمعات المختلفة، تؤكّد استمرارية البعد العنفي الكامن [٣]. فالتضحية، حسب هذا المؤلِّف، هي فعل من أفعال العنف، لكنه فعل رمزي، ترتّبه الآلهة، إنه عنف مدجّن. وقد تكون الأديان هي المؤسِّسَة التي تسمح بإعطاء العنف الموجود شكلاً مدجّناً.

هذا يعني أن الصراعات ليست من الوقائع المستغربة، وهي قد تحدث في تاريخ التشكيلات الاجتماعية، كالحروب أو الصراعات الأهلية؛ لكنْ، هناك أبعاد تظل خفية، تتلبّس مختلف الأشكال وتعمل المؤسسات على تدجينها وسترها. فعلم الاجتماع الدينامي سوف يبحث، في هذا الكامن، في هذا الخفي، للوصول إلى مختلف أشكال الصراعات.

ويظل الصراع الكامن الذي يتواجه فيه الرجال والنساء هو أحد الصراعات التي بنت عليها المجتمعات المختلفة معطيات دراساتها. ولقد بيّن جورج بلانديه تنوّع هذه التدابير، في المجتمعات الافريقية التقليدية، حيث الازدواجية الجنسية تؤدّي إلى علاقات ومعطيات ايديولوجية مختلفة.

في البعض من هذه المجتمعات ينشأ انقسام ثنائي حقيقي بين الرجال والنساء وتأكيد حقيقي لسيطرة الذكر. هكذا نرى لدى قبائل لوغبارا Lugbara الانقسام الاجتماعي الثنائي يباعد بين الرجال والنساء، يعزل المرأة ضمن دورها الإنجابي، يقلّل من قيمة العلاقات بين النساء، بينما العلاقات القائمة بين الرجال تكوّن بنيات النفوذ والبنيات ذات الدلالة الدينية. فتتمأسس institutionnaliser الصراعات ضمن هذا الترتيب الثنائي وتصبح واقعاً راهناً انطلاقاً من هذا النسق من اللاتكافؤ [٤].

فالقضية الأساسية التي يشدّد عليها بالانديه هي أن الصراعات

المفتوحة التي يمكن أن تبرز في هذه المجتمعات تردّ إلى مرتبة تحتية، إلى اتحاد هو في الوقت نفسه توتّر، إلى «اتحاد متوتّر» يجمع ويفرّق في الوقت نفسه. ويحدث الأمر ذاته بالنسبة للعلاقات التي تقوم على الزواج الخارجي، العلاقات التي توحّد القبائل وتباعد فيما بينها:

«إن أصل النسق الاجتماعي قد يكون هنا. هناك فروقات مكوِّنة للعلاقات، لكنها تظل حاملة للتوترات: إنها تتواصل في التكامل complementarité (علاقة إيجابية) وفي التعارض (توتر) وتفرض الوسائل التي تتيح تنظيم العلاقات الناشئة هكذا والمحافظة عليها. فالنسق يتشكّل: فروقات ـــــ علاقات متبادلة ـــــ تكامل أو تعاون متوتّر ـــــ انتظام وتحفظ أو حفاظ»(٥).

ضمن تنظيمات كهذه، تشكّل العلاقات بين الجنسين، إذاً، المعطى الأساس الذي تنتظم حوله العلاقات الاجتماعية. ومن خلال هذه الأمثلة، يمكن أن يتأكد لدينا أن المقولات عن البنية، كما المقولة عن الصراع، قد لا تكون كافية. فالفارق بين الجنسين يؤدّي إلى تنظيم مبنين structurée، إذا صحّ القول؛ لكن ما ينبغي الانتباه إليه هو التوترات العائدة إلى كل بنية والتي قد تؤدّي إلى الكثير من الإفراط في التخيّل وإلى الخصومات. لذا علينا أن نكشف من خلال الصراعات المفتوحة، هذه العلاقة المتوتّرة، هذا التواجه الأساسي الذي يوحّد الجنسين ضمن ازدواجية التوتّر والتكامل.

وبدلاً من النظر في البنيات غير المستقرّة أو في الصراعات الظاهرة، يجدر بنا أن نتفحص هنا هذه الإزدواجية بين الجنسين وصيغة تركيبتها ضمن العملية تواجه ـ تكامل opposition-complémentarité. على هذا المستوى ترتسم دينامية اجتماعية، خاصّة، إذ لن ينفك العملاء عن الدفاع والتهديد أو عن تبرير هذا التوتر الأساسي، بكل وسائل المتخيّل L'imaginaire المختلفة.

إن هذا التوتر المؤسِّس يتلبّس مختلف الوجوه، حسب التشكيلات الاجتماعية المختلفة، فالبعض يسلّم كامل السلطات والنفوذ والمعاني

الإيجابية للرجال، والبعض الآخر يقيم التوازن بين الجنسين، وبين القيم والمعاني.

يمكن أن تُبدى ملاحظات مماثلة حول موضوع هذه «المواد الأساسية» الأخرى المستخدمة في صناعة البنيان الاجتماعي والتي هي التمايز بين الفئات العمرية[٦]. وهنا أيضاً يمكن لتفحص العلاقات الاجتماعية، كما تمأسست ضمن المجتمعات التقليدية، أن يساعدنا عن طريق المقارنة والقياس في فهم العلاقات الصراعية الموجودة في المجتمعات المتطوّرة.

هذه الروابط بين الأجيال يجب النظر إليها على أنها المعطيات الأولى للنظام الاجتماعي، فهي تشكّل علاقات اجتماعية أوّلية. وهي أساساً علاقات لا متكافئة ومطبوعة في الغالب بطابع الارتباط: ارتباط الولد في السنوات الأولى من وجوده، ومن ثمّ ارتباط أكبر بالاجتماعي في مرحلة التجمعن[٧] socialisation. ويمكن أن نقول إن هذه الفروقات بين الأعمار هي كلّية Universelles لكنها تتّخذ وجوهاً متعددة.

في بعض المجتمعات الافريقية التقليدية، نرى أن عمليات التمييز بين الآباء والأبناء بارزة بروزاً واضحاً، بينما هي أقل بروزاً لدى بعض المجتمعات الأخرى. وعند مجتمعات أخرى يرتبط الأولاد من جيل واحد، بشكل ملحوظ، بأشكال من الترابط، بينما في مجتمعات ثانية تكاد لا نلحظ هذه العمليات الترابطية بين الأجيال.

لكن مهما اتخذت هذه العلاقات بين الأجيال من وجوه مختلفة، فإنها تبقى علاقات تكامل وفي الوقت نفسه علاقات تنافس. وكما أن العلاقات الاجتماعية بين الجنسين هي علاقات تكامل وتعارض وتوتر، كذلك هي العلاقات بين الأجيال علاقات ترابط وتوتّر. ويشير بعض المفكرين، والأمر له أسبابه، إلى أن هذا الانقسام الثنائي بين الأجيال، الذي يتجاوز الإطار العائلي ويوحّد كل أبناء فئة عمرية واحدة، يتوافق،

ليس مع صراع بين أشخاص، بل الأصح مع شكل من أشكال «الصراع الطبقي» [٨].

هاتان المجموعتان من التفكير حول العلاقات بين الجنسين وحول العلاقات بين الأجيال توضحان إلى أي مدى تتضمن العلاقات الاجتماعية الأساسية، وبشكل جوهري، هذين البعدين من الترابط والتوتّر. هذان البعدان يوحّدان ضمن إطار توتّر العناصر المختلفة، والحاملة داخلياً بذور الصراع. على هذه المستويات الأوّلية تبرز ديناميات أساسية، تفسح المجال أمام ممارسات مختلفة، مادّية أو رمزية: تعارضات، عمليات طقوسية، نتاجات متخيّلة ونتاجات ايديولوجية.

ويبرز التساؤل الانتروبولوجي العلاقات الاجتماعية الأساسية كعلاقات هي أصلاً علاقات متوتّرة وديناميةً؛ قائمة على التكامل والتنازع. لكن قد تبرز مستويات أخرى من الصراعات؛ سواء كانت صراعات داخل الأثنيات أو صراعات بين الاثنيات، لكنها ليست بعيدة عن العلاقات مع التوترات الأولى والداخلية[٩].

ضمن هذا المنظور ومن خلاله، يصبح ضرورياً إعادة تعريف السياسي Le politique، مع الأخذ بعين الاعتبار هذا المنظور الانتروبولوجي. ولقد بينت الدراسات حول التوترات الخفية الكامنة كم هو وهمي الفصل الكامل بين الاجتماعي والسياسي. ومن أهمّ الأهداف التي سعت إليها الانتروبولوجيا السياسية هو، تحديداً، إبراز وجود توتّرات تعتبر، عادة، سياسية تحتية infra-politique، وتبيان كيف ترتسم، على هذا المستوى، عمليات فرض وألاعيب قوى واستراتيجيات. وهذا دون شك لا ينفي كوننا نستطيع أن نميّز، ضمن خطوط عريضة ومن أجل حاجات التحليل، سياقات وأمكنة («مشاهِد»[١٠]) سياسية، بشكل أكبر؛ لكن لا يمكننا العودة إلى عملية فصل جازمة بين المستويات التي قد تشكّل حدوداً بين السياسي والاجتماعي.

يمكننا أن نستخلص عبرتين، على الأقلّ، من هذه المقاربة بين الاجتماعي (كما هو مطروح من جديد انتروبولوجياً) والسياسي. تتعلق الأولى بحدود السياسي، التي تصبح، من خلال هذا المنظور، مائعة وغير ثابتة. دون شك نرى من الضروري تعيين المؤسسات السياسية، إنما بدلاً من الوقوف عند هذه التمييزات الوهمية، من الأفضل دراسة كيف تنتقل هذه الديناميات الاجتماعية وتصبح سلطات معترف بها، كيف تتشكّل السياقات الاجتماعية وتتخذ مشروعيتها السياسية، كيف تتحوّل الصراعات الاجتماعية لتصير صراعات سياسية؟ فبدلاً من عزل الصراعات السياسية وتمييزها في ضوء منطق مستقلّ، تحرص انتروبولوجيا السياسي على تبيان كيف تخترق علاقات القوّة أعماق الاجتماعي وتطال، على الأقلّ جزئياً، دينامية الصراعات السياسية. بهذا المعنى، يمكن القول إن السياسي دائم الحضور في التشكيلات الاجتماعية. وهكذا تصبح مبرّرة تحليلات الأجهزة الصغيرة في السلطة التي تبرز وظافة علاقات النفوذ داخل العلاقات الاجتماعية وكأنها ظاهراً علاقات لا رابط لها مع السياسي.

العبرة الثانية التي تستخلص من هذه القراءة الانتروبولوجية للسياسي تتعلّق بعدم ثبات هذه القراءة. فالدراسات التي قام بها جورج بالانديه حول هذا الموضوع تبتعد كلّياً عن التمييز المألوف بين الاجتماعي، المعتبر مركز الاستمرارية والتقاليد، والسياسي، المعتبر مركز الصراعات (الصراعات التي ينظر إليها غالباً كونها مصطنعة). فالتحليل الانتروبولوجي يجعل موضع العرضي وغير المكتمل، وغير المستقر، على كل المستويات، وفي الدرجة الأولى ضمن العلاقات الاجتماعية. وهكذا يتسنى لنا أن نفهم، بشكل أفضل حالة عدم الثبات الدائمة للسياسي والسرعة التي تحدث فيها الصراعات وتحرّكاتها؛ في الوقت الذي نشهد فيه عدم الثبات الملازم للعلاقات الاجتماعية وعدم اكتمال كل تنسيق اجتماعي.

هذا التحوّل العظيم الذي يوجّه الديناميات الأساسية (الصراعات بين

الجنسين، وبين الفئات العمرية. . .) وصولاً إلى مستوى السياسي يؤدّي إلى قراءات مفتوحة ومتعددة حول قوى العنف forces de violence. وحول هذه النقطة، يعطي تراث علم الاجتماع أهمية كبيرة للعلاقات بين الفئات وللمجابهات القتالية، دون أن يعير كفاية أهميةً للصراعات الداخلية ودون أن يتطلّع، خاصة، إلى تعقّد علاج أشكال العنف هذه [١١]. وبدلاً من النظر بأشكال العنف الظاهرة فحسب، أي أشكال العنف الممأسسة vio-lences instituée للسلطات القائمة، ينبغي التحقّق من أشكال العنف الخفية، المخادعة كما ينبغي التحقّق من أشكال المقاومة المنتشرة ضد السلطات والتي يمكن أن تكون ردوداً من العنف المنتشر ضد أشكال العنف الممأسسة.

قد يكون إذاً أمراً ملحّاً التفريق بين أشكال مختلفة من الصراع وتشكيل مصطلحات أكثر غنىً من أجل التمييز بين وجوه الصراع المختلفة. في الوقت الراهن، علينا أن نميّز، على الأقلّ، مراتب في مستويات الصراع: تمييز النزاع مثلاً، وعمليات تحريك الجماهير المتعدّدة، وعمليات التجديد والابتكار، واستراتيجيات التغيير، بالاضافة إلى أشكال التوترات المتغيّرة، ابتداءً من المعارضة التي تبتدع في المخيلة ضد ـ المجتمع contre-société، وصولاً إلى المجابهة الجذرية[١٢]. إنها مجرد تمييزات بسيطة تهدف إلى وضع مخطط البحث من أجل تجنب الإشكالات. في الواقع وكما سنرى ذلك عندما ندرس غنى الأشكال الرمزية التي تستخدمها السلطة، فإن البحث سوف يبرز الابتكار الكبير في الأقنعة والحيَل وعمليات تورية أشكال العنف والسلطات. فالمجتمعات ما زالت تبتدع طرقاً لإخفاء وتدجين أشكال العنف.

والدراسات التي قام بها آلان تورين حول الصراعات الاجتماعية، حول ديناميتها ودلالاتها لا تتناقض مع القضايا التي أثارها جورج بالانديه والتي يمكن أن تندرج ضمن إطار آخر من علم الاجتماع الدينامي. فبينما يواجه جورج بلانديه الصراعات في عمقها الانتروبولوجي ويدعو للتركيز

عليها من أجل كشف أسسها، يدعو آلان تورين إلى إطالة الاهتمام، إنما بتركيزه على الأشكال الحديثة للصراعات؛ دون أن يغفل عن البعد الانتروبولوجي [١٣]، لكنه يتناوله بطريقة أقلّ عمقاً ولكي يقارن، فقط وبخطوط كبرى، المجتمعات الصناعية والمجتمعات بعد ـ الصناعية بالمجتمعات الزراعية[١٤].

نستطيع أن نضع، في صدارة أعمال آلان تورين حول الصراعات، التأويل الذي اقترحه عن نسق العمل التاريخي Système d'action historique وهو التأويل الذي عرضه في مؤلّفه الصادر العام ١٩٧٣، وعنوانه: إنتاج المجتمع production de la société. أراد آلان تورين، من خلال هذا المفهوم الدينامي عن النسق الاجتماعي، أن يشدّد على البعد التاريخي للتنظيمات الاجتماعية وعلى التعارضات التي تخترقها. وهكذا نرى أن مقولة الصراع أساسية من ضمن هذا المفهوم وتشكّل بعداً لا غنىً عنه في التحليل، كما هو حاله في العلاقات الاجتماعية. فنسق العمل التاريخي هو أصلاً «شبكة تعارضات»[١٥].

منذ البدء، يعتبر آلان تورين أن الاعتراف بالصراعات هو علامة بلوغ الوعي الاجتماعي[١٦].

وهكذا نرى أن هناك تعارضاً ما بين الفكر قبل ـ الاجتماعي pré-sociologique المسلّم بمبادىء تفسير غير اجتماعية، كالعناية الإلهية، الحاجات الطبيعية أو التقدّم، والفكر الاجتماعي المنفتح على الاعتراف بالعمل الاجتماعي وبالصراعات.

هنا تظهر للعيان حركة تحليل تنطلق جدلياً من دراسة الصراعات المحلّية والجزئية (في فرنسا وفي أميركا اللاتينية بشكل خاص) للوصول إلى دلالات عامّة حول الخطوط العريضة للصراعات في المجتمعات الحديثة.

ضمن هذا التطور التعميمي، تعطى الأهمية لعلاقة السيطرة، أكثر مما تعطى لعلاقة التملّك المادي، المعتمدة تقليدياً من الماركسيين

المتشدّدين. لكن لا تهمل هذه العلاقة الصراعية حول الملكية ويمكن أن تسجّل في الدراسات الجزئية، إنما تعتبر أقلّ أهمية مما كانت عليه في القرن التاسع عشر.

إن علاقة السيطرة هي العلاقة التي توحّد وتباعد ما بين الطبقتين الاجتماعيتين، الطبقة المسيطرة والطبقة المسيطر عليها[١٧]. ضمن هذا المفهوم الذي يجعل، في الواقع، المجتمع نسق عمل وقرار، تجد الكلّية الاجتماعية نفسها مخترقة بعلاقة من التكامل والصراع بين مجموعة الفئات الحاكمة ومجموعة الفئات المسيطر عليها.

ثلاثة أنماط من العمل تميّز الطبقة الحاكمة: إدارة التراكم، تملّك صيغة المعرفة، وفرض النموذج الثقافي. كون الطبقة المسيطرة طبقة إدارية، فإنها تقرّر توجيه الاستثمارات الاقتصادية والتكنولوجية أو العلمية، أي أنها تقرّر خطوط التنمية الجماعية. من هنا، فإننا نستطيع القول إنها تقرّر قدرة المجتمع على التأثير على ذاته عن طريق استثمار موارده المتراكمة[١٨]. من جهة أخرى، إنها تملك الأساسي من المعارف (العلمية، الاجتماعية، التشريعية...)، هذه المعارف التي تساهم في الوِظافة الاجتماعية وفي وضع البرامج. وبهذا تمارس الإشراف على الإنتاج ونشر واستخدام المعارف التطبيقية. وأخيراً تفرض الطبقة المسيطرة «نموذجها الثقافي»، أي تصوّراتها عن الإبداعيةcréativité الاجتماعية وعن التوجيه التاريخي.

في صلب هذا الصراع، ووفق التصوّر المعروض هنا لا يحتلّ مركز الصدارة احتكار الملكية الخاصة لرؤوس الأموال، بل تحتله التاريخانية historicité. ويقترح آلان تورين أن نعيّن، من خلال هذا التصوّر، العمل الذي يمارسه المجتمع على ذاته، على ممارساته الاجتماعية والثقافية، وأن نعيّن توجّه هذا العمل. هكذا نرى أن هذه التاريخانية هي رهان علاقات الطبقة: تمتلك الطبقة الحاكمة التوجيه الاجتماعي، و«تتماهى مع التاريخانية» وبالحقيقة، تماثل التاريخانية مع مصالحها.

فهناك إذاً صراع طبقي منذ أن كان هناك إنتاج، وتوجيهات وتراكم:

«إن كل مجتمع، إذا ما تراكم قسم من نتاجه بعد انتزاعه من الاستهلاك، يخيّم عليه الصراع الطبقي»[١٩].

لكن قد لا يتقلّص هذا الصراع إلى مجابهة بين طبقتين محدّدتين اقتصادياً، تناضلان من أجل امتلاك الرأسمال. فللعلاقات الطبقية رهانها: التاريخانية، أي توجيهات العمل التاريخي. ولا تتحدّد علاقات الطبقة فقط بالمواقع المتعاقبة في نمط الإنتاج:

«لا ترتبط العلاقات الطبقية فقط بقوى الإنتاج، ولا بحالة النشاط الاقتصادي والتقسيم التقني للعمل؛ إن العلاقات الاجتماعية هي التعبير، بكلمات الفاعلين الاجتماعيين، عن العمل الاجتماعي بالذات، عن قدرة المجتمع على التأثير على ذاته بواسطة الاستثمار...»[٢٠].

هذا يعني أن مقولة «صراع الطبقات» ينبغي ألّا تغيب، لكن يجب أن تشكّل موضوع إعادة نظر كاملة تطال حتى مقولة الطبقة. بل يجب ألّا ننظر إلى الطبقة على أنها مجموعة جامدة من المواقع ضمن الإنتاج، ولا كونها مركزاً لثقافة معينة. قد نستطيع، بشكل أقلّ، أن نجعل مقولة الطبقة تذوب ضمن مقولة التنضيد الاجتماعي Stratification sociale.

في الوقت الذي ننظر فيه إلى الدينامية الاجتماعية وليس إلى البنية الاجتماعية، وفي الحين الذي نعتبر فيه المجتمع حركة تاريخية، أي تاريخانية، عندها ينبغي أن نعتبر الطبقات الاجتماعية كفاعلين اجتماعيين. وبدلاً من دراسة الطبقات بذاتها، علينا أن ننظر إليها ضمن علاقاتها بعضها مع بعض. وبدلاً أيضاً من التأكيد على صراعاتها، ينبغي دراسة علاقاتها. فهذه العلاقات ليست علاقات تنافس، وليست شرائح بسيطة داخل النظام الاجتماعي، وليست بالتحديد علاقات تناقض بل علاقات صراع بين الطبقة الحاكمة التي تستخدم التاريخانية وتستعملها، وبين طبقة شعبية تقاوم هذه السيطرة وتعارض تملّك هذه الدينامية الاجتماعية من قبل الطبقة الحاكمة.

وهكذا يتكوّن، في صميم هذا النسق من العمل التاريخي، «جدلية مزدوجة للطبقات الاجتماعية»[٢١]. فللطبقة الحاكمة سمتان متعارضتان ومتكاملتان. من جهة أنها العامل الاجتماعي لتحقيق «النموذج الثقافي» والجَماعي؛ إذ تدير الاستثمار وتوجّهه. ومن جهة أخرى أنها تمارس الإكراه على كامل المجتمع وهي تستخدم الدينامية الاجتماعية لتثبيت نفوذها.

إن للطبقة المسيطر عليها، هي أيضاً، بعدين في هذا الصراع. فهي تقاوم نفوذ السيطرة وتتخذ موقفاً دفاعياً لحماية عملها ونمط حياتها، وفي الوقت نفسه تدّعي، باسم النموذج الثقافي، ضد الملكية الخاصة التي هي من ضحاياها. وبقدر ما هي طبقة مسيطر عليها، هي في حالة دفاع، وتتحدّد بالعمل المأجور والخضوع لأوامر الكسب. لكن ينبغي أيضاً أن نعرّفها مهنياً: إنها تشارك بالتاريخانية عن طريق نشاطها المهني activité professionnelle ويمكن حينها أن تصبح معارضة. قد يكون أمراً اعتباطياً أن نجعل من الطبقة العاملة طبقة تتحدّد، بشكل جازم، بالسيطرة؛ كما قد يكون اعتباطياً كذلك أن نجعل منها طبقة مشاركة عاملة في المشروع العام نفسه.

لا نستطيع أن نتجاوز هذه الإشارات العامّة دون أن نتطرق هنا إلى المنظور التاريخي، إذ قد لا نستطيع الحكم مسبقاً أن العلاقات الطبقية هي علاقات متماثلة identiques من خلال المظاهر الاجتماعية المتعاقبة.

هنا يشدّد آلان تورين على أشكال التباعد الموجودة بين «المجتمع الصناعي» و«المجتمع ما بعد ـ الصناعي».

إن العلاقات الطبقية، في المجتمع الصناعي، هي العلاقات المحدِّدة والأكثر بروزاً، كما بيّن ذلك بوضوح تحليل ماركس. بينما في المجتمع الزراعي تبيّن أن النموذج الثقافي ونسق العمل التاريخي يرتبطان، بشكل ضيّق، بالتنظيم الاجتماعي، ضمن البحث نفسه عن عملية إعادة الإنتاج. ولا تحتلّ العلاقات الطبقية، في المجتمع التجاري، مركزاً رئيساً،

إذ لا يضبط النموذج الثقافي الدولاني، بشكل مباشر، عملية التنظيم الاجتماعي.

إن المجتمع الصناعي، على العكس تماماً، يضع نموذجه الثقافي على مستوى النظام الاقتصادي ويتوقف إذاً عن العيش على النمط الديني أو على النمط السياسي. وكما يشير إلى ذلك ماركس، فإن هذا المجتمع يضع في صلب نشاطه علاقات الإنتاج والإوالية mécanisme الاجتماعية للاستغلال exploitation. ويبقى تنظيم الانتاج مثار تساؤل، وتمثّل الطبقات الاجتماعية المتعارضة صوراً متباعدة عن هذه الإبداعية. فالبرجوازية الصناعية تمثل، كخلاقين، روح المبادرة والتنافس وقانون السوق، بينما الطبقة العاملة تجعل مقابل هذا النموذج نموذج الشراكة الذي يتعارض مع المنافسة الفوضوية anarchique.

ضمن وضعية كهذه، يحدث «تفكك بين مركز العلاقات الاقتصادية الطبقية والنموذج الثقافي»[٢٢]. ويظهر تعارض المصالح للعيان في مراكز الانتاج ذاتها، لكن في الوقت نفسه، يكون الرهان على الصراعات بين الطبقات هو التنظيم العام للمجتمع والإنتاج.

زد على ذلك، إن التفكك يصيب هنا الطبقة العاملة والحركة العمالية:

«... ألمْ تكن الحركة العمالية منقسمة دائماً إلى اتجاهين رئيسيين: من جانب، النزعة البرودونية التي تفضّل تجربة العمل وتعارض المصالح بين العمل والملكية؛ ومن الجانب الآخر نزعة لجنة لوكسمبور ولويس بلان Louis Blanc، أي نزعة التدخلية الدولانية interventionnisme étatique، نزعة تنظيم نسق الإنتاج؟»[٢٣].

ضمن هذا التنظيم الاجتماعي، أي تنظيم المجتمع الصناعي، لا يصبح عمل المجتمع على ذاته sur elle-même قابلاً للفهم إلّا بصورة اقتلاع المجتمع من النظام الاجتماعي من قبل طبقة معيّنة. بالنسبة للبعض إنها طبقة المتعهّدين التي ينبغي أن تنتزع المجتمع من دائرة إعادة انتاجه ومن دائرة احتجازه. وبالنسبة للبعض الآخر، أمثال ماركس وبرودون إنها

قوّة العمل، أي الطبقة العاملة التي، وحدها، يمكن أن تحقّق العمل الاجتماعي وأن تحطّم إواليات mécanismes إعادة الإنتاج التي أسّستها البرجوازية. فعلاقة الطبقات الصراعية هي أساسية هنا.

لكن المجتمع ما بعد الصناعي يُظهر شكلاً اجتماعياً آخر.

نحن نعلم أن التراكم accumulation الذي يلعب هنا دوراً رئيساً هو تراكم الإبداعية بالذات، التي تتجلّى بصورة قدرة على المعرفة العلمية. فالرؤية الليبرالية أو الليبرالية المحدثة تعتبر أن العلاقات الطبقية قد تزول ضمن هذا المجتمع الجديد. فالمجتمع ما بعد الصناعي يصبح يوماً بعد يوم مجموعة من التنظيمات لا تنقطع عن التكيّف مع متغيّرات البيئة المحيطة وعن الاهتمام بالحفاظ على مكاسبها وعلى تعزيزها. إنها مجتمع «براغماتي، ليبرالي، تنافسي»[٢٤]، موجّه كلّياً نحو التغيير والتكيّف، وحيث صراع الطبقات «يستبدل بتعقّد السياقات السياسية وشبكات التأثير»[٢٥]. ووفق هذا المفهوم الليبرالي المحدث، يكون المجتمع بمثابة سوق، قد تختفي منه عملية فرض النموذج الثقافي لصالح ممارسة يومية، تنافسية وتغييرية.

إن الطرح الذي يصرّ عليه آلان تورين يتعارض بشدّة مع هـذا المفهوم الليبرالي المحدّث. وإذا ما استوعبنا أن التراكم يتّخذ مداه في الاتساع، وأن «الأجهزة الكبرى للقرار» تبسط رقابتها، نضطر عندها أن نسلّم أن هذا المجتمع ما بعد الصناعي هو أيضاً نسق من العمل التاريخي تخترقه التوتّرات والتعارضات. فالطبقة الحاكمة تضع نصب أعينها هدف تعزيز التنظيمات الكبرى التي تسمح بالتوفيق بين الأبحاث التكنولوجية والخلق أو إشباع الحاجات. بينما تضع الطبقة الشعبية هدفاً لها الرقابة الديمقراطية للتنظيم الاجتماعي حتى تجنّد المعرفة لخدمة الرفاهية.

«. . . هذا النمط من المجتمع تسيطر عليه، بشكل كامل، وأكثر من غيره من المجتمعات، تاريخانيته، قدرته على التحوّل، إذاً يسيطر عليه نسق العمل التاريخي، الذي يتحمل تبْعة التعارضات ويتعهد بالعلاقات الطبقية

التي تسيطر، يوماً بعد يوم وبشكل كامل، على الممارسة الاجتماعية كلما كانت قدرة تأثير المجتمع على ذاته أكثر شمولاً»[٢٦].

في مجتمع كهذا، تصبح عمليات الإكراه contraintes والتلاعب أكثر تنوّعاً وانتشاراً، فهي تطال أعماق الفرد ووظائفه الخاصّة وحتى الحياوية Biologique. فالطبقة الحاكمة لا تعتمد أبداً على ضمانات فوق ـ اجتماعية méta-sociaux، بل وبالطبع على «التأكيد المباشر لقدرتها على التلاعب»:

«إنها تحرّك إذاً، وللمرة الأولى، مقاومة شاملة، ثقافية وليست اقتصادية أو سياسية؛ مقاومة لا تكون دفاع الفئات الاجتماعية، ولا دفاع المصالح الاجتماعية الخاصّة، بل مطالبة الكائن ضد السيطرة التكنوقراطية»[٢٧].

فالعلاقة الصراعية بين الطبقات قد تتلبّس هنا وبشكل سافر طابع المجابهة بين الفاعلين المتصدّين للرقابة التاريخانية، الرقابة الاجتماعية والسياسية.

لهذا ينبغي أن تكون دراسة «الحركات الاجتماعية» في قائمة الاهتمامات. في الحقيقة إن المفهوم المطروح هنا عن الحركة الاجتماعية يجعل منها صراعاً غير موجّه نحو دفاع جماعة ضغط ولا نحو دفاع فئة اجتماعية معيّنة، بل نحو رقابة التوجّهات الثقافية:

«. . . الحركة الاجتماعية هي نمط من الصراع، خاصّ جدّاً. . . إنه العمل الصراعي الجماعي، الذي يتصدّى عن طريقه عميل من طبقة معينة لعميل من طبقة أخرى من أجل الضبط الاجتماعي للتوجّهات الثقافية للجماعة التي ينتميان إليها. . . فللحركة الاجتماعية إذاً بعدان: الصراع مع الخصم، ومطمح، أي مشروع توجّه ثقافي، مجتمعي sociétal»[٢٨].

من الأسئلة التي يمكن أن تُثار هي معرفة ما إذا كانت الصراعات الاجتماعية التي ظهرت بين الأعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ (الطلابية، الإقليمية، الصراعات ضد التسلّح النووي، النسائية) كانت، بحصر المعنى، حركات اجتماعية، وما إذا كانت هذه الحركات خاصيّة النمط الجديد من المجتمعات. إن الدراسات والمعالجات أظهرت تعقّد وغموض هذه الحركات.

قد يحدث أن نشهد، في المجتمع ما بعد الصناعي، تحوّلاً هائلاً للصراعات. ففي المجتمع الصناعي، يعتبر التنظيم الاجتماعي مركز العلاقات الطبقية المفضّل ومركز المجابهات. والحال أن التنظيم الاجتماعي الكبير والحديث، الذي ترتبط فعاليته باستخدام التقنيات المتجدّدة باستمرار والذي يحقّق تدامجاً أكثر فعالية، هذا التنظيم لم يعد المركز المفضّل. بالمقابل يدخل التنظيم في صراع مع طلب اجتماعي يميل إلى المراقبة لحساب مصالحه.

إذاً تيار جديد من المعارضة يتطور، إنه ليس أبداً تيّار الشغّيل المنتج، بل

الظواهرية

لقد عزا ماكس فيبر للعلم الاجتماعي هدفين ومنهجين: التفسير والفهم. فإذا كان التفسير يلجأ إلى المناهج الفكرية التي يمكن أن تقارن بمناهج علوم الطبيعة، فإن الفهم يفرض نفسه في النطاق حيث الفرد الإنساني يحمل معنى ويسبغ دلالة ذاتية على عمله. سيكون هذا موضوع علم الاجتماع الجامع، العامل على تصويب الدلالات التي يستهدفها العملاء في أعمالهم، والعامل على تحليل التصرّفات الموجّهة بشكل مقصود نحو الآخر والمولّدة للتفاعلات. وبعيداً عن ردّ العلاقات الاجتماعية إلى وقائع طبيعية أو إلى «أشياء» (ديركايم)، ينبغي أن نصحّح العلاقات البيشخصية relations intersujectives بين العملاء وأن نشكّل منها حوافز نموذجية (عقلية أو عاطفية).

فالفلسفة الظواهرية (هوسرل Husserl)، بجعلها المعيوش الهادف vecu intentionnel والتحليل النقدي للمواقف الطبيعية المحكومة بالحتمية، محور تفكيرها، قدّمت عناصر تفكير لعلم الاجتماع الظواهري.

انطلاقاً من هذه الاهتمامات العامّة (رفض الموضوعوية objectivisme، همّ إيجاد معنى المعيوش والعلاقات البيشخصية، نمذجة الأعمال الاجتماعية...) أصبح من الممكن ظهور بعض التعديلات.

لقد اقترح جان ـ بول سارتر إعادة النظر بمساهمة علم النفس التحليلي الفرويدي وفق السياق الظواهري: في الوجود والعدم (١٩٤٣)، ←

مجموعة الطبقات الاجتماعية المسيطر عليها، المعارضة لأجهزة السيطرة. فالمطالبة، التي كانت تقتصر في الماضي على المنتج، مدعوة اليوم أن تصبح مطالبة كل المستهلكين، والشباب العامل أو المتقاعدين، الذين همّ موضوعات هذه الإدارة gestion. وتصبح المعارضة:

[. . . معارضة الكائن، معارضة استقلالية تجربته وتعبيره، وقدرته على تسيير أو ضبط التغيّرات التي تؤثّر به][٢٩].

عندها تصبح الثقافة هي الرهان المحوري للعلاقات الطبقية.

← عمل جان ـ بول سارتر على توسيع التحليل الوضعي للتصرّفات الناتجة عن سوء النيّة وعن العار بعبارات القصدية intentionnalité والبيشخصية، مفتتحاً هكذا إمكانيات تحليل نفسي وجودي.

وحدّد الفرد شوتز Alfred schütz (١٩٧١) لنفسه مهمّة تشكيل الظواهرية من «عالم الحياة» أو من «عالم التجربة المعيوشة»، إنما لم يتخلّ عن همّ الأخذ بالملاحظات التي سجّلها كل من فيبر وهوسرل وبرغسون. لكنه، في متابعته لتحليل «معنى» العمل، شدّد على مختلف أشكال التجربة المعيوشة (المشروع، العمل في طور الانجاز، العمل المنجز، المخزونات الفردية للمعرفة وعملية تفعيلها...). وفي متابعته لتحليل عالم الحياة اليومية، ابرز تجربة «النحن» «nous»، تجربة العالم المألوف بالمقارنة مع العالم الاجتماعي ودلالاته المتشكّلة من اللغات والرموز والمؤسسات.

أما علماء الاتنو ـ مناهج ethnomethodologues فقد استعادوا الموضوعة الظواهرية للحقيقة الاجتماعية كناتج للنشاط البيشخصي وكناتج لتعددية عوالم التمثّلات، تاركين الأبواب مشرعة لظواهرية تنزع نحو نظرية «بنائية» للاجتماعي (غارفينكيل Garfinkel، ١٩٥٢، ١٩٦٧).

فالظواهرية تشكّل إذاً أحد مناهج علم الاجتماع، لكنها قد تسمح بتأويلات متنوّعة، إنما تمفْصلها مع المناهج التفسيرية يظل مشكلة معروضة للحلّ.

الحواشي والمصادر

(١) جورج بالانديه، «Violence et anthropologie»، في Violence et transgression (باشراف مافيسولي Maffesoli وبريستون Bruston) باريس، منشورات Anthropos، ١٩٧٩، ص ١٠.

(٢) مصدر سابق، ص ١٢.

(٣) رينه جيرار، La violence et le sacré، العنف والمقدّس، باريس، منشورات Grasset، ١٩٧٢.

(٤) جورج بالانديه، Anthropo-logiques، باريس، P.U.F، ١٩٧٤، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٦) المصدر السابق، ص ٦٧.

(٧) المصدر السابق، ص ٦٨.

(٨) المصدر السابق، ص ٦٩.

(٩) جورج بالانديه، Anthropologie politique، باريس P.U.F، ١٩٦٧.

(١٠) ج. بالانديه، Le pouvoir sur scènes، باريس، منشورات Balland، ١٩٨٠.

(١١) مصدر سابق، «Violence et anthropologie»، ص ٩ ـ ٢٢.

(١٢) جورج بالانديه، sens et puissance، ص ٦٠ ـ ٦١.

(١٣) آلان تورين، production de la société، مصدر سابق، ص ٣١٩.

(١٤) المصدر السابق، ص ١٢٤ ـ ١٢٦.

(١٥) المصدر السابق، ص ١٣١ وما بعدها.

(١٦) المصدر السابق ص ٧.

(١٧) المصدر السابق ٣٠ ـ ٣٩ وما بعدها.

(١٨) المصدر السابق، ص ٣١.

(١٩) مصدر سابق، pour la sociologie، ص ٥٧.

(٢٠) مصدر سابق، production de la société، ص ٣١.

(٢١) المصدر السابق، ص ١٤٦ ـ ١٥٤.

(٢٢) المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) ايلان تورين، بالاشتراك مع دوبيت Dubet، هيجيدوس Hegedus، ويفيـوركا Wieviorka، Crise et conflit, lutte étudiante، باريس منشورات Cordes، ١٩٧٧.

(٢٩) مصدر سابق production de la société، ص ١٩٢.

الصراعات داخل التنظيمات

يتغيّر تعيين الصراعات وتأويلها، جذرياً، منذ أن نتوقف عن استنطاق الديناميات العامّة للمجتمع، من أجل تركيز الدراسة على التنظيمات وتوتّراتها المرافقة لها. ونظرية الصراعات توضح، بشكل فريد، تعارض هذه النماذج[1]. وإذا كان الصراع الأساس، في تحليلات بيار بورديو، جورج بلانديه وآلان تورين يتموضع على المستوى الشامل ويجعل الطبقات الاجتماعية، في مجموعها، في حالة تعارض؛ فإن الصراعات التي تشكّل موضوع تحليلات ميشال كروزيه Michel crozier، هي في الدرجة الأولى الصراعات التي نكتشفها ضمن التنظيمات، وعلينا أن نلاحقها، كي نكتشف ديناميتها، ضمن مجموعة البناءات التنظيمية.

نحن نعلم أن المسألة ليست مسألة اختيار الموضوعات فقط[2]. وكما يشير إلى ذلك ميشال كروزيه بإسهاب، فإن التنظيمات، أكانت صناعية أم إدارية، هي التي تميّز مجتمعنا المعاصر. هذا يدعو إلى القول إن الصراعات داخل هذه التنظيمات يمكن أن تعتبر الصراعات الأساسية لعصرنا، وهي القابلة أن تنير الصراعات العامّة، وحتى تلك الصراعات، المعتبرة خطأً صراعات سياسية.

قد تسمح لنا نظرية الصراعات أن نفهم، بشكل أكبر، الطرح الوظيفوي والستراتيجي، كما أدركه ميشال كروزيه ومساعدوه. إنها قد تسمح لنا أن نفهم كيف أُعيد النظر بالوظيفوية والنسقوية systémisme.

عدّة توجّهات قد تصبح، في الواقع، ممكنة انطلاقاً من الأُطر النظرية والمتعلّقة، بشكل خاص بالموقع الذي تحتلّه التوتّرات والصراعات. وقد تكون إحدى إمكانيات الوظيفوية هي التقليل، إلى أبعد حدّ، من أهمية الصراعات الاجتماعية ومن نتائجها المحتملة أو ردّها إلى ظاهرات تعثر الوظائف. وكذلك قد يؤدّي اللجوء إلى النسقوية، المطبّقة على

التنظيمات إلى جعل الصراعات أوهاماً، صراعات مزيّفة مرتبطة بالعجز المؤقت عن الرقابة.

فالجواب الصحيح والصياغة الدقيقة لتحليلات الصراعات تهمّنا إذاً من أجل توضيح كيف تمّ هنا فهم الطرح الوظيفوي والنسقوي والستراتيجي.

وتحليل الصراعات كما تمّت وفسّرت في دراسة «المونوبول الصناعي»[٣] قد تستخدم نقطة انطلاق.

نحن نعرف أن هذا النسق من التنظيم البشري عن العمل يتّسم بتمايزات صلبة للتشريعات المختلفة ويتميّز بتراتبية صارمة لهذه التشريعات بدءاً بعمّال الصيانة وصولاً إلى المسؤولين عن الإدارة. أضف إلى هذا، أنه نتيجة طبيعة العمل nature de travail يمارس ضغط دائم حتى يتمّ، يومياً، تنفيذ المهامّ. ينتج عن هذا الضغط المزدوج ضعف في العلاقات بين الأشخاص: تتوقف عمليات التواصل، ويصبح الاهتمام المنصبّ على العمل ضعيفاً إلى أقصى حدّ، ويقلّ تأثير النقابات ولا يعود لها وزنها[٤].

ضمن نسق تنظيمي كهذا، مجردٍ من العلاقات الاجتماعية والإيجابية بين العملاء، لا يدوم قائماً، من أجل ضمان وِظافة العمل، سوى العلاقات الشكلية، والأوامر والتوجيهات directives، وبالتالي لا تستمر سوى علاقات النفوذ.

على التحليل إذاً أن يبرز هذا البعد من تنظيم العمل، بُعد علاقات النفوذ المتراتبة وانطلاقاً منه يصبح ممكناً وصف تأويل علاقات الصراع داخل التنظيم.

لكن ميشال كروزيه ينبّه إلى تجنّب خطأين متكاملين يؤديان، الواحد والآخر إلى تجاهل أهمية علاقات النفوذ داخل التنظيمات. النزعة الأولى («يمكن أن تتماثل مع العقلانية rationalisme الكلاسيكية)[٥] تسلّم أنه يمكن تنسيق النشاطات البشرية، عقلياً، داخل تنظيم معيّن والحصول

على التوافق اللازم باستخدام فقط المثيرات الاقتصادية أو الايديولوجية متجاهلين كلّياً العلاقات البشرية. قد يكون من غير المجدي، ضمن هذا التوجّه الفكري، التركيز على علاقات النفوذ وعلى الصراعات الملازمة لها.

كذلك، إذا كنا نعتقد أنه بإمكاننا خلق تطابق تام بين متطلبات العمل والإشباع satisfaction الفردي للعاملين، عن طريق اللجوء إلى نسق قيادي «متسامح» وعن طريق خلق مناخ كامل من التوافق داخل التنظيم؛ عندها نكون كمن يتمسك فقط بإلغاء جهاز السيطرة. قد نتوقع من خلال إزالة جهاز السيطرة بروز تنظيم لا صراعي للعلاقات البشرية.

والحال أنه ينبغي علينا أن نتجنب هاتين النظرتين المبسّطتين، فالنظرتان تعيّنان نمطين جزئيين من العقلانية:

«هناك حسابات عقلية على كل المستويات... وهناك حدود وضغوط ذات طابع عاطفي في كل القرارات، حتى القرارات الأكثر تقنية، ولن تكون ممكنة نظرة واقعية لوظافة التنظيمات إلاّ إذا استبعدنا معاً المحاولتين التبسيطيتين المتعارضتين. فينبغي على الإنسان أن يواجه، في الوقت نفسه وعلى كل المستويات، متطلبات العقلانية النفعية، اللازمة لتحقيق أهدافه الجماعية ولمقاومة الوسائل البشرية التي يجب، بالضرورة، أن يقتبسها»[٦].

قد يكون من المناسب إذاً أن نتعرّف من جديد على نتائج علاقات النفوذ وعلى أبعادها المختلفة، التي تخترق المشاريع وتدعم إواليات القرار. لكن التشديد على بُعد علاقات النفوذ يعني الأخذ بعين الاعتبار مفاعيل هذه العلاقات على الأعضاء المنضوين داخل التنظيم والذين يتمتّعون أيضاً بهامش من الحرية. هذه الدرجة من الحرية محدودة، و «للمنفّذين» هامش ضعيف من المبادرة، إنما يبقى مع ذلك تصرّفهم «تصرّفاً حرّاً وعقلياً، يتضمّن إمكانيات من التكيّف والخلق»[٧].

وسوف يتحقق هذا الهامش من الحرّية، إن من جانب المنفّذين أو من جانب القادة.

١ ـ يوصلنا البحث حول مونوبول الدولة الصناعي إلى أن نميّز فئات مهنية ثلاث بين المنفّذين: عمّال أو عاملات الإنتاج، رؤساء المشاغل، وعمّال الصيانة (أو ضابطو الآلات). وسوف تثبت دراسة التوتّرات، المعلنة والخفية، بين الفئات الثلاث أن الصراعات، ضمن هذا النسق المُدَيوَن Bureaucratisé (المبقرط) ذات القواعد الفردية التي تغيب عنه إمكانيات الترقّي والمبادرة، ترتبط بالنسق، لكنها أيضاً تفسّر بهوامش الحرية التي يحافظ عليها الفاعلون. وهنا نلاحظ على التوالي أن:

● النظام البيروقراطي régime bureaucratique، «تركيبة نسق من القواعد العامّة، ومن الغياب الكلّي لإمكانيات الترقّي وتأثير التنظيم القديم»، يؤدّي إلى إضعاف سلسلة التوصيات التراتبية إضعافاً كبيراً. لكن هذا النسق يسمح، في الوقت نفسه، بحماية الاستقلال الفردي لكل تابع subordonné تجاه رؤسائه.

● إن صراع مختلف الفئات يصبح «محتوماً ودون أُفق»[٨]، بعد أن تتحوّل كل فئة مهنية إلى شيعة Caste. وكل فرد، داخل فئته، يعاني ضغطاً هائلاً من أقرانه: «يحلّ ضغط الجماعة، بطريقة ما، محلّ الضغط التراتبي الذي يزول، أو على أقلّ تقدير، يضعف كثيراً»[٩].

● هكذا يخفّف عمّال الإنتاج، المرتبطون باستمرار برئيس مشغلهم، من الصراعات التي يمكن أن تنشب بينهم وبين رئيس مشغلهم. وتصبح العلاقات، بشكل عام، ودّية ومتسامحة؛ ولا يعود العمال ملتزمين بهذه العلاقات. وبما أن الأمر كذلك، فإن العمّال يرفضون إعطاء أهمية لرئيس المشغل ويمنعون عليه كل مبادرة. وكل محاولة من قبل رؤساء المشاغل لتعزيز دورهم تؤدّي إلى ردّة فعل من قبل عمّال الإنتاج وتستدعي التذكير بالمعايير التي يجب أن تراعى ضمن هذه العلاقات.

● لكن العلاقات بين عمّال الإنتاج وعمّال الصيانة تكون صعبة وتتسم بطابع الحدّة الدائمة. فعمّال الإنتاج، في الحقيقة، يرتبطون بعمّال

الصيانة من أجل استمرارية عملهم؛ لذا فإنهم يكنّون تجاههم مشاعر العداء، لكنهم عندئذ يجدون أنفسهم في وضعية متناقضة:

«من ناحيتهم، يقبل عمّال الإنتاج بصعوبة وضعيتهم في الارتباط، لكنهم لا يستطيعون التعبير عن عدائهم، بشكل سافر، لأنهم، فردياً، بحاجة للإرادة الطيّبة لعمّال الصيانة في المشغل؛ ولأنهم، في الوقت نفسه، يعرفون أنهم على الصعيد الجماعي، لا يستطيعون الحفاظ على امتيازاتهم وترسيخ وضعيتهم التي تبدو لهم، حتى حينه، مريحة إلّا إذا أقاموا، مع الجماعة الأخرى، جبهة مشتركة»(١٠).

● وأخيراً، نرى لعمال الصيانة «الدور المجيد»، إلى حدّ ما، ضمن هذه العلاقات وهم العمّال الذين تكون تدخلاتهم ضرورية. لكن نفوذهم، مع ذلك لا يكون نفوذاً معترفاً به ولا شرعياً، بل يتسمّ بطابع مؤقت. لذا فهم يظهرون، تجاه عمّال الإنتاج، عدوانية agressivité يمكن أن تفسّر كوسيلة من وسائل تعزيز تضامن جماعتهم، ووسيلة لتجنب كل شُبهة فردية وللاحتماء هكذا ضد كل هجوم محتمل. وإذا استمرّوا في التميّز عن عمّال الإنتاج في عدوانيتهم تجاه رؤساء المشاغل، فإنهم مع ذلك يلتقون مع عمّال الإنتاج هؤلاء في عدائهم ضد الإدارة، وخاصة ضد المدير المساعد directeur adjoint.

٢ ـ تظهر داخل الفئة الإدارية صراعات أخرى يمكن أن نردّها أيضاً إلى علاقات النفوذ. يضمّ فريق الإدارة أربعة أعضاء: المدير المكلّف بتنسيق كل نشاطات المصنع وقطاع المبيعات؛ مدير مساعد يتكفل بالإنتاج؛ ومدير تقني مكلّف بصيانة الإنشاءات، ومدير مشرف مكلّف بالمشتريات والحسابات والموظفين. فالعلاقات بين هذه الوظائف الأربع تحدّدها قوانين دقيقة؛ هذه القوانين ترعاها التشريعات التي تترك الباب، مع ذلك، مشرعاً أمام الإبهامات، التي تصبح ضمنها هوامش التحرّك ممكنة.

ويفصّل لنا ميشال كروزيه هذه الأنماط من الصراع التي تبيّن إلى أي مدى تتحدّد التوترات، وبشكل واسع، بالبنية البيروقراطية للتنظيم، ولكنها

توترات تستخدم من قبل مختلف الفاعلين لتأمين حماية أهدافهم الخاصة[١١].

● وهكذا نرى أن الصراعات تظلّ قليلة، بين المدير والمشرف. في الواقع، إذا كانت علاقة التبعية تثير بعض مشاعر الحرمان، فهذا لا يعني أن الانقسام بين الوظائف، كما هو، لا يساهم أبداً بتفجير الصراعات المفتوحة. فدور المشرفين هو فقط التأكّد من شرعية قرارات المدير وليس من محتوياتها. وقدرتهم في التداول مع المدير ضعيفة إلى حدّ لا يسمح بأن تكون الصراعات ممكنة. لهذا يميل المشرفون، الذين يظل التزامهم في حياة المشروع مقلّصاً، للتصرّف عن طريق «التقليل من عملهم، أي عن طريق تقليص مشاركتهم»[١٢]. وكونهم يعون أن الظروف غير مؤاتية لإحراز النصر ضد المدير، فإنهم يتجنبون فرص الصراع.

● على العكس، إن الصراعات بين المدير والمدير المساعد مألوفة وتثير، بعمق، الخصمين المتصارعين. هذا لأن المدير المساعد يهتمّ بمشاكل الإنتاج وهي التي تشكّل القسم الأصعب والأكثر حيوية بين مشاكل المصنع، لكنه مع ذلك يبقى تحت رعاية المدير. وينبغي على هذا الأخير أن يؤمّن تدريب مساعده وأن يحمّله، نظرياً، الكثير من التبعات كلّما تقدّم في طريق تدرّبه. في وضعية كهذه، تنشأ الصراعات بشكل طبيعي:

«قد يشتكي المديرون المساعدون من أنهم باقون، باستمرار، تحت الوصاية، عندها يعلن المديرون أن المديرين المساعدين غير مؤهّلين لتحمّل المسؤوليات»[١٣].

بالطبع، إن موقف المديرين المساعدين تجاه هذه الوضعية ليس متماثلاً كلياً لدى الجميع. إنه يتطور مع الوقت ومع الأقدمية في المركز المشغول. مع ذلك وكقاعدة عامّة يمكن القول إن المديرين المساعدين، كونهم في وضعية مؤقتة ورهاناتهم على المركز ليست كبيرة، يحافظون على حرية فكر كبيرة ويصونون كبرياءهم وكرامتهم الشخصية.

بالمقابل، يتصرّف المديرون، الذين يحتلّون، نظرياً، وظيفة بارزة، لكنها محدودة عملياً، بشكّل متنوع تجاه هذه الوضعية المبهمة. فالبعض، أي الذين استطاعوا، بفضل ظروف مؤاتية إحداث تغييرات هامّة، يعبّر عن رضاه لكونه يحتلّ هذا المركز؛ والبعض الآخر يؤثر التنكّر لما تسمح به حدود الوظيفة؛ والبعض الآخر، وهم أُولئك الذين لا يتمتعون بالرضى في مركزهم، ينكر إمكانية النجاح فيها.

● لكن الصراعات الأشدّ حدّة فهي الصراعات التي تقوم بين المديرين المساعدين والمهندسين التقنيين، وتمتدّ هـذه الصراعـات لتطال هيئة المهندسين البوليتكنيكيين polytechniciens وهيئة المهندسين التقنيين[١٤]. لذا يعبّر كل فريق، في أثناء بعض المقابلات الإعلامية، وبحدّة عن تظلّمه وشكواه.

وبخصوص المهندسين التقنيين، فإنهم، بالإجماع، يبدون انتقاداتهم وعدوانيتهم تجاه المديرين المساعدين. لذا فإنهم ينذّدون بعدم كفاءتهم، كما ينذّدون، بشكل عام، بعدم كفاءة المهندسين البوليتكنيكيين؛ كما أنهم يميلون إلى اعتبار نفوذ البوليتكنيكيين نوعاً من التواطؤ التشيّعي، قد يكونون هم ضحاياه.

هذه الصراعات المختلفة ترتبط بالطبع، وفق هذا التحليل، بطبيعة نسق التنظيم وتنبني وفق علاقات النفوذ الممأسسة. فالمهندسون التقنيون مثلاً، الذين تقع على كاهلهم، المشـاكل الحيـوية التي منهـا القيام بالإصلاحات والصيانة وأعمال الالتزام، هؤلاء يتمتعون تجاه الإدارة بوضع قوي، وخاصة بفضل كفاءتهم في ميدان الصيانة. حتى ليمكن القول إن برنامج العمل، مهما كان معقلناً، فإن الصيانة وحدها يمكن أن تخلق مصاعب. والحال أن المديرين المساعدين، وتحديداً في هذا المجال، هم الأكثر قصوراً.

ضمن لعبة النفوذ هذه، يمكن أن يلاقي المهندس التقني الدعم من فئة عمال الصيانة، بينما المدير المساعد لا يمكن أن يجد دعماً مشابهاً من

قبل رؤساء المشاغل، اذ سلطته عليهم ضعيفة. يمكن إذاً للمدير التقني أن يقدّم دعمه لعمّال الصيانة، الذين بالتبادل يجعلون وضعيته «حصينة»[١٥].

تجاه هذه الوضعية، قد يتصرّف المديرون المساعدون بطرق مختلفة، فالبعض يختار السبيل المعتدل، سبيل التسامح والتوافق المتبصّر، والآخرون يرفضون هذه الوضعية ويتمسكون «بالحروب الدائمة»[١٦] التي فيها يسعى كل فريق لتعزيز موقعه وإضعاف موقع خصمه.

هذه النتائج التي توصّلت إليها الدراسات تؤدّي إلى خطّين من التفكير، سوف يعمل ميشال كروزيه ومساعدوه على متابعتهما. فقسم من هذه النتائج يقود إلى تفكير عام حول نظرية التنظيمات، وهو الموضوع الذي تناوله بالدرس في كتابه الصادر العام ١٩٧٧، الفاعل والنسق[١٧] L'Acteur et le systeme. ويؤدي الخط الآخر من التفكير إلى سحب هذه النتائج المتعلقة بالظاهرات البيروقراطية على مجمل الأجهزة الإدارية الفرنسية، وهو الموضوع الذي تناوله في مؤلفاته المتتالية الصادرة في ١٩٧٠، ١٩٧٩، ١٩٨٧: المجتمع المحاصر (١٩٧٠) La société bloquée، لا نغيّر مجتمعاً بقرار (١٩٧٩) on ne change pas une société par decret، دولة متواضعة، دولة عصرية (١٩٨٧) Etat modeste, Etat moderne.

يمكن القول بالإجمال إن المشكلات المتعلّقة بطبيعة الصراعات، بمسارها، بتعاقبها سوف يعاد تناولها من خلال وجهات نظر تختلف قليلاً عن سابقاتها، ضمن هذين النهجين من التفكير بخطوط عريضة يمكن أن نشير إلى أن دفع البحث نحو نظرية عامّة عن التنظيمات ينحو إلى إزالة «مكانة وأهمية التنظيمات لصالح الستراتيجيات الفردية. وبالمقابل، أدّت التحليلات عن تعثر العمل في المجتمع الفرنسي، وبخاصة في الإدارة الفرنسية، إلى تعيين أنماط الصراعات القائمة وتعيين أنماط تعثر الوظائف dysfonctions على مستوى المجموع الاجتماعي.

في كتابهما: الفاعل والنسق يعمّم ميشال كروزيه وفريدبرغ E.Friedberg التحليلات السابقة فيما يتعلّق بالتنظيمات وبعلاقات النفوذ الملازمة لها. ويشدّد المؤلّفان بعد استبعاد التمثّلات العلموية scientistes والتكنوقراطية التي تعمل على إخفاء علاقات النفوذ، على استمرارية هذه العلاقات وعلى تنوّع أشكالها. والمسألة المطروحة بإلحاح في كل مشروع جماعي هي مسألة انسجام سلوكات الفاعلين، الذين يسعون، في الواقع، وراء أهداف متباعدة.

إن انسجام السلوكات في هذه «الإنبناءات الاجتماعية»، أي التنظيمات لا يتحقّق إلاّ من خلال وجود علاقات النفوذ، لكن علاقات النفوذ والارتباط هذه هي في الحقيقة «بناءات» لم تكتمل ولن تكتمل، وهي على الدوام في حالة توتّر. بهذا المعنى يمكن القول إن المعارضة والإكراه كما الصراعات تترافق مع التنظيمات.

ويتركز اهتمام المؤلّفين، ضمن وظافات التنظيمات، على استراتيجيات الفاعلين داخل علاقات النفوذ هذه. في الواقع، قد يلجأ المشاركون، داخل هذه **الإنبناءات من العمل الجماعي**، إلى استراتيجيات مختلفة، دفاعاً عن أهدافهم أو رفعاً لمكاسبهم. إنهم يلجأون تارة إلى استراتيجيات هجوم، إذا كان ذلك ممكناً، وطوراً إلى استراتيجيات دفاع. هجومياً، يسعى الفاعل إلى الضغط على بقية أعضاء التنظيم لإرضاء متطلّباته الخاصة؛ أما دفاعياً فإنه يسعى للإفلات من الضغوط، عن طريق الاحتماء وراء حريته وهامش تحرّكه[١٨]. ولا تقتصر علاقات النفود على علاقات السيطرة وحدها، إنها علاقات بغاية الترابط، تنبني من خلال مختلف التوترات، الهجومية والدفاعية.

من أجل إيضاح استراتيجيات الفاعل هذه يجب أن نشدّد على بعدين متكاملين. في المقام الأول، نقول بأن هذه الستراتيجيات ليست تعسفية ودون قواعد. فهذه **الإنبناءات من العمل الجماعي** تُمأسس قواعد، قد تكون مستنبطة أو غير مستنبطة، واعية أو غير واعية، لكنها تدلّ على

تشكيلة الستراتيجيات الممكنة. بهذا المعنى يمكن القول إن التنظيم بقواعده ومعاييره، يبني الممكنات Les possibles لكن هذه الستراتيجيات تحافظ، في المقام الثاني، على هامش حريتها، ويضطر الفاعلون إلى اختيار سلوكاتهم انطلاقاً من هذا الهامش من الحرّية. فالقواعد والمعايير لا تحدّد كلياً هذه الاختيارات، بل هي تبقى مفتوحة، ضمن مقياس متغيّر، على اختيارات مختلفة.

قد نجد الفاعلين يستغلّون، أحياناً، الدوائر المتردّدة ويحاولون، ضمن ظروف معينة، إخضاع هذا الفريق أو ذاك من دائرة التردّد. نشهد ذلك مثلاً في حالة العلاقات بين مختلف الفاعلين في «المونوبول الصناعي»، الذي درسناه سابقاً. عمال الصيانة في هذا المونوبول هم، في الواقع، رؤساء المشاغل الفعليين، إذ هم الوسائط اللازمة والتي لا غنى عنها؛ لذا يخشى في كل لحظة من أن تفلت سلوكاتهم من رقابة بقية الفاعلين. لهذا هم يشكّلون بالنسبة لشركائهم الدائرة المثيرة للقلق والتي ينبغي التعامل معها بحذر. وهم تجاه رؤساء المشاغل يتمسكون بموقف نقدي وعدائي، بشلّ كل محاولة تأتيهم من رؤساء المشاغل لضبط تدخلاتهم. وتشكّل عدوانيتهم شكلاً ستراتيجياً يهدف إلى إبعاد رؤساء المشاغل وإلى منعهم من تقليص هامش مبادرتهم.

ويستخدم عمّال الصيانة هؤلاء ستراتيجية أقل عدوانية، تجاه عمّال الإنتاج لكن لا يتوصّلون إبداً إلى الإمساك بدائرة تردّدهم، لذا فهمّ يفرضون عليهم (أي عمّال الإنتاج) سلوكات متساهلة ظاهراً، بينما يدرك جيّداً عمّال الإنتاج النفوذ الذي يمارسه عليهم عمّال الصيانة. ويمكن القول إن تجديد العلاقات الطيّبة بين عمّال الإنتاج وعمّال الصيانة هي طريقة للضغط على عمّال الصيانة لمنعهم من استغلال وضعيتهم المسيطرة[١٩].

فالأمر، على وجه التحديد، يتناول هنا كشف استراتيجيات الفاعلين،

أكثر مما يتناول الصراعات، الستراتيجيات الهادفة للدفاع عن المكاسب أو لزيادتها.

ما يلفت النظر في هذا الانزلاق، الأهمية المعطاة لتصوّر اللعبة، للتدليل على المميّزة الأساسية للعمل المنظّم:

«بالنسبة لنا، اللعبة هي أكبر بكثير من مجرّد صورة، إنها إوالية عينية، بفضلها يبنين الناس Les homme structurent علاقاتهم في النفوذ، وينظّمونها بطريقة تترك لهم ـ ولأنفسهم ـ حريتهم»[٢٠].

إن مفهوماً كهذا يعلي، بشكل كبير، شأن قسط نشاط مختلف الفاعلين. لكنه، دون أن ينكر بأن هوامش الحرية متغيّرة تبعاً للفاعلين وتبعاً للجماعات، يقلّل من شأن الإكراهات والضغوطات، وإلى حدّ ما، من شأن حدّة الصراعات.

إن تحليلات الظاهرة البيروقراطية المتعلّقة بعلاقات النفوذ أدّت، بعد أن طبّقت على النسق الاجتماعي الفرنسي، للوصول إلى صورة عن «مجتمع محاصر»[٢١]. هذا المجتمع، وريث تاريخ طويل من المركزية الدولانية centralisation étatique، قد أصبح متميّزاً، بشكل خاص، بنسق نفوذ سلطوي وشديد التمركز:

«إن ثقل المركزية البيروقراطية، وأثر التراث القديم من الحكم العسكري، وتطور التنظيمات الصناعية التي تبّنت نموذج التنظيم كما قدّمته الدولة أو الجيش، كلّها جعلتنا نألف نموذج المركزية العام، الذي تخفّف من وطأته فوضوية الامتيازات والمشاعر الأبوية الطيّبة: إن نظاماً هذه حاله يترافق، بالطبع، مع وجود هوّة بين القادة والمأمورين المنفّذين؛ يترافق مع أسلوب قاسٍ من العلاقات بين الفئات البشرية، مع نموذج يفرض أصول اللعبة القائمة على الدفاع والحماية، ويترافق أيضاً مع عاطفة عامّة من قبل كل الأفراد من أجل الأمان sécurité»[٢٢].

هذا النص الذي أثبتنا يؤكّد قائمة طويلة من المميّزات caractéristique التي اعتمد عليها ميشال كروزيه ومساعدوه، كما اعتمد

عليها محلّلون قريبون من هذه الاهتمامات، للوصول إلى التشخيص. ولن ندّعي هنا القدرة على تلخيص الدراسات العديدة والمتباعدة نسبياً؛ قد نكتفي من بين هذه الدراسات، بالدراسات المتعلّقة بالإدارة الفرنسية. يقوم أحد موضوعات هذا النقد على التشدّيد، ضمن مجمل المجتمع الفرنسي، على الدور المحدّد للإدارة في عملية «توقّف» المجتمع الفرنسي عن العمل. من خلال هذا المنظور يمكن القول إن الإدارة الفرنسية تظهر وكأنها نسق كبير بيروقراطي، متضمّنٌ كل سمات «الظاهرة البيروقراطية»: مركزية قرارات شديدة، مسافة فاصلة بين السلطات المتراتبة، غياب عمليات التشاور أو المشاركة، سلبية ورفض للمراتب الدنيا، عجز النسق عن التكيّف مع المتطلبات الاجتماعية، تبديد الطاقات.

في المقال المدبّج في العام ١٩٧٦، بالاشتراك مع جان ـ كلود تينيغ Jean-Claude Thaenig يشير المؤلّفان إلى «أهمية النسق السياسي ـ الإداري الإقليمي» في مجموعة البناء البيروقراطي. فالاستقصاء الذي أجري في ثلاث مقاطعات أظهر انعزال الخدمات الإدارية المختلفة، («... الهيئات العامّة، أقسام الشرطة، مديريات الخدمات الخارجية، البلديات، غرف التجارة والزراعة والحرف، اتحادات نقابات المستخدمين والشغّيلة والمزارعين[٢٣] ...») إن الأسئلة المطروحة والمقابلات مع مختلف الفاعلين دلّت على غياب اتخاذ القرارات العامّة، وعلى الوعي الحادّ على من تلقى المسؤولية. ويشكّل المنتخبون المحلّيون (المخاتير، المستشارون العامّون) من جهة، والموظفون الذين يوجّهون المصالح الخارجية في إدارة الدولة (الولاة، ونوّاب الولاة، ومديرو المصالح والأقسام، والجباة) من جهة أخرى، يشكّل هؤلاء مجموعتين متنوّعتين منفصلتين بيروقراطياً.

لكن سوف يتحقق، في «نسق» كهذا، رغم الفواصل المتبادلة، نوع من الترابطات الواقعية، إنما سوف تحدث كما لو أنها على هامش النسق. هذه الأنماط من الترابط والتشارك تخضع لترسيمات معقّدة دون رابط مباشر

مع الحق الإداري والقانوني السائد. ويميّز هنا المؤلّفان ميشال كروزيه وجان ـ كلود تينيغ ثلاثة نماذج مختلفة من الترابطات («ريفية»، «وظيفية» «ومدينية»)، مستندين في كل ذلك إلى صورة المختار:

● في النمط الريفي، وحده المختار هو الشخص المؤهّل لتحقيق عمليات التدامج والتنسيق ضمن الجماعة المسؤول عنها. والفئات الاجتماعية التي يمكن أن تمثّل في المجلس البلدي ليست أهلاً لتحقيق التوافقات، دون تدخل المختار. والمصلحة العامّة يحدّدها ويفرضها المختار، بمعزل عن تلك الفئات. لكن هذا المختار القدير يصبح أعزل ومجرّداً من السلاح إذا شاء القيام أو تحقيق أعمال تحتاجها الجماعة. فهو لا يملك وسائل مادية كافية ولا خبراء لازمين. وللحصول على ذلك، ينبغي أن يتعاون مع التقنيين في الإدارة العامّة ومع مهندسي الجسور والطرقات، مثلاً. ولا يستطيع موظفو الإدارة المحلّيون التملّص من ضغوط وطلبات الأعيان؛ وهكذا يحصل نوع من التواطؤ بين الموظفين المحلّيين والمختارين. في الواقع ، إن عمليات النفوذ والقرار، ضمن هذا النموذج «الريفي»، ليست تراتبية ولا ديمقراطية، ولا توافقية، إنها نسق من «التعرّجات»[٢٤]، بين إجراءات «النخبة» وإجراءات الموظفين.

● يتوافق النمط «الوظيفي» مع الحالة حيث يشغل شخص منتخب، وهو عادةً المختار، عدّة وظائف. فالمختار، المستشار العام ورجل السياسة، يمكن أن يشغل ثلاثة أو أربعة مناصب تتشابك أدوارها نظرياً بشكل سيء. فإذا ما وضع الرجل السياسي في موضع كهذا، فإنه يتمتع بموقع ملائم؛ إنه يستطيع أن يفاوض مع ممثلي الأقاليم ومع مديري المحافظات، ويصل به الأمر للتفاوض مع الوزير. في الواقع، إنه يحقق عمليات الارتباط هذه مع الإدارة، بفضل تعدّد المناصب التي يشغلها.

● يشكّل نمط رئيس البلدية، في مدينة كبرى الوجه الثالث. إنه يتمتع بقاعدة عريضة حيث يلعب دور المنسّق. لكنه يصل مباشرة، بفضل أهمية بلديته، إلى السلطة المركزية الباريسية، ونتيجة لهذا الواقع، يستفيد

من وضعية فريدة حيث وسائل التواصل مليئة بالمكائد. وكونه يملك هذه القدرة، فإنه يستطيع أن يتفاوض مع الدوائر الإدارية المحلّية كما مع مديريات المقاطعات.

هذه الملاحظات الموجزة المتعلّقة بـإدارة الشؤون العامّـة، على مستوى الأقاليم والمقاطعات تظهر كم يلاقي هذا النسق من مصـاعب وإشكالات. ونلاحظ بالإضافة إلى عـدم التوازن المسجّـل غالبـاً بين العاصمة والمناطق، تعميماً للسلطة، وتشابكاً في المسؤوليات بين الإدارة ومسؤولي الأقاليم.

والنتيجة التي يمكن أن تستخلص من مجمل هذا النسق هي أن القرارات لا يتخذها المواطنون ولا تستجيب للمصالح المحلّية، بل تتخذها السلطات، البعيدة باستمرار عن هموم الجماهير، التي تلغي نفسها متقوقعة في السلبية وشعور اللامبالاة[٢٥].

في نهاية هذه الملاحظات الدالّة، يطرح السؤال: ما هي المميّزات المنسوبة إلى أنماط الصراعات، ضمن هذا النسق البيروقراطي الملاحظ على المستوى الوطني؟ إن مقولة الصراع تخلي المكان لدراسة تعثّر وظِافة dysfonctionnement هذا النسق تعثراً كبيراً، حيث تجري مختلف عمليات التنـافس، والضغوط والمصـادرات mainmises والتأثيـرات والتـأثيـرات المضادة، التي يحتويها ويجدّدها «النسق» بمجموعه.

وتجـدر الإشارة هنـا إلى مـظهـر، ضمن عمليـة كشف مختلف الضغوطات والتنافس في نسق كهذا: الأهمية المعمّمة لتجنب الصراعات. ضمن نسق هذه حاله، كل وحدة، وكل فئة اجتماعية تحمي نفسها وهي محمية ضد المواجهات والعلاقات المتبادلة. إن اللعبة توحّد كل اللاّعبين، ولكنها في الوقت نفسه تزيد من الحواجز وتلغي التواصل. كل هذا يحدث وكأن الصراعات تشكّل تهديداً كبيراً، من المناسب أن نتجنبها وأن نحمي أنفسنا باستمرار منها.

البيروقراطية

إن الأبحاث حول البيروقراطيات تعبّر بشكل كامل عن الاهمية التاريخية التي يمكن أن تتخذها الأعمال الاجتماعية عندما تتطرّق إلى ظاهرة أساسية من ظاهرات المجتمعات الحديثة.

فلقد كان ماكس فيبر أوّل من عرّف، بوضوح، البيروقراطية كشكل تنظيمي ـ حيث الفرد ليس المالك لوظيفته ولا يمكن أن ينقلها ـ وحيث النشاط يخضع لقواعد شكلية ـ حيث المراكز محدّدة بصرامة ومتخصّصة ـ حيث التنظيم متراتب والوظائف مؤمّنة من قبل الموظفين أي من أخصائيين يقومون بمهام وظائفهم ويكرّسون لها كامل الوقت. لهذا يجعل ماكس فيبر من عملية البيروقراطية إحدى السمات الأساسية للمجتمعات الصناعية ولعقلنتها.

لكن الأعمال اللاحقة، التي أجريت خاصة في الولايات المتحدة بعد العام ١٩٢٠، أثارت الشكوك وعقّدت النموذج الفيبري، وسجّلت اتساع تعثر الوظائفات (مارتون، ١٩٥٧ Merton) والتناقضات المحتملة الناجمة عن الوظَافة البيروقراطية (مارتش وسيمون، ١٩٦٩ March et simon)، واهمية أشكال المقاومة الفردية أو اهمية أشكال التكيّف الخاصة بالأدوار والقواعد الشكلية.

هذه الأبحاث تناولت كل التنظيمات، الصناعية، المدرسية، الطبّية أو التجارية. لكنها طالت أيضاً الإدارة العامّة، وبالتالي التنظيم في الدولة. ففي فرنسا خاصة حيث اتخذت الدولنة étatisation، منذ القرن السابع عشر، شمولاً كبيراً، يؤدّي علم اجتماع البيروقراطية، بالضرورة، إلى علم اجتماع الدولة l'Etat ونسق السلطة. زد على ذلك أن علم اجتماع البيروقراطية، في بلدان الكتلة السوفياتية، لا بدّ أن يتطوّر ليصبح علم اجتماع نقدي للدولة؛ وهو لم يشهد تطوّراً ملحوظاً إلّا في مراكز المقاومة، في بولونيا، مثلاً، بعد العام ١٩٦٥ (مودزيلوسكي وكورون، ١٩٦٩ Mod-zelewski et Kuron).

إننا نشهد هنا مثالاً صارخاً عن مساهمة الإعلام بالخيارات والقرارات السياسية. ففي الواقع إن دراسة البيروقراطيات المختلفة تبيّن أن هناك نماذج عدّة ممكنة، بدءاً من البيروقراطية المتمركزة، الخاضعة للقواعد والتخطيط، وهي البيروقراطية الموصوفة «بالميكانيكية» (مينتسبرك،

١٩٨٢ Mintzberg) وصولاً إلى النموذج اللامركزي، المنفتح على تقاسم المسؤوليات. لا يرسم علم الاجتماع بالضرورة صورة كاريكاتورية عن الوظائفات البيروقراطية؛ إنه يشير إلى إمكانيات الاختيار بالنسبة للسياسيين المهتمّين بإعلام مؤسّس.

علم الاجتماع وعلوم النفس الاجتماعية

إن مدرسة ديركايم التي اهتمّت بتأكيد استقلالية علم الاجتماع، حرصت على تبديد الخلط المحتمل بين الطرح الاجتماعي والطرح النفسي. لذا فهي حاولت عن قصد تجاهل أو نقد محاولات غبريال تارد Gabriel Tarde (١٨٩٠) وغوستاف لي بون Custave Le Bon (١٨٩٥)؛ وهكذا عملت، في فرنسا، على عدم تطوّر علوم النفس الاجتماعية. لكن الحال في الولايات المتحدة كان على عكس ذلك، إذ منذ العام ١٩٥٠ شهد علم النفس الاجتماعي، الذي فرضته المشاريع الصناعية (ايلتون مايو، ١٩٣٣ Elton Mayo)، تطوّراً هائلاً.

لكن من العام ١٩٥٠، تشهد علوم النفس الاجتماعية، في فرنسا وفي البلدان الناطقة بالفرنسية، تطوّرات لا متكافئة، وتنشىء علاقات معقّدة مع العلوم الاجتماعية.

إنما علم النفس الاجتماعي الاختباري expérimentale، رغم بعض النجاحات الباهرة (دواز Doise ١٩٧٩، ١٩٨٤)، لم يشهد التطوّر الذي نأمله؛ وذلك عائد إلى النقص في الوسائل وفي الأطر المؤسسية.

إن دراسة المواقف والحساسيات الاجتماعية أدّى إلى إنتاج هائل أتاح الوصف والفهم الأفضل للإشاعات (مورين Morin، ١٩٦٩؛ روكيت Rouquette ١٩٧٥) والخوف الجماعي (جودي Jeudy ١٩٧٩)، وحيوية الجماعات الطبيعية (مافيسولي/ Maffesoli، ١٩٨٨) أو الأقلّيات (موسكوفيسي، Moscovici ١٩٧٩) والمواقف الفردوية (ليبوفيتسكي Lipovestsky ١٩٨٣)...

إن الصلات التي تربط بين هذه الأعمال والعلوم الاجتماعية متعدّدة، بدءاً من الصلات المباشرة وصولاً إلى الصلات الأكثر امتداداً، في المؤلّفات التي تندرج ضمن التراث الغني، تراث الدراسات الاجتماعية.

ولقد شكّل علم نفس الزُمَر، المستوحى من طرح التحليل النفسي،

← مركز أبحاث وتطبيقات أصيلة ومثمرة (انزيو ١٩٧٥، Anzieu ، قايس Kaës ، ١٩٧٦).

ويشكّل علم النفس الاجتماعي السريري مركزاً بارزاً متقارباً مع الدراسات الاجتماعية. فموضوعه، الذي هو المعاينة الدائمة للمراكز الصغيرة وللمؤسسات، ضمن منظور يطمح أن يكون في الوقت نفسه سيكولوجياً واجتماعياً، يندرج، خاصة، في إطار النقاش الدائر بين العلوم. فمجموعة من الأبحاث حول دينامية الجماعات (باجيس ١٩٦٨) وحول علاقات النفوذ (باروس ـ ميشال ١٩٨٧) أو الجنسانية sexualité، هذه المجموعة تغتني من تقاطع وتشابك هذه العلوم. أضف إلى هذا أن دراسة الصراعات النفسية المتولّدة عن الحركية الاجتماعية تعبّر أصدق تعبير عن غنى الطرح الثنائي، الاجتماعي والنفسي الاجتماعي (كوليجاك ١٩٨٧، Gaulejac). وهناك العديد من الأعمال حول الهوّيات الاجتماعية وحول التماهيات identifications، وحول الصراعات في المؤسسات، تندرج ضمن تشابكات هذه العلوم.

الحواشي والمصادر

(١) فالصراع، حسب تعبير جورج لاباساد G. Lapassade ورينه لورو R. Lourau، هو «المحلّل» بامتياز للعلاقات الاجتماعية، كما للتيارات النظرية.

(٢) راجع الفصل الثالث، من هذا الكتاب.

(٣) ميشال كروزيه Le phénomène bureaucratique، مصدر سابق.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٩ ـ ٩٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٧) المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(٨) المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق، ص ١٤٦.

(١١) المصدر السابق، ص ١٤٩ ـ ١٨٩.

(١٢) المصدر السابق، ص ١٥٨.

(١٣) المصدر السابق، ص ١٥٩.

(١٤) المصدر السابق، ص ١٦١.

(١٥) المصدر السابق، ص ١٦٧.

(١٦) المصدر السابق، ص ١٦٨.

(١٧) كروزيه وفريدبرغ، L'acteur et le système ، مصدر سابق.

(١٨) المصدر السابق، ص ٧٩.

(١٩) المصدر السابق. ص ٥٣.

(٢٠) المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢١) ميشال كروزيه، La société bloquée، باريس، منشورات دي ساي، ١٩٧٠.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٨٩.

(٢٣) ميشال كروزيه وجان ـ كلود تينيغ، «أهمية النسق السياسي ـ الإداري الإقليمي»، نقلاً عن آلان بيرفيت Alain peyrefitte «توزيع المسؤوليات: لماذا؟ وكيف؟»، باريس، التوثيق الفرنسي، منشورات «j'ai lu»، ١٩٧٦.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٧٧.

العدوان وأنساق التفاعل

إن التفكير حول الصراعات الاجتماعية هو، بالنسبة للفردوية المنهجية، تفكير أساسي ونقطة نقاش دالّة ضد النماذج التي قمنا بعرضها.

إن مسألة الصراع الاجتماعي تُطرح، في الواقع، بمصطلحات مختلفة كلياً منذ اللحظة التي نسلّم فيها بمبدأ الفردوية المنهجية التي تجعل من الأفراد، من الفاعلين الفرديين، «الذرات المنطقية» للتحليل. ضمن هذا المنظور، تُؤخذ بعين الاعتبار، بشكل خاص، السلوكات الفردية، والاختيارات التي يصنعها الأفراد ضمن وضعيتهم، وردّات الفعل على الضغوطات التي يمارسها النسق حيث تقوم مواقعهم.

تقوم إذاً مسلّمة الفردوية المنهجية على السير، أبعد ما يمكن في هذا الاتجاه، في دراسة السلوكات، والاختيارات، ومواقف المجازفة لاستخلاص تكوينها وعملية تدامجها وعمليات بروزها. إن مسلّمة كهذه تقود إلى موقف ابيستمولوجي مغاير في مواجهة الصراعات الاجتماعية. بينما البنيوية التكوينية تعتبر موضوعها توزيع المدى الاجتماعي إلى طبقات وتتساءل حول الستراتيجيات المتنوعة لعملاء مختلف الطبقات، وفي الحين الذي يتخذ علم الاجتماع الدينامي موضوعاً له التغييرات الاجتماعية («التاريخانية») والمواجهة العامّة بين الطبقات المسيطرة والمسيطَر عليها من أجل السيطرة على عمليات الاستثمار، في هذا الوقت تنكر الفردوية المنهجية هذه المسارات من أساسها وتطرح بديلاً عنها التساؤل الأوّلي حول السلوكات الفردية وحول عمليات بروز هذه الصراعات.

نجد إذاً في نقطة انطلاق هذا التفكير نقداً للنماذج التي يمكن أن توصف بأنها نماذج «صراعوية» conflicatualiste. حتى نجعل مقابلاً لها، حول هذه النقطة، النموذج الفردوي paradigme individualiste.

في معجم علم الاجتماع النقدي Dictionnaire critique de la sociologie يثير بودون Boudon وبوريكو Bourricaud الشكّ حول الأهمية المفرطة المعطاة للصراعات في التراث الضخم لعلم الاجتماع. ونتيجة للأهمية التاريخية المعطاة للصراعات وللسحر الذي تمارسه هذه الصراعات، ونتيجة أيضاً للصور التي تثيرها؛ نتيجة كل ذلك تمّ تضخّم في دراسة الصراعات في الكثير من الأعمال الاجتماعية دون أن توضع، بشكل كافٍ، على محك النقد أسباب هذا التضخّم[1].

يستعيد هذا النقد الأوّلي نقد الأسس المبدئية للحقائق الجوهرية المعتبرة، خطأ، وحدات عمل unités d'action وبالتالي وحدات تحليل. نحن نعرف (راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب) أن الأمر لا يرتبط هنا بإنكار أوّلي لكل نظرية اجتماعية تجعل «المجاميع» وحدات تحليل أساسية. الأمر يتعدى ذلك ليطال بالنقد، بشكل خاص، النظريات التي تحوّل هذه المجاميع (طبقات اجتماعية، فئات، أمم) إلى قضايا فاعلة، تحمل الستراتيجيا والإرادة المشتركة وتصبح سلوكاتها التفسير لمجرى الصراعات. ويتناول هذا الإنكار، بشكل خاص الماركسية الحرفية التي تجعل من صراع الطبقات المحرّك للتاريخ. قد يرتكز هذا التصوّر على خطأين اثنين: في المقام الأول، إذا كان هناك في التاريخ، ظاهرات استبدال طبقات، فإن هذه العمليات لاستبدال الطبقات لا تتخّذ دائماً شكل صراعات[2]. زد على ذلك أنه عندما تحدث ظاهرات تعارض، فإن الصراعات لا تتخذّ طابع المواجهة المباشرة[3].

إن مفهوماً كهذا، الذي يفترض وجود كلّية اجتماعية ممزّقة بين هوّيتين، يقع، بشكل نموذجي، تحت وطأة نقد الرؤى (جمع رؤية) الهولستية (أو الكليانية totalistes). إذ هذه الرؤى تفترض أن الوضعيات situations والبنيات تحدّد، بشكل كامل، العملاء وتقيم هكذا ترسيمات من العلل حيث تصبح السلوكات منفعلة آلياً بالظروف. وهي تجعلنا نفهم أن العملاء هم كائنات دون معرفة أو خيار تحرّكهم البنيات وكأنّهم دمى.

لكن هذا النقد لا ينكر، مع ذلك أنه بالامكان الإقرار بوجود تنظيمات أو مؤسسات قادرة على اتخاذ قرارات جماعية. في حالات كهذه يصبح مبرّراً مقارنة فئة اجتماعية بالفرد:

«. . . إن المماثلة بين الجماعة والفرد لا تكون مشروعة إلّا في الحالة التي تكون فيها الجماعة منظّمة، ومزوّدة، بشكل صريح، بالمؤسسات التي تسمح لها اتخاذ قرارات جماعية»(٤).

قد تكون هذه هي الحال في الصراعات السياسية ـ العسكرية politico-militaires حيث يمكن القول إن دولة ـ قومية Etat-nation معينة تتخذ قراراً كهذا، بمعنى أن فاعلاً غير فردي يتخذ مثل هذا القرار، لكنه فاعل مزوّد بأداة قرار، هذه الأداة هي حكومته. يبقى علينا حينها أن نفهم كيف يلجأ فاعل كهذا إلى استراتيجية معينة في وضعية خاصة.

تعيد الفردوية المنهجية صياغة المسائل المتعلّقة بموضوع الصراعات الاجتماعية، ويمكننا أن نميّز ثلاثة أنماط من التساؤلات. في المقام الأوّل، من المناسب التساؤل حول تكوّن الصراعات انطلاقاً من تفحّص السلوكات الفردية ومن تقصّي العمليات التي تؤدّي إلى بروزها. في المقام الثاني، علينا أن نركّز على أنماط العلاقات، وعلى أنساق التفاعل حيث ينضوي الفاعلون. في المقام الثالث، ينبغي أن ندرس استراتيجيات الفاعلين ضمن هذه الأنساق من التفاعل.

١ ـ تطرح دراسة تكوّن الصراعات من جديد مسألة بروز العمل الجماعي. إنها تعيد أيضاً تجدّد نقد حتمية determinisme الصراعات. هنا أيضاً يصبح مثار شك التأويل العام الذي يردّ الصراعات إلى محدّدات اقتصادية. فالتفسير الماركسي التبسيطي جدّد الوهم بأن الصراعات تنجم آلياً من تباعد المصالح الاقتصادية. وفق هذه الترسيمة قد تتولّد، عن تعارضات المصالح، الصراعات الاجتماعية، وكأن الأمر تكرار لازم. الواقع أن المسألة لا تحدث هكذا، إذ نلاحظ، أحياناً، أن أشخاصاً يتقاسمون المصاعب الاقتصادية نفسها ويتمنون القيام، حيالها، بعمل

مشترك للخلاص منها، لكنهم قد لا يتوصّلون إلى تنظيم عمل كهذا. هذا ما يضطرّنا إلى اطراح هذا التأكيد.

هنا يستعيد بودون النقد الذي قام به اولسون olson كي يدحض، بشكل نموذجي، هذه المسلّمة ذات الطابع الحتمي[٥].

إذاً ينبغي أن نعيد طرح مسألة تكوّن الصراعات بمصطلحات السلوكات الفردية: إعادة طرح هذه المسألة يؤدّي إلى التساؤل حول مواقف العملاء، وتمثّلاتهم، وتصرّفاتهم، حتى نستطيع تفسير وجود علاقة صراعية.

فالمثل الذي أورده روبير مارتون Robert Merton حول عنصرية العمّال الأميركيين تجاه العمّال السود، عشية الحرب العالمية الأولى، يمكن أن يكون مثالاً معبّراً. فالصراع، كما يبدو من وجهة نظر العمّال البيض، نشب لكون العمّال السود الوافدين من الجنوب، القليلي الخبرة والجاهلين للأنظمة التقليدية النقابية، يشكّلون فريسة سهلة لأرباب العمل الراغبين بالتصدّي للضغوطات النقابية. فالعمّال السود هم إذاً العمّال الذين ساهموا في تفكك الإضراب، لذا يصبح من الضروري إبعادهم عن النقابات. فالصراع الذي كان صراعاً ذا طابع اقتصادي تحوّل كي يكون صراعاً بين عمّال نقابيين، يهمّهم، شرعياً، الدفاع عن مستوياتهم الحياتية وعمّال دخلاء يخرّبون الإضراب[٦].

فتحليل تكوّن الصراعات انطلاقاً من السلوكات الفردية، يؤدّي إلى نتائج مغايرة. سوف ننطلق من واقع أن هؤلاء العمّال السود، الذين لم يقدروا على إيجاد عمل في المناطق الجنوبية من الولايات المتحدة، وفدوا إلى المناطق الصناعية في الشمال للحصول هناك على عمل. إنهم، ضمن هذه الوضعية، يشكّلون جيشاً احتياطياً بالنسبة لأرباب العمل الراغبين أن يكون لديهم القدرة على الاستعانة بأشخاص قادرين على تفكيك الإضراب. تجاه هذا التهديد، اضطرّت النقابات العمّالية إلى استبعاد

هؤلاء المفكّكين للإضراب حفاظاً على انتظامهم وتماسكهم cohésion. عندها اضطرّ العمال السود، المبعدون عن النقابات، ومن أجل إيجاد العمل الذي يحتاجونه، أن يتصرّفوا ويعملوا لفكّ الإضراب. وهكذا نجد أن رأي العمّال البيض قد تعزّز، بمعنى أن العمّال السود هم نقابيّون سيّئون من الضروري إبعادهم عن النقابات.

هكذا يمكن أن تفهم «عنصرية» نقابات العمّال تجاه العمّال السود:

«إن عنصرية العمّال البيض أعطاها مارتون تحليلاً وكأنها ناتجة عن البنية التي يعرفها جيداً علماء التوجيه cybernéticiens: الأنساق مع مضخّم للانحراف... إن الأحكام المسبقة لبعض العمّال البيض أوصلت السود إلى اتخاذ قرارات غذّت الأحكام المسبقة للعمّال البيض وأعطتها «أساساً» fondement حقيقياً»[٧].

المقصود، من إيراد هذا المثل، دراسة واقع فريد (عنصرية العمّال الأميركيين عشية حرب ١٤ ـ ١٨) وتتبع تكوّنه. قد تكون إحدى محاولات الإجابة القول ببساطة إن مصالح العمّال البيض كانت تتعارض مع مصالح العمّال السود، وإن الصراع الاجتماعي لم يفعل سوى مضاعفة صراع المصالح. إن همّ فهم منطق السلوكات الفردية يسمح لنا اقتراح ترسيمة أكثر تفسيراً للظاهرة تسمح لنا، بشكل خاص، أن نقيم، من المواقف المعادية، أساساً للتفسير، لكنه غير كاف. إن التغييرات القانونية المرتبطة بـ New Deal، والتي منعت على أرباب العمل استبدال المضربين بعمّال آخرين، على هواهم، قد أدّت إلى تغيير في نسق العلاقات، وجعلت العمّال السود بوضع برهنوا فيه أن ليس لهم ميل طبيعي خاص للتصرّف كما لو أنّهم مفكّكو إضراب[٨].

٢ ـ في هذا المثل عن عنصرية النقابيين الأميركيين، نرى أنفسنا مسوقين إلى التشديد على «بنية نسق التفاعل» structure du système d'interaction وعلى أهمية تحوّلاته، من أجل تبديل الصراع الاجتماعي أو زواله. فتحليل الصراع الاجتماعي يفترض، في الواقع، أن نحلّل نسق

التفاعل-حيث يحدث الصراع. ويبدأ التفسير ببناء نموذج يعبّر عن خصائص نسق التفاعل الكامن ثمّ ينتقل إلى الظاهرات المراد تفسيرها. قد يكون هذا هو الهدف العام من القيام بالتفسير أكثر منه هدفاً لبناء نماذج التفاعل هذه.

يقترح بودون التمييز بين نمطين من الأنساق يؤدّيان إلى نمطين من الصراعات: الأنساق الوظيفية وأنساق الترابط systèmes d'interdépendance. فالصراعات التي تنفجر داخل علاقات العمل، مثلاً، في مشروع كبير، تخصّ الأنساق الوظيفية systemes fonctionnels أما الصراعات التي تتفجّر بين الأفراد أو الجماعات خارج القواعد الممأسسة، فهي تخصّ أنساق الترابط. لكن التمييز بين هذين النسقين لا يتّسم دائماً بالوضوح في الحالات العينية، بل يجب أن ننظر إليه كونه تمييزاً مثالياً ـ نموذجياً idéal-typique[٩].

ينبغي، ضمن تحليل الأنساق الوظيفية، أن نشدّد على مقولة الدور notion de rôle. ففي مثل هذه المواقف التفاعلية، يتوحّد الفاعلون و «يرتبطون» بأدوارٍ فيما بينهم:

«... يرتبط ... الفاعلون فيما بينهم بأدوار محدّدة (على الأقل بشكل جزئي) من الخارج ومعتبرة، من قبلهم، كمعطيات»[١٠].

وهكذا يتبيّن أن العملاء، ضمن علاقات العمل وضمن مشروع معيّن، يشغلون مواقع محدّدة، ويضطلعون بوظائف معينة: إنهم يدخلون ضمن نسق علاقات الأدوار. فهذه الأدوار يمكن أن تكون محدّدة من الخارج، بقوّة، ضمن تنظيم مُدَيْوَن (مبقرط)، على سبيل المثال؛ وقد تكون محدّدة من الداخل، كدور الزعيم Leader ضمن زمرة من الفتيان. إنما في الحالتين، أي إذا كان الدور محدّداً من الخارج (بالأنظمة) أو من الداخل، تبقى مقولة الدور «ضرورية للتحليل»:

«إننا نشهد ذلك مباشرة، إذا ما نظرنا إلى وحدات التحليل: المدير، المدير المساعد رئيس زمرة. هذه الكلمات توحي مباشرة أن الأفراد الذين يشكّلون

عناصر التحليل يشغلون مواقع في نسق تقسيم العمل أو، إذا آثرنا هذا التعبير، ضمن النسق الوظيفي»[11].

لكن كون هؤلاء الفاعلين يرتبطون بنسق الأدوار لا يستبعد أن تظهر بعض الصراعات لكن ينبغي أن تحدث هذه الصراعات أو التوترات داخل النسق وينبغي، نتيجة هذا الواقع، أن تتّسم بسمات معيّنة نوعية.

إن العرض الذي قدّمه بودون عن تحليلات ميشال كروزيه (في كتابه الظاهرة البيروقراطية) تبيّن جيداً ما يمكن أن نركّز عليه، وبشكل أكثر خصوصية، ضمن هذا المفهوم عن التفاعلات الخاصة بالنسق الوظيفي.

فالعلاقات بين المدير والمشرف المالي هي المأخوذة هنا كمثل. نحن نعلم (راجع الفصل السابق) أن المشرف المالي هو خاضع نظرياً لأوامر المدير: وكونه المسؤول المالي، عليه أن يصدّق على كل العمليات الهامّة التي يقرّرها المدير. لكن مهما كانت شكلية الأدوار، فإنها تترك للفاعلَين «هامشاً للتحرّك». ويمكن أن يتصرّف كل واحد تجاه الآخر، إمّا «بطريقة تعاونية» وإمّا بطريقة «عدوانية». ويستطيع المدير ألّا يطلب تدخل المشرف إلّا لإجراء معاملة بسيطة («موقف عدائي»)، ويستطيع أن يطلب مشورته وأن يشركه في القرارات التي تتّخذ («موقف تعاوني»). من جانبه، يستطيع المشرف أن يظهر نفسه «متنطّساً ومتدخّلاً» (موقف عدواني) أو على العكس، أن يتخذ موقف «المأمور المطيع». إنه أمر يتعلق بمواقع متطرّفة ومبسّطة، لكنها تعكس القطبَين حيث يتحدّد بينهما هامش حرّية الفاعلين.

هناك إذاً صراع حول توزّع السلطة، وبالتالي هناك رهان. لكن إذا أمكن أن نصنع قواعد لهذه الوضعية من ضمن لغة نظرية الألاعيب نقول بأن لا وجود، حصراً، للرهان إلّا بناء على شروط تغيير الأدوار. وتكشف الصراعات والتوترات أن الفاعلين الموجودين يسعون للاستفادة من هامش الحرّية الذي يتمتّعون به للتعبير عن دورهم بالطريقة التي تخدم، بشكل أفضل، مصالحهم. فبنية التفاعل التي تفرضها القوانين الرسمية التنظيمية

تسمح أن يكون للفاعلين حرّية تأويل، وقد يكون عليهم أن يختاروا بين استراتيجيات ذاتية مختلفة..

٣ ـ ان تفحّص النمط الثاني للتفاعل، أي تفحّص أنساق الترابط، يقودنا إلى تحليلات مغايرة عن الصراعات والتوترات الاجتماعية.

يقوم التمييز بين الأنساق الوظيفية والأنساق الترابطية، بشكل خاص، على واقع أن ليس للعلاقات بين الأفراد، ضمن أنساق الترابط، شكل علاقات الأدوار[١٢]. فالطلاب الذين يتقدّمون لامتحان هم في علاقة، لكنهم لا يؤدّون أدواراً: إنهم يتواجهون ضمن علاقة تنافسية. وكذلك يمكن أن يلعب المشاركون، ضمن صراع عسكري، دوراً داخل تنظيمهم الخاص بهم، لكنهم غير ملتزمين بعلاقة دور Relation de rôle مع أعدائهم. ويقدّم لنا المثل عن عنصرية العمّال البيض الأميركيين، كما حلّله روبير مارتون نموذجاً آخر: العمّال البيض والعمّال السود لا يقيمون علاقة أدوار متبادلة، لكنهم مع ذلك يرتبطون ضمن نسق الترابط، النسق الذي يجبر الكثيرين من العمّال السود على التصرّف كمقاومين للاضراب.

إن دراسة الصراعات داخل أنساق الترابط هذه تؤدّي إذاً إلى البحث عن كيفية حدوث الصراعات في حين لا يدخل فيه العملاء في علاقات متبادلة، علاقات أدوار.

من جديد يعاود بودون تكرار مبدأ الفردوية المنهجية الداعي إلى إعادة نظر بحدوث الصراعات، مع افتراض استقلالية العملاء وسعياً وراء تفسيرات انطلاقاً من سلوكات العملاء.

يمكن أن تقدّم لنا الواقعة التاريخية لقرارات الحكومة الانكليزية عشية الحرب العالمية الأولى المثل الصارخ. نحن نعلم أن الحكومة كانت منقسمة إلى اتجاهين متعارضين:

«كان لدى جماعة القرار اتجاهان يتنازعان: الاتجاه الأوّل... كان يرغب ان تنخرط بريطانيا العظمى ضمن حركة دبلوماسية تعمل على إقناع المانيا

أن الحكومة البريطانية عازمة على دعم حليفتها فرنسا، عسكرياً، في حال حصول الهجوم الألماني. الاتجاه الآخر، وهو الاتجاه الذي حمل لواءه بشكل خاص السيد أدوار غراي Edward Grey كان يعتقد على العكس، بأن تياراً من هذا النمط لن يقلّص فقط فرص الحرب بل قد يغلق أبواب التفاوض. في نهاية المطاف، اختار غراي طريق التفاوض»(١٣).

يمكن أن ندرس هذه الواقعة انطلاقاً من البحث في نسق الترابط، الذي يرتبط به الفاعلون الموجودون. ويجوز لنا أن نعتبر هذا النسق كتركيبة من بنيات التفاعلات البسيطة التي يستطيع الفاعلون ضمنها أن يختاروا بين عدّة ستراتيجيات.

لكل واحد من الفاعلَين الموجودَين الحق في الاختيار بين العدوانية والحسنى Bienveillance («أن يكون عدوانياً» أو «أن يكون متعاوناً»). وبما أن الفاعلَين يلعبان في آن واحد، ولكل واحد استراتيجيتان ممكنتان، فإن نسق التفاعل يحدّد أربع وضعيات ممكنة، وفق الخيارات الستراتيجية للفاعِلَين.

إننا نلاحظ، ضمن هـذا النسق، الأسباب التي دعت الحكـومة الانكليزية إلى اختيار التعاون وليس التهديد. فلقد كان اللورد غراي يرى، في الواقع، أن الميول الألمانية تنحو إلى التعاون. فلم يكن إذاً من المستحب، بنظره، أن تظهر الحكومة الانكليزية موقفاً متصلّباً. فإذا هي تبنّت السلوك العدواني، فإنها تكون تجازف بدفع الحكومة الألمانية إلى إظهار سلوك مماثل: فلم يكن إذاً من النباهة تبنّي سياسة صارمة.

بالطبع يبيّن هذا المثل فائدة النماذج المستخلصة من نظرية الألاعيب théorie des jeux للوصول إلى تحليل حدوث الصراعات أو بالأحرى، إلى تحليل الستراتيجيات الصراعية من ضمن أنساق الترابط. في الحقيقة يجد الفاعلون أمامهم عدّة الستراتيجيات ممكنة، إنما محدودة العدد، وعليهم أن يختاروا إحدى هذه الستراتيجيات في محاولة لخلق الوضعية المناسبة. من جهة أخرى، نجد هنا تطبيقاً لمبدأ الفردوية المنهجية، إذ هذه الواقعة

للدبلوماسية الإنكليزية فسّرت انطلاقاً من السلوكات والخيارات الفردية.

ومن أجل فهم الخيارات الستراتيجية للحكومة الإنكليزية يجب أن نضيف أن التركيز، في تأويل هذه الواقعة، ينصبّ على أن للفاعلين تصوّراً عن الوضعية القائمة. هكذا يفهم خيار اللورد غراي، أي عن طريق التصوّر الذي صاغه عن الوضعية وبالتحديد عن طريق تفسيره لمواقف ومخاوف الحكومة الألمانية. كذلك، ليس من الضروري أن نشير إلى أن الحكومة الألمانية قد تفسّر الخيار الإنكليزي على عكس ما كان يتوقّعه اللورد غراي: ليس مؤشراً للصلح، بل برهان ضعف. وكون الحكومة الألمانية كان لها تصوّر آخر عن الوضعية ونظرة أخرى عن الخصم، فإنها قد تفسّر الخيار الإنكليزي بما لم يكن عليه:

«في الحقيقة إن تفسير ألمانيا للحركة البريطانية ليس إظهاراً لروح المصالحة، بل برهاناً للضعف. فلماذا هذا التفاوت بين النوايا الإنكليزية وإدراكها من قبل الألمان؟ إن التفسير المعكوس لم ينجم عن عجرفة الألمان، غير المعروفة بل لأن ألمانيا لم يكن لها بنية الخيارات التي افترضها غراي»[١٤].

من الضروري إذاً، في تفسير مجرى الصراعات داخل أنساق الترابط، ألاّ نهمل تمثّلات représentations الفاعلين والتفسيرات التي يصوغونها عن أخصامهم.

إن البحث في أنساق الترابط يقودنا من جديد إلى المسألة الرئيسية التي تطرحها الفردوية المنهجية: مسألة «تدامج» التصرّفات الفردية أو مسألة تولّد الظاهرات الجماعية. ويبيّن بشكل واضح المثل التقليدي عن عمليات الهلع المالية هذه «المفاعيل التدامجية» effets d'agrégation أو «المفاعيل البارزة» effets émergents وكذلك بروز وضعية التوتر والهلع:

«المثل التقليدي عن المفعول المضخّم هو مثل عمليات الهلع المالية التي شهدناها تتطوّر في فترة الأزمة العظمى في الثلاثينات. انتشرت الضجّة حول إفلاس محتمل للمصارف. تقدّم كل زبون عندها إلى شباك الإستلام

لسحب ودائعه قبل أن يصاب المصرف بالإفلاس. إن عملية تدامج هذه الأعمال الفردية لها بالتأكيد المفعول في أن يصبح المصرف، حقاً، في حالة إفلاس. إن الاعتقاد بصحّة الضجّة كانت نتيجته تحقيق الإفلاس. لكن بالطبع لم يكن أي من الزبونات يبغي الوصول إلى هذه النتيجة»[١٥].

إذا ما طبّقنا ذلك على مشكلة الصراعات ومشكلة تأويلها، نرى أن نظرية البروز هذه تؤدي إلى تعدّدية أنماط البروز. ففي الواقع، إن عملية تدامج التصرّفات الفردية يؤدّي إلى «مفاعيل» غير متوقّعة، في غاية التنوّع، تكون الصراعات أحد وجوهها. ففي مثل الهلع المالي، نشهد «بروز» وضعية فوضوية من تدامج السلوكات الفردية. لكن يمكن أن نستدلّ كذلك على وجوه أخرى.

والمثل الذي أوردناه سابقاً عن «عنصرية» العمّال الأميركيين البيض، في الثلاثينات يقدّم لنا مثلاً بيّناً عن عمليات التضخيم أو عمليات تعزيز وضعية التوتّر. فلم يكن العمّال البيض، حسب التحليل الذي أعطاه روبرت مارتون، ينوون إبعاد العمّال السود عن سوق العمل؛ ولم يكن لديهم التصميم للمساهمة في تعزيز العنصرية:

«ببساطة، لم يكن العمال البيض يعتقدون أن العمّال السود قادرون أن يبرهنوا عن أمانة نقابية، لذا فإنهم كانوا يرفضون قبولهم، باسم المصالح النقابية التي لا يمكن اعتبارها مصالح غير مشروعة ولا مصالح يساء فهمها. لقد خلق هنا نسق الترابط مفعولاً تجاوزياً: إن المفاعيل الحالية للأعمال الفردية تمّ تضخيمها على المستوى العام، من قبل عملية الترابط مع العملاء»[١٦].

في هذه الحالة، ولّد تدامج تصرّفات مختلف العملاء (العمّال البيض، المسؤولون النقابيون، العمّال السود وأرباب العمل) مفعول تعزيز effet de renforcement، انتقالاً، غير محسوس، من الريبة إلى التفرقة العنصرية، مفعولاً لولبياً effet en spirale لم يكن مختلف الأفرقاء يتوقّعونه.

لكن قد يتم، في حالات أخرى تفسير عمليات البروز من خلال

ظاهرات تختلف كلّياً، مثل ظاهرات التعاون أو توقّف الصراعات. وتبرز أمثلة متعدّدة هذا النمط الخاص من المفعول حيث ازدياد الصراع وتطوّره يفسّران، ضمن وضعية ترابط الأفرقاء، بتوقّف الصراع الأوّلي.

ونتبيّن هذا الانتقال، من الصراع إلى توقّفه، ضمن عمليات القيام بالتعاون، أكان هذا التعاون مضمراً أم صريحاً واضحاً. هذه أحياناً هي حالة الصراعات النقابية حيث يؤدّي سياق مبادرات التنظيمات النقابية، إلى ارتفاع الانتاجية، مما يعطي للمراقب الخارجي صورة عن توافق بين النقابيين والصناعيين، في حين أن التنظيمات النقابية لا تعمل سوى ملاحقة أهدافها المرسومة: زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل.

ونستدلّ، عادة، على هذا الانتقال من الصراع إلى مختلف طرائق التعاون من خلال تاريخ الصراعات النقابية حيث إقامة نسق الترابط من خلال الصراعات يخلي المكان تدريجياً لعمليات مأسسة الصراعات. في هذه الحالة تتخذ المفاعيل البارزة شكل مفاعيل استقرار[١٧].

في الكثير من المقالات والمؤلفات، يحدّد ريمون بودون لنفسه غاية القيام بتوسيع هذه التحليلات على مستوى الاعتبارات الأكثر شمولاً، اعتبارات التغييرات الاجتماعية ونظريات التغيير المختلفة[١٨].

وإذا ما أُثيرت ظاهرات العنف الجماعي، مثلاً، يبدو واضحاً أن هناك «قانوناً شرطياً» Loi conditionnelle بين الاستياء mécontentement الجماعي وظهور أفعال عنف جماعي:

«أليس من «الجلي» مثلاً أن يكون العنف الجماعي مألوفاً عندما يكون الاستياء الجماعي أعظم؟[١٩].

والحال، إذا ما اقتنعنا بالأعمال التي أجراها د. سنيد D. Snyde وث. تيلّي C. Tilly والتي تناولت مئة وثلاثين سنة من التاريخ الفرنسي (١٨٣٠ - ١٩٦٠)، والتي سعى فيها الباحثان إلى اللجوء إلى متغيّرات موضوعية variables objectives لقياس قساوة ظروف الوجود، نلاحظ، على عكس ما يمكن أن نتوقّع، أن العنف الجماعي لم يتغيّر، خلال هذه

المرحلة، بالنظر إلى صعوبة ظروف الوجود. وبناءً على هذه الدراسة لا يمكننا أن نسنّ قانون تعاقب Loi de succession بين أسباب الاستياء ومظاهر الاستياء؛ إذ إن الاستياء والتعبير عنه لا يرتبطان على المستوى الجماعي؛ فالاستياء الجماعي لا يساوي مجموع الاستياءات الفردية:

«. . . ليس الاستياء الجماعي عمليه جمع بسيطة للاستياءات الفردية» (٢٠).

فمن أجل أن يتفجر العنف الجماعي، لا يكفي أن يكون الاستياء شديداً بل ينبغي أن تتوفّر شروط أخرى: ينبغي أن يحكم بعض المنظّمين أنه من المفيد، من أجل مصلحتهم السياسية، تسلّم أعباء الاحتجاج؛ وينبغي كذلك أن يعتبر الأفراد المؤهّلون للمشاركة بذلك أنهم قادرون على تحمّل تكاليف هذه المشاركة. . .

التاريخ وعلم الاجتماع

إن التقسيمات المؤسسية التي تبعد البحث التاريخي عن البحث الاجتماعي، ينبغي ألّا تنسينا العلاقات المتعدّدة والتشابكات التي ما زالت تقوم بين التاريخ وعلم الاجتماع. هذه الوضعية نشأت منذ بدايات علم الاجتماع: فلم ينقطع المؤسّسان، ماركس وفيبر، عن التفكير بالتاريخ وعن إغناء اعمالهما من معارف الانجازات التاريخية.

لكن هذه العلاقات تختلف تبعاً لأنماط الإشكاليات، التاريخية والاجتماعية.

لهذا لا يلجأ الإنتاج التاريخي، المهتمّ تقليدياً بتصحيح الخاص وتصويب حياة عظماء الناس، إلّا قليلاً إلى الإشكاليات الاجتماعية، والأصح أنه يتجنب الخوض فيها. لكن مدرسة الحوليات L'Ecole des Annales (التي أسّسها، في العام ١٩٢٩، لوسيان فيفر Lucien Febvre ومارك بلوخ Marc Bloch)، المعنية بالتاريخ الاجتماعي و «بالمدّة الطويلة» اكثر من اهتمامها بالخاص particulier، آثرت الانفتاح على الإشكاليات الاجتماعية. أضف إلى هذا، أن الأعمال التاريخية، التي ساءلت الحركات الاجتماعية (لي روي لادوري Le Roy Ladurie ١٩٧٩)، والانتشار الثقافي (ماندرو Mandrou ١٩٨٥) والذهنيات وتطوّراتها (فوفيلّ ١٩٨٢ Vovelle) لا تتميز، في الغالب، عن الإشكاليات الاجتماعية إلّا بموضوعها ←

ويدفعنا تحليل الصراع، وفق مبادىء الفردوية المنهجية إلى تحليل كل وضعية الفاعلين، إلى تحليل حوافزهم motivations والخيارات التي تواجههم، للوصول إلى فهم وتفسير تكوّن الصراع الاجتماعي.

إذاً قد يكون أمراً تضليلياً أن نجعل من الصراعات وخاصة من الصراع الطبقي قانوناً تاريخياً. فهناك الكثير من التغييرات الاجتماعية حدثت وتحدث دون صراع طبقات؛ هذا من جهة، أما من جهة أخرى فيمكن القول إنه قد يحدث التقاء بعض شروط لبروز الصراعات، ولأسباب تظل غير مفهومة، لا تنفجر هذه الصراعات. هذا ما يحدو إلى القول إنه لا ينبغي أن نعلي، منهجياً، شأن العنف في التاريخ[٢١].

← (الذي يتناول الماضي) وليس بمناهجها.

لكن، هناك إنتاج كامل لا يخضع لهذا التقسيم بين العلمين ويخترق الحدود كلياً. إنها حالة الديمغرافيا التاريخية التي تلجأ إلى المنهجيات الديمغرافية أكثر مما تلجأ إلى معالجات الأرشيفات traitements d'archives. إنما الأعمال التي كتبها نوربرت الياس Norbert Elias حول بلاط لويس الرابع عشر (الياس ١٩٧٤) أو أعمال تيودور زلدين التي كتبها حول انفعالات الفرنسيين، تعبّر عن إمكانية التوفيق بطريقة مفيدة، بين هذين العلمين (زلدين ١٩٧٨ ـ ١٩٨١).

إنما اللجوء إلى الأعمال التاريخية، ضمن الإنتاج الاجتماعي المعاصر، فيتمّ بطرق مختلفة تبعاً للإشكاليات. وهكذا تنشأ صلات نوعية. فعلم اجتماع التنظيمات، المهتمّ بدراسة البنيات والوظافات، يركّز على الظاهرات التي يمكن كشفها في الحاضر ولا يهتمّ إلاّ قليلاً بالانعطافات التاريخية. لكن علم اجتماع الطبقات وإعادات الإنتاج الاجتماعية، فهو على العكس يقيم وزناً للتطوّرات الماضوية ويوسّع حقل معاينته إلى التاريخ المعاصر، كي يفسّر الحاضر. وأخيراً نقول إن علم اجتماع العمل يمكنه أن يتساءل حول الوضعية التاريخية، ويستخدم الأعمال التاريخية التي تتناول بالتحليل سلوكات الفاعلين وخياراتهم وقراراتهم.

فالتبادل لا ينحصر إذاً بين علمين، إنما بين مختلف العلوم التاريخية ومختلف العلوم الاجتماعية، تبعاً لنوعياتها.

الحواشي والمصادر

(١) مصـدر سابق ، بودون وبوريـكو Dictionnaire critique de la sociologie، المقالـة: «الصراعات الاجتماعية».

(٢) المصدر السابق، ص ٨٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مصدر سابق La logique du social، ص ٨٢.

(٥) المصدر السابق، ص ١٥٢، الجزء الثاني.

(٦) المصدر السابق، ص ٧٧ ـ ٨٠.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٨) المصدر السابق، ص ٧٩.

(٩) المصدر السابق، ص ٨٧.

(١٠) المصدر السابق، ص ٨٦.

(١١) المصدر السابق، ص ٨٦.

(١٢) المصدر السابق، ص ٨٧.

(١٣) المصدر السابق، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٤) المصدر السابق، ص ٦٩.

(١٥) المصدر السابق، ص ١١٩.

(١٦) المصدر السابق، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(١٧) المصدر السابق، ص ١٣١.

(١٨) ريمون بودون، La place du désordre, critique des théories du changement social، باريس، P.U.F، ١٩٨٤.

(١٩) المصدر السابق، ص ٨٢.

(٢٠) المصدر السابق، ص ٨٤.

(٢١) المصدر السابق، ص ١٩٥.

القسم الثالث

اعادة النظر بالرمزي

إذا كان من المناسب أن نسجل جدّة علم الاجتماع الفرنسي ما بين الأعوام ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠، ينبغي القول إن هذا العلم تمسّك، بخاصة، بإعادة النظر بالأنساق الرمزية، بالمعنى الواسع للعبارة. إن هذه العلوم السوسيولوجية اهتمّت بكل ما يتعلّق بأساليب التعبير langages وأنساق التمثّلات والدلالات signes والمعتقدات croyances والإيديولوجيات.

بالطبع، لم يكن هذا الاهتمام غائباً عن تاريخ علم الاجتماع، تعلّق الأمر بماركس، أو فيبر أو ديركايم. لكن من الملفت أن العناصر التي نستوقف من هذا التراث هي، حصراً، تلك التي تتناول تحليل الرمزي symbolique. لهذا يمكن القول إن البنيوية الماركسية لم تهتمّ إلاّ قليلاً بالتحليلات الاقتصادية للرأسمالية، لكنها اهتمّت، بشكل واسع، بالإشارات التي أوردها ماركس حول الإيديولوجيات والشروط الفكرية لإنتاج العلم. هذه الأهمية المعطاة للأنساق الرمزية شكّلت أمراً ملحّاً من حركة فكرية واسعة بارزة في ميادين مختلفة من علم الألسنية La linguisti-que وعلم السيمياء sémiologie وعلم التحليل النفسي.

ويمكن أيضاً أن نشير إلى أن هذا الاهتمام الخاص الذي تناول كل ما يتعلّق بالأنساق الرمزية، هو اهتمام معاصر ترافق مع الانتشار الكثيف لوسائل الاتصالات، ووسائل الإعلام ونشر المعارف، وبالتالي ترافق مع المفاعيل المتعدّدة لنشر الرسائل والدلالات. وتنطلق النظريات السوسيولوجية التي ندرسها هنا من المعاينة نفسها لهذا الموضوع، لكنها سوف تقترح صيغاً للطرح وتأويلات مختلفة لهذه المشكلات نفسها.

الحقول الرمزيـة

لقد كرّس بيار بورديو قسماً كبيراً من أعماله لعلم اجتماع الثقافة، وبشكل أكثر دقّة لتحليل الممارسات الرمزية pratiques symboliques. تناولت المسألة الدراسات حول الطلاب، أو حول الممارسات الفنية، أو حول التمايز أو الجامعة، فإنها كلّها الممارسات الثقافية بأشكالها المتعدّدة التي تناولها البحث، بشكل خاص.

وقد نستطيع القول إن الأهمية المركزية المعطاة للممارسات الرمزية تستجيب لبدهيات أساسية، نلقاها عبر كل هذه الأعمال. إنها أولاً البدهية: إن العلاقات الطبقية ليست فقط علاقات اقتصادية بل هي معاً علاقات قوّة وعلاقات معاني.

هذه البداهة المركزية تتضمّن نقداً كاملاً للمفهوم الماركسي عن الطبقات الاجتماعية. وعندما يضع بيار بورديو، في نقطة انطلاق تحليل الطبقات الاجتماعية، أن هذه العلاقات هي في الوقت نفسه علاقات قوّة وعلاقات معاني، فإنه يستبعد بذلك الثنائية الماركسية عن الاقتصادي والايديولوجي، ويستبعد كذلك الإشكالية problématique الأرثوذكسية «للسلطة الأخيرة» (الأيديولوجية) المتّهمة بالعودة دائماً إلى الاقتصادوية économisme. إذا كان من المقبول القول إن الطبقة الاجتماعية لها، في الحقيقة، أساس اقتصادي، فإن من المسلّم به وبقوّة أنه لا يمكن تقليصها إلى مجموعة من العلاقات الاقتصادية. فالتحليل البنيوي للعلاقات الطبقية يفترض، في الوقت نفسه، دراسة العلاقات الاقتصادية والممارسات الثقافية، مع الافتراض أنها علاقات وثيقة الارتباط وأن أشكال استبطان الخارجي interiorisation de l'extériorité وأشكال تخريج extériorisation الذاتي الداخلي يعاود إنتاجها دون انقطاع.

ويجب أن نضيف، إلى هذه البدهية الأساسية، نتيجتها الملازمة

لها، والتي وفقها يبرز تحليل العلاقات الرمزية، والتبادلات الرمزية مثلاً، صلات جوهرية في إعادة إنتاج العلاقات الطبقية. وسوف نرى، بخاصة، أن عمليات «التشريب» inculcations والممارسات المتنوعة تساهم في الحفاظ على اللامساواة وعلى بقاء السلطات. وأهمّ ما يميّز هذه التحليلات هو تحليل مختلف أشكال العنف الرمزي.

وأخيراً علينا أن نضيف صعوبة ثانوية، وهي صعوبة الوعي الذي يمكن أن يتّخذه العملاء عن دلالات ممارساتهم. وتدفع البنية الطبقية كل واحد إلى إدراك المدى الاجتماعي انطلاقاً من موقعه، وانطلاقاً من وجهة نظره؛ وهذا ما يحدوه إلى اتخاذ نظرة محدودة ومشوهة عن العلاقات الاجتماعية. عندها يصبح من المفيد طرح مسلّمة «عدم الوعي»[1] Non-conscience التي هي في صلب علم الاجتماع والتي تطرح كمسلّمة postulat التعيين Determination غير الواعي للتصرّفات والتعابير.

هذا يعني أيضاً أن وصف description الآراء opinions والأحكام jugements، من وجهة نظر منهجية، لا يمكن أن يشكّل سوى لحظة moment من لحظات البحث (وهي لحظة قد تكون خادعة، إذا ما اعتمدنا على أوهام العملاء). لذا من الأفضل أن نصحّح الروابط بين الأمور الذاتية وموضوعية العلاقات الاجتماعية:

«... إن وصف الذاتية الموضعة objectivée تدفعنا إلى وصف عملية استبطان الموضوعية»[2].

١ ـ «الرأسمال الرمزي»

إن الأعمال التي كرّسها بيار بورديو لثقافة القبيلي Kabylie[*] القديمة يمكن أن تعتبر مدخلاً لخلق إشكاليته المتعلّقة بالممارسات الرمزية.

لقد شدّت هذه الجماعة الزراعية انتباه المراقبين، لغنى مظاهرها الطقوسية (الأعياد، الاحتفالات، تبادل الهبات، الزيارات، اللياقات، والزواجات) ولتعقّد كودات codes الشرف وطقوسية الأعمال الزراعية. إن

تمثّلاً موضوعياً محضاً وبنيوياً للنسق الاجتماعي يشكّل لحظة مفيدة من لحظات البحث، لكنه قد لا يسمح بفهم الوِظافة اليومية لهذا النسق. كذلك قد يسمح تمثّل ظواهري محض phénoménologique للطقوس بأن يعطينا وصفاً عن غناها، لكنه قد لا يسمح بتحليل العلاقات بين التمثّلات الذاتية للعملاء وعلاقاتها الموضوعية. ويخشى أن تعطي ذاتوية اتنولوجية subjectivisme ethnologique صورة غامضة عن عالَم اجتماعي مسحور.

ويشدّد بورديو على أن فهماً صادقاً للممارسات الاجتماعية يتطلّب حركة مزدوجة تؤدّي إلى أبعد من الموضوعوية objectivisme كما تؤدّي إلى أبعد من الذاتوية subjectivisme والتي تأخذ بعين الاعتبار، وبشكل واسع، الممارسات الطقوسية، والفئات الاجتماعية المدرِكَة والعاملة والتي تشكّل جزءاً من الموضوعية. فتبادل الهبات وأخلاقية الشرف لها فعاليتها الحقّة، وهي تشكّل، على هذا المستوى، جزءاً من الواقعية القبيلية. وتساهم إعادة إنتاج الأعياد والاحتفالات في تماسك الجماعة وهي لا تقلّ ضرورة في وجودها عن إعادة إنتاج أسسها الاقتصادية.

هذا المثل الذي أوردنا يسمح لنا أن نحدّد بدقّة معنى تصوّر «الرأسمال الرمزي». ففي الحقيقة وضمن هذه الجماعة التي تسوسها قواعد الشرف، يشكّل تراكم accumulation النفوذ، عن طريق توسيع علاقات القربى والعلاقات الاجتماعية أو عن طريق امتلاك الأراضي، جزءاً مكوِّناً للعلاقات الاقتصادية. ويتمتع الإنسان ذو المركز الممتاز، المقيّد بالاعتبار والاحترام، يتمتع بحظوة حقيقية يستطيع أن يستخدمها في عقد الاتفاقات الاقتصادية داخل جماعته. والأُسرة التي تكتسب عدداً مرتفعاً من العلاقات الاجتماعية، عن طريق الأعياد والاحتفالات، قد تلجأ إلى هذه العلاقات في فترة الحصاد العاجلة[٣]. لهذا يكون لنفوذ الأُسرة المكتسب، ولشرفها الجماعي قيمة في تبادل الخيرات كما في إنتاجها.

إن التصوّر عن «الرأسمال» الرمزي» يجب إذاً أن يستوقف؛ لأنه يدلّ على أن مختلف مظاهر كود الشرف وقواعد التصرّف الحسن ليست فقط من

مستلزمات الرقابة الاجتماعية بل إنها مكوّنة لمكاسب اجتماعية ذات نتائج فعّالة. فالأمر يتعلق أيضاً بمراكمة منافع النفوذ هذه من أجل ذاتها ومن أجل المصالح الناشئة عنها.

وتشكّل الثروات الرمزية، في المجتمعات الغربية، حيث رؤوس الأموال، الاقتصادية والرمزية، تعرف من خلال تمايزها النسبي، تشكّل موضوع إنتاج متخصّص ينبغي أن نستخلص سماته.

٢ ـ تحليل حقل الانتاج الرمزي

إن إحدى الطرق للوصول إلى الموضوعية، إحدى الطرق التي تسمح بالابتعاد عن آراء وايديولوجيات منتجي الثروات الرمزية، هي إعادة تكوّن حقل إنتاج الثروات الرمزية. ويفهم بيار بورديو بـ «حقل الإنتاج الرمزي» مجموعة العملاء المنتجين (الفنانون، مثلاً، والمؤلّفون العاملون في حقل الثروات الفنية)، كونهم موضوعين ضمن نسق مستقلّ، نسبياً، نسق من المواقع والعلاقات والمنافسة، وكونهم ملتزمين ضمن عملية المزاحمة نفسها للحصول على النفوذ والسلطة.

لقد اكتسب حقل الانتاج هذا، ضمن ميدان الفن مثلاً، استقلاليته بالتدريج بدءاً من عصر النهضة ونتيجة تراخي العلاقات السابقة، الدينية أو السياسية، الخارجية على ميدان الفن. ولقد أكّدت نظرية الفن للفن الرومنطيقية هذه الاستقلالية، بإعلانها الاستقلال التامّ للفنان بالنسبة لمنتج الثروات المادية، كما بالنسبة لنصير الآداب أو البرجوازي المعتبر «غير مثقّف»[٤]. هذه الأيديولوجية الرومنطيقية كانت فعّالة، من أجل تأكيد استقلال هذا الحقل الانتاجي تجاه السلطات الخارجية ومن أجل إقامة سلطة تشريع خاصة.

فالثروة الرمزية. (اللوحة، القصّة، المسرحية)، إذا ما كانت ثروة اقتصادية، هي حقيقة واقعية «ذات وجهين»[٥] سلعي ودلالي؛ والقيمة السلعية والقيمة الرمزية مستقلتان، نسبياً. وهكذا نتبّين أن إنتاج الثروات

الفنّية غير خاضع، قصراً، لقوانين السوق الاقتصادي.

من هنا يمكن القول إن حقل الإنتاج الضيّق، حقل إنتاج الفن مثلاً، له مميّزات حقل مستقلّ، نسبياً: إبعاد غير المنتجين، جدلية التمايز الداخلي، إنتاجية ذات مشروعية خاصة. ويحدث هنا صراع طاحن من أجل أن يعترف به «فناناً» أي منتجاً داخل صفوف منتجين شرعيين. وعمليات التنافس لا تلبث أن يتواجه فيها المنتجون من أجل الحصول على النفوذ إلى جانب الشركاء. كذلك تتشكّل سلطات شرعية يكون لها سلطة داخل الحقل، حتى لو استطاعت أن تنقل، من خلال ستراتيجية إرتدادية، مكاسب موقعها إلى حقل اخر (فنان يكتسب موقعاً اقتصادياً، مثلاً).

هذه الإشارات المتعلّقة بحقل الإنتاج الرمزي يجب أن تستكمل بالتفكير حول الحقل ذي الإنتاج الضخم، ذي الاستهلاك الكبير، والذي يتّسم بمميّزات مختلفة. فهذا الحقل ذو الاستهلاك الكبير يخضع لضغوطات بنيوية مغايرة للضغوطات التي يخضع لها حقل الإبداع الرمزي Création symbolique. في الواقع، عملية الإنتاج هذه التي تتطلّب رؤوس أموال اقتصادية كبيرة يُدخِل اهتمامات مردودية والتي بدورها تُدخِل سلطة الضبط والرقابة تجاه المبدعين.

وتؤدّي متطلبات المردود إلى استهداف عدد كبير من الناس وبالتالي للوصول إلى مستهلك «وسط». وقد تدفع الشروط الاجتماعية لعملية الإنتاج هذه إلى اختيار الطرائق التقنية والمؤثّرات الجمالية المقبولة مباشرة من الجمهور العريض. بل قد تفرض هذه الشروط تجنّب كل الموضوعات التي تؤدّي إلى الخلاف أو التي يحتمل أن تصدم هذه الشريحة أو تلك من الناس. فمنطق هذه الإنتاجية يقود إلى إعلاء شأن الأمكنة العامّة والرموز والموضوعات المغبِطَة والمقولبة. ويخلق تنظيم الإنتاجية الكبرى من قبل مشاريع صناعية ضخمة، ميلاً عاماً نحو الرقابة الذاتية ونحو إنتاج «فن وسط» موجّه لأكبر عدد من الناس[٦].

مع ذلك، تعيق هذا الميل، لمردودية أعلى، ضرورةُ تلبية حاجات

السوق عن طريق تنويع الإنتاج الثقافي.

في هذا السوق الواسع والمتنوّع نسبياً تتدخل تشريعات وإقرار أعراف، كما هي الحال في حقل ضيق، إنما من نوع آخر. فبينما تنحو تشريعات حقل الإنتاج الضيق إلى الوحدة، تميل هيئات التشريع في الحقل الرمزي الواسع إلى التنوّع والتنافس. وتقع، على حدود الحقل الضيق والحقل ذات الإنتاجية الكبرى، الهيئات الممأسسة، الندوات الفكرية وحلقات النقّاد، والصالونات أو الزمر (جمع زمرة) الصغيرة، المتحلّقة حول دار نشر أو مجلة أو صحيفة أدبية أو فنّية[٧]. وتقع أيضاً الهيئات الأكثر ممأسسة، وهي الأكاديميات والمتاحف وجماعات العلماء التي تكرّس، عن طريق خياراتها وموافقاتها الرمزية، نوعاً من الأعمال و «نمطاً للإنسان المثقّف»[٨].

لكن الهيئة التكريسية بامتياز هي المدرسة ونسق التعليم بمجمله، وخاصة المؤسسة الجامعية.

٣ ـ المدرسة والعنف الرمزي

يتّخذ البحث النقدي لنسق التعليم، في أعمال بورديو، موقعاً رئيساً. في الواقع، إن نسق التعليم هذا يعتبر المكان ـ ليس لنقل المعارف العلمية، وهو المكان الذي قد يكون حيادياً اجتماعياً ـ بل مكان نقل الثقافة الشرعية. إن دراسة نسق التعليم سوف يقودنا إلى دراسة مكان إقرار الثقافة بامتياز، أي مكان فرض التعسّف الثقافي، وهو مكان إنتاج التدابير الثقافية اللامتكافئة وبالتالي تدابير إعادة إنتاج النظام القائم.

إن الكتاب المعنوَن: إعادة الإنتاج La Réproduction ينطلق في هذا التحليل من نقد تصوّرات التواصل ضمن العلاقة التربوية. وخلافاً للوهم التربوي السائد الذي يعتبر أن عملية التواصل هذه تقتصر على النقل البسيط للمعرفة، يشدّد بيار بورديو على واقع أن كل عمل تربوي هو عملية فرض ثقافة معينة، وهي بالضرورة عملية فرض تعسّفية. فكل ثقافة تقوم

باصطفاء دلالات غير كلّية:

«إن اصطفاء الدلالات significations الذي يحدّد موضوعياً ثقافة جماعة أو طبقة كونها نسقاً رمزياً، هو اصطفاء تعسّفي، بمعنى أن بنية هذه الثقافة ووظائفها لا يمكن أن تستنتج من أي مبدأ كلّي، فيزيائي، حياوي Biologique أو روحي؛ ولا يمكن أن تكون مرتبطة بأي نوع من أنواع العلاقة الداخلية في «طبيعة الأشياء» أو في «الطبيعة الإنسانية»[٩].

إن العلاقة التربوية هي إذاً (ولا يمكن تجنب في أن تكون) فعل فرض أو فعل ترسيخ هذا التعسّف الثقافي، وهو الفعل الذي يتطابق مع النظام الثقافي للطبقة المسيطرة.

كذلك يمكننا أن نتكهّن أن العمل الدؤوب للترسيخ سوف يؤدي إلى استبطان مبادىء التعسّف الثقافي تحت شكل الآبيتوس المستمر والمتنقل[١٠].

وتتعارض جذرياً، مع هذا التأويل للوظائف الاجتماعية لنسق التعليم، ايديولوجية المساواة الخاصة، في فرنسا، بأكثرية المدرّسين، والتي وفقها قد تكون المدرسة هي، حصراً، مكان تكافؤ الفرص. وفق هذه الإيديولوجية، قد تكون المدرسة هي المكان الاجتماعي الفريد، المكلّف بتأمين المساواة لكل التلامذة وبتصحيح، احتمالياً، اللاتكافؤ الخارج عن المدرسة.

والحال أن هذه الأيديولوجية التي تؤكّد استقلال السلطة التربوية بالنسبة للنظام الاجتماعي، تتطابق، بدقّة، مع المتطلّبات الوظائفية لنسق التعليم. في الواقع وكي تستطيع السلطة التربوية أن تمارس كل تأثيراتها، عليها أن تبدو مستقلة ومتمتّعة، على الأقلّ، باستقلالية نسبية:

«كشرط اجتماعي للترويض يتضمّن العمل التربوي، وبالضرورة، السلطة التربوية والاستقلالية النسبية للهيئة المكلّفة ممارسة هذه السلطة»[١١].

لكن ايديولوجية تكافؤ الفرص، والتي تستجيب لتطلعات البرجوازي

الصغير المثالي عن العدالة الشكلية، تفرضها، عملياً، علاقات القوى، وهي التي تجعل ممكناً ترسيخ التعسّف، الذي لا يمكن أن يمارس دون أن يكون مستتراً.

هذا الموقع المميّز لنسق التعليم في إعادة الانتاج الاجتماعي يظهر جلياً في الاصطفاء، الإيجابي والسلبي الذي يحقّقه. فالرأسمال اللغوي هو رأسمال مختلف حسب الطبقات الاجتماعية، بدءاً باللغة البرجوازية وصولاً إلى اللغة الشعبية، لذا فإن اصطفاءً إيجابياً سيمارس لصالح أولئك الذين يملكون وسائل لغوية تفرضها المدرسة وهي الوسائل الموجودة، بشكل كبير، في اللغة البرجوازية (١٢).

فاللغة البرجوازية تتصل بعلاقة معينة مع أساليب التعبير، تكشف عن ميل نحو التجريد والصورية formalisme، نحو العقلانية، نحو تخفيض التوريات euphémismes، أي كل المميّزات التي تشكّل جزءاً من المعايير الألسنية للمدرسة. لكن اللغة الشعبية تظهر ميلاً إلى إعلاء شأن الحالة الخاصة، ميلاً إلى السخرية والسفاهة، غير المتطابقة كلّياً مع الخضوع الرمزي الذي تتطلّبه المدرسة. وهكذا تتمّ، سلبياً، إواليات الإقصاء التي تطال أولئك الذين تبعدهم ظروف تحصيل واستخدام الأساليب التعبيرية عن المعايير الألسنية للمدرسة.

وهنا نجد مثالاً صارخاً عن العنف المستتر الذي عبّر عنه بيار بورديو بعبارة **العنف الرمزي**.

هذا العنف الرمزي يحافظ، داخل المجتمعات التقليدية، على علاقات السيطرة، تحت ستار لطيف، يجهله أفراد شبكات الثقة والأمانة الشخصية، والضيافة والعطاء والتقوى، وكذلك كل الفضائل التي تمجّدها أخلاق الشرف. حينذاك ينطبع العنف الرمزي ضمن حلقة ضيّقة من العلاقات الاجتماعية، القروية والأسرية (١٣).

قد لا نستطيع أن نقارن مقارنة كاملة هذا العنف الرمزي في المجتمعات التقليدية مع العنف الرمزي الموجود في المجتمعات

المتطوّرة. فالعنف الرمزي الذي تمارسه المدرسة، والذي لا يتطور ضمن نطاق ضيق، يخص كل الطبقات الاجتماعية وعلاقاتها. لكن لهذا العنف سمات وتأثيرات لا يمكن مقارنتها إلّا جزئياً.

قد يتّصف العمل التربوي بالعنف، بمعنى أنه يفرض، عن طريق نفوذ سلطوي، تعسفاً ثقافياً:

«كل عمل تربوي هو موضوعياً عنف رمزي، لكونه فرضاً لتعسف ثقافي من قبل سلطة تعسّفية»(١٤).

إن النسق التعليمي يصطفي دلالات ومعاني، ويسقط منها أخرى، مطابقة لثقافة الفئات المسيطرة أوالطبقات المسيطرة؛ وهكذا يتوصّل ـ بواسطة هذا العنف الرمزي ـ إلى التخفيف من وطأة علاقات القوة، العلاقات القائمة. وهكذا تضيف سلطةُ العنف الرمزي قوّتها الخاصة إلى العلاقات القائمة للقوة.

٤ ـ الايديولوجيات

هذه التحليلات، التي أبرزت مختلف أبعاد ووظائف عمليات الإخفاء والتستّر، تساهم مساهمة كبيرة في تحليل الايديولوجيات. بهذا الصدد يذكّر بيار بورديو بدراسات ماركس ويكتب متسائلاً:

«. . . حول الوظائف التي يؤدّيها، ضمن العلاقات الاجتماعية، تجاهل الحقيقة الموضوعية لهذه العلاقات، كعلاقات قوّة»(١٥)

هكذا يصبح تعريف الايديولوجية مجموعة من التمثّلات المشوّهة عن العلاقات الاجتماعية، تنتجها فئة أو طبقة لتحقّق من خلالها مشروعية صريحة لممارساتها. وكما رأينا ذلك سابقاً في إيرادنا مثل منتجي الثروات الرمزية، تمدّ الايديولوجية الناس بعلاقة تشجّع بها الممارسات اللازمة لإعادة الإنتاج الاجتماعي. فالايديولوجية تليّن الناس وتدفعهم لجعل ممارساتهم الاجتماعية ممارسات مشروعة تجاه الفئات أو الطبقات الأخرى. وبما إن العلاقة الواعية بالممارسة هي بُعدٌ هامّ من أبعاد الممارسة الاجتماعية، تصبح البناءات الايديولوجية هامّة والمجابهات

الايديولوجية مجابهات حقيقية تساهم في معركة تثبيت المشروعية.

هكذا تستر ايديولوجيةُ الإبداع، التي تدعم الفنّان أو المفكّر في تأكيد تميّزه، موضوعيةَ سوق الثروات الرمزية، لكنها تسهّل عليه ظروف الإبداع، كما تسهّل عليه مصالحه. فيرضى الفنان، بيسر، بتمثّله المشجّع لممارسته، جاعلاً من عمله علاقة فريدة وسحرية تجمع بين المبدع و«إبداعه». ويغني هذه الإيديولوجية صورة الفنان المعوز، الذي يكرّس حياته كلّياً لأعماله والمدعوم بنعمة العبقرية؛ يغنيها أن الفنانين يثبتون وجودهم ضد «البرجوازيين» الفاقدي المشاعر تجاه لطافة الفن.

وإذا ما لاحقنا هذا المثل، نرى أن الإيديولوجية ترتبط بعلاقة القوى، بشكل واسع، وترتبط، من جهة أخرى، بالحقل الرمزي الخاص. فالايديولوجية الكاريسمية للمنتج المترفّع تنقض، بطريقة رومنطيقية، قوانين السوق وعلاقاتها مع القوة الاقتصادية. وبعد أن يؤكّد الفنان المترفع ذاته يثبّت المسافة المطلقة بينه وبين سيطرة البرجوازية وبينه وبين السوق.

لكن ايديولوجية الإبداع، من جهة أخرى، تحمل الفنان على إنتاج اعمال تتميّز عن أعمال سابقيه، وتحمله هكذا للدخول في عملية المنافسة التي تنظّم وتبنين Structure حقل إنتاج الثروات الرمزية، المستقل نسبياً.

هذا الطرح المزدوج ينطبق أيضاً على الحقل السياسي، وبالتالي ينطبق على الايديولوجيات السياسية. ففي الواقع قد ينبني الحقل السياسي كأحزاب ومحترفين ملتزمين بالوصول إلى السلطة السياسية وممارستها. لهذا يجمع الحقل السياسي «الأشخاص النشيطين سياسياً» و«الأشخاص السلبيين سياسياً» ويميّز فيما بينهم(١٦).

هذا «المسرح السياسي» هو «تمثّل» متسامٍ للعالم الاجتماعي ولبنية الطبقات؛ وبهذا المعنى تصبح الايديولوجية السياسية، بمجملها، «تمثّلاً» للصراعات الاجتماعية، بصورة متنقّلة سياسياً.

لكن هذا الحقل السياسي هو أيضاً نسق متخصّص، نسبياً، ومستقل نسبياً عن الفروقات والتمايزات، حيث ينبغي أن يتّخذ كل شخص وكل فئة

موقعه ضمن نسق المواقع الخاصة هذا. ضمن هذا النسق، ينبغي على كل فئة أن تحدّد نفسها باستمرار. وكما يفصح عن ذلك المصطلح السياسي: التعبير عن الذات يعني «اتخاذ موقع»، والمواقف هذه، المكتوبة منها والشفوية، هي كذلك أفعال تموقع ضمن هذا النسق التنافسي. بهذا المعنى يمكن القول إن «القول يَعْني العمل»[١٧]، بالنسبة للمحترفين السياسيين: الكلام هو عمل بمعنى أنه يجعل المرء مرهوناً ضمن شبكة اجتماعية من الانتماء والتحالف والتقارب والصراع.

فالحقل السياسي هو في الوقت نفسه نسق من العملاء ونسق من المعاني، أي نسق من المواقع المتنافسة الحاملة دلالاتها. وهو كذلك مكان تعبير ـ وتكوين تصوّرات مشوَّهة عن العلاقات الاجتماعية ـ وفي

لويس التوسير والعلوم الاجتماعية

إن العديد من المؤلفات التي فسّرت أعمال ماركس ركّزت إما على فلسفته في التاريخ، أو على الدلالة السياسية لهذه الفلسفة، وإما على النظرية الاقتصادية الوحيدة. لكن لويس التوسير، الذي نقض هذه القراءات المختلفة، آل على نفسه تبيان الطابع العلمي، اساساً، لأعمال ماركس، وشدّد على نطاقها الابستمولوجي. لهذا اضّطر إلى الإشارة إلى التباين بين أعمال الشباب (المخطوطات Le Manuscrits للأعوام ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤) وإشكالية رأس المال: يشكّل مؤلّف الايديولوجية الألمانية L'Idéologie allemande مرحلة الفصل بين كتابات الشباب «الانتروبولوجية» والعمارة المادية الديالكتيكية.

انطلاقاً من هذا النقد، اقترح التوسير إعادة النظر بالديالكتيك، كما ورد في كتاب رأس المال، وفصله، بقوّة، عن الديالكتيك الهيجلي. وبعد أن تناول مجدّداً العناصر الأساسية للمادية (نظرية التناقضات، والنفي، والتحديد) بيّن أن الأبستمولوجية الماركسيةتنقض، ليس فقط المثالية l'idéalisme، بل التاريخانية الهيجلية. فموضوع كتاب الرأسمال، بدراسته «الكلّية العضوية»، كلية النظام الرأسمالي، وفق التوسير، يكون أعداد التصوّرات الأساسية لطرح علمي لكل تشكيلة اجتماعية ولكل نمط إنتاج: البنية، البنية الفوقية، علاقات الإنتاج، التحديد التضافري surdétermination...

إن التوسير، باعتماده على المساهمات الابستمولوجية التي قدّمها ←

الوقت نفسه مكان إبداع وخلق ونشر أفكار وتوجيه نداءات مستمرّة، لازمة كلّها للمشروعية السياسية. وينبغي على المحترفين، حفاظاً على مواقعهم ونفوذهم، إنتاج «المعتقدات المعبّئة» التي تعطي للخطاب قوّته.

فالايديولوجيات السياسية إذاً لا تنوجد إذا لم يحافظ على العلاقات المشوّهة لمصالح الناخبين ولعلاقات القوّة التي تخترق البنية الاجتماعية؛ لكنها ترتبط أيضاً مع الصراعات الخاصة للفئات الاجتماعية ضمن الحقل السياسي. ويمكن القول إنها تنقل هكذا نوعين من النفاق: إنها «تتمثّل» العلاقات الطبقية، بتقديم صورة مشوّهة عنها وحجبها؛ وتساهم من جهة أخرى في الصراعات التي تجري على الساحة السياسية، وتشارك بالمصالح الخاصة بمحترفي السياسية.

• باشلار (مقولة «الانقطاع الابستمولوجي»)، والمساهمات التي قدّمتها البنيوية، والتحليل النفسي (لاكان) يجعل من الراسمال المؤلّف المركزي لماركس، ولكنه أيضاً المؤلّف الذي يجعل ممكناً علماً حقيقياً للتشكيلات الاجتماعية.

فالمقالة التي كتبها التوسير في العام ١٩٧٠ (الأيديولوجية والأجهزة الأيديولوجية للدولة) كان لها أصداء مدوّية ضمن بحوث العلوم الاجتماعية؛ مما ادّى إلى إثارة الجدال. وبعد أن عاد التوسير وتناول تصوّر الأيديولوجية من ضمن التراث الماركسي، اقترح التمييز بين دور الدولة القمعي، اساساً، والوظائف الأيديولوجية «للأجهزة». فلائحة الأجهزة الأيديولوجية للدولة قد تمتدّ إلى ابعد من الأنساق المعروفة تقليدياً ضمن دورها في إعادة إنتاج الأيديولوجيات (الكنيسة، القوانين)؛ بل يجب أن نقرّ بأن النقابات ووسائل الإعلام والنسق الثقافي والعائلة بالذات هي أدوات إعادة إنتاج الأيديولوجية...

لم يسلم هذا المفهوم من النقد: رغم أهمية اللجوء إلى علم التحليل النفسي، فإن مفهوم التوسير دفع إلى أقصى حدّ إلى مفهوم إوالي mécaniste عن البنيوية؛ وهو قد جعل تحليل الصراعات الأيديولوجية والاعتراف بعمل الأفراد مستحيلاً. إن «عودة الفاعل» (تورين، ١٩٨٤) اللاحقة على المرحلة البنيوية وجدت، ضمن هذه الفلسفة «دون ذات» هدفاً مميّزاً للنقد.

الحواشي والمصادر

(١) بيار بورديو، Le metier de sociologue، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٢) بيار بورديو، un art moyen، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٣) بيار بورديو Le sens pratique، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

(٤) بيار بورديو، «Le marché des biens symboliquès» في مجلة L'année sociologique، ١٩٧١، العدد ٢٢، ص ٥٣.

(٥) المصدر السابق، ص ٥٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٨٢.

(٧) المصدر السابق، ص ٦٩.

(٨) المصدر السابق، ص ٦٩.

(٩) مصدر سابق، La reproduction، ص ٢٢.

(١٠) المصدر السابق، ص ٥١.

(١١) المصدر السابق، ص ٢٦.

(١٢) المصدر السابق، ص ١٤٤.

(١٣) مصدر سابق، Le sens pratique، ص ٢١٦، ٢١٧.

(١٤) مصدر سابق، La reproduction، ص ١٩.

(١٥) المصدر السابق، ص ١٩.

(١٦) «La représentation politique»، البحث الذي نشر في مجلة actes de la recherche en sciences politiques، العدد ٣٦ ـ ٣٧، شباط ـ آذار ١٩٨١، ص ٣.

(١٧) المرجع السابق، ص ١٣.

ديناميـة المتـخيـلات

في مؤلّفاته التي كتبها جورج بالانديه حول المجتمعات الافريقية، وحول بنياتها التقليدية، وتحوّلاتها في ظل الاستعمار ومراحل ما بعد الاستعمار، يشّدد كثيراً على الأنساق وعلى الممارسات الرمزية.

فالأنساق الرمزية (الأساطير والممارسات الطقوسية التي تعبّر عنها ـ الأديان والممارسات الدينية...) تظهر، أوّل ما تظهر، على مستوى وقائع المعاينة وتشكّل جزءاً من هذه الموادّ التي ينبغي على الدارس أن يصحّحها ويفسّرها. لكن علم الاجتماع الدينامي يدفعنا للنظر بهذه الأنساق وبهذه الممارسات، بشكل مغاير كلّياً لما تقترحه البنيوية، وللتركيز على البعد الدينامي للمتخيّلات الاجتماعية. هذه الإشكالية تحلّ محلّ النظر الوحيد الجانب لبنيات المجموعات الرمزية، التركيز على كل مميّزات وعلاقات الأنساق الرمزية، على تعقّد تبدّلاتها وفعاليتها. حينها يمكننا القيام بإحصاء للدلالات المشتركة وللتعابير والمضامين المتخيّلة، بمختلف وجوهها. بالإضافة إلى أن كل العلاقات بين الوضعيات وعمليات الترميز، بين الممارسات المادية والممارسات الرمزية تشكّل موضوعات وصف وتساؤلات.

زد على ذلك أن هذه المسائل صيغت، في الأصل، عن المجتمعات التي هي في طريق التحوّل السريع والتي تتعارض ضمنها المعتقدات التقليدية والتصوّرات المستحدثة، حيث يمكن أن يتآلف ويتعارض التقليدي والحديث، وفق تراكيب مختلفة غير متوقّعة. هذه الوضعيات تخلق متخيّلات اجتماعية، كما أنها تجعل، أكثر من وضعيات أخرى، التعارضات والتوفيقات بين المتخيّلات المتنافسة خاضعة للرؤية.

إن علم الاجتماع الدينامي يتمسّك، بشكل خاص، بالإشارة إلى:

بأي شيء تردّ المظاهر الرمزية على وضعية عينية معيّنة، بأي شيء تعبّر عن هذه الوضعية بإعطائها معنى، وبأي شيء تتضمن فعالية رمزية، ينبغي أن نحلّل دقائقها.

إن المثل المعبّر، بشكل خاص، عن هذا يقدّمه لنا التمايز بين الجنسين، المعطى «الطبيعي» والذي يفسح مجال الإنتاج الفريد للمتخيّلات الاجتماعية. ويصوغ جورج بالانديه المسائل بهذه العبارات:

«كيف يؤثّر التقسيم بين الجنسين على النسق الاجتماعي وعلى الثقافة بمجملها؟ كيف يعبّر عن هذه الثنائية المجنسنة Dualisme sexualisé؟ . . . ما هو موضوع تجاذب، ليس الحالة النوعية القائمة بين النساء والرجال، بل، بشكل أكبر العلاقات ما بينهما والطريقة التي بها تتحدّد هذه العلاقات رمزياً و«عملياً». . .»[1].

تدلّ هذه المسائل أنه يجب أن نسعى إلى كيف تعبّر، وتترمّز هذه العلاقات بين الجنسين، في الأساطير أو التمثّلات، كيف أصبحت مباشرة هذه العلاقات ذات دلالات، معيارية وخاضعة لقواعد ضمن هذا السياق.

وهكذا يتبيّن لنا أن العلاقة رجال/نساء، في عدد من الميتولوجيات الافريقية، هي العلاقة الرئيسية التي تنبني حولها الحكاية الأسطورية Recit mythique. فهذه العلاقة تنظّم حكاية التكوين على صيغة التوالد. وتكرّر أساطير مختلفة وحدة المبدأ الذكري والمبدأ الأنثوي وتجعلها العلاقة الرئيسية التي ينجم عنها ظهور العالم[2].

أضف إلى هذا، أن كل الدلالات الأساسية تنتظم حول هذه الثنائية المجنسنة: لقد تمّ التفكير بنظام العالم وفق هذا النموذج، وكذلك التفكير بالأعمال الحضارية الأولى وبتكوّن الكائن البشري. هذه هي الحالة من ضمن ثقافة قبائل بامبارا Bambara في مالي Mali:

«تصبح الثنائية المجنسنة dualisme sexualisé نموذجاً لكل الثنائيات التي وفقها يفسّر الفكر الأسطوري بامبارا **نظام العالم ونظام الإنسان**. «فالعالم»،

والمجتمع، والثقافة التي تمدّه بوسائل كينونته ومعناه، لا يمكن أن تنجم إلاّ عن العلاقات المختلفة بين العناصر الموسومة بطابع الذكورية من جهة، والعناصر الموسومة بطابع الأُنوثة من جهة أخرى»(٣).

نجد إذاً أن كل تنظيم الأشياء والناس يفسّر وفق هذه الثنائية الجنسية، وهكذا تنظّم ثقافة البامبارا، تخيّلياً، كل تأويلاتها وفق صيغة الفروقات الجنسية.

وفي العديد من الثقافات الافريقية التقليدية، تبني الحكاياتُ الأسطورية تعريفاً مبهماً، وأحياناً سلبياً، عن دور المبدأ الأنثوي. ويورد جورج بلانديه، بهذا الصدد، حالة ثقافة قبائل لوغبارا Lugbara في أُوغنده Ouganda التي تضفي الطابع النسقي، في «نظرية»، على هذه الثنائية حول صيغة تفوّق المبدأ الذكوري. لدى قبائل لوغبارا هؤلاء:

«موقع المرأة هو إلى جانب الطبيعة «المتوحّشة»، وليس إلى جانب المشهد المؤنسن humanisé، ولا إلى جانب الزمان والمكان قبل الرجال، إلى جانب «الأشياء» وليس إلى جانب «الأشخاص»، إلى جانب التحالفات أكثر منها إلى جانب العلاقات التي تنظّمها القرابة والسلالة، إلى جانب العدوان الغادر وليس إلى جانب نداء قرار الأجداد»(٤).

هذه «النظرية» الاجتماعية، نظرية قبائل اللوغبارا، تحمل إلى أبعد حدّ البعد العام لهذه الثقافات الافريقية التقليدية، وهو بُعد اللامساواة بين الرجال والنساء، بإلحاق الضرر بالنساء. أما داخل المجتمعات حيث تتميّز وضعية النساء بالدونية بالنسبة لوضعية الرجال فإن مجموعة من التمثّلات تترافق مع هذه الوضعية وتبرّرها. أما داخل المجتمعات حيث العلاقات الاجتماعية أشدّ تعقيداً، كما هي الحال لدى قبائل باميلَكَه Bamiléké في الكاميرون cameroun. فإن ظروف النساء التابعة تترجم ضمن تكويدات اجتماعية مختلفة ومحرّمات، تقيم نسقاً معيناً يصعب تفسيره لتبرير هذه الظروف(٥). في كل الحالات، تتسم وضعية المرأة بطابع الإزدواجية: إنها تبقى تابعة لنفوذ الذكر، رغم كونها معتبرة قوّة عمل وإعادة إنتاج؛ وكونها

متمتعة ببعض القدرات والامتيازات، تستبعد عن بعض الوظائف البارزة التي يحتكرها الرجل.

وتعبّر هذه الأمثلة المختلفة أصدق تعبير عن تعقّد العلاقات بين الوضعيات وعمليات الترميز symbolisations وبين المميّزات الرئيسية لهذه العلاقات. أوّلاً ضمن هذه الثقافات حيث العلاقات الاقتصادية تبقى مثقلة بالدلالات الاجتماعية، تجدر الإشارة إلى هذه الشحنة من المعاني وإلى تزامن السلوكات المنتجة ودلالاتها. وهكذا، ونظراً للعلاقات رجال/نساء لدى الباميلكَه، يذكّر جورج بالانديه بالتماثل بين الاقتصاد الإنتاجي والاقتصاد الدلالي، لكن هذه الملاحظة تصحّ على كل المجتمعات التقليدية الافريقية:

«ضمن عملية توزيع المهمّات بين الجنسين، تضطلع المرأة بالأعمال القاسية، لكنها تتمتّع باستقلالية واسعة في التصرّف بالثروات الناجمة عن بيع المحاصيل. هذا الاقتصاد الانتاجي هو هكذا وبطريقة ظاهرة، اقتصاد دلالي. وتقوم علاقة رمزية وروحانية بين الرجال والنباتات المعروفة زراعتها منذ القدم والضرورية للحفاظ على الحياة» (٦).

فالعلاقة الرمزية توحّد هنا بين البشر والعناصر الطبيعية، إنها تعطي معنى لهؤلاء كما لأولئك في علاقة تماثلية.

أضف إلى هذا أن الأنساق الرمزية، وهذا أمر يمكن تبيّنه، بخاصة، في حالة العلاقات رجال/نساء، «تعبّر» عن هذه العلاقات، تعرضها في مجال تأويلها. فالنسق الترتيبي لدى قبائل لوغبارا، في تنضيده الرمزي agencement symbolique، يدلّ على التقسيم اللامتكافىء بين الجنسين، يعبّر عن بقاء النساء في وضعية دونية.

ويشكّل التعبير l'expession جزءاً من هذا النسق اللامتكافىء ويساهم مباشرة في كل ما يعزّزه. فالغيرية alterité يُصرّح بها، تعلن وهكذا تتعزّز.

فـالمرأة تحـدّد داخل نسق لغـوي؛ أنها محـدّدة كعنصـر خـطر ولخاصمي. إنها مقترنة أحياناً بضدّ ـ المجتمع contre-société، بالسحر، بالشعوذة، بالقوى التي تتهدّد النظام والثقافة القائمين. فالنظرية المبنية هكذا، والمتجدّدة باستمرار بالكلمة والممارسات الطقوسية، لا تنفك عن تعزيز نسق اللاتكافؤ وضمان إعادة إنتاجه. فالمتخيّل الاجتماعي هو المعبّر عن العلاقات الاجتماعية القائمة على التخاصم والتكامل، وفي الوقت نفسه، هو الناظم، المعياري، لهذه العلاقات.

فللأُسطورة إذاً وجه من الحقيقة بالنسبة لهذه العلاقات الاجتماعية. لهـذا يمكن القول إن أسطورة الأُصول، المعبّرة عن العلاقـات بين الجنسين، تضمّ المعاينة الاجتماعية لعمليات التكامل وعمليات التخاصم:

«... بعض الحكايات الأُسطورية تعبّر، باللغة الخاصة بها وبترجمة رمزية، عن الدروس الرئيسية المستخلصة من التحليل السوسيولوجي. ندرك من خلالها العلاقة بين الجنسين، العلاقة المرتبطة «بتفسير» البدايات، وأخبار التكوين، والمستخدمة كنموذج تفسيري معمّم» (٧).

ونشهد على ذلك، بخاصة، في ما تكشفه وتفسّره الأُسطورة من طابع مزدوج عن العلاقة بين الجنسين، المولّد للنظام والمسبّب للفوضى الكامنة. فالأسطورة:

«...تؤسّس المجتمع كما تؤسّس الثقافة، لكن بإخفائها قوى القطيعة التي تهدّد ما تدعم... فالمجتمع ـ المنظور إليه على صورة العـلاقة الاجتماعية الأولى، علاقة الثنائي الممأسس institué ـ منذ بداياته، يعتبر سريع العطب وإشكالياً» (٨).

وهكذا، تكون الأنساق الرمزية معبّرة عن العلاقات الاجتماعية، وكاشفة لها رغم كونها تبدو مفسّرة ومعيارية لها.

وسوف نرى ذلك، بشكل أكبر، في مراحل تبدّل وتقارب عدّة أنساق من الممارسات داخل الجماعة نفسها. حينها نلاحظ تقارباً صراعياً لعدّة

أنساق ثقافية، لكننا نلاحظ أيضاً أن المقاومات الاجتماعية والستراتيجيات الدفاعية أو الهجومية تترجم في المتخيّلات الاجتماعية. وهكذا تفصح عن نفسها النزاعات ضمن تكوينات متخيَّلة تتحوّل إلى أنساق وتعطي شكلاً للنزاعات.

ومثلاً على ذلك يمكن أن نتناول هنا مؤلّف جيرار آلتاب Gerard Althabe حول جماعة قروية تعيش على الشاطىء الشرقي من مداغشقر[٩] Madagascar . في المقدّمة التي كتبها جورج بالانديه عن الكتاب يبرز، بدقّة، دلالة الأنساق الرمزية داخل هذه الجماعة المنقسمة بين النمط التقليدي للإنتاج والعمل الزراعي الخاضع لضغوطات الأجور والاقتصاد النقدي.

مع النمط التقليدي للانتاج وللتنظيم الاجتماعي تتطابق العبادات التقليدية cultes traditionnels: عبادة الأجداد، الإصغاء للعرّافين. ومع أنماط الإنتاج الحديثة يتطابق النسق الثقافي للبعثات المسيحية، الكاثوليكية، البروتستانتية والانكليكانية. الأول يرتبط بنظام في طريق النكوص regréssion والثاني ناتج عن النظام الاستعماري، لكنه بعد الاستقلال اقترن بالأجانب والأعيان الجدد الذين بدورهم أصبحوا غرباء عن الجماعة الفلاحية.

لهذا برز نسق ثقافي ثالث هو كناية عن مجموعة من ممارسات التملّك، عرف باسم ترومبا Tromba. هذا النسق الثقافي الثالث سوف يعبّر ويحقّق، ضمن المتخيّل، عن سلبية مزدوجة double négation: إنه يرفض عبادات الأجداد بشكلها القديم وينكر وسائل الحداثة بحجة أنها غريبة عن الجماعة. عبادة التملّك هذه:

> [...تظهر نظاماً جديداً يسعى أن ينبني بعيداً عن سلبية النظامين السابقين. فالمعارضة المستمرّة تتخذ في البداية صورة معارضة ثقافية»[١٠].

وهكذا يعيش الفلاحون الذين ينتمون إلى قبائل بتسيميساراكا

Betsimisaraka وفق عدّة قواعد. إذا كان الأمر يرتبط بالشؤون الداخلية، فإنهم يحترمون الأشكال التقليدية والمراتب القديمة. أما إذا كان مرتبطاً بشؤون خارجية، فإن العلاقات الاجتماعية تقوم وفق نماذج تعتبر، في الواقع، غريبة.

وعبادات الملكية هي، على العكس، عبادات مستحدَثة ورافضة، لنكر عبادة الأجداد، وبذلك تنكر الأشكال التقليدية: إنها ترفض أيضاً وسائل الحداثة والديانات التي تضمن هذه الوسائل. وهكذا يشكّل الترومّبا نسقاً رمزياً ثالثاً، ممارسة مستحدثة يتفلّت هؤلاء الفلاحون من خلالها رمزياً من الإكراهات ليحلموا بصيغ قرارات ردّاً على التناقضات التي يعانون منها، فالترومبا تظهر وكأنها عملية لنقل التناقضات وابتداع الحلول لها:

«إنها على صعيد المتخيّل الاجتماعي والممارسات الرمزية أصلاً، تبيّن نقلة حلول المشكلات التي لم تتوصل الجماعات بعد لحلّها فعلياً. فهذه المجتمعات «الحبيسة» تبني في البدء، وضمن نظام الأسطورة والمتخيّل، مجتمعات لا يمكن أن تكونها... إنها تقيس مسافاتها و«تحلم» بمشاريعها في انتظار إنجازها؛ إنها تموضعها هكذا ضمن ميدان الديني المعيوش كتوق ورجاء»[١١].

وهكذا يكون جورج بالانديه قد شقّ الطريق أمام التفكير حول تكوّن المتخيّل والممارسات الطقوسية المرتبطة به، وهو يوحي أيضاً بأن هذه «النقلة» transfert على الصعيد الرمزي تشغل عدة وظائف معاً، وظائف تعبيرية، واستكشافية وابتداعية invention وبالطبع اقناعية.

هذه الأبحاث فتحت إلى حدّ ما، طريق الدراسات حول المتخيّل السياسي في المجتمعات الحديثة؛ إذ مهما كانت هذه الجماعات الفلاّحية بعيدة عن الحياة السياسية الحديثة، فإن القراءة المتأنّية تفسح لنا مجال تمييز عمليات الاستمرار بين هذه النقلات الرمزية ومختلف ألاعيب المتخيّل السياسي في الدول الحديثة.

ويعبّر المثل عن فن المسرحة السياسي، كما هو معروض في كتاب القدرة على التمثيل Le pouvoir sur scènes، أفضل تعبير عن غنى هذه المتخيّلات السياسية، على تنوّعها، كما على تعدّد وظائفها[١٢].

في هذا الكتاب يحلّل جورج بالانديه مختلف أوجه التعاطي السياسي، مختلف الوسائل المسرحية المستخدمة من قبل السلطات؛ مشيراً، منذ البداية، إلى كيفية مساهمة هذه الوسائل في الحفاظ على السلطة وفي ممارستها:

«ان السلطة القائمة على القوّة وحيدها، أو العنف غير المدجّن؛ قد يكون وجودها مهدّدا دوماً؛ والسلطة الواقعة فقط تحت أنوار العقل قد يكون لها القليل من المصداقية، إنها لن تتوصّل في الحفاظ على نفسها لا بواسطة الهيمنة الشرسة ولا بواسطة التبرير العقلي. إنها لن تكون ولن تقوم وتستمر إلاّ بواسطة تبديل موضعها، بواسطة إنتاج صور، بواسطة استخدام رموز وتنظيمها ضمن إطار احتفالي»[١٣].

فالسلطة تصبح مشروعة وتتعزز عن طريق إنتاج الصور وعن طريق القيام بأعمال مسرحية. ففي الدول التيوقراطية، يمتزج فن المسرحة السياسي مع فن المسرحة الديني: فالتراتبية تظهر بمظهر المقدّس، ويبدو الأمير داخل هذه القدسية. أما في الأنظمة التي يظهر فيها الأمير بطلاً، فالمسرحة السياسية تهب البطل قوّة مسرحية حقّة. فالبطل، ضمن وضعية معينة، يظهر، يتصرّف، ويثير الالتحام adhésion:

«إنه يعرف بسبب قوته المسرحيّة. انه يحظى من خلالها بصفته هذه، وليس من الولادة ولا من تكوينه المصنوع. إنه يظهر، يتصرّف، يثير الالتحام، يتسلّم السلطة. فالمفاجأة، والعمل والنجاح هي القوانين المسرحية الثلاثة التي تهبه الوجود. وينبغي عليه أن يحترمها ضمن تصرفات الحكومة، وأن يحتفظ بدوره الخاص، وأن يبيّن أن الحظ يظلّ حليفه إفادةً للجميع»[١٤].

وأكثر ما يمثّل هذه المسرحة السياسية، في الأنظمة التوتاليتارية totalitaires، هو مسار الأعياد. فأسطورة الوحدة تصبح «السيناريو» الذي

يحكم بهذه المسرحة، ويتمّ إخراجه على المسرح في فترة العيد.

«أثناء مرحلة قصيرة، يتاح لمجتمع متخيّلٍ ومتلائمٍ مع الايديولوجية المهيمنة أن يرى ويعيش»[١٥].

ونجد هذا المفهوم الدينامي عن البنيات الرمزية، كما عرضه جورج بالانديه، في صلب نظريات آلان تورين المتعلّقة بالمجتمعات المعاصرة، المجتمعات التي ما زالت في طور خلق نفسها، في طور تحوّلها، ما زالت في طور إجراء تغييراتها وإبداعيتها.

ومن بداية الصفحات الأولى لكتابه النظري، إنتاج المجتمع، pro-duction de la société، يتساءل آلان تورين حول العمل الذي تمارسه المجتمعات على ذاتها، حول وِظافتها الخاصة من أجل تبديل هذه الوظافة وتجاوزها. «فالمجتمع ينتج نفسه»[١٦]، إنه يمتلك قدرة «لإنتاج حقله الاجتماعي والثقافي الخاص به، ولإنتاج وسطه التاريخي»، وبكلام آخر، لإنتاج تاريخانيته.

ولإعادة النظر بهذه التاريخانية، قد يكون من المفيد التمييز بين ثلاثة «مركّبات» composantes: التراكم، صيغة المعرفة mode de connaissance، و «النموذج الثقافي». فالتراكم يعني اقتطاع حصّة من ناتج العمل لوضعه تحت إشراف الطبقة الحاكمة. وصيغة المعرفة تدلّ على مجموعة أنساق المعارف وعلى العلوم؛ ويدلّ، أخيراً، «النموذج الثقافي» على الصورة التي كوّنها المجتمع عن إبداعيته créativité.

منذ البداية، تدلّ هذه التعريفات التمهيدية على الأهمية التي تعلّقها هذه النظرية على الأنساق الرمزية وعلى الدلالات التي تعطيها لها في المجتمع ما بعد الصناعي.

وإذا كان التراكم عملية اقتصادية، ضعيفة في المجتمعات ذات التاريخانية الضعيفة، وضخمة في المجتمعات ما بعد الصناعية، إلاّ أنها موجّهة من قبل الطبقة الحاكمة طبقاً للتمثّل الذي تصوغه عن إبداعيتها

وطبقاً لمصالحها[١٧]. هذا يعني أن الاستثمار الاقتصادي لا يمكن أن يدرس خارج السلطة وخارج خيارات الطبقة الحاكمة وخارج أنساق تمثّلاتها. وخلافاً للحكم المسبق المؤسسي institutionnel الذي يميّز بين الاقتصادي والاجتماعي، يركّز هنا آلان تورين على واقع أن الخيارات الاقتصادية وتوجّه الاستثمارات يرتبطان هما أيضاً بأنساق التمثّلات الخاصة بالسلطة الحاكمة.

تشدّد المركّبة الثانية («صيغة المعرفة»)، من جديد، على أهمية المعارف في تنوّعها، ضمن المجتمع الحديث: علم الطبيعة، المعارف التقنية، المعارف الاجتماعية، معارف إدارة الأعمال. لكن هذه المركّبة، المستمرة، تبرز بشكل خاص في المجتمع ما بعد الصناعي حيث يحظى الإعلام بتطوّر وأهمّية كانا لا يزالان مجهولين حتى حينه.

كل مجتمع ينظّم عالمه، بلغته langage، ينتج وضعيته الخاصة به. لكن إنتاج المعارف والمعلومات، في المجتمع المبرمج، يحكم العمل، ينظّم التقنية ويصبح هدفاً رئيساً للنشاط[١٨]. وفي مجتمع كهذا، لا يعود العلم فقط نموذجاً ثقافياً، بل هو صيغة معرفة، ونموذج ثقافي وأداة تراكم[١٩].

المركّبة الثالثة للديناموية dynamisme الاجتماعية، أي «النموذج الثقافي»، ترفع من أهمية الأنساق الرمزية، لكنها تشدّد على الطابع المجتمعي لهذه الأنساق. بهذه العبارات يحدّد آلان تورين «النموذج الثقافي».

> «حجز يجريه المجتمع، يمتدّ من مدى التاريخانية إلى وظافة وصورة الإبداعية»[٢٠].

ينبغي إذاً ألّا نفهم هذا النموذج الثقافي كنسق بسيط من القيم، أو مقلّص إلى نسق من التمثّلات أحسن تظهيره. فالنموذج الثقافي هو الذي يحدّد الحقل الثقافي للمجتمع. لهذا يعترف المجتمع ما بعد الصناعي بالعلم على أنه «شكل معاصر للإبداعية»، بمعنى أنه شكل من أشكال

الإبداعية الاجتماعية، وليس قيمة من القيم المعترف بها. ويحدّد النموذج الثقافي كذلك توجّهات العمل التاريخي.

لكن هذا النموذج الثقافي، الذي يميّز المجتمع الشامل، تتولّى إدارته الطبقة الحاكمة.

ينبغي أن نقوم هنا بالتمييز بين تصوّرين: تصوّر «النموذج الثقافي» وتصوّر «الايديولوجية». من المستحسن أن نميّز بوضوح بين هذين التصوّرين، مقصّرين تصوّر الايديولوجية على نسق التمثّل لفاعل اجتماعي والمرتبط بخصوصية موقعه. ويتحدّد هكذا التصور عن الايديولوجية:

«كل تعريف لعلاقة اجتماعية من وجهة نظر أحد الفاعلين. وبشكل محدود نقول، بأنه حجز، يجريه أحد الفاعلين الطبقيين، على العلاقة الطبقية، إنما دون الاستناد إلى رهان هذه العلاقة الذي هو نسق العمل التاريخي»[٢١].

إن إدارة الطبقة الحاكمة هي أصلاً إدارة يكتنفها الإبهام، لأن هذه الطبقة تتولى إدارة النموذج الثقافي الخاص بالمجتمع الشامل وتميل، في الوقت نفسه ووفق درجات متغيّرة من الامتلاك، إلى تنظيم هذه الإدارة وفق مصالحها الخاصة:

«... حتى عندما تضبط الطبقة الحاكمة، بشكلٍ كامل، التاريخانية، لا يمكن أن نرجع النموذج الثقافي إلى الايديولوجية السائدة. فالايديولوجية تنتمي إلى فاعلين خاصّين؛ **بينما ينتمي النموذج الثقافي إلى نمط المجتمع الشامل**»[٢٢].

هذا يعني أيضاً أن هذه الروابط بين الايديولوجية والنموذج الثقافي يمكن أن تشكّل رهاناً اجتماعياً، تاريخياً، سجّلت وضعيات قامت بها الطبقة الحاكمة بتعزيز إدارتها الاجتماعية لمصلحتها، فخلطت النموذج الثقافي مع ايديولوجيتها الخاصة، أو بكلام آخر عملت على أن تصبح، أصلاً، هي الطبقة المسيطرة. فهل، في هذه الحال، يمكن القول إن الايديولوجية تتفوّق على

النموذج الثقافي؟ إنها، مثلاً، حالة تاريخ الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، الذي أصبح تدريجياً ايديولوجية الطبقة الجديدة المسيطرة، بعد أن كان نموذجاً ثقافياً في السنوات الأولى للثورة البولشفية.

في دراسته التي خصّصها عن «حركة أيار» ١٩٦٨[٢٣]، يكثر آلان تورين من الملاحظات حول معنى التمرد Révolte الثقافي وحول ما يطال هذا التمرّد وحول الطوباويات utopies.

ويتأكّد لنا أن ممارسة رمزية كهذه، أي خلق طوباوية معينة وتكرارها، لا تخلو من الدلالات ولا تنقصها الفعالية. إن هذه الممارسة ليست أبداً خاصية الفئات المسيطَر عليها وحدها. فالإداريون، أسياد المجتمع، هم بدورهم قد خلقوا «طوباوية مسيطِرة» بجعلنا نقتنع بأن المشكلات الاجتماعية والسياسية يمكن أن تحلّ بحسن الإدارة والتحديث[٢٤]. تجاه هذه الطوباوية المسيطِرة، أنشأت حركة أيار «طوباوية مضادة»، اتسمت بالروح الفوضوية، والجمعية (من جمع) والعفوية. إنها طوباوية معبِئة للجماهير، خالقة للدلالات، مولّدة للانفعالات، التصرّفات الجمعية، قادرة على تجييش الجماعات الصغيرة والشيع، وسط، الجماهير القليلة التنظيم عادة. لكن طوباوية كهذه يمكن أن تساهم في حرف الحركة عن أهدافها، أن تساهم في انفلاتها ضمن التخيّل. لكنها بالطبع تشكّل مجموعة من الممارسات الفعّالة والعالية الدلالة. كذلك التمرّد الثقافي، كي لا يكون سوى تمرد ثقافي، لا يقلّ فعالية عنها، فهو يساهم بخلق ممارسات دالة، مرتبطة مباشرة بالحركة التي يرفدها ببعد طوباوي.

وإذا كانت هذه هي الحال، فإن عمل عالم الاجتماع، الذي يودّ تنظيم «التدخّل» إلى جانب الفاعلين الاجتماعيين الذين أثاروا هذا التدخّل، يقوم، بشكل خاص، على الأخذ بعين الاعتبار الايديولوجيات والطوباويات حتى يستطيع أن يتجنب الفخاخ[٢٥]. وبعد أن وضع آلان تورين برنامج عمل تدخّله، عاد ليذكّر بأنه ينبغي على عالم الاجتماع أن يتوقّع مواجهة

هذين النمطين من أنماط الإعداد الجماعي: الايديولوجية والطوباوية.

«كل حركة mouvement تنتج ايديولوجية؛ أي تمثّلاً لعلاقاتها الاجتماعية؛ تنتج أيضاً طوباوية، عن طريقها تتماهى بالرهان على التصارع، تتماهى بالتاريخانية ذاتها؛ لكنها لا تستطيع أن تدمج هذه الايديولوجية وهذه الطوباوية ولا يصبح ذلك ممكناً إلاّ إذا تطلّعنا إليها من وجهة نظر العلاقة الاجتماعية وليس من وجهة نظر الفاعل»(٢٦).

فالايديولوجية تصبح أقوى، بقدر ما تصبح الحركة أكثر تنظيماً، وبقدر ما تصبح داخل تجمّع إرادي:

«عندما يكون التنظيم صلباً، وعندما تنضمّ الحركة بكاملها داخل تجمّع اختياري، تصبح المقاومة الايديولوجية للتحليل أشدّ صلابة؛ ويمكن أن يتعذّر تذليلها»(٢٧).

أما الطبقة العاملة، فإن ايديولوجيتها هي بالطبع ايديولوجية الصراع، التعبئة ضد أرباب العمل، ايديولوجية تنظيم المواجهة من قبل مجلس القيادة(٢٨). وطوباويتها هي بالذات طوباوية الاشتراكية التي تحققت في مجتمع الشغّيلة.

وعالم الاجتماع؛ الذي يرى نفسه مدفوعاً للعمل داخل الفاعلين الاجتماعيين، ينوي الدخول في علاقة مع الحركة الاجتماعية ذاتها. وقد لا يستطيع الاقتصار على دراسة الأفكار ولا على دراسة التأكيدات الايديولوجية، هدفه هو، حصراً، الإحاطة بها لدفع وتشجيع الحركة ذاتها. على عالم الاجتماع إذاً أن يتجنّب السقوط في أحضان خطاب المناضلين، وإلاّ لن يكون، في هذه الحالة، سوى ايديولوجي.

«إذا توحّد الباحث مع المناضلين، فإنه يصبح ايديولوجياً، أو بالأحرى رجل عقيدة، لأنه ساعتئذ يبني خطابه انطلاقاً من ايديولوجية»(٢٩).

على العكس، إن هدف عالم الاجتماع، أثناء مداخلاته، سيكون جعل محدّثيه يعون الحركة الاجتماعية التي يشاركون فيها، بإبراز المركّبات

الثلاثة للحركة الاجتماعية: مبدأ الهوّية principe d'identité، مبدأ التعارض، والرهان أو مبدأ الشمولية.

والطريقة التي يجب أن تتبع في سياق هذه المداخلات، هي إبراز التفسيرات، إثارة مواجهات مع المتحدّثين، تحريك وسائل اللغة لتشجيع التحليل الذاتي auto-analyse للفاعلين المعنيين، عن طريق التحليلات.

التحليل النفسي وعلم الاجتماع

إن فرويد Freud، الذي سعى إلى فهم ليس الشخصية في استقلاليتها، بل الكائن البشري في صلاته مع الآخرين، وخاصة ضمن المجموعة العائلية، اضطر للاهتمام بأعمال الانتروبولوجيين حول التقاليد والممنوعات. ومنها توصّل إلى استخلاص مجموعة من النتائج حول تمفصل الرغبات اللاواعية والقواعد الاجتماعية، وحول لعبة أشكال القمع والكبت في المجتمعات المختلفة (فرويد، ١٩١٢).

إن مؤلفات فرويد لا تتضمّن فقط إشارات متعددة حول التشنّجات الناجمة عن المحيط، بل تتضمن عناصر تنظيرية حقّة بتعابير «علم الاجتماع التحليلي» (باستيد Bastide، ١٩٥٠). فالمؤلّف الذي كتبه في العام ١٩٢١، النفسية الجماعية وتحليل الأنا، يحلّل كل نتائج التماهي identification، الإوالية الطفولية واللاواعية التي تتجدّد مع الإنسان البالغ في إخلاصه للرئيس. ويبيّن فرويد، من خلال مثل الكنيسة L'Eglise والجيش، اهمية «البنيات الليبدية» المشتركة التي تتماسك الصلات الاجتماعية بواسطتها. أما المؤلّف الذي كتبه في العام ١٩٣٠ والمُعنوَن: ضيق في الحضارة Malaise dans la civilisation، فيحلّل فيه جدلية كبت النزوات، الجدلية التي يستبطن، بواسطتها، الناس المثالات (جمع مثال) الاجتماعية؛ وهذا ما يضمن ضبط النزوات.

إن المحاولة التي قام بها ويلهلم رايش Wilhelm Reich حول صعود الفاشية (رايش، ١٩٣٣) سعت إلى مفصلة الطرح الماركسي عن القمع الاقتصادي والطرح الفرويدي عن القمع الجنسي. ويخلص رايش إلى أنه ←

«ترى الجماعة، في البدء، أن دلالات متنوّعة لعملها قد انبسطت أمامها؛ ثمّ ترتفع تدريجياً نحو تفسير نظري رئيسي: هل هناك من حركة اجتماعية في هذا العمل؟»[٣٠].

حينذاك يبدأ العمل يتكوّن داخل الجماعة وعن طريق إنتاج الدلالات. إن مداخلة عالم الاجتماع، الهادفة إلى دفع الجماهير لوعي «حركتها الاجتماعية»، تكون مؤثرة باستخدام الرمزي.

← يمكننا عن طريق هذا الجمع بين أشكال القمع المختلفة أن نفسّر انتشار الايديولوجية الهتلرية. وظهرت عدّة مؤلّفات عملت بروحية هذا التحليل (فـرومّ Fromm، ١٩٧٥)، وأحيا هـربرت مـاركيوز H. Marcuse هـذه الإشكالية، إشكالية القمع، مبيّناً كيف يحافظ مجتمع الاستهـلاك على «القمع المفرط» المتعارض مع إمكانيات التحـرّر الحديثـة (ماركيـوز، ١٩٦٣).

رغم تحفظات علماء الاجتماع المألوفة تجاه هذه الإشكاليات، أظهر عدد من الأبحاث السيكولوجية ـ الاجتماعية أو الاجتماعية البحتة غنى الطروحات الاجتماعية ـ التحليل نفسية socio-psychanalytiques. على هذا المنوال وبهذه العبارات قام عدد من الباحثين بتحليل دينامية الصور اللاواعية ضمن الجماعات الصغيرة (آنزيو Anzieu ، ١٩٧٥؛ بيون Bion، ١٩٦٥؛ قايس Kaës، ١٩٧٦). وبيّن كاستورياديس Castoriadis أهمية الطرح الاجتماعي ـ التحليلي socio-analytique ضمن دراسة المؤسسات السياسية (كـاستوريـاديس، ١٩٧٥). وسحب آكون Akoun، وانـريكز Enriquez وليجندر Legendre هذه الإشكالية على الأوهام الاجتماعية وعلى علاقات النفوذ في كل أبعادها (آكون ١٩٨٩، انريكز ١٩٨٣، ليجندر ١٩٧٤).

ويتضح أن الطرح الاجتماعي ـ التحليل نفسي يؤتي ثماره عندما يتركّز البحث حول الصلات الاجتماعية التي تدفع الناس إلى الانخراط ضمن علاقات تبادل انفعالية (الايديولوجيات الدينية والسياسية)، وعندما يتمّ تفحّص السياقات حيث تتنافس جهاراً الحساسيات الفردية والجماعية (أنصار، ١٩٧٧، ١٩٨٣).

الحواشي والمصادر

(١) جورج بالانديه، Anthropo-logiques، مصدر سابق، ص ١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥ ـ ١٦.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٨ ـ ٥٠.

(٦) المصدر السابق، ص ٤٣.

(٧) المصدر السابق، ص ٣٧.

(٨) المصدر السابق، ص ٣٧.

(٩) جيرار آلتاب «oppression et libération dans l'imaginaire, les communautés villageoises de la côte orientale de Madagascar» كتب المقدّمة جورج بالانديه، باريس، ماسبيرو Maspero، ١٩٨٢.

(١٠) المصدر السابق، ص ٩.

(١١) المصدر السابق، ص ١١.

(١٢) جورج بالانديه، مصدر سابق Le pouvoir sur scènes.

(١٣) المصدر السبق، ص ١٦.

(١٤) المصدر السابق، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٥) المصدر السابق، ص ٢٠.

(١٦) آلان تورين، مصدر سابق production de la société، ص ٢٦.

((١٧) «التراكم: اقتطاع قسم من ناتج العمل من قبل الطبقة الحاكمة لتوظيفه واستثماره بشكل يتلاءم مع النموذج الثقافي السائد في المجتمع، وبشكل يتلاءم مع مصالح الطبقة المسيطرة»، المصدر السابق، ص ٥٢٩، معجم المصطلحات.

(١٨) آلان تورين، La société post-industrielle، باريس، Denoël، ١٩٦٩، ص ٧ ـ ٤٠.

(١٩) مصدر سابق، ..production، ص ٣٠.

(٢٠) المصدر السابق، معجم المصطلحات، ص ٥٣٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٣١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٢٣) الان تورين، Le mouvement de mai ou le communisme utopique، باريس، منشورات دي ساي، ١٩٦٨ .

(٢٤) المصدر السابق، ص ١١ .

(٢٥) آلان تورين، La voix et le regard، باريس، منشورات دي ساي، ١٩٧٨ .

(٢٦) المصدر السابق، ص ١٢٩ .

(٢٧) المصدر السابق، ص ١٢٩ .

(٢٨) المصدر السابق، ص ١٣٠ .

(٢٩) المصدر السابق، ص ١٨٦ .

(٣٠) المصدر السابق، ص ١٨٧ .

المتخيلات في التنظيمات

يجدر بنا، عند التطرّق إلى التحليلات التي أجراها ميشال كروزيه والمتعلّقة بأنساق التمثّلات، أن نكرّر ما كنا قد أشرنا إليه عند تطرقنا إلى مسألة الصراعات، وأن نسجّل كم هي متباينة مشاكل المعاينة وحقولها. ويتساءل بيار بورديو حول أنساق تمثّلات مختلف الطبقات الاجتماعية، حول الأنساق الثقافية الخاصة بالطبقة المسيطرة أو الطبقات الشعبية، حول صراعات التمايز التي تجري من خلال الخيارات الفردية، ظاهراً، والتلقائية. وعندما نصادف مثلاً التصوّر عن الايديولوجية، فإن هذا التصوّر يعاد النظر فيه ويحدّد بتعابير ايديولوجية لا طبقية.

فالأبحاث، التي قام بها ميشال كروزيه حول التنظيمات، وحول الظاهرة البيروقراطية، تؤدّي إلى مسار آخر وإلى مفاهيم أخرى عن الأنساق الرمزية. يرتبط الأمر هنا بالتساؤل حول التمثّلات والمواقف التي يظهرها الفاعلون داخل تنظيم معين، وبالتساؤل عن محتوى هذه التمثّلات، عن تعيّنها ونتائجها المحتملة.

إنما تجدر الإشارة إلى أن الدراسة لا تتمحور حول معارف وتمثّلات العملاء لكن حول الوظافات وتعثراتها البيروقراطية، حول الصراعات داخل البيروقراطيات والستراتيجيات الناتجة عنها. من خلال هذا المنظور، ينبغي أن نصبّ انتباهاً نوعياً على عمليات التقويم، والأحكام التي يصوغها مختلف الفاعلين: بالقدر الذي نشير فيه، خاصة، إلى استراتيجيات الفاعلين، بالقدر نفسه علينا أن نذكر هوامش تحرّكهم، خياراتهم والتمثّلات التي يصوغونها عن مصالحهم.

أضف إلى ذلك، أننا سوف نجد، وعلى مستوى أشمل، المسائل المتعلّقة بالثقافة والإيديولوجيات الجماعية، والنسق الثقافي، أي عندما

يتساءل ميشال كروزيه حول «تعثر» المجتمع الفرنسي وحول الوسائل لتقديم نقد فعّال عنه.

وتعتمد الوسيلة المستخدمة، للوصول إلى تحليل الوظافة البيروقراطية، على الأحكام والآراء التي يعبّر عنها الفاعلون حول تنظيمهم. فالطريقة تقوم على إجراء المقابلات الفردية الهادفة إلى دفع المستخدمين للافصاح عن أحكامهم العامّة حول مؤسستهم. وتهدف الأسئلة المطروحة (مثلاً: كيف تحكم على وضعية المستخدمين داخل المؤسسة؟)[1] للحصول على صياغة للردود، الملائمة أو غير الملائمة، عن الأحكام حول الفئات الأخرى العاملة في المؤسسة، وحول وظافة التنظيم. هذا الاختيار لطريقة إجراء الأحاديث شبه الموجّهة يدلّ على كل المسار النظري. وكما يعاود ميشال كروزيه القول في كتابه «الفاعل والنسق» مشدّداً عندئذ على اللجوء إلى إجراء المقابلات في «التحليل الستراتيجي».

«... يدفع منطق مسارها التحليل الستراتيجي إلى إعطاء أهمية أوّلية لمعيوش Vécu المشاركين، وانطلاقاً من هذا، إلى الاعتماد، بامتياز، على تقنية الأحاديث كوسيلة-استدلالية»[2].

إنها مقابلات في قسم منها موجّهة، لأن الباحث يبغي عدداً من الأهداف: إنه يسعى لاستكشاف ما هو مضمر ضمن وظافة التنظيم، من خلال معيوش الفاعلين اليومي، والخطوات الأولى التي ينبغي القيام بها في مثل هذا الاستقصاء تقوم على تحليل ومقارنة مضامين الإجابات. لكن، من منظور هذه النظرية المقترحة هنا، يجب أن نسقط الاعتراض العام، إذ الشهادات المجمّعة لا تعكس الحقيقة الموضوعية داخل التنظيم، بل الحقيقة الذاتية للمعيوش اليومي. لهذا علينا أن نتساءل، وبشكل دقيق، حول وضعية الفاعلين، حول تصرّفهم الفعلي، وخياراتهم التي يتّخذونها، أو لا يتخذونها، ضمن وضعيتهم[3].

وكما يمكن أن يتوقّع في مثل هذا النمط من الاستقصاءات، فإن الإجابات التي تجمع تدلّ على موقع الانتماء الفئوي للأشخاص الذين

أجريت معهم المقابلات، أو هذا ما توصّل إليه التحليل. ما يتحصّل لدينا، في المقام الأوّل، من خلال الاستقصاءات التي أجريت حول المؤسسات العامّة ذات الطابع البيروقراطي هو ارتفاع نسبة الآراء التي تعبّر عن عدم الرضى تجاه المؤسسة، حيث يعمل الأشخاص المستجوَبون.

«لقد طرحنا على العاملات المستجوبات عدداً من الأسئلة التافهة حول المؤسسة، فجاءت الردود بنسبة ٦٠٪ معبّرة، بوضوح، عن عدم الرضى، وواحدة فقط من سبعة عبّرت بطريقة تحمل الرضى»(٤).

وإذا ما قارنا الأحكام التي جمعت من هنا وهناك، من مؤسسات متشابهة في فرنسا والولايات المتّحدة، لتبيّن أنها أحكام jugements لا تعبّر عن الرضى؛ تناول الأمر حكماً عاماً حول التنظيم أو تعبيراً عن مشاعر الانتماء أو عن إرادة المشاركة. كما عبّرت الإجابات حول ظروف العمل وسلوك المسؤولين عن المواقف السلبية نفسها. لكن ما يلفت هو أن هؤلاء المستخدمين لم يعبّروا عن عدوانية تجاه الأطر المباشرة.

إذا ما جمعنا نتائج هذا الاستقصاء الذي أُجري في فرع الاعتماد المصرفي الباريسي، لتوصّلنا إلى الاستنتاجات الأربعة المؤقتة:

1 ـ «لا يساهم إطلاقاً الأعضاء العاملون في أهداف التنظيم...»؛

2 ـ «يظهر المستخدمون صيغة تكيّف adaptation ويمكن أن تتصف «باللّامبالاة والاحتجاج»؛

3 ـ «يبدو أن المستخدمات منعزلات بعضهن عن بعض إلى أبعد حدّ؛ ولا وجود بينهن لجماعات لا شكلية informels مستقرة».

4 ـ «ولا يبدو أن العلاقات التراتبية خلقت صراعات أو مشكلات انفعالية حادّة، على مستوى علاقات التواجه face à face»(٥).

ورغم وجود بعض وجوه التباين الفردية، فإن هؤلاء المستخدمات أظهرن مواقف وعبّرن عن أحكام ترتبط بفئتهن وبوضعيّتهن؛ وهكذا تنطرح مشكلة تحديد هذه الأحكام والمواقف.

بدءاً بالاستقصاءات التي ذكرها ميشال كروزيه في كتابه الظاهرة البيروقراطية وصولاً إلى النظرية الوظيفية والستراتيجية التي عرضها في كتابه: الفاعل والنسق، يتابع هذا العالِم التفكير حول محدّدات خيارات الفاعلين وحول هوامش تحرّكهم، حول استراتيجيتهم داخل التنظيمات، مع التشديد في كتابه الأخير الفاعل والنسق على هذا البعد الأخير: استراتيجيات الفاعلين.

إن ما يبدو، في الواقع، بارزاً في حالة المستخدمات العاملات في فرع الاعتماد المصرفي الباريسي، هو وطأة الضغوطات، هو كيفية تأثير نسق التنظيم على الأحكام والمواقف. فأبعاد المواقف الأربعة التي ذكرناها، قبل قليل، تجد تفسيرها في السمات الخاصة للتنظيم المدروس:

1 ـ إن الغياب الكامل لمشاركة العاملات في وضع أهداف التنظيم، لفرضه، إلى حدّ معيّن، بنية التنظيم المركزية. فسلطة القرار مركّزة بين أيدي الإدارة؛ والمستخدمات غير معنيات بالخيارات أو بالقرارات المؤثّرة في أهداف الفرع. ولا يمكن أبداً إيصال أصواتهن، حتى عبر النقابات[٦].

2 ـ واقع كون العاملات يظهرن نوعاً من التكيّف المتميّز بالخمول واللامبالاة يستجيب للوضعية المفروضة عليهن، والتي تحدّد، من خلالها وبالكامل، السلطات الخارجية، مهماتهن. لكن وضعيتهن مضمونة، في الوقت نفسه، بمجموعة من القواعد المرعية الإجراء توفّر لهن الطمأنينة وتحميهن من تعسف إداري محتمل. هذا الوضع من عدم المسؤولية ومن الحماية يحملهن على اتخاذ مواقف الخمول الاحتجاجي.

3 ـ ان كون هؤلاء العاملات يعبّرن عن عزلة نسبية، يستجيب، إن لم تكن هذه العزلة بين جماعة العمل الضيقة، لطبيعة الجماعات داخل تنظيم بيروقراطي مماثل: فالفئات العاملة لا تشكّل وحدات unités حقيقية بمعنى جماعات متدامجة بقوّة، إنما جماعات مجرّدة abstraits نسبياً متميّزة، خصوصاً، بالمساواة في المعاملة. وداخل الفئات العاملة المجرّدة، لا يمكن كذلك أن يشكّل العملاء جماعات لا شكلية مستقرّة

stables ومتدامجة.

4 ـ وأخيراً إذا لم يظهر هؤلاء العاملات انفعالات جيّاشة أثناء علاقات المواجهة، فإن ذلك عائد لكون هذه العلاقات غير موجودة. فالأفراد العاملون والمستويات المتراتبة متباعدة إلى درجة أن المشكلات الانفعالية، التي تترافق عادة مع علاقات النفوذ، لا تحدث، وإن حدثت فإنها تتميّز بالضعف. والتباعد البيروقراطي يجنّب انفعال الاحتكاك المباشر(٧).

وإذا ما اقتصرنا على هذه الملاحظات نقول بأن الاستقصاء لم يوصلنا إلاّ إلى كشف ضيق المحدّدات التي تثقل كواهل العملاء داخل التنظيمات البيروقراطية. ينبغي ألاّ نهمل هذه الملاحظات، لأنها تشير بقوّة، وخاصة حول هذه الوضعية، إلى الضغوط التي تصيب العملاء، لكنها لا تشير سوى إلى بعد وحيد من أبعاد وضعيات العمل.

لقد أشرنا في السابق إلى أن الاهتمام بالفاعل، بهوامش خياراته باستراتيجياته، ظل مطّرداً بدءاً من الأبحاث في **الظاهرة البيروقراطية**، وصولاً إلى النظرية العامة المعروضة في **الفاعل والنسق**. بالتلازم سوف يشار أيضاً إلى المعارف والمشاريع وتقويمات الفاعلين.

وكما يشير إلى ذلك ميشال كروزيه في الفاعل والنسق، لا تهدف المقابلات فقط إلى استعراض الأحكام المرْضية أو غير المرْضية حول التنظيم، بل بالأحرى الى استنطاق الأهداف الملاحقة، والتمثّلات المتعلّقة بهوامش الحرية: من خلال هذه المقابلات، يهدف الباحث:

«. . . إلى أن يعرف، عينياً وعملياً، كيف يمكن أن يتصرّف كل واحد من العاملين ـ أو كيف يتصرّف فعلاً ـ كي يواجه وضعيته والضغوطات، وأية أهداف يلاحق، وأي إدراك أو توقّع له عن إمكانية بلوغ هذه الأهداف ضمن البنية التي يعرف، أي ما هي الوسائل التي يملك، وما هو هامش الحرية الذي يتمتع به، وبأية طريقة، وفي أية شروط وضمن أية حدود يمكن أن يستخدمها»(٨).

في الأبحاث المذكورة في كتاب الظاهرة البيروقراطية، يفسّر ميشال كروزيه سلوك العملاء بأنه سلوك يتميّز بـ «العقلانية المحدودة»[9]، وأشار إلى أن هذا التصرّف «الحرّ والعقلاني» لـم يكن صنيعة القادة، بل صنيعة كل عميل داخل التنظيم. فمهمة المعاين تكـون إذاً بدراسـة الظروف الموضوعية للتنظيم و«العقلانية الذاتية لكل عميل حرّ»[10]. أما في كتاب الفاعل والنسق، فإن هذا البعد قد أُشبع درساً واندرج ضمن النظرية العامّة عن التنظيم، المعتبر «انبناء اجتماعياً». والتنظيم الاجتماعي اعتبر مركز السلطة والتأثير، مركز الحسابات والمساومات، حيث كل عضو:

«... هو أيضاً وقبل كل شيء رأس tête، أي حرّية، أو بكلام أكثر دقّة، عميل مستقل agent autonome قادر على القيام بالحسابات والمناورات، والـذي يتكيّف ويبتـدع، تبعـاً للمنـاسبـات circonstances وتحـرّكـات شركائه»[11].

ومهما يكن ضغط المعطيات الموضوعية، لا يتقلّص تصرّف العميل أبداً إلى الخضوع السلبي والطاعة، إنه يعبّر دوماً عن خيار يصنعه الفاعل داخل ضغوطات النسق؛ ولهـذا السبب يتضمن التصرّف قسـطه من الإمكان contingence.

* * *

هذا التفكير حول خيارات الفاعل، حول معارفه وتقويم إمكانياته، يؤدّي إلى التركيز على السياق «الثقافي» للفاعلين وإلى تفكير جديد حول الثقافة، تفكير لا يعجز عن المساهمة في توجيه الخيارات. لكن ينبغي علينا، قبلاً، العودة إلى الأبعاد العاطفية لردّات الفعل وللتعابير التي لا يمكن أن تنفصل عن «معيوش» الفاعلين. فالإنسان، وفق صياغة شائعة، لا يمكن أن يعتبر فقط «يداً» main حسب ترسيمة تايلورية؛ ولا يمكن أن يعتبر أيضاً «يداً وقلباً» كما صّوره منظرو العلاقات البشرية، إنه الكائن القادر على العمل، على العاطفة وعلى الخيار العقلاني.

وكما أظهرت ذلك بوضوح الدراسات التي أجريت في مؤسستين

ذواتي طابع بيروقراطي، فإن التعبيرات تحمل بقوّة شحنات عاطفية. لكن هذه المواقف العاطفية تختلف من فئة عاملة لأخرى، وقد لا تُخفِف هذه المواقف المتعارضة في أن تتداخل مع العلاقات البيشخصية والبيفئوية interpersonnelles et intergroupes.

فهل تتسم مواقف المستخدمات في العمل، في فرع مصرف الاعتماد الباريسي، بشكل خاص بالخمول والعزلة؟ عندما أتيح لهؤلاء المستخدمات الإدلاء بحكم حول مؤسستهن، فإنهن عبّرن، بالأغلبية، بأحكام غير مرضية. إنهن «يشتكين» من وطأة العمل، من إعداد وتجهيز المباني، من «الطابع البارد والمكدِّر» للأمكنة[١٢]. وأظهرت بعض الردود «نوعاً من غيظ المشاعر»، المعبّرة عن الإحباط في أن تهمل من قبل الإدارة، و«مشاعر بغضاء animosité ضد الرؤساء»، كما عبّرت عن ذلك إحدى العاملات:

«يستطيع الرؤساء إن أرادوا أن يفعلوا الكثير، لكنهم لا يسعون إلى أن يعرفوا؟ كأن هذا لا يعنيهم. إنهم أشخاص يجلسون وراء مكاتبهم، ولا شيء يطالهم»[١٣].

زد على ذلك، إن الروح الرفاقية مفقودة بين العاملات، وعوضاً عنها نظهر نوع من «التضامن السلبي» يترجم ضد الفرع المصرفي، وعرضياً ضد النقابات، إنما لا يتخذ أبداً شكل «منظور انبنائي».

تبيّن تعابير هؤلاء العملاء، من قاعدة التنظيم حتى قمّته، بشكل كافٍ، كيف يمكن أن يكون التنظيم موضوع حبّ أو موضوع حقد hostilité، كيف يمكن أن تشحن العلاقات البيشخصية والبيفئوية بالعاطفية الإيجابية affectivité positive أو السلبية، كيف يمكن أن يغرف الفاعل، هنا، صوراً تعلي قيمة ذاته أو تخفضها. وتذكّر هذه التعابير أيضاً «بالمناخ» السائد داخل التنظيم وكم تساهم المواقف العاطفية بوظافة أو تعثر وظافة التنظيم.

هذه الإشارات التي تطال حالات «الضيق» malaise و«البلبلة» désarroi، و«الحرمان» frustration أو حالات «الإشباع» satisfaction ليست ملاحظات وصفية وحسب. إنها تكشف أبعاداً عن الوظافة التنظيمية «تكشف كذلك بعض مظاهر الستراتيجيات التي تجري داخل التنظيم.

في المقام الأول، يشدّد ميشال كروزيه على الحدّة العاطفية لعلاقات السلطة. فكل عميل، كما كل فئة تجد نفسها رابحة أو خاسرة ضمن هذه العلاقات، إنما تلاقي نفسها مهدّدة بهـوّيتها؛ لـذلك هي تعيش هـذه العلاقات بحدّة وتوتر intensité، بإشباع أو حرمان. ونشهد ذلك لدى المستخدمات اللواتي يحرفن عدوانيتهن باتجاه السلطات الغائبة.

هكذا نبلغ بعداً أساسياً من أبعاد الوظافة البيروقراطية التي تصبو، من طريق فرض قواعد عامّة لا شخصية، إلى تجنّب علاقـات النفوذ والمواجهة؛ لكن حينذاك تضعف فعالية القواعد والأنظمة المرعية، وتتعزّز العلاقات العاطفية:

«نشهد هبوطاً بارزاً للفئة الاجرائية في كل الأحكام الشخصية وصعوداً موازياً للعاطفية. إنها، بالتالي، لعبة العلاقات الإنسانية التي تهدف إلى إعلاء الشأن العاطفي فوق كل الأشياء»(١٤).

وبتأثير المناخ البيروقراطي، لا تتوقف الإجراءات المتّخذة لتفادي الصراعات ذات الطابع العاطفي عن تشجيع هذه الصراعات. لكن، إذا كان هناك تضخيم للعاطفية على حساب الأدوات الإجرائية، ينبغي ألّا يغيب عن الذهن أن الأبعاد العاطفية، وحالات الودّ والحقد تشكّل كلها جزءاً من الحلقات المفرغة داخل البيروقراطية وهي، إلى حدّ ما، موجّهة استراتيجياً: إننا نعتدي كي نحمي أنفسنا، إننا نحاول تحميل الذنب للفئة التي نخشى عدوانها. فالعاطفية الاجتماعية هي استراتيجية، بدورها.

* * *

هذه الأفكار حول الظاهرة البيروقراطية والتماسك النسبي Cohérence

relative لنموذج العمل هذا تقود إلى التساؤل حول عمومية النموذج وقرينته contexte الثقافية. لقد تمّ تناول هذه المشكلة مرتين: في الكتاب: الظاهرة البيروقراطية، وفيما بعد في كتاب الفاعل والنسق، إنما تمّ تناولها بعبارات مختلفة قليلاً.

في الظاهرة البيروقراطية، يطرح ميشال كروزيه، بشكل أساسي، مسألة معرفة إذا كانت سمات السلوكات ونماذج العلاقات، كما بانت في الدراسات المذكورة، لا تدين لثوابت constantes المجتمع الفرنسي. ويميل المؤلّف بالردّ إيجاباً على هذه المسألة.

وعندما يتناول الأمر العلاقات البيشخصية أو البيفئوية، تظهر، ضمن هذه الدراسات، سمة رئيسة: العِزلة النسبية للأفراد والجماعات:

«. . . عزلة الفرد، وهيمنة النشاطات الشكلية بالمقارنة مع النشاطات اللاشكلية، عزلة كل شريحة، ونضال كل الشرائح فيما بينها للحصول على امتيازاتها(. . .). عزلة كل شريحة، بخاصة، تشكّل أحد عناصر هذا النموذج الرئيسية»(١٥).

في هاتين الدراستين المذكورتين، نلاحظ ضعف شبكات الصداقة وتشكيلات الأفرقاء وعدم وجود العصبيات أو الزمر التي تضمّ عملاء ينتمون إلى مختلف الفئات. فالشرائح الاجتماعية متباعدة بقوّة؛ ونتيجة هذا الواقع، يرتبط الفرد بفئة شكلية ومجرّدة، ويؤلّف جزءاً منها؛ وكونه غير مهدّد من قبل الشريحة الأعلى، فهو لا يحتاج لحماية الفئة اللاشكلية الأقوى.

وانطلاقاً من دراسات مختلفة ذات طابع اتنولوجي، أُجريت في فرنسا؛ يميل ميشال كروزيه إلى ربط هذه العزلة البيروقراطية بضعف النشاطات الإرادية الجماعية وبالمصاعب التي يصادفها الفرنسيون، بشكل عام، في التعاون ضمن إطار لا شكلي. إنه يلتقي هنا مع الملاحظات التي أبداها قبلاً الكسيس دي توكفيلّ حول هذا الموضوع(١٦).

وكذلك، عندما يتناول ميشال كروزيه المشكلة الرئيسية للسلطة فإنه يشير إلى أن صعوبة مواجهة الصراعات ورفض علاقة التبعية اللتين تميّزان النموذج البيروقراطي تكرّر سمات الثقافة الفرنسية فيما يخصّ علاقات النفوذ:

«ضمن القرينة الثقافية الفرنسية، يصعب للغاية تحمّل العلاقات السلطوية ومواجهتها. مع ذلك، يبدو أن مفهوم السلطة، الذي ما زال يرجح، هو مفهوم كوني ومطلق؛ انه يحتفظ بشيء من التراث السياسي، تراث النظام الملكي المطلق، مع مزجه بالعقلانية والرغبة»[١٧].

وهكذا قد يصبح النسق البيروقراطي الفرنسي الجواب المتكيّف مع هذه المتناقضات: إن الفرنسيين، المعادين للسلطة الكلّية والمطلقة، والتي يعتبرونها مع ذلك، ضرورية لنجاح كل عمل تعاوني؛ هؤلاء الفرنسيون قد يجدون، في البيروقراطية، وسيلة فعّالة للاجابة عن متطلّبين متناقضين: ضمان الحدّ الأقصى من استقلالية الأفراد، وتأمين عقلانية ونجاح العمل الجماعي.

فالتحليلات المقدّمة في الفاعل والنسق تجدّد هذه الحركة الفكرية والتي تؤدّي، بعد انطلاقها من تحليل التنظيمات، إلى التفكير ملياً في القرينة الثقافية التي يساهم فيها التنظيم والعملاء الذين يؤلّفونه. ومن خلال المنظور المعروض هنا والذي يشدّد على طابع التنظيم «كانبناء اجتماعي»، كابتكار إنساني، كلعبة، لتحقيق أهداف مشتركة دون أن ينهار الفاعلون، بالاتفاق؛ تبدو الظاهرة التنظيمية «انبناءً سياسيا وثقافيا»، «تنظيما للعلاقات البشرية» غير قابل لاختزاله إلى المنطق التقني ـ الاقتصادي[١٨] technico-économique:

«إن هذه الدراسة التصوّرية عن التنظيمات كما عن انبناءات الألاعيب.. تجعلنا نتلمّس عنصراً رئيساً عن حياة وتنظيمات المجموعات المنظّمة: العنصر الثقافي هو أساس استقلاليتها...»[١٩].

من خلال هذا المنظور، المشدّد على استراتيجيات العملاء، يصبح

هاماً، خاصةً، البعد الثقافي للعملاء الذين يعيّنون «قدرتهم العلائقية» الخاصة بهم. فإذا ما فهمنا الثقافة على هذا النحو، فإنها لن تكون عالماً جامداً من القيم:

«إنها تتألف من مجموعة عناصر عن الحياة النفسية والذهنية، مع مركّباتها العاطفية والإدراكية cognitifs والعقلية والعلاقية؛ إنها الأداة instrument، القدرة التي يكتسبها الأفراد، يستخدمونها ويطوّرونها في عملية بناء وعيش علاقاتهم وتبادلاتهم مع الآخرين»(٢٠).

هذه التلميحات تشق الطريق أمام التفكير حول ثقافة العملاء، الثقافة المعتبرة قدرة على تنظيم علاقات العملاء بعضهم مع بعض، وهي قدرةٌ يمكننا الافتراض أن اكتسابها قد تمّ عبر التدرّب apprentissage العائلي

الطرح السيري (ترجمة حياة)

إن الهدف من الطرح السِيَري في علم الاجتماع هو إعادة تشكيل تواريخ الأفراد بناءً على مصادر متنوعة، وتفسير خطوط سَيْر هذه التواريخ ضمن سياق العلاقات الاجتماعية. فتوماس W.I.Thomas وزنانيسكي F. Znaniechki اللذان عزما على دراسة تكيّف المهاجرين البولونيين إلى الولايات المتحدة في فترة العشرينات من هذا القرن، تناولا بالتحليل، إلى جانب تحليل الوثائق الشخصية والمراسلات الخاصة، سيرة عدد من المهاجرين الذين ينتمون إلى أصول فلّاحية. وحاولوا ايضاً دفع بعض الأشخاص إلى كتابة سيرتهم الذاتية، حيث المهاجر مدعو إلى إعادة تشكيل مساره الخاص وإلى التعبير عن منظوراته الخاصة بـه، قيمِه وتأويلاته (توماس وزنانيسكي).

لهذا أمكن للطرح السِيَري approche biographique أن يتلبّس عدة أشكال منهجية: لقد اتّخذ شكل كتابة ذاتية (لويس Lewis، ١٩٦٤) او أن يدعّم عالم الاجتماع الروايات الشخصية بمعلومات خارجية، أو يسعى إلى إعادة صياغة مسارات بعض الفاعلين الاجتماعيين من خلال بعض مصادر المعلومات، كالاحصاءات أو الاستمارات.

إن العبر التي يمكن أن نستخلصها من تواريخ الحياة هذه متعدّدة. ←

وهو التدرّب الاجتماعي لاحقاً.

قد يكون هناك مجال للتفكير، في حالة التنظيمات الفرنسية، إن التدرّب العائلي والاجتماعي يشدّ العملاء إلى أن يحيوا علاقات النفوذ بطريقة حذرة، أن يعيشوا ما قد يصادفونه ويجدّدونه ضمن اللعبة السيزيفراطية. حينئذ، تبرز عملية الحفاظ ـ الذاتية على نسق كهذا: العزلة، الهدم ـ التواصل non-communication، الاختباء وراء القاعدة كلّها تشكّل استراتيجيات مكلفة يدفعها العملاء ويعزّز النسق ذلك. وتتشكل على هذا المستوى حلقة مفرغة جديدة، تسمح للنسق في الصمود، أبعد من اللحظة التي يكون فيها فعّالاً ومتكيّفاً مع محيطه.

• ويمكن أن يتّخذ الطرح السِيَري مكاناً ضمن الإشكاليات المختلفة. يعتبر بيرتو Bertaux، الذي شدّد على أهمية طروحات السِيَر، أن دراسة تواريخ حياة الأشخاص، دراسةً إحصائية، تبيّن كيف تستمر، في فرنسا، بنية الطبقات الاجتماعية من جيل إلى جيل. إن دراسة مصائر الأشخاص قد يؤدّي إلى دراسة سياقات «الألقاب والمكانات»، التي بواسطتها يتوزّع الأفراد ضمن مختلف الطبقات والأوضاع الاجتماعية (بيرتو، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧). إن بعض علماء الاجتماع، في كيبيك في كندا، قاموا بدراسة «الثورة الهادئة» في كيبيك من خلال تواريخ حياة الأشخاص، إنما يدفعهم إلى ذلك همّ ترميم التجارب الشخصية المتعدّدة («المعيوش») وتصحيح تناقضاتها (دومونت Dumont وغاينون Gagnon، ١٩٧٣). لقد قام ف. دي غوليجاك V. de Gaulejac، عن طريق المنهجية نفسها بتحليل الاضطرابات النفسية التي ينبغي أن تتجاوزها الأطر والقادة، المتحدّرون من أوساط شعبية (غوليجاك، ١٩٨٧).

إن الطرح السِيَري يتأكّد هكذا على أنه منهج مفيد وفعّال ولا يتعارض بالضرورة مع الطروحات الكمية، لكنه قد ينبّهنا إلى مخاطر النزعات الوضعوية ويجبرنا على إعادة النظر بتجربة الفاعلين الاجتماعيين المعيوشة.

الحواشي والمصادر

(١) Le phénomène bureaucratique، مصدر سابق، ص ٤٧ .

(٢) L'acteur et le système، مصدر سابق، ص ٣٩٧ .

(٣) المصدر السابق، L'acteur...، ص ٣٩٨ .

(٤) المصدر السابق، Le phénomène... ص ٤٧ .

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١ .

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٢ .

(٧) المصدر نفسه، ص ٧١ .

(٨) L'acteur et le système، مصدر سابق، ص ٣٩٧ .

(٩) Le phénomène...، مصدر سابق، ص ٢٠٢ .

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ .

(١١) L'acteur...، ص ٣٨ .

(١٢) Le phénomène...، ص ٤٩ .

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٠ .

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٠ .

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٤ .

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٨ .

(١٨) L'acteur et le système، ص ١٦٨ .

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦٨ .

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٩ .

التفاعلات والايديولوجية

تُطرح مشكلة التحليل الاجتماعي للأنساق الرمزية، بالنسبة للفردوية المنهجية، بطريقة متناقضة، مما يثير مسائل أساسية. في الواقع، من خلال هذا المنظور الذي يحدّد موضوعه بدارسة الفاعلين الاجتماعيين والأعمال الاجتماعية، الموضوع الذي يسلّم أن العملاء هم في وضعيات حيث عليهم أن يصنعوا خياراتهم؛ ضمن هذا المنظور نرى التركيز ينصبّ على أسباب الخيارات، على تمثّلات الفاعلين، وعلى معتقداتهم ومعارفهم. ولدفعنا هذه النظرية إذاً إلى إعلاء شأن دور «الأفكار»، إلى حدّ يشغل تحليل العمل الاجتماعي مركز الصدارة. وبهذا الخصوص نرى أن التراث السوسيولوجي لم يتوقّف عن تحليل التمثّلات الاجتماعية ودور المعارف في السلوكات الاجتماعية (ماكس فيبر، ديركايم...).

لكن، ضمن هذا التراث، يجب أن نتخلّى عن كل ما قد يهدف إلى جعل الأنساق الرمزية «حقائق»، كما يجب التخلّي عن كل ما يهدف إلى تفسير هذه الأنساق من خلال منظور واقعي réaliste. لذا يجب ألاّ نسقط، من أعمال ديركايم، الملاحظات المتعلّقة بالأنساق الرمزية والتي تعتبرها مؤسسات اجتماعية، إنما يجب أن نسقط المقولات أمثال «الوعي الجماعي» التي يخشى أن تؤكّد صورة الإنسان السوسيولوجي السلبي الخاضع للبنيات الرمزية، كإنسان آلي.

كيف يتوصل الإنسان إلى الاختيار؟ إن مسألة كهذه، والتي لم تكن اساسية ضمن إشكالية ديركايم، ينبغي أن تطرح من خلال منظور الفردوية المنهجية:

«يمكن أن نؤكّد، بنوايا سليمة، أن الإنسان السوسيولوجي، حتى لو لم يكن موصوفاً وصفاً صريحاً من خلال كتب علم الاجتماع، موجود حقاً...

هناك توافق نسبي بين علماء الاجتماع حول الخصائص الأساسية التي ينبغي أن تتوفر للعميل الاجتماعي كي يقوم بتحليل اجتماعي»[1].

هذه الخصائص قد تنسب، بالمقارنة والتقابل، مع الخصائص التي أقرّها الاقتصاديون économistes إلى **الإنسان الاقتصادوي**. ووفق هذا المفهوم الأخير، الذي يعلي شأن مقولة الاختيار، يسعى الفرد، بالنظر إلى مصادر الثروة والإعلام الموضوعة بتصرّفه، إلى صنع أفضل الخيارات الممكنة انطلاقاً من حاجاته وأولوياته préférences. لكن إذا ما تتبّعنا نقد باريتو Pareto، قد يحسن اعتبار **الإنسان الاجتماعي** «تجاوزاً» **للإنسان الاقتصادي**: في العديد من الحالات، قد يكون ملائماً أن نساهم في إكمال وتصحيح النموذج الاقتصادي للسلوك؛ وقد لا يكون النموذج الاقتصادي سوى أحد نماذج السلوكات الممكنة.

على هذا المستوى، يمكن أن تعتمد الملاحظات المستخلصة من الحياة اليومية، بكل تنوعاتها: تارة تنجم الخيارات عن تفكير عقلي ظاهرياً، وطوراً عن أسباب أخرى:

«في مواجهة خيار، يمكن للعميل «الاجتماعي» أو للإنسان الاجتماعي، في بعض الحالات، أن يفعل ليس ما يحلو له ويؤثر، بل ما تملي عليه «العادة» habitude، والقيم التي «استبطنها»، ومختلف التشريطات conditionnements (الخلقية، الادراكية، والحركية. . . » أن يفعل»[2].

زد على ذلك، إن وضعيات متعدّدة ما تزال مبهمة، ومقولة الخيار الأفضل، الذي يقرّها عادة النسق الاقتصادي، هي مقولة **أسيء تعريفها**[3]: إنها حالات وضعيات مختلفة يصعب تقويم حسناتها وسيئاتها، ولا تضمن نتائجها وينبغي الحذر من بعض المخاطر. بالإضافة إلى أن شروط الاختيار يمكن أن تتحوّل بعمل العميل الاجتماعي ذاته، الذي يعدّل، عن طريق سلوك جديد، سلوكات الناس في محيطه.

هذا يعني أن المعارف والمعومات التي يملكها العميل عن وضعيته

تشكّل بعداً مستمراً لخياراته، لكنها لا تسمح أن تجعل من الإنسان الاجتماعي عميلاً عقلانياً يصوغ خياراته بعد إمعان نظر بالظروف.

قد يجدر بنا إذاً، بعد قبولنا بالحدس الأساسي intiution fondamentale الذي قال به باريتو والذي يجعل من العمل الفردي نقطة انطلاق تحليلاته، قد يجدر بنا أن ننكر عليه تمييزه القاطع بين «الأعمال المنطقية» ـ التي تتميز بتطابق موضوعي وذاتي بين الوسائل والغايات ـ «والأعمال غير المنطقية» التي تفلت من المنطق الاختباري Logique ex-perimentale والتي تشكّل، وفق باريتو، موضوع علم الاجتماع. ضعف هذا التمييز قد يلقى أساساً على الغموض الذي يلفّ مقولة العمل غير المنطقي. في الواقع يمكن أن تبيّن الأمثلة المختلفة المستقاة من الاختبارات اليومية:

«. . . المصاعب لرسم حدود واضحة بين العقلانية واللاعقلانية أو، إذا شئنا، بين «المنطقي» و«غير المنطقي»: قد يكون العمل عقلانياً في الحاضر، إنما يحمل مفاعيل متأخّرة غير مرغوبة. قد يكون عقلانياً بالنسبة لكل فرد، إنما لا عقلانياً بدءاً من اللحظة التي يتصرّف فيها كل واحد بشكل عقلاني»(٤).

ودون أن نتوقف عند تمييز باريتو بين الأعمال المنطقية وغير المنطقية، يجدر مع ذلك أن نتوقف عند القصد الأساسي وأن نشير، بالنسبة لتحليل الحياة الاجتماعية، إلى أهمية الأعمال ذات النمط «المعقّد» complex:

«أي الأعمال التي تعطي المعاين observateur انطباعاً بأن الفاعل يستند إلى مبادىء خُلفية principes absurdes. . . أو يلاحق غايات لا يرغب بها. . .»(٥).

لن يكون باستطاعتنا إذاً، في تفحّص الأعمال الفردية، أن نفرض تصنيفاً classification يركّز على درجة عقلانية التصرّفات، بل أن نعترف بتعددية أنماط الأعمال، أكانت أعمالاً طقوسية وتقليدية، بالمعنى الذي أعطاه ماكس فيبر، أم أعمالاً معقلنة rationalisées، أكانت أعمالاً تحفزها

العـادة habitude، أو القيم valeurs إو الانفعاليـة émotion أو، على العكس، أعمالاً يحرّكها التمثّل الواضح للأهداف المبتغاة.

على هذا المستوى من التحليل الذي ينظر إلى العمل الفردي على أنه «ذرّة» atome المعاينة، يجدر بنا أن نسلّم بتعددية وضعيات، وبالتالي بتعددية أسباب الاختيارات الفردية. وقد يكون ممكناً، بهذا الخصوص، اقتراح نمذجة صورية، لكن وحده تفحّص الوضعية الخاصة هو الذي يبيّن كيف تتمّ الاختيارات، وإلى أي نسق رمزي يستند الاختيار: معتقد؛ قيمة لها اجتماعياً، صفة شرعية أو صفة انحرافية، تقويم أو ايديولوجية. ففي كل اختيار وفي كل قرار، يراهن على أنماط من الأحكام، تخلط بين أحكام الواقع وأحكام القيمة؛ وعلى المعاين أن يفصل، بقدر المستطاع، في هذا التعقيد.

إنه من الأفضل، على مستوى تحليل التفاعلات Interactions، الذي يمكن أن توضحه مبادىء تفسير الأنساق الرمزية، أن نرى كيف سيكون لمعتقد معيّن «منفعة اجتماعية» كبرى، ووظيفة رمزية تساهم في مسار التفاعل وتجديده.

ويقترح ريمون بودون العودة إلى المثل الذي أورده سبنسر وديركايم، وهو مثل الدمّية المتحرّكة ولعب الطفل مع والديه[٦]. نحن نعلم أن الطفل يلعب مع الدمّية المتحرّكة، كما لو أنه يلعب مع كائن بشري، ويتّخذ أمّه شاهدة على تصرّفات دميته:

«يتصرّف الطفل كما لو أن دميته كائن حيّ؛ وتقبل أمّه مجاراته في اللعبة. وتتلاقى الظروف الاجتماعية حتى يستطيع الطفل أن يتعامل مع الدمّية كما لو أنها كائن حي أمام والدته. لكن ما أن يتدخّل الوالد، ويلحظ الولد لونه المعتدل؛ الوالد الذي يحبّ أن لا يتعامل الطفل مع الدمى كما لو أنه يتعاطى مع الأطفال: عندها تتوقف اللعبة، وترمى الدمية بعيداً في الزاوية كمجموعة مبتذلة من قطع القماش التي كانتها»[٧].

مهما كان هذا المثل تافهاً، فإنه يتضمن «... بعض المبادىء

الأساسية لتفسير ظاهرة المعتقد»[٨]. ونستطيع، في الواقع، أن نشير من خلال هذا المثل كيف أن معتقداً لا يكون معقولاً intelligible إلاّ ضمن بنية لسق التفاعل حيث يظهر، وأي دور أساسي يلعب في وظافة نسق التفاعل. ويمكن للمثل المذكور أن يعبّر، في الوقت نفسه، عن واقع تغيّر المعتقدات. ضمن عملية تفاعله مع والدته، يعلم الطفل أن الدمية ليست مجموعة بسيطة من قطع القماش: إنها وسيلة من وسائل تحديد بعض ردّات فعل أمّه، وإطالة الانتباه الذي توليه له. ضمن تفاعله مع والده، لا تعود الدمية تؤمّن هذه الوظيفة fonction؛ بالإضافة إلى أن الطفل يصبح في موقع بعيد عن معتقداته:

«الطفل، صاحب الدمّية، يصبح في وضعية تتيح له التراجع بالنسبة لمعتقداته: فنسق التفاعل طفل ـ أم، من جهة ونسق التفاعل طفل ـ والد من الجهة الأخرى، يضفيان على الدمية أوضاعاً متضاربة»[٩].

هذا المثل يبيّن إلى أي حدّ يرتبط المعتقد بالتفاعل، وأي دور وظيفي يقوم به، وأي فائدة له بالنسبة للمتواجهين.

فالتمييز بين الأنساق الوظيفية وأنساق الترابط، المقترح سابقاً، يمكن أن يفيد هنا لإبراز الوظائف المختلفة التي تشغلها أنساق المعرفة systèmes de connaissance.

فالنسق الوظيفي، كنسق الإدارات أو المشاريع، يفرض على الفاعل، مجموعة من المهمّات، يفرض عليه دوراً يرتبط مع الوظائف التي يشغلها هذا النسق. ويتوافق مع كل دور من هذه الأدوار مجموعة من المعارف، ويفترض تنفيذ المهمّات معرفة بالبرنامج المفروض. هذه الأدوار الوظيفية تفرض نفسها على المنفذين وكأنها ضغوط. وهنا أيضاً، تصبح المحاولة «الموضوعية» objectiviste، هي اعتبار هذه الأدوار والمعارف التي تتوافق معها معطيات ضاغطة مفروضة على العملاء الاجتماعيين الذين يتحوّلون إلى منفّذين.

إن النقد الذي توسّعت به الفردوية المنهجية بخصوص هذا المفهوم

الموضوعوي، يهدف هنا أيضاً، إلى التشديد على أن العملاء الاجتماعيين ليسوا، ببساطة، المنفذين لبرنامج مفروض. وركّز النقد على الفروقات المختلفة بين الأدوار كما صيغت نظرياً وسلوكات الفاعلين الحقيقية. لذا من أجل فهم وتفسير التصرّفات الفعلية للفاعلين، ينبغي النظر إلى الأدوار كما هي مفروضة، وتمثّلات وخيارات وأولويات الفاعلين الفرديين. ويجب الأخذ بعين الاعتبار واقع أن ليس للأدوار، في غالب الأحيان، الوضوح الذي تُعطاه؛ إنها تشكّل موضوع تدرّب متدرّج؛ وغالباً ما يكون إيصال المعايير التي تحدّد الدور صعباً؛ فالأدوار ليست صيغ استخدام بسيطة، مكتوبة بصورة تعقل مباشرة[10]. فالدور يتضمّن، عادة، عدّة أدوار ثانوية، ينبغي على الفاعل أن يحكم ويقيس الطاقة التي يبذلها للقيام بها، كما ينبغي عليه أن يكون الحَكَم بين مختلف الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في وجوده اليومي.

هذا يعني أن أنساق المعرفة المقرونة بمختلف الأدوار، داخل النسق الوظيفي، لا تفرض «كأشياء» على المنفّذين بل تشكّل موضوع تدرّب، واتخاذ مسافةٍ واختياراً من قبل الفاعلين. بالطبع، داخل هذه الأنساق، تترابط السلوكات الفعلية والأحكام الواقعية والقيمية التي يصوغها الفاعلون، تترابط مع تمثّلاتهم وأهدافهم ومصالحهم، كما تترابط مع التمثّل الذي يكوّنونه عن الضغوطات التي تثقل عليهم وعن حدود هذه الضغوطات.

ومع أنساق الترابط تزداد المسافة اتساعاً بين العملاء، لأن الأعمال في هذه الحالة، ليست على علاقة مع الأدوار، وقد يكون العملاء في حالة تنافس أو صراع. وتساهم المعارف والتمثّلات بأعمال العملاء وتجعلها ممكنة، إنما مع اختلاف في النتائج. وكما رأينا ذلك سابقاً، في مجرى الصراعات[11]، فالتمثّل الذي يمكن أن يكوّنه الفاعل عن عدوّه وعن مشاريعه يؤدي إلى نمط من القرار؛ فالفاعل يمكن أن يكون له الخيار بين استراتيجيين، وخياره يتحدّد بالتمثّل الذي يكوّنه، في مرحلة اتخاذ القرار، عن مشاريع (السلمية أو العدوانية) عدوّه. وبالتأكيد قد يعدّل نجاح أو فشل

القرار المتّخذ من تمثّل الفاعل الذي يوجّه سلوكه بالنظر إلى المعلومات التي يتلقّاها.

إن القيام بتحليل أنساق الترابط هذه يؤدّي إذاً إلى تباين أعداد المنطق: منطق الفاعلين، مشاريعهم وتمثّلاتهم، ومن جهة أخرى منطق نسق الترابط حيث ينضوي الفاعلون (إرادياً أو قسراً). فنسق الترابط يتضمن منطقه، مفاعيله، ومساره، ومفاعيله البارزة. ضمن هذا التناقض المحتمل، يمكن أن تعرف مطامح وآمال العملاء كل النتائج المتباينة، بدءاً بالنجاحات غير المتوقّعة وصولاً إلى الإحباطات الكلّية. وتساهم التمثّلات والمعارف، في كل حين، بالأعمال وتفسّرها، جزئياً؛ لكنها تلعب كل الوظائف المحرّكة أو المعيقة، تبعاً لمسار الترابطات.

يمكن إذاً أن يكون للتمثّلات وحدها نتائج واضحة، وفي بعض الحالات، نتائج كبيرة، كما تبرز ذلك حالة الرعب المالي. نعيد، بشكل مبسط، وصف هذه الحالة: تنتشر إشاعة عن إفلاس محتمل لعدد من المصارف؛ يسحب المودعون، الخائفون من هذا التهديد، ودائعهم قبل أن تعلن المصارف الإفلاس؛ وهذا ما يؤدّي إلى جعل المصارف مفلسة فعلاً.

هذا يؤكّد، ومن خلال هذا المثل، الأهمية البارزة للتمثّل ولانتشاره: يؤدّي الاعتقاد، إلى حدّ ما، إلى الحقيقة:

«الاعتقاد بصحة الإشاعة له نتيجة في التسبّب بتحقيقها... في بعض الحالات، يمكن للأيمان foi أن يرفع الجبال فعلاً»[١٢]. وقد يكون «بروز ظاهرة» نتيجة بثّ التمثلات.

البنيات الاجتماعية والمعارف

بعيداً عن السلوكات الفردية وعن التفاعلات، تعود المسألة العامّة للرمزوية symbolisme لتُطرح على مستوى المجتمع بمجمله. وضمن هذا السياق، تصبح، بشكل خاص، عرضة للنقد، أطروحتان من أطروحات

التراث السوسيولوجي، أطروحة «موضوعية» الرمزوية المنسوبة إلى ديركايم، وأطروحة التحديد détermination عن طريق البنيات الاجتماعية التي صاغها ماركس. هاتان الأطروحتان كانتا مثار رفض من قبل الفردوية المنهجية: إنهما تطرحان الكثير من المشكلات كي تستبعدا دون نقاش.

في المقال «الرمزوية الاجتماعية» المنشور في المعجم النقدي لعلم الاجتماع، يستهدف النقد تشوّش التعريفات وغموض «موضوعية» الرمزوية. وتنسب ثلاث أطروحات إلى العلوم الاجتماعية مستوحاة من أعمال ديركايم:

«... ثلاث أطروحات تستخلص من كتاباتهما. بالنسبة لهما، تشكّل الرمزوية الاجتماعية نظاماً من الظاهرات (الممارسات والمعتقدات) يمكن أن توصف بالظاهرات الموضوعية، بالمعنى الذي تؤسّس فيه هذه الظاهرات جماعة أصيلة من بين أعضاء المجتمع. ويتمّ استقراء قضية معكوسة من هذه الأطروحة الأولى: لا ينشأ مجتمع ولا يستمر في الوجود إلّا إذا توصل إلى أن يتكوّن كجماعة رمزية. إلى هاتين القضيتين، يجب أن نضيف ثالثة: لأن الرمزوية الاجتماعية لا تنفصل عن عملية التواصل، فإنها (أي الرمزوية) تتغير وفق شكل ومحتوى عملية التواصل ذاتها»[١٣].

إن الغموض الذي يلفّ هذه التلميحات، ناتج بشكل خاص عن الإبهام بين «عقلانية، موضوعية، مجتمع»[١٤]. وهكذا يوحي ديركايم، بنظريته عن «التمثّلات الجماعية»، بأن هذه التمثّلات قد ترمز إلى المجتمع، بمعنى أنها قد تساعدنا في رسم صورة عنه، وأنها من جهة أخرى قد تحافظ على وجوده، لأنها تسمح لأعضائه بالتواصل فيما بينهم. وهكذا يكون قد أعطى حقيقة للمثالات (جمع مثال) والقيم، أي أعطاها موضوعية لم تؤكّدها التجربة l'expérience.

وهكذا تُطرح من جديد المسألة العامة، مسألة أن نعرف إذا كان ممكناً الاحتفاظ بأطروحة تحديد الأنساق الرمزية من قبل البنيات الاجتماعية، مهما كانت طريقة فهمنا لهذا التحديد. وهنا تستعاد إحدى

البديهيات الأساسية للتراث السوسيولوجي والتي عبّر عنها بوضوح ديركايم: من خلال هذا المنظور، تكون مهمة علم الاجتماع تفسير كيف توجّه «البنيات الاجتماعية» سلوكات الأفراد ومشاعرهم وتمثّلاتهم[١٥].

وهذا ما قد يصبح ـ حسب المقال «المعرفة» المنشور في المعجم النقدي لعلم الاجتماع ـ موضوع علم اجتماع المعرفة:

«. . . مجموعة من المسائل والتوجّهات المنهجية، التي تتخذ موضوعاً لها دراسة «المحدّدات» déterminants الاجتماعية وخاصة المعرفة العلمية. بمعنى أشمل ـ أكثر شمولاً، مما يدعونا إلى التساؤل إذا كان الحقل ما زال محدّداً في هذه الحالة ـ أن يعرف علم الاجتماع كيف يضع تحت سلطته «محدّدات» العقائد والايديولوجيات كما المعرفة»[١٦].

هذه هي الفرضية التي يوسعها درساً ديركايم في كتابه: الأشكال الأوّلية للحياة الدينية Les formes élémentaires de la vie religieuse، عندما يبيّن أن تصوّرات أساسية علمية (تصوّر القوّة force) وبعض الإجراءات العملانية (إجراءات التصنيف مثلاً) تتحدّر مباشرة من التجربة الاجتماعية.

إذا كانت هذه الفرضية عن التحديد الدقيق للمعارف، التحديد الذي يتمّ بواسطة «البنيات الاجتماعية»، قد رفضتها ابستمولوجيا الفردوية المنهجية، فإن النقد المقدّم هنا يميّز بين طرح تاريخي ينبغي أن يقرّ بوجود علاقات بين القرينة الاجتماعية ـ التاريخية وخلق النماذج العلمية، وطرح أكثر دقّة حول ظروف الإنتاج العلمي، الذي يضع حدّاً لمدى القضايا الموجبة ذات الطابع الحتمي.

ويبيّن توماس كوهن Thomas Kuhn أن العلم يتطوّر ويتوقّف عن التطور ضمن الجماعة، أي ضمن الظروف الاجتماعية. لكن لهذه التلميحات حدودها، إذ لا يمكن أن يستنتج منها أن النظريات العلمية تتعلّق «بالتعسف الثقافي». فالظروف الاجتماعية تقدّم توجّهات عامّة، إنما لا تحلّ محلّ متطلّبات الموضوعية التي هي متطلّبات العلم:

«. . . لا يمكن أن تقدّم التجربة الجماعية إلى نشاط المعرفة سوى توجّهات غاية في العمومية. . . »(١٧).

هـذه المـلاحـظات لا تصلح كثيـراً بـالنسبـة للعلوم الإنســانيـة والاجتمـاعية، حيث، هنـا أيضاً، الـظروف الاجتماعيـة، «المؤسسات والبنيات الاجتماعية توجّه نشأة وضعف النماذج»(١٨).

«. . . لم يباشر ديركايم البحث الذي كاد أن يقوده إلى الانتحار، لو لم يكن يشغله همّ ـ ايـديولوجي إذا شئنا ـ تدامج الأفراد في المجتمع»(١٩).

لكن إذا كان مؤلّفه قد أصبح كلاسيكياً، فذلك عائد إلى أن هذا الكتاب يسمح بتفسير عدد من الوقائع، انطلاقاً من فرضيات مقبولة.

لا تؤدّي إذاً خلاصة هذا النقاش إلى الرفض الكامل لفرضية التحديد الاجتماعي للنماذج الاجتمـاعية، تنـاولت ذلك علوم الـطبيعة أو علوم الإنسان، بل تضع حداً لمدى ما تتناول آخذة بعين الاعتبار إجراءات البحث العلمي:

«. . . اذا استخلصنا من هذه القضايا تعميماً généralisation جسوراً، الذي وفقه قد تعكس النظريات العلمية الرهانات الاجتماعية وحدها، عندها نستغني عن إمكانية التمييز بين علم، ايديولوجية، هذيانdélire »(٢٠).

* * *

الايديولوجية

إن المشكلة التقليدية في علم اجتماع الايديولوجيـة الكلاسيكي يشكّل، بالنسبة للفردوية المنهجية، هدفاً مميّزاً للنقد، وبمعنى ما، مكان إثارة. فلقد سلّم التراث التقليدي، من خلال توجّهات مختلفة، أن أنساق المعتقدات، والمشاعر والتمثّلات تتحدّد بالنسبة إلى جماعة اجتماعية (فئة اجتماعية، طبقة أو حزب) ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى مصالح هذه الجماعة. إن هذه المسألة، وفق هذا المنوال الجديد، هي مسألة

إيجاد فرضية تحديد المعارف بواسطة البنيات الاجتماعية، الأُطروحة التي تضع موضع تساؤل الطرح الفردوي.

أضف إلى ذلك، أن المفهوم التقليدي يدخل موضوعة التحديد هذه، أو على الأقلّ موضوعة تأثير المعتقدات المشتركة على الخيارات والمواقف، على عمليات الالتحام بين الأفراد، دون علمهم. فالتقليد الماركسي، دون أن يتوقّف بالضرورة عند موضوعة «الوعي الكاذب» faus-se conscience قَبِل الفكرة العامّة التي تعتبر أن أعضاء طبقة اجتماعية معينة تنقاد، بحكم انتمائها الطبقي إلى إدراك «الحقائق» الاجتماعية وفق المنظور الخاص بها، وبالتالي إلى إعلاء شأن بعض هذه «الحقائق» على حساب المظاهر الأخرى. هذه الأُطروحة، بجوهرها، قد تقيّد، بشكل هائل، المبدأ الفردوي الذي يسلّم، حتى ولو لم يؤكّد الفكرة المجرّدة عن حرية دون قرينة ودون ضغط، بوجود حرية اختيار أساسية من جانب كل عميل اجتماعي.

وأخيراً نقول بأن التقليد الاجتماعي يعزو بأشكال متعدّدة، بعض الموضوعية لهذه الايديولوجيات (الأخلاقية، والدينية، والسياسية)، ويمنحها التطوّر، والتاريخ القابل للكشف، وقوّة التأثير على الأفراد. فالطرح الفردوي الذي يسلّم، على العكس، أن ذرّة التحليل هي الفرد ومجموعة التفاعلات، لا يمكن إلاّ أن يجد في تراث التحليل الاجتماعي - التاريخي للأيديولوجيات، سوى الأُطروحة النقيض لمسلّماته. لهذا قد يقترح الطرح الفردوي قلب حدود المسألة: فهم الأيديولوجيات، ليس كأنساق أو بنيات رمزية مفروضة على العملاء، بل البحث، انطلاقاً من خيارات العملاء، عن لماذا يمكن أن يلتزم هؤلاء العملاء بأيديولوجية.

إن تعريف الأيديولوجية، أو بشكل أكثر دقّة تعريف الظاهرات التي يمكن أن ننظر إليها تحت هذا التعيّن désignation المتعدّد المعاني،

أساسي ضمن هذا الإطار. فالمنظور الذي اختير يستبعد دراسة الأنساق الرمزية، أمثال الأيديولوجيات الدينية أو السياسية، كي يعلي شأن عمليات الالتزام «بالأفكار المقتبَلَة» idées reçus. قد يصبح هذا موضوع تفكير أكثر منه موضوع أن نبيّن أن الالتزام «بالأفكار الكاذبة» idées fausses يمكن أن نجري تحليله وفق مبادىء الفردوية المنهجية (٢١).

إن القصد هو البحث، عن طريق معاينة طبيعة الالتزامات، كيف يمكن أن يتركّز الاختيار على «حقائق كاذبة»، مع التسليم أن كل اختيار له عقلانيته. معيار الكذب هذا يعتبر أساساً بالنسبة للأيديولوجية.

هذا الكذب fausseté لا معنى له إلاّ بالنسبة للحقيقة، إذاً ضمن ميدان الأيديولوجيات العلمية زوراً، أو التي تدّعي أنها أصبحت مشروعة بالعلم، يمكن أن نختار الأمثلة وصولاً إلى تعريف الأيديولوجية. بهذه العبارة نعني مجموعات الأفكار والتمثّلات التي تدّعي وضع أساس النظام الاجتماعي والعمل السياسي على التحليلات العلمية. ويكون عندها تعريف الأيديولوجيات:

«. . . بأنها مذاهب doctrines تستند إلى النظريات العلمية، إنما إلى النظريات الكاذبة أو المشكوك بها أو نظريات أُسيء تفسيرها، والتي نعطيها مصداقية لا تستحقّها»(٢٢).

فالمشكلة التي تُطرح إذاً هي أن نعرف لماذا وكيف يمكن أن يسيء العملاء الاجتماعيون التأويل. يجب أن ترتكز الإجابات عن هذه المسألة على النظر بالوضعيات حيث يوجد العملاء، الوضعيات التي انطلاقاً منها يلتزم هؤلاء ـ عقلياً بنظرهم ـ بنظرية خاطئة théorie erronée. لنتوقف هنا عند أنماط ثلاثة من المفاعيل: مفاعيل الموقع، والتهيؤ disposition والاتصال communication.

وينبغي أن نسلّم أن العملاء الاجتماعيين، البعيدين عن التفكّر

بالحقيقة من وجهة نظر مطلقة absolu وخارجية، يدركونها انطلاقاً من موقعهم وبطريقة مشوّهة وجزئية. هذا بالضبط ما أشار إليه ماركس في تحليله عن تأليه fétichisme السلع: انطلاقاً من موقعهم وتجربتهم اليومية، يلاحظ التجّار أن البضاعة يمكن أن تجني أرباحاً عندما يرتفع الطلب عليها، وأنها قد تخسر من قيمتها عندما يقلّ عدد الزبونات. وهكذا يتبيّن لهم بأن القيم ترتبط بالسوق وأن القانون الحقّ للقيمة هو، في الحقيقة، قانون العرض والطلب.

هذا ما يدعو إلى الحديث عن «مفعول التهيؤ» للدلالة على واقع أن العملاء الاجتماعيين يضطرّون إلى إدراك الظاهرات وفق رواشمهم المرجعية الخاصة بهم أو وفق عاداتهم الذهنية؛ وهذا يؤدّي إلى سوء تفسيرها. ويعطي ماكس فيبر عن ذلك مثلاً معبّراً عندما يحلّل دَهَش المعاين العصري تجاه الممارسات السحرية: هذا المعاين مهيأ، بثقافته، عندما يرى ممارسات المشعبذ، أن يُدهش أمام سلوك كهذا وأن يعتبر ذلك غير معقول inintelligible وغير عقلي. وكما يحاول أن يوحي بذلك ماكس فيبر، أن مشكلة السحر magie موجودة هنا في ذهن المعاين وليس في ذهنية الساحر اللاعقلية.

إلى مفاعيل الموقع والتهيُّؤ هذه، يضيف بودون المفاعيل التي يسمّيها مفاعيل «الاتصال» قاصداً بذلك كل المفاعيل المرتبطة بالاتصال وبعدم الاتصال non-communication. يتبع ذلك، بخاصة، واقع أن العميل الاجتماعي، في وضعية التقاط فكرة أو معلومة، وفي حالات مختلفة، يرى نفسه قليل الميل إلى تفحّص حقيقة المضامين، لكنه يميل إلى الوثوق بالسلطة التي تعبّر عنها"[٢٣]. فالفاعل الاجتماعي، انطلاقاً من موقعه ومن معارفه المحدودة، وخلافاً لطوباوية الصفاء والاتصال الكامل، يميل في الغالب إلى التعاطي مع الأفكار وكأنها «علب سوداء» ينبغي أن نفوّض أمرها لأهل الاختصاص. وعلى مستوى أكثر تعقيداً من مستويات الاتصال، يجدر أن نشير إلى أن نظرية معيّنة قد تعني فاعلين اجتماعيين

وحلقات. فكرية لأسباب متنوّعة، بعيدة عن الأسباب العلمية. فنظرية ذات طابع اجتماعي وسياسي (كنظرية التنمية، ونظرية العالم الثالث، وأطروحة التنمية غير المتكافئة) قد تغري وتهمّ جماعات الصحافيين السياسيين الذين يجدون فيها تبريرات لمواقعهم، بينما يتحفظّ تجاهها العلميون les scientifiques أو يتردّدون في تأييدها. وهذا ما يدعو إلى القول إن بنية الاتصال تؤكّد هنا أن معظم الفاعلين الاجتماعيين لا يمكن أن يصغوا إلى آراء وانتقادات أهل الاختصاص بل قد يصغون إلى التبريرات التي يعطيها غير الاختصاصيين.

قد لا يكون من قبيل التناقض معاودة تأكيد المبدأ العام، مبدأ «عقلانية» سلوك الفاعلين مع التشديد على الالتزام بأفكار كاذبة، شريطة أن نصوّب مفاعيل الموقع والتهيؤ والاتصال. وشريطة أن نأخذ، بعين الاعتبار تعقّد «الاهتمام»: فالفاعل الاجتماعي قد «يهتمّ» بالنظريات، ليس فقط لما يجد فيها من محتوى عن الحقيقة، بل نظراً لما يمكن أن تقدّم له من منفعة، وقد يكون إدراك ذلك معقّداً:

> «يمكن لنظرية معيّنة أن تهمّ فاعلاً اجتماعياً، ليس فقط لأنها تقدّم له أساساً إدراكياً لعمله، بل لأنها تسمح له بأن يحلّ مشكلاته الخلقية أو مشكلات التزاماته الأدبية التي يصادفها عادة في تنفيذ دوره»(٢٤).

هذا يعني أيضاً أن هذه الأفكار «الهامّة» لا تشكّل موضوع تأمل هادىء من قبل العملاء الاجتماعيين. فينبغي أن تفسّر المعرفة على أنها عملية فاعلة، إنها صيغة الفاعلين، أي صيغة العملاء الساعين الذين يحفظون الأفكار أو النظريات ويهتمّون بها، أملاً منهم في تحسين أعمالهم.

فالفاعلون الاجتماعيون، المتموقعون والمتهيئون، المرتبطون ببنيات الاتصال الخاصة، هؤلاء قد يكون اهتمامهم، في الواقع، اهتماماً بأفكار ونظريات خاطئة.

* * *

هناك مسألة أخيرة يمكن أن تُثار وهي مسألة معرفة إذا كانت الأفكار والمعتقدات والنظريات، بشكل عام، هامّة أو غير هامّة، في سياق الأعمال والتفاعلات. مهما كانت هذه المسألة تافهة، فإنها ليست هزيلة بالنسبة لنظرية العمل؛ والإجابات عنها قد تكون دالّة على تفسيرات «عقلانية» السلوكات.

والحال أن ريمون بودون يجيب عن هذه المسألة العامّة، بالإشارة إلى خصوصيات الحالات التي نواجه: «إن دور الأفكار والقيم هو أحياناً أكثر أهمية مما نظن»[٢٥] و«أحياناً أقل أهمية مما نعتقد»[٢٦].

في وضعيات معيّنة، الإبهامات والتعقيدات هي هكذا بحيث أن الوضعيات تمرّ بالضرورة عبرعملية إعداد النظريات التي تستخدم لتبرير الحلول المقترحة. والحلول المعروضة تأخذ بالاعتبار المعطيات الاجتماعية والأوضاع والموقع المناسب للفئة الاجتماعية القادرة على وضعها في الاستخدام. إنما بعيداً عن فترة الإعداد، قد تتماشى هذه البناءات مع مصير شبيه بمصير النظريات العلمية، وقد تستمرّ أبعد من ظروف إعدادها. بهذا المعنى، يكون للبناء النظري دور في سلوكات الفاعلين، يمكن أن ننظر إليه كمتغير مستقل.

لكن في حالات أخرى، اضطُّر بعض المعاينين أو المنظّرين إلى منح الأفكار، كما الأيديولوجيات، دوراً مفرطاً بالنظر إلى تأثيرها الحقيقي. فالكثير من النظريات أدخلت فرضية التأثير المباشر للأفكار والقيم في التغيير الاجتماعي. فالتفسير السطحي للأخلاق البروتستانتية تعطي لماكس فيبر الفرضية التي يعتبر فيها أن الكالفينية calvinisme قد تكون «سبباً» (بل السبب) لتطور الرأسمالية. لكن الأعمال المختلفة التي أجريت حول هذه المسألة بيّنت أن الكالفينية إذا كانت قد جذبت، في الواقع، النخب élites الاقتصادية في القرن السادس عشر، فإن تطوّر الرأسمالية قام على ظروف أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية. ففي الكثير من وضعيات التحليل يجدر أن تعالج الأفكار والأيديولوجيات كمتغيّرات تابعة.

لا يدعو هذا التذكير بفرادة الحالات للدهشة، فإن الفردوية المنهجية قد عبّرت عن ذلك في مقدّماتها prémisses. فالفردوية المنهجية، أي هذا العلم الاجتماعي الذي لم يتخلَّ منذ انطلاقته عن دراسة السلوكات الفردية وتفاعلاتها الخاصة، لم يكن لها هدف أن تزيل الخاص المفرد لصالح

التفاعلوية

إن دراسة التفاعلات بين الأفراد والجماعات بدأت منذ بدايات العلوم الاجتماعية. لقد حدّد ماكس فيبر موضوع علم الاجتماع بفهم العلاقات بين الفاعلين الاجتماعيين وبتفسير سير هذه العلاقات. وضمن المدرسة الديركايمية، يعتبر كتاب مارسيل موسّ Marcel Mauss ، محاولة حول الهِبَة، البحث النموذجي حول التفاعلات الانتروبولوجية، أي التبادلات بشكل هبات وهبات مضادّة. ولقد بيّن مارسيل موسّ، عن طريق مقارنته عدداً كبيراً من الممارسات والتعابير، إلى أي حدّ يتمتّع هذا النمط من التبادل ـ والتفاعل ـ بطابع كوني.

وتوسّع الفرد شوتز Alfred Schütz، مؤكداً بهذا الصدد ملاحظات ماكس فيبر، بدراسة مجموعة من النماذج التصوّرية الهادفة إلى تحليل التفاعلات والعلاقات البيشخصية في المجالات المختلفة للحياة اليومية (شوتز ١٩٧١).

مع ذلك، إن أعمال علم النفس الاجتماعي هي التي عمّقت الأبحاث حول التفاعلات وأظهرت فيها مختلف الوجوه، بدءاً بالتفاعلات بين الأفراد (التفاعلات الرمزية) وصولاً إلى التفاعلات بين الجماعات وداخلها. إن حقل التقصّي والتحليل التجريبي هو ذو اتساع كبير، إن بالنسبة لدراسات السلوكات الفردية ضمن التفاعلات (دواز Doise وبالموناري Palmonarie ←

القوانين أو الحتميات العامّة. وإذا كانت تطمح إلى اكتشاف انساق التفاعل الكامنة ضمن الظاهرات التي تدرسها، فإنها تميل إلى تحليل المخصوص singulier لإبراز التعددية اللامحدودة للحالات.

← ١٩٨٤) أم بالنسبة لدراسات ديناميات التفاعلات بين الجماعات (المنافسة، الصراع، الإسقاط، التماهي، التصنيف...).

ويرتسم فوق هذه الدراسات المتعدّدة مفهوم عام عن العلوم الاجتماعية يجعل من التفاعلات الموضوع المركزي للعلوم الاجتماعية، ويجعل من المناهج المستخدمة في هذه الأعمال، المنهجية الأساسية.

ضمن هذا الإطار تُشكّل التفاعلوية أحد نماذج العلوم الاجتماعية، البعيدة كثيراً عن النماذج الموضوعوية والهولستية. ويعتبر هذا النموذج الأشخاص كفاعلين قادرين على الاختيار والقيام بالمبادرات والستراتيجيات؛ إنه يجعل من الفاعل الفردي وحدة تحليل. إذاً تعتبر التفاعلات من انجازات الفاعلين العاملين، بين بعضهم البعض، ضمن وضعية. وتجدر هنا الإشارة خاصة إلى الطابع الإدراكي، وإلى المنافسات، والمزايا التي يتمتّع بها الفاعلون، وإلى معارفهم وتوقّعاتهم ونظراتهم التي يكوّنونها عن أدوارهم (باديولو Padioleau، ١٩٨٦). وتصبح بعض توجهات البحث ممكنة، انطلاقاً من هذه المبادىء، إذا ما تمّ التشديد، مثلاً، على المظاهر الإدراكية أو على الأبعاد التوافقية للتفاعلات.

إن أعمال ايرفينغ غوفمان حول حياة الانعزال وحول الطقوس الاجتماعية (غوفمان ١٩٦١، ١٩٧٤) تشكّل مثلاً معبّراً عن استخدام النموذج التفاعلي استخداماً مثمراً.

الايـديـولوجيـات

منذ أن أطلق نابليون الأوّل كلمة «أيديولوجيين»، وهي الكلمة التي نحتها ديستات دي تراسي Destutt de Tracy، على الأحرار المعارضين لنظامه، لم ينقطع التفكير حول الأيديولوجيات من دفع الأبحاث وإثارة المنازعات. ولقد جعل ماركس من تحليل الأيديولوجيات تحليلاً نقدياً (الأيديولوجيات الفلسفية، الدينية، التشريعية) اللحظة التدشينية للتحليل الاجتماعي (ماركس ١٨٤٥)، وفي الوقت نفسه قام بدراسة تكوّن الأيديولوجيات انطلاقاً من علاقات الإنتاج الاجتماعية. بهذا المعنى، تساهم الأيديولوجية مع أنظمة الاستغلال بالوهم الخاص وتختفي ضمن شفافية المجتمع الشيوعي. إن التحديد الذي اقترحه مانهايم Mannkeim (١٩٢٩)، يجعل دلالة تصوّر الأيديولوجية أكثر شمولاً ويسمحُ بتطبيقه على نسق التمثّلات، النسق الخاص بالفئة، او الطبقة أو الاثنية، المتعلّقة بالتنظيم الاجتماعي، والغايات المشروعة ووسائل تحقيقها (أنصار ١٩٧٤).

لقد عبّرت الأنظمة التوتاليتارية، النظام الهتلري والنظام الستاليني، أفظع تعبير عن الأهمية التي يمكن أن تتخذها الايديولوجيات ضمن وضعية الاستئثار السياسي وكيف تكون (الأيديولوجيات) أداة أساسية للتعبئة والقمع الاجتماعي (ليفور Lefort، ١٩٧٦). زد على ذلك، أن الأديان يمكن أن تشكّل السند الرمزي الأساسي، وأن تستخدم وسيلة تدامج وضبط اجتماعي. ضمن هذه الوضعيات، كل تحليل موضوعي للأيديولوجيات، السياسية والدينية، كونه التحليل الذي يكشف الطابع التاريخي والقمعي للأيديولوجيات، هو مثار ملاحقة من قبل السلطات المعنية ومن قبل السلطة العسكرية المرتبطة بها.

في الأنظمة الديمقراطية التعددية، إن حرية التعبير، وتعددية الأحزاب وتراجع العقائد وعدم تسييس المواطنين النسبي تعطي للعديد الانطباع بزوال الأيديولوجيات أو حتى «بنهاية الأيديولوجيات». لكن صراع الأحزاب للوصول إلى السلطة، وضرورة إقناع الناخبين بشتى وسائل الخطابات والصور، تجبر كل تنظيم سياسي على إنتاج نسق رمزي متماسك نسبياً، يعدّله ويغيّر فيه بالنظر للعوائق أو الفشول (جمع فشل)، وتجبره على ابتداع الطرق الكفيلة بإخفاء المصالح الخاصة أو بستر عدم القدرات على حلّ المشكلات العينية (انصار، ١٩٧٧).

إن تطوّر وسائل الاتصالات الجماهيرية في الديمقراطيات التعددية أفسح المجال أمام بروز مصادر متنوّعة لإنتاج الدلالات والصور السياسية، ونتيجة هذا الواقع، نشر هذه الدلالات وبثها بشكل كبير. إن وسائل الإعلام الوطنية، الهادفة إلى جذب أسماع الناس، ينبغي أن تتجنب التصادم مع العديد من المستمعين وأن تسعى إلى مداراة كل الحساسيات والمشاعر؛ إن هذه الوسائل تعيد إنتاج ايديولوجية توافقية لا حدود واضحة لها وتتخلى طوعاً عن التطرف السياسي وتطرح نفسها كمراقب محايد. إنما وسائل الإعلام الخاصة، التي تتوجّه إلى جمهور خاص نقابي، أثني أو ديني، فإنها، على العكس، تعيد إنتاج ايديولوجيتها المحلّية مع رموزها ولغتها الخاصة.

الحواشي والمصادر

(١) La logique du social، مصدر سابق، ص ٢٧٢ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٣ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٣ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢ .

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣ .

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) المصدر نفسه، ص ٢١ .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) المصدر السابق، ص ٨٨ .

(١١) راجع الفصل الثامن من هذا الكتاب .

(١٢) المصدر السابق، ص ١١٩ .

(١٣) Dictionnaire critique de la sociologie، ص ٥٤٠ ـ ٥٤١ .

(١٤) المصدر السابق، ص ٥٤١ .

(١٥) La logique du social، الفصل الثامن .

(١٦) ...Dictionnaire critique، مصدر سابق، ص ٩٦ .

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩٦ .

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠١ .

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠١ .

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٢ .

(٢١) ريمون بودون، الأيديولوجية أو أصل الأفكار المقتبلة L'Idéologie ou l'origine des idées reçues، باريس، منشورات فايار Fayard، ١٩٨٦، ص ١٨ .

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٥ .

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٢٣ .

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧٤ .

(٢٥) ريمون بودون، La place du désordre; critique des théories du changement social، باريس، P.U.F، ١٩٨٤، ص ١٤٦ .

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٥٦ .

القسم الرابع

علم الاجتماع في الحاضرة

إن العلوم الاجتماعية الأربعة التي تطرّقنا إليها، يرسم كل واحد منها صورة شاملة عن المجتمعات، تمثّلاً عاماً، إنما يبدو أنه بالإمكان استخلاص ملامحه العامّة. وإلى جانب الأبحاث والتحليلات المسهبة، فإنها تبني ما نستطيع أن نسمّيه «رؤية الاجتماعي» يمكن أن نستخلصها، بحدّها الأقصى، من الرحلة التي قمنا بها.

هذه «الرؤى للاجتماعي» هي متباينة بشدّة، كما سيكون علينا أن نذكّر بذلك، لكنها مع ذلك تملك نقاطاً مشتركة أو بديهيات مشتركة يجب أن نشير إليها.

ويبدو لنا أن هناك نقطة تباعد تتقاطع، تتشكّل من مفهوم الموضوع. إلى أين يصل الموضوع في البنيوية التكوينية وفي المفهوم الستراتيجي عن الأعمال الفردية؟ هنا نجد تعارضاً واضحاً حيث تواجه كل العلوم الاجتماعية المسألة نفسها وتجيب عنها بطرق متعارضة. لكن هنا أيضاً يُطرح السؤال، هل التعارض كائن في المقدّمات prémisses أم في النتائج؟

وكما يمكن أن نتوقع في مثل هذه الحالات، هذه المفاهيم المختلفة، هذه النماذج الصغيرة داخل العلوم الاجتماعية تفضي إلى تهيئة تصوّر عن ذاتها، إلى إعداد مفهوم عن العلم الاجتماعي وما هي عليه علميته scientificité، أو ما يجب أن تكون عليه. نحن نعرف أن هذه المسألة طُرحت مع العلم الاجتماعي ذاته، وأنها سعت، من خلال علوم الطبيعة والعلوم التاريخية، أو بالعكس من خلال اطراح النماذج العلمية

الأخرى، للوصول إلى القواعد المنطقية لعلميتها. وهنا أيضاً نجد مسألة أساسية تأتي الإجابات عنها في غاية الدلالة.

وأخيراً، تُطرح المسألة التقليدية عن دور العلوم الاجتماعية في الحاضرة، وهي المسألة التي أجاب عنها جهابذة علماء الاجتماع منذ سان سيمون وحتى ماكس فيبر وديركايم وتظل مطروحة ما دام الجواب لم يأتِ صريحاً وواضحاً. إنها المسألة التي تنضمّ حتماً، ورغم تحفّظات البعض إلى المسألة التقليدية للعلوم الاجتماعية في الحياة السياسية.

إعادة الانتاج والستراتيجية

إن قراءة سريعة لأعمال بيار بورديو الأولى تجعلنا نعتقد أن مفهومه العام عن المجتمع يشدّد خاصة على الموضوعية، و«إعادة الإنتاج»، وتجدّد العلاقات الطبقية. لذلك وانطلاقاً من هذا التفسير المبسّط، نشأت مجادلات وتطوّرت، متهمة هذا المفهوم بأنه اقتصر على التحليل الحتمي والماركسي والديركايمي أو البنيوي. وأنه لصحيح أنه من الممكن، إذا اكتفينا ببعض الاستشهادات المختارة، أن نتوصل إلى هذا التبسيط الجدالي. لكننا هنا سنحاول أن نصل إلى المفهوم العام في تعقيداته، وبقدر المستطاع، في تدرّجاته.

وينبغي، بادىء ذي بدء، أن نشير إلى أن هذه الصورة الشاملة عن الاجتماعي، التي سنتوصّل إليها من خلال أعمال بيار بورديو، لا تقتصر على المجتمع المجرّد أو حتى على المجتمعات الحديثة، بشكل عام، إنما تختص، عينياً concrétement، بالمجتمعات التي شكّلت موضوع دراسات تجريبية، أي أصلاً المجتمع القديم كابيل Kabyle والمجتمع الفرنسي. فالطموح لتكوين نظرية اجتماعية سوف يتركّز، كما سنرى ذلك لاحقاً، على مبادىء وتصوّرات التحليل الاجتماعي.

النظام القائم

أن يكون هناك وجود لعلاقات اجتماعية لا يمكن ردّها إلى العلاقات الاقتصادية، وأن تشكّل هذه العلاقات موضوع معرفة خاصة، هذه مبادىء، إلى حدّ معيّن، واضحة لا تحتاج إلى تبيان، لكنها فقط سوف تُبرز، لاحقاً، التحليلات. لكن هذا الإيضاح يطرح مشكلة، لأن «موضوعات» الدراسة، والعلاقات الاجتماعية، حتى ولو اكتست بجلباب الحقيقة، لا تعبّر فقط عن حقائق قابلة أن نحسبها، إذ قد يكفي القيام بإحصاء

statistique لفهمها، بل عن حقائق علاقات القوّة وعلاقات المعنى التي تتضمّن سياقات وعمليات ضبط، كلّها معقّدة وغامضة، حتى على بصائر أولئك الذين يؤمّنون تجدّدها.

قد نستطيع، قبل البدء في توضيح هذا المفهوم العام عن العلاقات الاجتماعية وعوضاً عن مقدّمة توضيحية، أن نحدّد موقع الأعمال حول النسق التعليمي[1]. هذه الأعمال تركّز بشدة على واقع أنه ينبغي أن نتبيّن، في الممارسات الاجتماعية، علاقات قوّة وعلاقات معنى تتخذ هنا شكل الترسيخ inculcation والسيطرة. فالعمل التربوي يقوم على فرض التعسّف الثقافي، بواسطة سلطة، أكانت عملية الفرض تتم من قبل العائلة على الأطفال أو بواسطة عملاء متخصّصين لأداء هذه الوظيفة[2].

ولا تصحّ هنا المقارنة بين المجتمعات التي لا تدوّن والمجتمعات التي تدوّن: دون شكّ إن العملاء قد يتباينون، وأمكنة الترسيخ قد تتباين، لكن واقع الترسيخ يتمّ بشكل متساوٍ، وبالتالي تتمّ ممارسة النفوذ الرمزي.

يمكن أن نضع هذه النظرية عن الفرض الرمزي كمدخل للمفهوم العام عن العلاقات الاجتماعية، لأنها تعبّر جيّداً عن هذه السمة الأساسية للروابط الاجتماعية كونها تتضمن علاقات نفوذ وقوة، وخاصة علاقات نفوذ رمزي.

فالعلاقات الاجتماعية إذاً تتميّز باللاتكافؤ، أو بشكل أصحّ، باللّاتكافؤات، وفق طبيعة الثروات التي ندرس. في مجتمعاتنا، اللاتكافؤ الذي يقال عنه المسيطر هو ذاك المتعلّق بالرأسمال الاقتصادي الذي يوفّر إمكانيات تحصيل أشكال أخرى من الرساميل. لكن اللاتكافؤ يمكن أن يكون اللاتكافؤ المرتبط بامتلاك رأسمال رمزي، واجتماعي وثقافي. ويجب ألّا نخلط بين هذه اللاتكافؤات، حتى ولو أمكن ضمّها: ويبدو أن الرأسمال الرمزي المؤسّس على الرأي، والسمعة والتمثّل هو الأكثر هشاشة، والأقلّ قابلية للنقل؛ بينما الرأسمال الاقتصادي هو، على العكس، الأكثر إدارة عقلياً[3].

الأطروحة الرئيسية لهذا المفهوم العام تقوم، وكما رأينا ذلك سابقا[٤]، على أن الملكيات تتجمّع وتتراكم في المجتمع المعاين، مشكّلة هكذا مجتمعاً طبقياً. بالطبع إن هذه القضية قد تؤدّي إلى عدد كبير من الخلافات، إذ تتناسب مباشرة مع قراءة «واقعية» تجعل من الطبقة «حقيقة متماسكة، ومقتطعة» عن بقية الطبقات. فدراسة علاقات القوّة والمعنى تقودنا، على العكس إلى دراسة المدى الاجتماعي والصراعات المتعدّدة التي تجري فيه:

«أردت أن أقطع مع التمثّل الواقعي réaliste للطبقة، كفئة لها حدود واضحة، موجودة في الحقيقة كحقيقة متماسكة ومقتطعة...»[٥].

يتركّز أحد اهتمامات المحلّل على ممارسات السيطرة التي تمارس من خلال العلاقات الطبقية هذه، ونجد أن التصوّرات عن الطبقة المسيطرة والطبقة المسيطر عليها تشكّل جزءاً كاملاً من مصطلحاته التحليلية. لكن سير البحث يوصل إلى كشف علاقات السيطرة في تعدديتها. فإذا كانت علاقة السيطرة المرتبطة بتملك رأس المال الاقتصادي تترافق مع سيادة بقية علاقات السيطرة، إلاّ أنها ليست أبداً العلاقة الوحيدة. من جهة أخرى ليس هناك تطابق تام بين السيطرة الاقتصادية ومختلف أشكال السيطرة الرمزية. وقد لا يكون باستطاعتنا أن ندّعي عزل السيطرة المحدّدة «في الدرجة الأخيرة» ضمن قضية إعادة الإنتاج التي تفترض تآلف أشكال متعدّدة من السيطرة.

كذلك، لا ينبغي أن نقصّر ممارسة السيطرة على العلاقات الطبقية وحدها. ويجدر بنا أيضاً أن نستدّل على أشكال السيطرة الخاصة التي تمارس ضمن «حقل» معيّن، أكان هذا الحقل علمياً أو سياسياً أو أدبياً. فالحقل الأدبي، على سبيل المثال، له رجالاته المسيطرون والمسيطر عليهم، له علاقات قوة وصراعاته الداخلية الهادفة لتغيير علاقات السيطرة أو للحفاظ عليها[٦]. وهذه الممارسة للسيطرة في هذا الحقل الانتاجي لا يمكن أن تردّ إلى ممارسة السيطرة ضمن العلاقات الاقتصادية. وقد يكون جائزاً القيام بدراسات بنيوية متشابهة بين الحقل الأدبي والحقل الاجتماعي

بمجمله؛ لكن التشابه لا يعني التماثل؛ وللسيطرة الرمزية ميادينها الخاصة بنوعيّاتها spécificités.

لهذا نقول إن إحدى مهمّات المحلّل الاجتماعي ستكون دراسة المنطق الخاص بمختلف الحقول ودراسة تمازج مختلف أشكال السيطرة، أمثال السيطرة الاقتصادية والسيطرة الرمزية، الذي يجعل (أي التمازج) علاقات القوّة مشروعة.

وهكذا نصل إلى الفرادة الأخرى المميّزة لهذا المفهوم عن العلاقات الاجتماعية: تحليل العنف؛ فمن بين العلوم الاجتماعية التي درسنا، لم نرَ علماً يولي هذا القدر من الأهمية لهذا البعد ضمن العلاقات الاجتماعية، كما لم نرَ بهذا القدر تركيزاً على تعدّدية أشكال العنف.

لقد رأينا سابقاً بأن العلاقة التربوية ما هي سوى شكل من أشكال «العنف الرمزي الذي يفرض تعسّفاً ثقافياً، بواسطة نفوذ تعسفي»[٧]. هذا يعني أن العلاقة الأولى للذات مع الأبيتوس هي علاقة عنف رمزي، بما لهذه الذات من قدرة على تحمّل التعسّف المفروض. فالعمل التربوي الأوّلي يتمّ ضمن العائلة التي تجد نفسها مخترقة بعلاقة العنف الرمزي هذه. ثمّ يأتي دور علاقة الفرض التي تمارس في المدرسة والتي ترتبط بالمسافة القائمة بين الأبيتوس الأوّلي المفروض ضمن العائلة ونسق التهيّؤات Dispositions الذي ينزع النسق المدرسي إلى فرضه. فتدامج فئة اجتماعية يقوم على الهوّية، الجزئية أو الكلّية، لمفاعيل العمل التربوي في ترسيخ آبيتوس معيّن على أعضائه. هذا يعني أن «الجمعنة» socialisation التي تقدّم عادة كمجموعة من عمليات التكيّف تتضمّن، في الواقع الحقّ، بعداً من العنف تعمل الأيديولوجيات المدرسية على إنكاره. وهكذا يترسّخ العنف ضمن العلاقات الاجتماعية، علاقات تثقيف وتكوين الأفراد.

زدّ على ذلك، وهذه هي الخاصية الفريدة الأخرى التي ينبغي تسجيلها لهذا العلم الاجتماعي، أن هذا العلم يبرز تنوع أشكال العنف الاجتماعي. فإذا كان هناك وجود لعنف أساسي يخترق كل تشكيلة

اجتماعية بفرض تعسّفات، يجب أن نسجّل أن كل حقل هو مركز لممارسة العنف وأن كل رأسمال مركز رهان وصراع. فأحد أشكال العنف الذي تركّزت الدراسة عليه، بشكل خاص، هو العنف الرمزي الذي يمكن الاستدلال عليه بدءاً بفرض الأبيتوس، ويستمر في عمله في الصراعات المختلفة لفرض الثقافة الشرعية. إنه موضوع كتاب التمايز La distinction، أي تحليل ممارسة صراعات الطبقات، حتى في ميادين الذوق الشخصي، وتبيان كيف تمارس، ضمن التعسّفات الثقافية، أشكال العنف الرمزي وعلاقات القوّة. وهكذا يصبح الموضوع، إذا ما أبعدنا مؤقّتاً أشكال العنف الرمزي، تبيان كيف تتكوّن أشكال العنف الاجتماعي، وما هي العلاقات التي يمكن أن تكون بينها وكيف تتبارى في إعادة الإنتاج الاجتماعي.

إعادة الإنتاج الاجتماعية هي حجر الرحى لهذا المفهوم عن الاجتماعي، وهي التي ستثير تحفّظات أو انتقادات النماذج التحليلية الاجتماعية الأخرى. قد لا ننكر على هذه النظرية حول إعادة الإنتاج نقدَها للمفهوم الآلي mécanique والوحيد الجانب لإعادة الإنتاج: إنها التأليف البنيوي لمختلف أنواع المنطق الاجتماعية التي تشكّل موضوع تحليلات إعادة الإنتاج والذي يعتبر المفسّر لهذه الإعادة الإنتاجية.

الذات والحتميات — Le sujet et les déterminismes

لامردّ لمبدأ الحتمية، كما تؤكّد على ذلك وبشدّة بعض عبارات قاطعة في كتاب: مهنة عالِم الاجتماع métier de sociologue، وهو المبدأ الذي يشكّل جزءاً من مسلّمات تحليل علمي: «فالحتمية المنهجية» هي المبدأ الذي «لا يستطيع أي علم أن ينكره إلّا إذا أنكر ذاته كعلم»[٨]. وبهذا المعنى تصبح حركة البحث في علم الاجتماع هي الكشف، ضد أوهام العملاء، عن الانضباطات التي تظهر في سلوكهم والتي تنمّ عن الحتميات الخبيثة التي تحكم الوِظافة الاجتماعية.

حينذاك المسألة التي تُطرح هي مسألة أن نعرف إذا كان هذا المفهوم عن الاجتماعي قد لا يتميّز عن بنيوية تبغي تذويب الذات في وِظافة البنيات، وفي المطاف الأخير، تبغي إعلان «موت الذات». فمسألة إعادة الإنتاج تفرض، في الحقيقة، التفكير ليس فقط في الطبقات الاجتماعية وفي إعادة إنتاجها، بل في التفكير بالذوات العينية وبالتالي التساؤ ل حول وضع الذات.

ينبغي أولاً أن نحدّد كيف طُرحت المشكلة. إن الطرح قد صيغ من خلال رفض مزدوج: من جهة، رفض الوهم الذاتوي subjectiviste للحرّية المطلقة، ومن جهة أخرى رفض الحتمية الموضوعوية objectiviste، كما صاغها بعض علماء الاجتماع المنتمين إلى البنيوية. وفي كتـابه الفن الوسيط un art moyen، عبّر بهذه الطريقة عن هذا الرفض المزدوج:

«أن الحدسية L'intiutionnisme الذاتوية التي تسعى للوصول إلى المعنى من ضمن مباشرية immédiateté المعيوش، لا يجدر بنا التوقّف عندها لحظة واحدة، إذا لم تستخدم كحجّة الموضوعوية objectivisme، التي تقتصر على تثبيت علاقات منتظمة وعلى البرهنة على دلالتها الاحصائية دون أن تكشف فيها عن الدلالة الإنسانيـة، وهي تظل مجـرّد إسمية nominalisme مجرّدة وشكلية ما دامت لم تظهر كفرصة ضرورية للمسيرة العلمية، إنما فرصة يمكن تجاوزها»(٩).

أن يكون هناك علاقات اجتماعية «موضوعية»، مستقلّة عن إرادات الأفراد، هذا أمر أوضحته البنيوية، بعد مدرسة ديركايم؛ إنما إذا كانت هذه اللحظة من التفكير ضرورية فينبغي تجاوزها حتى نستطيع أن نجد من جديد السلوكات الفردية.

هذا الدور يؤول إلى التصوّر عن الآبيتوس أكثر مما يؤول إلى الإجابة عن مشكلة وضع الذات، وهو في الواقع المفتاح الأساس لهذا المفهوم عن الاجتماعي(١٠).

نحن نعرف أن الآبيتوس هو الوساطة بين العلاقات الموضوعية، السلوكـات والمشاريـع الفرديـة. إنه يـطبع بـطابعه استبـطان الـظروف الموضوعية، إنه نتيجة لعملية الترسيخ inculcation والتدريب. من جهة أخرى تنتج عملية الاستبطان هذه intériorisation نسقاً من الاستهياءات dispositions العضوية والذهنية، تنتج «روشمات غيـر واعية schèmes inconscients من الفكر والإدراك والعمل»، سوف يستخدمها الأفراد في ممارساتهم.

السؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو أن نعرف كيف نفسّر هذا الآبيتوس، وإذا كان ينبغي علينا أن نفهمه كوساطة موضوعة بخدمة إعادة إنتاج العلاقات القائمة، أم ينبغي أن نعطيه تفسيراً أكثر تعقيداً. إن تفكير بيار بورديو حول هذه المسألة لم ينفك ينوِّع هذا التصوّر ويعقّده، إنما تجدر الإشارة إلى أن العمليات الأولى الدقيقة لإعداد هذا التصوّر ظلت خاضعة، في تنويعاتها وتسوياتها، للوضعيات والممارسات المدروسة. ففي سنة ١٩٧٢، في نظريـة الممارسـة La théorie de la pratique، ميّز الممارسة على الشكل التالي:

[الممارسة هي، في الوقت نفسه، ضرورية ونسبياً مستقلة نظراً للوضعية المدروسة في مباشريتها المنتظِمة، لأنها نتاج العلاقة الجدلية بين الوضعية والآبيتـوس، المعتبر كنسق لـلاستهيـاءات الـدائمـة durables والمتنقّلة transposables والذي يعمل، عن طريق دمجه لكل التجارب الماضية، في كل لحظة مثل لوحة تسجّل عليها الإدراكات والتقويمات والأعمال، ويجعل ممكناً إنجاز المهمّات التي في غاية التباين، بفضل نقلة قياسية للروشمات التي تسمح بحلّ المشكلات المتشابهة شكلاً وبفضل التعديلات المستمرّة على النتائج الحاصلة، وهي تعديلات تنتجها جدلياً هذه النتائج][١١]

هذا التعريف الطويل يذكّر بأن الآبيتوس هو، اجتماعياً، نتاج، وأنه يتطابق مع عملية الاستبطان وإدماج الخارجي[١٢]؛ لكن، حتى ولو طبع «عملية تخريج الداخلي» وعمل «كبنية مبنِيَة structurante»، فهو ليس مصدراً لإعادة

إنتاج آلية، بل إنه يدعم استراتيجيات وإحكامات الوضعيات الخاصة. فمسألة الستراتيجيات والخيارات الستراتيجية مطروحة بوضوح ضمن هذا التعريف وفي الشروحات المرافقة له.

نتأكد من ذلك دون لُبس في مختلف الأعمال التي عملت على إيضاح وجود «ستراتيجيات إعادة الإنتاج». في هذه الحالة، نرى أن عملية إعادة الإنتاج تمرّ عبر تركيبة معقّدة من الستراتيجيات الموزّعة في عدّة أبعاد من الاجتماعي، كما نرى ذلك في حالة سلطة أرباب العمل الفرنسيين[١٣]. في هذا المثل، نرى أن الستراتيجيات تمتدّ باتجاهات متعدّدة، نراها تضمّ مبادىء مختلفة من المشروعية وتتوصّل إلى إعادة إنتاج وتغيير نفوذ أرباب العمل الفرنسيين.

لكن بالإضافة إلى ذلك وأبعد من هذه الستراتيجيات، ستراتيجيات إعادة الإنتاج، فإن التصوّر عن الأبيتوس يهيىء الأرضية لإعادة النظر بالستراتيجيات التي من خلالها يطمح شخص أو عائلة إلى تحقيق أهدافه. وهنا يلفت النظر التخلّي عن كلمة «قواعد» للإشارة إلى الممارسات: مثلاً التخلّي، في حالة القرابة عن عبارات «قواعد القرابة» règles de parenté التي كان يستخدمها البنيويون لصالح «الستراتيجيات الزوجية» أو «الأعراف الاجتماعية للقرابة»[١٤]. من خلال هذا التبديل للكلمات والعبارات، ظهر همّ القطيعة مع فكرة إعادة الإنتاج كمجموعة من الانضباطات الموضوعية المفروضة على العملاء، لحساب نظرية الستراتيجيات الفردية والجماعية. وهكذا لن تكون الستراتيجيات الزوجية تحقيقات بسيطة للقواعد الموضوعية الهادفة إلى الحفاظ على نظام الأسرة، بل مجموعة من الممارسات المتعدّدة، قد يرتاح البعض منها إلى المبادىء ويحقق الأهداف الجماعية.

وهكذا يؤدي مفهوم الأبيتوس هذا إلى رؤية «بنائية»، لا يمكن فهمها إلّا ضمن اتجاه تكويني عن الاجتماعي، إذا ما فهمنا، بعبارة بنائية constructivisme:

«. . . إن هناك تكويناً اجتماعياً لروشمات الإدراك والتفكّر والعمل، هي من

المقوّمات التي اسمّيها الأبيتوس، وهناك من جهة أخرى بنيات اجتماعية وخاصة تلك التي اسمّيها حقولاً وجماعات، لا سيما تلك التي ندعوها عادة الطبقات الاجتماعية»(١٥).

فينبغي أن نفكّر إذاً بالممارسات الفردية والخيارات ضمن هذا التكوين وضمن سلطة التشكّل هذه. وهذا ما يدفع إلى استبعاد وهم الاختيار الحرّ واللّامحدود للفرد الاجتماعي. بل ينبغي أن يساعد تصوّر الأبيتوس على فهم كيف يمكن للستراتيجيات، التي أصبحت ممكنة عن طريق التدريبات، أن تتحقّق، بفضل الخضوع المكتسب، الخضوع للعبة الاجتماعية، دون وعي كامل لكل شروط اللعبة.

مفهوم العلم الاجتماعي

إن طموح هذا التفكير، الذي ما زال يدخل علاقة اجتماعية خاصة، ممارسة اجتماعية ضمن مجموع العلاقات الاجتماعية، يهدف إلى تجاوز الدراسات الجزئية والتقسيمات المؤسسية بين المعارف الخاصة. في الواقع، تقتضي دراسة إعادة إنتاج الطبقات أن نواجه، كممكن، شمولية المعرفة الاجتماعية، إذ إعادة الإنتاج هذه تتحقق من خلال ممارسة كل السلطات (الاقتصادية، الاجتماعية، الرمزية، السياسية) وتطوير كل الستراتيجيات المتوافقة معها. فالدراسات المختلفة التي تجري حول الممارسات المختلفة، التربوية والزوجية والاستهلاكية، يوضح بعضها البعض وتتحدّد معانيها عن طريق مقاربتها.

هذا هو الطموح الذي تعلّمنا إياه البنيوية، حتى ولو وجّهت الانتقادات إليها؛ إنه طموح اكتشاف العلاقات ـ العلاقات التي لا يحتمل قياسها كمّياً ـ بين العناصر التي لا تملك، ظاهراً، صلات بين بعضها البعض، طموح كشف علاقات التعزيز renforcement والتشابه والتناقض الكاذب بين المؤسسات والممارسات المتباينة، التي تخفي على الطرح المجزّىء للاجتماعي. إن لم يكن هذا الطموح قابلاً للتحقّق بشكل كامل،

فهذا لا ينفـي أنه يشكّل أفق البحث الدائم. وكذلك لا ينفي أن يتأخر البحث حول السلوكات الصغرى كممارسة التصوير أو ارتياد المتاحف: قد تتخذ هذه الممارسات المحلّية كل دلالاتها ضمن طموح «الأنتروبولوجيا الشاملة».

يتحدّد هذا المفهوم عن العلم من خلال سلسلة من الانتقادات الصريحة تتركّز، بشكل خاص، على البنيوية والتفاعلوية interactionnisme والذاتوية subjectivisme.

وإذا كانت نقطة انطلاق مفهوم المعرفة هذا قد بدأت تشق طريقها مع المدرسة البنيوية، على يد كلود ليفي ستراوس C. Lévi-Strauss، في الخمسينات، فإن نقد حدود هذه البنيوية قد أكّد فرادة هذا المفهوم. لقد احتفظنا من البنيوية بكامل برنامج تحليل الشمولية والعلاقات ـ الخفية في غالب الأحيان عن وعي العملاء ـ بين العناصر والأبعاد المختلفة للشمولية. لكن ما يمكن أن تلام عليه البنيويّة هو ردّها سلوكات العملاء إلى آليات، إلى تنفيذ الأنظمة المرعية بشكل سلبي:

«لقد كنت أود أن أعيد، إلى حدّ ما، إدخال العملاء، الذين ألغاهم ليفي ستراوس والبنيويون، وخاصة التوسير، جاعلين منهم ظـاهرات بسيـطة عـارضة من البنيـة... فالعمـل ليس مجرّد تنفيـذ لقانـون، والإذغان لنظام»[١٦].

كذلك عيب على البنيوية الردّ «الموضوعوي» الذي ينكر ممارسة العملاء ولا تريد أن تحتفظ بتحليلها سواء بعلاقات القوّة والإكراهات التي تفرضها.

أما الانتقاد الذي وجّه إلى التفاعلوية فلا يهدف إلى إنكار فائدة دراسة التفاعلات، إنما يوجّه الانتقاد إلى المفهوم بالذات الذي يجعل التفاعلات أساس العمليات الاجتماعية، وكأن العملاء لا يحملون أية مؤثّرات اجتماعية. فلم يثر اللغط حول دراسة التفاعلات بل حول المفهوم

الذي يباعد بين هذه التفاعلات وبين تكوّنها الاجتماعي وشروط إمكانها. في الحقيقة، لا وجود لتفاعلات، حتى في الأشكال الأكثر عاطفية، لا تكشف، من خلال تناغم الآبيتوسات، البنية الموضوعية للظروف والأوضاع. وقد يجدر بنا، رداً على التفاعلوية، إعادة إدخال «العميل المجمعن»[١٧] l'agent socialisé. فلا يوجّه النقد إذاً لفكرة «اندماج» التصرفات الناتجة عن التفاعلات، بل إلى عملية إخفاء المحدّدات التي تجعل هذا الاندماج ممكناً، وهي العملية المقصودة ضمن هذا التحليل:

«إن الدقّة التي يمكن أن نعانيها، بفضل الاحصائيات، هي النتاج المندمج للأعمال الفردية التي توجهها الإكراهات الموضوعية ذاتها (الضرورات الموجودة داخل بنية اللعبة أو الموضوع لها، جزئياً، قواعد) أو الاكراهات الملحقة»[١٨].

وأخيراً عيب على «الذاتوية» منذ أن وضعت مبادىء التحليل، كونها مثل كل أشكال فلسفة الذات التي عملت على خلق أسطورة عن ذات بدون تاريخ ومحدّدات. ووجّه النقد أيضاً إلى الظواهرية الاجتماعية phé-noménologie sociale التي اقتصرت على الوصف، والتي لم تشكّل سوى مرحلة من البحث.

إن هذه النظريات المختلفة، حتى ولو تمّ نقضها في حدودها القصوى، يمكن أن تشكّل لحظات في البحث ينبغي أن نفكّر فيها كحركة قد يكون الوصف الظواهري أولى مراحلها:

«اللحظات الثلاث من المسيرة العلمية متلازمة: المعيوش المباشر المدرك من خلال الآراء، الآراء التي تخفي المعنى الموضوعي كما قد تكشفه، هذا المعيوش يدفعنا إلى وصف الظروف والدلالات الموضوعية، وصف يكتمل في تصوّر العلاقة بين الأفراد والدلالة الموضوعية لتصرّفاتهم وفي تحليل الاشتراطات المفروضة على المعيوش من قبل الظروف الموضوعية»[١٩].

بالضرورة تُطرح مسألة أن نعرف إذا كان المحلّل الاجتماعي قادراً على

الوصول إلى هذه المعرفة المبتغاة وما هي الطرائق الضرورية لبلوغ هذه المعرفة. المسألة تُطرح بحدّة أكبر حتى ليبدو أننا لا نستطيع أن نتوقّع من دقّة المنهجيات وحدها الوصول إلى مجمل الشروط الضرورية لمعرفة علمية[٢٠]. ولا نستطيع أن نتهرب من واجب القيام بنقد ايستمولوجي لكل التقنيات والطرائق التي لا تضمن بناء الموضوع بناءً اجتماعياً حقيقياً. فمن مسيرة أكثر طموحاً تعود إلى الحركة التي رسمها غاستون باشلار Gaston Bachelard وتجعل من الموضوع «واقعاً يفتتح، يبنى، يلاحظ»، منها قد نتوقّع بناءً اجتماعياً حقيقياً عن الموضوع[٢١].

أحد الانتقادات الذي يساعد في التفكير حول بناء الموضوع هو الانتقاد الذي يتعلّق بالتفكير حول التوضيع objectivation وعمل التوضيع الذي ينبغي أن نقوم به. وهكذا يُفرض على عالم الاجتماع تحليل المسلّمات اللّاواعية التي يحملها نتيجة انتمائه الطبقي:

«... إن عالم الإجماع الذي لا يقوم بدراسة اجتماعية لعلاقته مع الجماعة المميّزة لطبقته الاجتماعية الأصلية، يخشى أن يُدخل، في علاقته العلمية مع الموضوع، المسلّمات اللاواعية لتجربته الأولى عن الاجتماعي، أو بشكل أكثر دقّة، أن يدخل التسويغات التي تسمح لمفكّر أن يعيد تفسير تجربته وفق منطق يدين دائماً بشيء للوضع الذي يشغله ضمن الحقل الفكري»[٢٢].

علم اجتماع المعرفة، وخاصة علمُ اجتماع علمِ الاجتماع Sociology de la Sociologie هو إذاً ضروري لعالم الاجتماع وللنقد الابيستمولوجي.

علم الاجتماع في الحاضرة

ينبغي على علم اجتماع علم الاجتماع Sociologie de la sociologie أن يتساءل، في البدء، حول المطلب الاجتماعي الذي يحيط بالنتاجات الاجتماعية. وجواباً عن ذلك يتوقّع أن يسير المطلب، بالأغلبية، في اتجاه نتاج لا أهمية علمية له، يتوافق مع مصالح الطبقة المسيطرة. هذه المصالح سوف تعمل على إنجاح النتاجات التي تساهم في التنظيم الاقتصادي أو التي تشرّع السيطرة:

«قسم هام من الخطاب الاجتماعي (السوسيولوجي) الأرثوذكسي يدين بنجاحه الاجتماعي المباشر إلى واقع أنه يجيب عن مطالب الفئات المسيطرة، وهي المطالب التي تتقلّص غالباً إلى مطالب أدوات عقلية للتنظيم الإداري وللسيطرة أو إلى مطالب المشروعية «العلمية» لعلم اجتماع تلقائي spontanée للمسيطرين»[٢٣].

أما أولئك الذين تقتضي مصالحهم الكشف العلمي عن إواليات السيطرة، فإنهم لا يملكون المصادر والثروات لتمويلها ولا يطّلعون على النتاج الاجتماعي (السيوسيولوجي)؛ إلى حدّ يمكننا معه القول، إذا ما بسّطنا كثيراً، إن «علم الاجتماع هو العلم الاجتماعي دون أساس اجتماعي»[٢٤]. وليس من قبل الصدفة أن تدفع الدولة، في فرنسا، لمعظم علماء الاجتماع، وكأنهم موظفون. هذه الوضعيّة تضمن لهم بعض الحرّية بالنسبة للمطلب الاجتماعي وتفتح الإمكانية لعلم اجتماع نقدي.

لكن هنا أيضاً يجب أن نعير الاهتمام للاشتراطات المتنوّعة التي تضغط على هذا النتاج والتي يخشى أن تفرض بعض أنماط الامتثالية Conformisme. وهكذا نرى أن الامتثالية التي تميّز الوضعوية positivisme في علم الاجتماع تعود إلى ظاهرات تاريخية واجتماعية متكاملة:

«حين عاود علم الاجتماع التجريبي Sociologie empirique، في فرنسا، انطلاقته الجديدة بعد ١٩٤٥، ضمن حقل سيطرت عليه الفلسفة، والفلسفة الوجودية تحديداً، رأى نفسه منجرّاً للانضمام، بشكل أعمى، إلى حزب علم الاجتماع الأميركي الأكثر تجريبية، على حساب إنكار، اختياري أو إجباري، الماضي النظري لعلم الاجتماع الأوروبي»[٢٥].

أضف إلى هذا، أن التنظيم الاجتماعي، كما التقسيم التقني للعمل، شجّعت «الآليات automatismes البيروقراطية» وتجزئة الأبحاث دون أن يكون هناك منظورات perspectives نظرية.

فالأخطار التي تحدق بالنتاج الاجتماعي (السوسيولوجي) كبيرة جداً، وتدفعه، خاصة، إلى أن يشقّ طريقه في الاتجاه الوضعي، حيث يقلّ النقد. مع ذلك تقف عقبات كثيرة في وجه هذا الاتجاه، تعود إلى ممارسة

اليقظة الابيستمولوجية، إلى البحث ذاته عندما يعاود، وبشكل ضيّق، إحياء الحركة العقلانية العاملة للتوفيق بين التجريبي والنظري، وتعود كذلك إلى النشاط النقدي المتطلّب داخل جماعة العلماء.

فإذا ما تمّ وعي الإنتاج الاجتماعي (السوسيولوجي) على هذا النحو، الإنتاج العاصي على المطالب الاجتماعية للقوى المسيطرة، والمخرج تجاه الاشتراطات الاجتماعية المختلفة التي تهدّده، هذا الانتاج يقود بالضرورة إلى نقد النظام القائم. ولن يختار علم الاجتماع هذا التوجّه عن مبدأ، بل لأن كشف أشكال السيطرة والحتميات تؤدّي على عكس ما تبتغيه القوى المسيطرة. فهذه القوى تطمح، في الواقع ومن خلال عمليات لا واعية على نطاق واسع، إلى إنكار أشكال السيطرة هذه وإلى تشريعها. ولقد أنجزت بهذا الصدد دراسات متعدّدة الأشكال والجوانب لنفي وجود علاقات القوة والسيطرة، وذلك من أجل تكوين ايديولوجيات تخفي هذه العلاقات أو تبرّرها. كذلك أدّت التحليلات المستمرّة والعنيدة عن الحتميات الاجتماعية إلى خلاف ما ابتغته الايديولوجية العامّة، من الفلسفة المثالية إلى الايديولوجية الديمقراطية، أي أن تجعل من الكائن البشري الحرّ والعقلاني، الحقيقة الساطعة.

إن نقداً كهذا يستهدف في الدرجة الأولى، الطبقة المسيطرة، ليس بأشخاصها بل لكونها تمتلك ثروات السيطرة، الاقتصادية، الرمزية أو السياسية. وإنه يطال أيضاً وبقوّة الطبقات المتوسطة، وخاصة، المشاركة الاستلابية لهذه الطبقات بالرهانات الرمزية. والطبقات التي لا يعنيها، ظاهراً، هذا النقد، هي الطبقات الشعبية؛ لكنها في الحقيقة لا تسلم منه: إن هذه التحليلات، كما رأينا، تشير إلى أن الطبقات الشعبية تستبطن هذه السيطرة، وبالتالي فهي تشرّع ممارستها.

لقد تمّ الاختيار، اختيار الاستفاضة، بهذا الصدد، بالنقد والتخلي عن كل ديماغوجية، مع احتمال التخلّص من عدم الفهم والاحتداد المتوقّعين. هذا الاختيار قد يخلق علاقات عداء مع أولئك الأشخاص الذين يجدون في هذه التحليلات وسائل عقلية دفاعية في الصراعات

الطبقية. يبقى أن يكون عالم الاجتماع قادراً، في تحليله للمحدّدات الاجتماعية، على التفكير في أنه يعطي الوسائل بعض حرية:

«. . . كيف لا يرى عالم الاجتماع أنه، بكشفه الحتميات الاجتماعية، حتميات الممارسات والممارسات العقلية خاصة، يعطي الفرص لبعض حرية بالنسبة لهذه المحدّدات؟»(٢٦).

هذا يعني أن الإنتاج الاجتماعي (السوسيولوجي) هذا، الذي صمّم، بعزم، أن يبتعد عن الصراعات السياسية، يقرّ، دون مواربة، بدلالاتها السياسية.

لكننا نرى، بعيداً عن هذه المواقف وبعيداً عن الدراسات التي تجري لكشف علاقات القوة والسيطرة، علاقةً أوثق وأمتن تقوم بين العمل الاجتماعي (السوسيولوجي) والسياسي. فالبحث الاجتماعي الطموح، عندما يسأل التصنيفات classifications الاجتماعية والكلمات حتى يدلّ عليها، عندما يسأل الفئات الاجتماعية وتقسيماتها، فإنه في الوقت عينه، يسأل أشكال السيطرة. في الواقع يبرز البحث الاجتماعي أن أشكال التصنيف هي أشكال السيطرة. وهكذا نرى أن ادعاء تغيير الكلمات، ضمن هذا الميدان، له بالضرورة مضامينه السياسية.

«العالَم الاجتماعي Le monde social هو مركز الصراعات وذلك عائد إلى الكلمات mots التي تدين بجاذبيتها ـ وأحياناً بعنفها ـ إلى واقع أن الكلمات تصنع الأشياء، في القسم الأكبر، وأن تغيير الكلمات، وبشكل أعمّ التمثّلات. . . يعني تغيير الأشياء choses»(٢٧).

عندما يصنع العالِم الاجتماعي موضع تساؤل الأشكال البسيطة للتصنيف الاجتماعي والكلمات التي تدلّ عليها، لا يمكنه عندها أن يتجنّب فتح المعركة التي هي، في الحقيقة، معركة سياسية.

قبل أن نختم هذا الفصل حول البنيوية التكوينية، نذكّر بأن أعمال بيار بورديو تساهم بحركة خلق جماعية، لا نستطيع أن نفصّلها هنا بإسهاب.

ولإنصاف حركة البحث هذه، لا بدّ أن نشير إلى أعمال أولئك الذين اشتغلوا مع بيار بورديو، ويأتي في المقدّمة أولئك الـذين شاركـوا في إعداد وكتـابـة المؤلّفـات التي حلّلنـا: أ. سيـاد A. Sayad وج.ك. بـاسيـرون J.C. passeron، وأ. داربيـل A. Darbel، وج.ب. ريفيت J.-P. Rivet، وك. سيبيـل C.Seible ول. بـولتـانسكي L. Boltanski، ور. كـاستـل R. Castel، ج. ـ ك شامبوردون Chaberdon، وم. دي سـان مارتين M.de Saint Martin.

ولا بدّ أيضاً من ذكر محتويات الأعداد المتتالية لمجلّة وأفعال البحث

الابستـمولوجيا والنـظريات

منذ ظهور العلوم الاجتماعية، والجدل يدور حولها، مما يعطي، غالباً، المعاين الانطباع عن عدم صحة علمية مسارها والنتائج التي تتوصل إليهـا . ومن أجل إيضـاح هذا الجـدل ، من المفيـد أن نميّـز بين المستويات المختلفة من الجدل التي تتركّز على أبعاد البحث المختلفة. ويمكننا أن نميّز مجالات ثلاثة من النقاش: الابستمولوجي، النظـري، المنهجي.

١ ـ النقد الابستمولوجي يُعنى، كما باقي العلوم، بمبادىء إنتاج المعارف وبشروط إمكانها. ضمن أية شروط تصبح المعرفة العلمية ممكنة في ميدان الحياة الجماعية؟ وما هي القواعد التي تعنى بإنشاء المعطيات، والتي ترتبط بالموضوعية، وبالمسافة بين المعايِن والمعايَن l'observé، والتي تتعلق بنقد المخارج والأيديولوجيات؟ وما هي مقاييس البراهين؟ ما زالت هذه المسائل مدار بحث ونقاش من مختلف المدارس ومن مؤسّسي العلوم الاجتماعية. على هذا المستوى من النقاش وخـلافاً لـلانطباع السائد، فإن توافقاً واسعاً قد تمّ حول المستلزمات المنطقيـة لإنتاج المعارف (قواعد الموضوعية، قـواعد نقـد المعطيات والتحقّق منهـا). ويترافق هذا التفكير الابستمولوجي، بالضرورة، مع العمل، ويخوّلنا تمييز ←

في العلوم الاجتماعية» المجلّة التي تأسست في العام ١٩٧٥ والتي كان مديرها المسؤول بيار بورديو. إن شمولية الموضوعات المعالجة تدلّ على ضخامة الإشكالية وضخامة المشروع للإحاطة بكل المشكلات الأساسية المطروحة في العلوم الاجتماعية ـ فالموضوعات المختارة (إعادة إنتاج الطبقات، المؤسسات المدرسية، المهن، التاريخ الاجتماعي، الممارسات الفنية artistique، الحقل السياسي...) لم تستبعد الاهتمام بأبحاث علم النفس الاجتماعي ودراسة التفاعلات (ارفينك غوفمان Erving Goffman) حتى لا تكون هذه الدراسات الميكرو ـ سوسيولوجية دون صلات مع الطرح الماكرو ـ سوسيولوجي.

← الإنتاج ذي الطموح العلمي، طموح المحاولة والخطاب الأيديولوجي.

٢ ـ ولا يعنى النقد النظري فقط بشروط إمكان المعارف، بل بمختلف التفسيرات التي توفّرها الوقائع والتغيّرات المعاينة. قد يكون من المستحسن هنا تمييز مستويين من مستويات النقاش يتوافقان مع مرتبتين من مراتب تعميم النظريات: فالنقد، بالنسبة للنظريات العامّة (الماركسية، التطوّرية، البنيوية...) التي تطمح إلى تفسير أكبر قدر من المعطيات، يعمل على تطبيق تفكير شمولي يعنى بالحدود الممكنة لهذه التيارات النظرية العامّة أو «النماذج»، أو بفشلها المحتمل. أما بالنسبة للنظريات «المحصورة» التي لا تعنى سوى بقطاع محدّد من الظاهرات، فإن النقد يمكن، بسهولة أكبر، أن يجنّد كل مصادر المقارنات والإثباتات التي تسمح بعمليات تصحيح ومراجعة.

٣ ـ ويتركّز النقد المنهجي ليس فقط على النظريات، بل بالأحرى على الطرائق والتقنيات المستخدمة أثناء القيام بالأبحاث وتقديم البراهين. إنه يشكّل قسطاً هامّاً من العمل النقدي: عندما يكون نقداً متخصصاً، فإنه غالباً ما يتّخذ طابعاً خفياً. إنه، مع ذلك، لا يمكن أن يكون معزولاً، بالكامل، عن الجدالات النظرية، لأن الوسائل المختارة للقيام بالبحث ترتبط بالمسلّمات المنطقية وبالنظريات التي تعطيها معناها. في الواقع، إن الأنواع الثلاثة من النقد التي ميّزنا بينها هنا لا يمكن أن تكون منفصلة، كلياً، بعضها عن بعض: إنها تتوضح وتغتني بالتبادل.

الحواشي والمصادر

(١) بيار بورديو،

- Les Héritiers, les étudiants et leurs études, 1964.
- La reproduction, éléments pour une théorie du système d'enseignement, 1970.
- La noblesse d'Etat, grandes écoles et esprit de corps 1989.

(٢) La reproduction.. ، مصدر سابق، ص ٢٠ .

(٣) مصدر سابق، choses dites، ص ١٣١ .

(٤) راجع الفصل الأوّل من هذا الكتاب، وأيضاً كتاب La noblesse d'Etat... ، الفصل الرابع .

(٥) مصدر سابق، choses dites...، ص ٦٥ .

(٦) المصدر السابق، choses...، ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٧) La reproduction، مصدر سابق، ص ١٩ .

(٨) بيار بورديو، Le métier de sociologue، باريس، لاهاي، نيويورك؛ منشورات Mouton، ١٩٨٠ ص ٣١ .

(٩) un art moyen، مصدر سابق، ص ١٨ .

(١٠) من أجل الوصول إلى دراسة أدقّ لهذا التصوّر، ضمن أعمال بيار بورديو، ينبغي الاطلاع على مقالة اندره ماري André Mary، «Métaphores et paradigmes dans le bricolage de la notion d'habitus», cahiers de LASA, n 8-9, 1988.

(١١) بيار بورديو، Théorie de la pratique ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٧٥ .

(١٣) مصدر سابق، choses dites، ص ٧٦ .

(١٤) بورديو، Le sens pratique ، في «الأعراف الاجتماعية للقرابة، الكتاب الثاني، الفصل الثاني».

(١٥) مصدر سابق، choses dites، ص ١٤٧ .

(١٦) المصدر السابق، ص ١٩ .

(١٧) المصدر السابق، ص ٧٨ .

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٠ .

(١٩) مصدر سابق، un art moyen، ص ٢٠ .

(٢٠) مصدر سابق، Le metier...، ص ٦٨ .

(٢١) المصدر السابق نفسه، ص ٨١.

(٢٢) المصدر السابق، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢٣) مصدر سابق، choses dites، ص ٦٥.

(٢٤) مصدر سابق، ...Le métier، ص ٩٦.

(٢٥) المصدر السابق نفسه، ص ٩٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٢٧) مصدر سابق، choses dites، ص ٦٩.

النظام والفوضى

إن المفهوم المركزي الذي يقترحه جورج بالانديه حول التنظيمات الاجتماعية يتضّح على أكمل وجه من خلال المسائل التي ما زالت تُطرح وتتعلق بالتغيّرات الاجتماعية والتحوّلات والتبدّلات. لقد تمّ على الدوام معاينة التحوّلات المستمرة التي طرأت على المجتمعات التي تعرف الكتابة كما على المجتمعات الحديثة؛ ومذ ذاك أصبح حقل المعاينة في علم الاجتماع يتقارب مع حقل المعاينة في التاريخ. لكن واقع التحوّلات هذه يطرح مجموعة من المسائل حول طبيعتها وتفسيراتها التي يمكن أن تعطى لها؛ من هذه المسائل الجديدة انطلقت النظرية الدينامية حول العلاقات الاجتماعية. لكن المسألة المطروحة والتي تصاغ على شكل فرضية، لا تعنى بواقع التغيّرات بقدر ما تعنى بوجود هذه «الديناميات الاجتماعية» الدفينة ضمن التحوّلات والتي تتطلب الاهتمام.

فالمفهوم «الدينامي» عن المجتمعات يفترض، وينوي أن يبيّن، أن العلاقات الاجتماعية أو الاجتماعية ـ السياسية، وأن الأشكال أو البنيات، تشكّل بحدّ ذاتها توازنات équilibres أو اختلالات déséquilibres، تكاملات complémentarités أو أنظمة متوتّرة، جدليات، التي هي بحدّ ذاتها ديناميات تسبّب التحوّلات أو تساهم بها. هذا الكلام قد يصحّ، مثلاً، على العلاقات بين السياسي والاجتماعي، بين المقدّس sacré والسلطة، لكن الاهتمام يتركّز أكثر على العلاقات الأقل ظهوراً، على العلاقات بين الجنسين، مثلاً، وهي العلاقات المعبّرة عن هذه الديناميات الخفية بما تشكّله، عبر تكاملها المتناقض، من دينامية أساسية لكل مجتمع[1]. هذه الفرضية تساهم في الوقت نفسه في بناء برنامج للبحث، إذ من الضروري اكتشاف هذه الديناميات الاجتماعية والقيام بتحليلها، والبحث كيف تتوافق، وتتعارض وتتمازج. ولن يمكننا أبداً الافتراض أن كل شيء يتحوّل

بنفس الإيقاع ونفس الزمان وأن الديناميات تزول رغم الاستقرارات المؤقتة وأن المستقر ما هو سوى مكتسب مؤقّت مهدّد دوماً.

بهذا المعنى يمكن القول إن التشكيلات الاجتماعية مصنوعة من الزمان أكثر من المكان. وإذا ما أعلينا شأن أحد بعدي الحياة الجماعية الأساسيين، يمكن القول إن الاهتمام المركّز على هذه المجتمعات يظهر، قبل كل شيء، الزمانيات temporalités. والتحفّظ الذي أبدي تجاه البنيوية يعود، إلى حدّ ما، إلى هذا المنظور الذي يشكّك بكلّ مفهوم يميل إلى إعلاء شأن المكاني spatial وإهمال الحركية mobilité الدائمة للشؤون الاجتماعية. وإذا ما كان هناك عمليات اجتماعية مكانية، أنظمة وبنيات؛ فإنها أنظمة في طريق التكوّن زمانياً temporellement أو في طريق الانحلال. فكل نظام يتكوّن مع الزمان ويتألّف بالديمومة Durée. وكل علاقة قائمة تدافع عن نفسها ضد البِلَى usure لأنها مكوّنة من الزمان. وكل نظرة تهمل هذه الطبيعة الأساسية، يخشى أن تساهم في الوهم الدائم للخلاص من الزمان.

فالصيغة التي تقول بأن كل ما هو من الاجتماعي هو زماني temporel تتخذ هنا معناها الكامل. ولقد وضع هذا المنظور الديناموي dynamiste موضع شك كل المنظورات التي أعلت شأن ركود stagnation التقنيات أو تكرار علاقات القرابة أو الطقوس أو المعتقدات. فالمسائل التي يمكن أن تطرح، دون إنكار وجود الاستمرارية القابلة للكشف، تختص، على العكس، بالنقلات transferts، والتكيفات والتدرّب على التقنيات والتطابقات التي تغيّر وجوه الاستعمال. فدراسة علاقات القرابة لن تؤدّي إلى جعل أشكالها مكانية، بل قد تؤدّي إلى البحث عن التوترات التي تحلّها وعن الديناميات التي تولّدها. ولن توصف الطقوس والمعتقدات ضمن كودها code بل ينبغي أن نفكّر بها ضمن وظائفها وديناميّاتها التي تؤمّنها أو التي تعوّضها. بهذا تصبح النظرة البنيوية لحظة من البحث ولن تكون أبداً هدفه.

فالنقد الذي وجّهه منظرو-الفردوية أو التفاعلوية ضد المنظورات «الهولستية» لا يصيب سوى قليل، المفهوم الدينامي. في الواقع، ينقض هذا النقد مشروع ردّ المجتمعات إلى أنساق ويرفض الادعاء القائل بالوصول إلى قوانين بنيوية تفسّر كل شيء عن المجتمع المدروس. وعلى العكس ينكر المفهوم الدينامي ردّ المجتمع إلى نسق، وذلك لأسباب أساسية تتعلق بعدم اكتمال أي تنظيم اجتماعي. فلا وجود لنظام ناجز عن الاجتماعي، بل هناك على الدوام فوضى ملازمة désordre immanent للنظام وتهدّده باستمرار. فمقولة «النسق» ذاتها مطروحة كإشكالية، لأن كل تنظيم هو غير مكتمل، مؤقت وعرضة للتلاعب. لكن لا يمنعنا هذا التحفظ من القول بوجود تنظيمات قابلة للكشف على مختلف المستويات. وكوننا قادرين على اكتشاف التوافقات الدائمة والتسويات داخل علاقات القرابة، فإن هذا لا يتنافى مع معاينة استمراريتها. فالمطروح ليس تأكيد أن المجتمع يردّ إلى نظامه الظاهر ولا إثبات أنه فوضى؛ المطروح هو، على خلاف ذلك، دراسة هذه السياقات المختلفة التي بواسطتها تصنع التشكيلات الاجتماعية النظام مع الفوضى - والفوضى مع النظام.

ومن خلال هذا المنظور تصبح حقيقة الفوضى ودراستها المنهجية معبّرة ودالّة. فالدراسة الموسّعة التي عرضها جورج بالانديه في مؤلّفه الصادر العام ١٩٨٨[٢] الفوضى، تمجيد للحركة Le Désordre, éloge du mouvement، تؤكّد وتطيل من التلميحات العديدة التي اقترحها سابقاً حول هذا الموضوع. فالمجتمعات التقليدية لم تكن مصنوعة فقط من النظام والتكرار: إنها كانت تتضمّن الفوضى والتهديد المستمر لتطوّرها.

تعبّر عن ذلك أساطيرها بقوالب وفيرة ومختلفة، تارة متخيّلةً أصلاً origine سديمياً، على الناس دائماً أن يحذروه، وطوراً إلهاً تائهاً، يحمل الاضطراب باستمرار، لكنه مع ذلك يسمح بالتأكيد على الحياة. فهذه المجتمعات عليها، في حقيقتها اليومية، أن تجابه جزءاً من الفوضى، أن تتجسّد هذا التهديد في بعض أجزائها ذاتها أو أن تسقطه في المتخيّل.

أضف إلى هذا أنه قد انتشرت، في المجتمعات المعاصرة، حتى مع تطوّر الفكر المنطقي الاختباري وتطبيقاته المضبوطة نظرياً، انتشرت صورٌ عن الفوضى وتدابير فعّالة تؤكّد هذه الصور. ونرى اليوم أكثر من أي وقت مضى أن متخيلات عن الفوضى تتطوّر في مختلف قطاعات الإنتاجات الرمزية بدءاً بالأدب ووصولاً إلى الخطابات السياسية. والمتخيّل المعاصر يتغذى، بطريقة معبّرة، من هذه الحكايات عن الفوضى ومن صورها. ونشهد من وقت لآخر، في هذا الكون المعقلن rationalisé ظاهراً، أشكالاً formes حقيقية من الفوضى تبرز (التوقّف الطارىء والأزمات المالية أو الإرهاب) وكلها تؤكّد أن الفوضى ليست فقط من ميدان التخيّل imagination. فالأشكال الجديدة، الوباء كالسيدا sida مثلاً، تمزج الحقيقة بالمخاوف، الوقائع بالتهويمات[٣] fantasmes.

فجورج بالانديه يطالب بالاعتراف، ضمن العلوم الاجتماعية، بسياقات الفوضى، وبإعادة تقويم هذا التصوّر، على غرار ما تحقّق في علوم الطبيعة والحياة، التي كوّنت علماً عن السديم chaos، علم السديم[٤] La chaologie وقد يعود إلى علم اجتماع التغيير أمر المباشرة بالتفكير ضمن هذا التوجّه وأمر تبيان سبل التغيير المتعدّدة، من النظام إلى الفوضى ومن الفوضى إلى النظام.

هذه الاعتبارات تلغي بقوّة الترسيمات البنيوية المتعلّقة بالحتميات الاجتماعية. فالانتقالات الممكنة من النظام إلى الفوضى ومن الفوضى إلى النظام لم تتمّ معرفتها بعد كلياً ولم تصبح بالكامل متوقّعة. فالحلم بمعرفة كاملة للقوانين الاجتماعية، كما تأكيد وجود هذه القوانين، يشكّل جزءاً من ابيستمولوجيا عقلانية للسيطرة العقلية على العالم، والتي أظهرت العلوم الحديثة، حصراً، هوامش فشلها. يبقى هناك أمور غير متوقّعة، غير منتظرة في الحياة الاجتماعية، كما هي الحال في الحياة السياسية.

فالتفكير النسقي حول الفوضى يؤدي إلى إنكار النقيضة antinomie التقليدية عن الحتمية واللاحتمية. فإذا كان هناك وجود للحظات فوضى،

فينبغي أن نسلّم أن بعض اللحظات تفلت، أكثر من غيرها، من التفكير بعلم القوانين nomologie، تفلت من معرفة القوانين. كذلك، إذا كان في مجتمع معيّن، وجود لمناطق مضيئة ومناطق ظلال، إذا كان هناك بنيات متشكّلة وممارسات تغيب عن المراقبة، فيجب أن نسلّم أن بعض الممارسات الاجتماعية تفلت أكثر من غيرها ووفق درجات متغيّرة، من الحتمية. وهنا أيضاً، تؤكّد الوقائع المعاصرة الأساطير التقليدية التي تنادي بوجود فعّال أو كامن للفوضى، وتعتبر أنها ملازمة لوقائع النظام. فالاعتراف بوجود الفوضى واللجوء للتفسير من خلال هذا الوجود، يسمحان لنا بالذهاب أبعد من تناقض الحتمية واللاحتمية، يسمحان بسبر سبل الانتقال من النظام إلى الفوضى، ومن الفوضى إلى النظام.

وهكذا نرى أن انبثاق النظام داخل الفوضى لا يمت بصلة إلى ميدان الضرورة La nécessité ولا إلى مدى الصدفة المحض. فالفوضى تتولّد عن الاضطرابات والقلاقل التي تساهم بإرساء نظام جديد؛ هنا يمكن أن تبرز ديناميات انتقال. لكن غير المنظور منها يكمن في هذه المراحل الانتقالية وتصبح سبل عدّة مشرعة، تجعلها الاختيارات والأعمال إما ثابتة أو ساقطة.

وعلينا هنا أن نكتشف الوسطاء المميّزين، السلطة والتخيّل. ونستدل على ذلك داخل المجتمعات التقليدية حيث يمكن أن تسبق مراحل الفوضى والعنف عملية تثبيت السلطة الجديدة [٥]، وهذا يعني أن تأسيس السلطة يتزامن مع عودة حكم القوانين وتعزيزها. أما عملية نقل الفوضى إلى المتخيّل، فإنها ظاهرة متعددة المظاهر: إنها مهمة الأسطورة والطقوس، المهمّة التي تفسح المجال بالاحتيال على الفوضى باعطائها وجهاً وبنقلها إلى «أماد المتخيّل»[٦].

نحن نرى أي نقلات تحمل هذه المعرفة عن الفوضى داخل إشكالية الحتمية: لا مجال لجعل الحتمية واللاحتمية متعارضتين جذرياً، بل هناك مجال لدراسة كيف يمكن أن يكون المضطرب ملازماً للمنتظم، كيف تولّد

الفوضى النظام وما هي الديناميات التي توصل إلى هذه التبديلات.

فالإشكالية الأساس ليست إطلاقاً إشكالية موضوع قد نقارن بينه وبين الحتميات الاجتماعية. فالأعمال السابقة التي قام بها جورج بالانديه أبرزت واقع أن مختلف المجتمعات والثقافات تعطي الأفراد ـ الرجال والنساء والمراهقين ـ مواقع متعدّدة الوجوه، وترسم لهم إمكانيات العمل المختلفة. ولهذا قد يكون من قبيل الوهم مقارنة الفردي والاجتماعي. وكذلك من الوهم أن نجعل من الكائن مكان اللاتعيّن l'indétermination في مقابل المتعيّنات الاجتماعية. قد يكون من الأفضل أن نعيد النظر، ضمن منظور أكثر شمولية، في الروابط بين المتعيّن déterminé واللامتعيّن indéterminé: يجدر بنا أن ندخل مجدّداً الفردية l'individualité ضمن هذه العلاقات الدينامية التي يمكن أن تشرع الأبواب أمام حظوظ اللاتعيّن وأخطاره أو أن تحصره. وخلافاً لما طرحه آلان تورين، لا يركّز جورج بالانديه على إشكالية «الفاعل الاجتماعي»، معتبراً أنه علينا إعادة النظر أولاً بوجوه الفردية، انطلاقاً من هذه الديناميات الاجتماعية التي ترسم حظوظ الفاعلين، بشكل متنوّع.

العلوم الاجتماعية ومناهجها

إن هذا المفهوم الذي يتناول الديناميات والظواهر الاجتماعية يفرض تعريفاً غير محصور للعلوم الاجتماعية والحقول التي تتوسّع فيها أبعد من المعاينات الخاصة. فالدراسات المقارنة بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة توسّع التفكير ليطال مجتمعات أبعد من المجتمعات الأوروبية، في الزمان وفي المكان. فالمقصود ليس القيام بعملية تقريب الدراسات بعضها من بعض، بل البحث عن معلومات من خلال هذه الدراسات، أي الافتراض أن هذه المجتمعات قابلة للمقارنة والمقاربة، وأن الديناميات المشتركة التي يمكن أن تستكشف تغني نظرة عالم الاجتماع. وهذا لا يعني بأي حال تقريب الحالات بعضها من بعض، كما فعلت ذلك تطوّرية évolutionnisme سبنسر spencer، بل بناء معرفة

طموحة تواجه عوالم اجتماعية متباعدة جداً لكنها مع ذلك خاضعة للتفكير بسبل متعرّجة[٧].

فالطموح المقرّر للعلوم الاجتماعية يذهب إلى أبعد من المقارنات ـ المقاربات ـ بين المجتمعات الشاملة. وكما نشهد ذلك خاصة، بدءاً من ١٩٦٥، فالطموح هو في بناء انتروبولوجيا عامّة، بناء علم اجتماع عام يبحث عن أدوات تفكيره في كل تشكيلة اجتماعية، مهما كانت ودون اعتبار لزمانها أو مكانها. فالهدف إذاً يصبح بناء انتروبولوجيا عامّة، مهتمّة بالحدود الانضباطية، وعاملة على تقديم الأُطر العقلية للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

فالحدود بين علم العِراقة ethnographie وعلم السلالة (الاتنولوجيا) ethnologie وعلم الاجتماع يجب ألّا تكون حدوداً صارمة. فإذا كان بالإمكان استخدام المفردات التقليدية، التي تخصّ علم السلالة بدراسة المجتمعات التي لا تعرف الكتابة، فإنه لا ينبغي أن نقيم حدوداً حصينة بين الأبحاث ذات التوجّه السلالي والأبحاث ذات التوجّه الاجتماعي. فقد يكون الطموح في تحطيم هذه الحدود دون إنكار ميادين التخصص؛ قد يكون الطموح في دفع التفكير للانفتاح على معرفة تؤهّلنا للسيطرة على المجتمعات الخاصة، من أجل الوصول إلى فهمٍ أفضل للعالم المعاصر.

وينبغي كذلك ألّا يكون هناك حدود ثابتة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية. فإثارة مسألة التعارض القديمة بين المجتمعات «الباردة» والمجتمعات التاريخية تثير، هي أيضاً، الشك حول التعارض بين علم الاجتماع والتاريخ. فعلى عالم الاجتماع أن يكون قادراً على إجراء دراسة ذات طابع تاريخي على مجتمع تقليدي، من أجل كشف الضرورة الملحّة لإزالة هذه الحدود بين العلوم[٨]. في الواقع ونظراً للطموح الانتروبولوجي والسوسيولوجي، لا يمكن أن تقبل الأشياء التي تفقر الاستقصاءات وتحصرها: فالنظر في الديناميات الاجتماعية وإحصاء كل مظاهرها يفرضان البحث في كل دلالات هذه الديناميات وتجلياتها في المجتمع، مهما كانت

طبيعة هذا المجتمع.

وينبغي أن تظهر روح الانفتاح على مستوى اختيارات المناهج. فهمّ التفكير بصيرورة المجتمعات وهمّ اكتشاف الديناميات التي تجعلنا نفهم هذه المجتمعات، قد يؤدّيان إلى تبني موقف منفتح بخصوص المناهج المختلفة والتقنيات الاجتماعية، دون أن نهمل أية واحدة منها بشكل مسبق à priori، كذلك يمكن القول أننا لم نطّلع على نقد أصيل موجّه ضد الطروحات المتنوّعة (الاقتصاد، علم السكان، التحليل النفسي...)، نقد على المستوى الذي يجعلنا نتوقّع منه إضاءات متكاملة حول الديناميات الاجتماعية. إنما تمّ التعبير عن بعض الحذر تجاه الخيارات المنهجية التي كادت أن تحلّ الأفكار الثابتة عن الدقّة الشكلية محلّ الحقيقة التاريخية. وهكذا أصبحت المناهج المفضّلة هي المناهج الناتجة عن الأبحاث التاريخية، الاجتماعية والانتروبولوجية، دون اهتمام مسبق بوضع حدود.

هذا يعني أن المناهج والتقنيات الخاصة، من خلال هذا المنظور المنفتح والمقارن، ترتبط بمنهجية عقلية أكثر شمولاً وبطموح تعميمي. فالهدف المبتغى هو في تجاوز الحواجز التقليدية الموضوعة بين الأتنولوجيا، والتاريخ وعلم السكّان وعلم الاجتماع وعلم السياسة؛ وضمن هذا المنظور لا يمكن للخصومات المنهجية أن تشكّل جوهر التفكير.

علم الاجتماع في الحاضرة

إن عظمة الطموحات وواقع استنطاق الديناميات الأساسية والمواجهات العالمية بين الأنساق الاجتماعية المتعارضة، تتضمن إعطاء أجوبة عامّة وكذلك إعطاء تفسيرات سياسية حول الصيرورة.

كذلك يمكن القول إن واقع البحث، من خلال أعمال آلان تورين، عن نظرية «إنتاج» المجتمع، وعن مقاربة مجتمعات أميركا اللاتينية[٩]، من ضمن محاولة مقارنة؛ هذا الواقع لا يصير دون أن يتضمن تفسيراً للديناميات الأساسية لهذه المجتمعات. من هنا نقول إن هذه الأعمال لا

يمكن إلاّ أن تعبّر عن مواقف سياسية وأن تفسّر، إلى حدّ معيّن، كونها كذلك.

فهذه العلوم الاجتماعية ترفض بقوّة الطموحات التنبؤية، طموحات علماء الاجتماع أو الفلاسفة الاجتماعيين للقرن التاسع عشر. وغالباً ما يذكّر آلان تورين بهذه الموضوعة: لا يدّعي عالِم الاجتماع اليوم التنبؤ بمستقبل العالَم، ولا دعوة الشعوب إلى تحقيق رؤيتها عن العالم؛ إنه اليوم في مواجهة المهمّة الأصعب، مهمة إبراز الخطوط الكبرى لأنساق العمل الجديدة ولتحوّلاتها.

ويستنتج من أعمال جورج بالانديه الأولى حول التبدّلات التي طرأت على المجتمعات الفتية، ليس رأياً قبلياً بل حالة ذهنية توافق على النضالات ضد الاستعمار. فهذه الأعمال، ودون لبس، تعتبر النظام الاستعماري نظاماً اجتماعياً تصارعياً بين المستعمِرِين والمستعمَرين، لكنه نظام في طريق الزوال، وهو مدعو لإفساح المجال لوجود بنيات جديدة وتشكيلات اجتماعية جديدة. فهذه الأعمال تدعو لدراسة هذه التبدّلات وفي حدود الممكن لدفعها قدماً. بهذا يمكن أن تعتبر هذه الأعمال أعمالاً فكرية لستراتيجية موجّهة ضد الاستعمار، ومحاربة له. مع ذلك، حتى لو وقفت هذه الأعمال بتعارض واضح ضد النظام الاستعماري، فإنها تخلو من مواقف المسايرة والمحاباة تجاه بعض الأيديولوجيات المعتبرة زوراً وبهتاناً أيديولوجيات تحرّرية كما تجاه بعض السلطات الجديدة التي تميل بقوة إلى تجديد طغيان الأنظمة الاستعمارية.

بالإضافة إلى أن المشروع الانتروبولوجي الذي يهدف إلى توجيه التفكير نحو المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة لكشف دينامياتها ولإلقاء الأضواء على بعض أبعاد المجتمعات الحديثة عبر فعالية هذا «التوجّه»؛ هذا المشروع له دلالاته السياسية، أو بالأحرى الترانس-سياسية. في الحقيقة، إن واقع بناء تصوّرات مشتركة عن هذه المجتمعات المتباعدة، عادة، عن طريق النماذج التطوّرية أو عن طريق الصور المتبقية

في الذهن لهذه النماذج يدعو إلى إعادة تقويم المجتمعات الافريقية وتاريخها وأساطيرها، مع إبراز كل ما يجعلها متقاربة مع المجتمعات الحديثة. وهكذا تتكرّر الأمثولة الأساسية عن استيعاب الثروات الاجتماعية والثقافية وعن الإقرار بها.

هذه الأعمال، وبشكل أكثر حصراً، المؤلّفات الانتروبولوجية والاجتماعية العامّة، هي غنية، إذ تقدّم لنا درساً آخر عن التغيّرات الاجتماعية وعن الموقف الذي تبنيناه بهذا الخصوص[١٠]. ففي الواقع، تؤدّي التحليلات حول التغيّرات وديناميّاتها ودلالاتها ومفاعيلها إلى استيعابها بشكل أفضل وإلى إخضاعها والسيطرة عليها عقلياً. وكما يشير إلى ذلك، دون لبس، العنوان الفرعي، الفوضى، من كتاب جورج بالانديه الأنتروبولوجيا السياسية Antropologie politique، فإن تحليل وقائع الفوضى يدفعنا إلى كتابة «مديح الحركة» وإلى الكفاح ضد المخاوف التي توحي بها.

إن المقاربة التي عرضناها بين تحليلات جورج بالانديه وتحليلات آلان تورين تتأكّد أكثر على صعيد التفسيرات السياسية وموقع عالِم الاجتماع في الحاضرة.

في أصول التفسيرات السياسية التي أعطاها آلان تورين، يمكن أن نتعرّف على موضوعتين رئيسيتين: العمل الاجتماعي ووجود أشكال السيطرة. ففي تحليل آلان تورين للسياقات الدينامية التي عبرها ينتج المجتمع ويتحوّل، يصادف آلان تورين موضوعات جورج بالانديه الأساسية حول الديناميات الاجتماعية ويتناول منها روحيّتها؛ ومنها يستخرج النتيجة أنه ينبغي لعلم الاجتماع أن يلتزم بهذه الديناميات وأن يساهم بهذه الحركة المعاصرة التي تفضي من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد ـ الصناعي[١١]. لكن هذا الانخراط الناشط في الحداثة لا ينفصل عن الوضوح النقدي لأشكال السيطرة التي عبرها تعرف الطبقة المسيطرة كيف تدير الحركة وتوجّهها لمصلحتها.

هذا التفسير يقودنا إلى نقد اجتماعي مزدوج: إنه يتضمن نقداً مستمراً للطبقات المسيطرة وللنفوذ الذي تمارسه على التنظم الاجتماعي. وتصبح أيديولوجية الطبقة المسيطرة هي الأيديولوجية الباطلة؛ إذ الأيديولوجية قد عرّفت كمنظور خاص للطبقة، معرفة جزئية ومغرِضة partiale. لكن قد يتركّز النقد أيضاً على المفاهيم الماضوية، على التنظيمات أو الأحزاب السياسية اليسارية زوراً العاجزة عن جعل برامجها واستراتيجياتها متكيّفة مع متطلّبات المجتمع الحديث. ويتركّز النقد، بشكل خاص، على الحزب الشيوعي الفرنسي الساعي للانضمام إلى السلطة التكنوقراطية، بهدف بسط نفوذ الدولة المنتجة[١٢]. ويستمر النقد في هذا المنحى ليطاول الاتجاهين القديمين؛ الاتجاه اليميني والاتجاه اليساري على السواء.

إذاً يختار آلان تورين الالتزام السياسي الصريح، المعبّر عنه باتخاذه مواقف مألوفة حول المسائل السياسية والمسائل الراهنة. فهذه المواقف المتّخذة تتجاوب، إذا ما توافقت مع التحليل الذي قام به حول التحوّلات الاجتماعية المعاصرة، مع وعي الأهمية الجديدة للعلوم الاجتماعية. في الواقع، إن آلان تورين يضع في رأس اهتماماته كون المجتمع ما بعد الصناعي ـ المجتمع الذي لا تنفك فيه الأعمال والمواقف والتسويات في إنتاج العلاقات الاجتماعية وتبديلها ـ يستدعي، أكثر من أي وقت مضى، إلقاء هذه الأضواء اللازمة، التي تساهم فيها العلوم الاجتماعية. ويعقب المجتمع الصناعي، حيث الإنتاج كان المكان المركزي للتغيّرات والتعيّنات déterminations، المجتمع ما بعد الصناعي حيث الإدارة والقرارات والاتصالات لا تنفك تنتج هذا المجتمع وتبدّله. ضمن عملية إنتاج المجتمع لذاته، ينبغي أن تكون أصوات العلوم الاجتماعية هي الأصوات المسموعة، وبخاصة صوت عالِم الاجتماع؛ إنها لا تطمح أن تكون مفروضة على رجالات السياسة، لكن قد يكون لها فعاليتها في تحديد التوجّهات السياسية. لهذا نرى في أميركا اللاتينية تفكيراً تركيبياً synthétique، حول الصراعات الاجتماعية والسياسية ينزع، من خلال

حركة أبحاث مقارنة، إلى المساهمة في نقد الأوضاع المحافِظة التي تشكّل مخاطر على المجتمعات المعنية[١٣].

وينبغي البحث عن المحور الأساس لهذه الالتزامات والمواقف في المشاركة الفاعلة بالأعمال وبالحركات الاجتماعية، أقلّ مما ينبغي البحث عنه في الدفاع عن الطبقات المسيطر عليها. وبدلاً من الدفاع عن الفئات المسيطر عليها، الدفاع الذي يمكن أن ينحصر في عمليات الاحتجاج التقليدية أو في النقابية الحرفية، يستهدف الالتزام محاربة قوى نزع الملكية dépossession، الرأسمالية أو التكنوقراطية، والكفاح ضد السلبيات من أجل تطوير الأعمال الاجتماعية والحركات، كي تندفع في طريق تأكيد الذات اجتماعياً وسياسياً.

فالمسألة المركزية المطروحة في البحث هي إيضاح أشكال العمل وتعيين الفاعلين الحقيقيين في النسق المدروس. فأحد الانتقادات التي وجّهت للفردوية يتعلّق، حصراً، بهذا الطمس الأيديولوجي للفاعلين، ضمن تاريخانية المجتمعات. فالميزة التي يتمتع بها علم الاجتماع الحديث تقوم بالتركيز من جديد على موقع ودور الفاعل في الحياة الاجتماعية[١٤]. فهذا التحليل يضع أيضاً أسس مفهوم عن دور عالِم الاجتماع: فالمهمة الأساس لعالِم الاجتماع لا تقوم فقط على تحليل (كما سعى برودون وماركس أن يفعلوا ذلك بالنسبة للطبقة العمّالية للسنوات ١٨٥٠) كيف تبلغ فئة اجتماعية أو طبقة المقدرة العملية الجماعية، وكيف تتوصل أن تصبح فاعلاً رئيسياً في المجتمع، لكن تتوصل أيضاً إلى المساهمة في ظهور الفاعلين.

هذا هو الهدف الذي حدّده آلان تورين ومساعدوه، بوضع نظرية وبتحقيق «مداخلات» ذات طابع اجتماعي. فدور عالِم الاجتماع، المحدّد هنا، هو على خلاف التمييز الذي وضعه فيبر عن العالِم savant والسياسي؛ الدور هو في أن يحدّد لنفسه عملاً اجتماعياً، أن يرتفع، هو

أيضاً، إلى مستوى «الفاعل» القادر على التوصّل إلى مداخلة نوعية[١٥]. فجواب آلان تورين عن مسألة دور عالِم الاجتماع في الحاضرة هو جواب قاطع: إنه الجواب الذي يؤكّد فعالية علم الاجتماع، وإمكانية تعديل مجرى بعض الأعمال الاجتماعية من قبل علماء الاجتماع.

تقوم منهجية التدخّلات على إقامة علاقة مع أعضاء الجماعة المشاركة بممارسة جماعية صراعية. هذا يعني الدخول في علاقة مع جماعات المناضلين وليس مع جماعات الرأي البسيطة؛ هذا يعني أيضاً التركيز على المناضلين في القاعدة وليس مع القادة أو الأيديولوجيين الواقعين تحت تأثير الترسيمات المخصّصة للحفاظ على أدوارهم. أما الهدف من الاجتماعات واللقاءات بين المناضلين وعلماء الاجتماع القصد منه مساعدة المجموعة لتحديد ذاتها «كحركة اجتماعية»، وعَرَضاً لرفع نضالها إلى مستوى الحركة الاجتماعية. ويتصدّر مقدّمة هذا التدخّل الهدف الأساس، وهو هدف رفع «كفاءة العمل التاريخي»[١٦]، وفي النهاية، وضع الحركة في مستوى الفاعلين الأساسيين في المجتمع، القادرين على تعديل المراهنات والتوجّهات. وعلى عالِم الاجتماع ألاّ يسعى إلى فرض نفسه على الجماعة: «عليه أن يبذل قصاراه لمدّ الجماعة بالحركة التي يحملها في داخله»[١٧]، عليه أن يبذل ما بوسعه لقيادة الجماعة للقيام «بدورها التاريخي الذي يمكن أن يكون دوره»[١٨].

على هذا النحو يتحدّد عمل اجتماعي خاص، عمل يحسن ألاّ نظنه ثورياً، لكنه مهمة دينامية لتطوير وتنمية الطاقات الاجتماعية.

ينبغي علينا، قبل أن ننهي هذا الفصل، أن نشير إلى أن هذا المفهوم الدينامي، المنفتح على الانتروبولوجيا والتاريخ، المهتمّ بالتعقيدات والتغييرات المختلفة، يتبناه باحثون عدّة وفي ميادين متنوّعة. فهذا المفهوم، الذي لم يشكّل مدرسة ذات معايير صارمة وحدود عاصية، يوحي بعدد من الأبحاث، يستحيل علينا هنا أن نثبت قائمة بها.

إنما نذكر على سبيل المثال:

ـ في علم الأتنولوجيا والأنتروبولوجيا: أعمال ج. آلتاب G. Althabe، ج. غوسّيلين G. Gosselin، ل. ف. توماس L.R. Thomas، ث. ريفيير C. Rivière، م. اوجيه، آ. غراس A. Gras.

ـ في علم اجتماع العمل: ث دوراند Durand، ج ـ د راينو Reynaud، ب. تريبيه P. Tripier.

ـ في علم اجتماع التربية: ف. ايزامبرت ـ جاماتي Isambert-Jamati، ج ـ م. برتلوت J.-M. Berthelot.

ـ في علم اجتماع المؤسسات والسياسات الاجتماعية: ث. كاستورياديس Castoriadis، ا. اونريكز Enriquez، أ ـ م غويلّمار A.-M. Guillemard.

ـ في علم اجتماع الثقافة والمتخيّلات: ا. آكون A. Akoun، ج. ديفينيو Duvignaud، بيار انصار P. Ansart، ب . ـ هـ شومبارت دي لوي Chombart de Lauwe، ج. ـ ب سيرونّو J.-P. sironneau، ب. سانسوت P. sansot.

وحول آلان تورين حقّق بعض الأفرقاء الناشطين أبحاثاً اجتماعية، شارك فيها ف. دوبت F. Dubet ، ز. هيجيدوس Z. Hegedus، م. ويفيوركا M. Wieviorka، ج. سترزلسكي J. strzelecki.

وأخيراً نقول إن الروحية التي تحرّك مجلّة الدفاتر الدولية لعلم الاجتماع cahiers internationaux de sociologie (التي أسسها في العام ١٩٤٦ جورج غورفيش G. Gurvitch، والتي يشرف على إدارتها منذ ١٩٦٦ جورج بالانديه) تظهر انفتاحاً عازماً لهذا التيار النظري على المشكلات المعاصرة، وهمّاً مستمراً للتوفيق بين تحليلات الظاهرات العينية والتيارات الفكرية النظرية.

التـحـلل الاجتـمـاعـي

إن المؤسسين الأوائل لعلم الاجتماع (سـان ـ سيمون، كـونت، ماركس) لم يخامرهم الشك في أن المعارف الاجتماعية يمكن أن تتدخّل مباشرة في التطوّر التاريخي، كي توجّه خطسيره. لقد حدّداوغست كونت موضوع هذا العلم الجديد، وهو الذي كان قد نحت له الاسم، بإعادة التنظيم «الوضعي» للبشرية. وإذا كان ماركس قد أنكر هذه الفعالية للعلم الاجتماعي، فإنه يعطي للنظرية الثورية دوراً قيادياً ضرورياً في العملية التاريخية. وكردّ فعل على هذه الطموحات التنبؤية، شدّدت مدرسة ديركايم على وظيفة معرفة علم الاجتماع؛ وفي الحقبة نفسها ميّز ماكس فيبر بشدّة بين مهمة عالم الاجتماع، الساعي إلى البحث عن الحقيقة، وبين مهمّة الرجل السياسي، الساعي إلى العمل وإلى تحقيق القيم(فيبر،١٩١٩). مع ذلك، كان ديركايم وتلامذته يتوقّعون من علم الاجتماع أن يساهم في تبديد الأوهام، والأحكام المسبقة préjugés، وأن يستخدم كأساس أخـلاقي وكأساس لسياسة ذات تطلّع جمهوري وعلماني. لكن تجارب الحروب التي نشبت في أوروبا في القرن العشرين أدخلت الشك في الوصول إلى هذه الامكانيات؛ واتضح أن عالم الاجتماع لا يستطيع الادعاء بأنه سيكون نبي السياقات الاجتماعات أو مهندسها.

إن تطوّر علوم النفس الاجتماعية ـ وخاصة في الولايات المتّحدة بدءاً من العـام ١٩٣٠ أرسى مشكلة التدخّل على أسس مختلفة، ليس أسساً سياسية، بل تنظيمية. ولقد دلّت التدخّلات التي قام بها إلتون مايو Elton Mayo في الوسترن الكتريك Western Electric خلال الأعوام ١٩٢٤ ـ ١٩٣٢، على ما يمكن أن تحمله المعارف التجريبية الناتجة عن علم النفس الاجتماعي إلى تنظيم العمل. مذّاك، ازدادت هذه التدخّلات واتّخذت أشكالاً متعدّدة وشكّلت قسماً من الإدارة الحديثة للتنظيمات.

إن الحدود القائمة بين علم النفس الاجتماعي والعلم الاجتماعي لا يمكن تجاوزها ضمن هذا الميدان: إن الأعمال التي قام بها آلان تورين (١٩٧٨) ومساعدوه أظهرت أن بعض التدخّلات الاجتماعية إلى جانب «الحركات الاجتماعية» ليست مستحيلة، حتى لو لم تكن فعّالة إلّا في حالات معيّنة.

مع ذلك، إن تدخّل المعارف الاجتماعية لا يقتصر على الأعمال

المجتمع المعطل

إن التباين بين النماذج الاجتماعية يظهر أيضاً كون هذه النماذج لا تجيب عن المسائل ذاتها. لذا فإن التساؤل الذي يجد له جواباً داخل نموذج معيّن، لا يجد الجواب نفسه داخل نموذج آخر.

فمسألة رؤية الاجتماعي Vision du social تلاقي جواباً موسّعاً، كما رأينا ذلك، في أعمال جورج بالانديه وآلان تورين. فهذه المسألة، بالنسبة إليهما، موضوع تفكير تركيبي reflexion synthétique حول مميّزات المجتمع الأساسية، أتقليدية كانت أم حديثة. وهكذا نجد أمامنا نموذجاً نظرياً يسمح لنا أن ننظر إلى المجتمعات في مميّزاتها المشتركة.

لكن دراسة التنظيمات تتجنّب طوعاً هذا النمط من المسائل. لذا ينبغي أن نشير إلى هذا اللاجواب الأوّلي الذي يعتبر مدخلاً للنموذج وللبناء المتباعد جداً عن حقل الدراسة. وعندما لا يطرح ميشال كروزيه كموضوع دراسة سوى التنظيمات، فإنه ينقل حقل المعاينة ويبعد، في الوقت نفسه، التساؤلات العامّة حول طبيعة الأنساق الاجتماعية.

وعلى هذا النحو تستبعد كل محاولات المقارنة مع المجتمعات التي لا تعرف الكتابة، كما يستبعد نموذج التفكير الخطي المستقيم، العامل على استخلاص العِبَر من المقاربات بين المجتمعات البعيدة زمنياً ومكانياً.

ظاهراً، يعتبر علم اجتماع التنظيمات، علم اجتماع خاص، أصبح مستقلاً نظراً لنوعية موضوعه ولاتساع الأعمال التي خصّصت له. إنما تاريخياً يمكن القول أن هذا العلم الاجتماعي قد بدأ بنيل استقلاليته مع أعمال فيبر حول البيروقراطية وترسّخت هذه الاستقلالية بعد الحرب العالمية الثانية. لهذا يمكن أن يعتبر هذا العلم أحد علوم الاجتماع الخاصة، أحد الميادين الخاصّة لعلم الاجتماع العام.

وإذا لم يحدّد علم اجتماع التنظيمات إلاّ بهذه العبارات الخاصة، وإذا لم يعتبر سوى واحد من الميادين الخاصّة، فلا يعود هناك مجال للنظر إليه تياراً تنظيرياً مستقلاً، إنه حالة من نموذج أشمل. إنما ميشال كروزيه لا يأخذ على الإطلاق بهذا التفسير.

لقد أوحى ميشال كروزيه، في مؤلّفاته الأولى، حول الظاهرة البيروقراطية، Le phénomène bureaucratique، إن الظاهرات التنظيمية لا يمكن أن تدرس من خلال ترسيمات الفكر الكلاسيكي، فكر ديركايم على سبيل المثال، ولا من خلال الفكر الماركسي، بمصطلحات تواجه affrontement الطبقات. لهذا أشير إلى أن الظاهرة التنظيمية، كي تدرس، تتطلّب إشكالية نوعية problematique spécifique، كما تتطلّب تعديلاً نقدياً للنماذج السابقة.

في أعماله اللاحقة، حاول ميشال كروزيه أن يتوسّع في هذه الأفكار، وتوصّل عبر كتابه الفاعل والنسق[1] L'acteur et le système، عن طريق توسيع النموذج الأساس، إلى صياغة نموذج عام علمي اجتماعي. وكما يذكر ذلك في مقالة كتبها في العام ١٩٨٨:

«منذ فترة طويلة، تعتبر النجاحات التي أحرزت في التطبيق العملي لنتائج العلم الجديد بمثابة نتاج نظري مقلّص. لكن منذ عشرات السنوات، ومع انكفاء الأوهام المتعلّقة «بالنظريات الكبرى»، أصبحنا ندرك أن الإشكالية «التنظيمية» تشكّل واحداً من النماذج المحورية للعلم الاجتماعي»[2].

وهكذا قد تتحوّل الإشكالية التنظيمية، المحصورة أصلاً بالتنظيمات، أمثال التنظيمات في الجيوش والمدارس، والمشاريع الكبرى والإدارات، إلى نموذج اجتماعي جديد ذي توجّه عام.

ومثل كل نموذج، يعمل هذا النموذج الخاص بالتنظيمات على تصحيح حقل المعاينة ويضع في الصدارة بعض أنماط المشكلات. لذا نرى أن النموذج التنظيمي الجديد يتناول من جديد، ضمن إشكالية

وإذا لم يحدّد علم اجتماع التنظيمات إلاّ بهذه العبارات الخاصة، وإذا لم يعتبر سوى واحد من الميادين الخاصّة، فلا يعود هناك مجال للنظر إليه تياراً تنظيرياً مستقلاً، إنه حالة من نموذج أشمل. إنما ميشال كروزيه لا يأخذ على الإطلاق بهذا التفسير.

لقد أوحى ميشال كروزيه، في مؤلّفاته الأولى، حول الظاهرة البيروقراطية، Le phénomène bureaucratique، إن الظاهرات التنظيمية لا يمكن أن تدرس من خلال ترسيمات الفكر الكلاسيكي، فكر ديركايم على سبيل المثال، ولا من خلال الفكر الماركسي، بمصطلحات تواجه affrontement الطبقات. لهذا أشير إلى أن الظاهرة التنظيمية، كي تدرس، تتطلّب إشكالية نوعية problematique spécifique، كما تتطلّب تعديلاً نقدياً للنماذج السابقة.

في أعماله اللاحقة، حاول ميشال كروزيه أن يتوسّع في هذه الأفكار، وتوصّل عبر كتابه الفاعل والنسق[1] L'acteur et le système، عن طريق توسيع النموذج الأساس، إلى صياغة نموذج عام علمي اجتماعي. وكما يذكر ذلك في مقالة كتبها في العام ١٩٨٨:

«منذ فترة طويلة، تعتبر النجاحات التي أحرزت في التطبيق العملي لنتائج العلم الجديد بمثابة نتاج نظري مقلّص. لكن منذ عشرات السنوات، ومع انكفاء الأوهام المتعلّقة «بالنظريات الكبرى»، أصبحنا ندرك أن الإشكالية «التنظيمية» تشكّل واحداً من النماذج المحورية للعلم الاجتماعي»[2].

وهكذا قد تتحوّل الإشكالية التنظيمية، المحصورة أصلاً بالتنظيمات، أمثال التنظيمات في الجيوش والمدارس، والمشاريع الكبرى والإدارات، إلى نموذج اجتماعي جديد ذي توجّه عام.

ومثل كل نموذج، يعمل هذا النموذج الخاص بالتنظيمات على تصحيح حقل المعاينة ويضع في الصدارة بعض أنماط المشكلات. لذا نرى أن النموذج التنظيمي الجديد يتناول من جديد، ضمن إشكالية

جديدة، المسألة التقليدية «لتدامج السلوكات الفردية الحرّة في المشاريع الجماعية المشتركة»[٣]، ويعيد النظر فيها. وكذلك تضع الإشكالية التنظيمية في صلب تساؤلها، فيما يتعلق بالعمل، مشكلة «العمل الجماعي» الأساسية:

«إننا ندرك أيضاً، يوماً بعد يوم، إنه بالإمكان، من خلال تحليل التنظيمات، أن نتناول مجدّداً، ضمن إشكالية أكثر واقعية، النموذج الأساسي للعلم السياسي: نموذج العمل الجماعي»[٤].

والحال أن موضوع الدراسة، انطلاقاً من دراسة التنظيمات، يشمل المجتمع بمجمله، وهذا دليل على أن تصوّر «المجتمع» لم يغب أبداً. فبقدر ما تتطوّر الحياة الاجتماعية وتتوسّع أكثر فأكثر في التنظيمات أو عبرها، لن نُدهش إذا ما أدّت الإشكالية التنظيمية إلى تحليل المشكلات الأساسية للمجتمع.

فالمجتمع المعيّن هكذا، المجتمع المنظور إليه عبر تنظيمات، سوف يكون مجتمعاً خاصاً، أمّة Une nation مثلاً، لأن التنظيمات الخاضعة للدراسة هي ذاتها تنظيمات خاصة، وتتمتع بمميّزات caractéristique خاصة. «فالمجتمع المعطّل La société bloqué»، مثلاً، لن يكون مجتمعاً مجرّداً، بل المجتمع الفرنسي، حصراً.

وهكذا يعاد مجدّداً تحديد القيام بالمقارنة الممكنة: المقارنة التي تقرّب، من وجهة النظر هذه، مجتمعات مختلفة. فيتمّ ضبط هذه المجتمعات عبر تنظيماتها، وتتمّ مقارنة مختلف الأنساق التنظيمية. بهذه الطريقة يبرز علم اجتماع آخر للتنمية يتخذ معايير المقارنة، ليس المعايير الاقتصادية والكمّية، بل التنظيمات وإدارات مختلف الأمم المقارنة، للوصول إلى دراسة وِظافاتها وتعثر هذه الوِظافات.

بالطبع يطمح علم الاجتماع هذا إلى وضع تشخيصات إجمالية عن المجتمعات المدروسة، إلى إيضاح أشكال التوقّف والعثرات والفساد التي

تعرقل التنميات أو تسبّب الأزمات وتمنع التغييرات أو تخضعها. إنما لا نقصد هنا أن نتفحّص الديناميات العامّة أو أن نضع نظرية عن الحركة الشاملة للمجتمعات الصناعية السائرة نحو أشكال اجتماعية جديدة، بل المقصود دراسة التنظيمات العينية، تجريبياً empiriquement، لاكتشاف تشخيصات مفيدة.

وما ينير السمات الأساسية لهذا العلم الاجتماعي هو مسألة الحتميات ومسألة دور الفاعلين داخل التنظيمات.

فوجهة النظر المعتمدة في التحليلات والتي تعلي شأن دراسة «الضرورات الملازمة لوِظافة التنظيمات المعقّدة»[٥] تجعل محور التفكير مسألة الحتميات وموقع الفاعل. وهكذا تستبعد تعاقب الحتمية الاجتماعية وحرية الفاعلين المجرّدة. فدراسة وظافات وأزمات التنظيمات لا تبيّن إعادة إنتاج آلية mécanique للتنظيمات ولا تسمح بالتسليم بحرية فاعلين دون قواعد الألاعيب.

فتحديد التنظيم على أنه «بنينة إنسانية» structuration humaine أو «انبناء اجتماعي»، شرط العمل الجماعي، يبعد هاتين المحاولتين النقيضتين antinomiques. فالتنظيم ليس نتيجة ضرورية للتفاعلات البشرية («. . . ففي هذه المادة، لا وجود لقدرية ولا لحتمية بسيطة»[٦]، وليس أيضاً نتيجة لقرارات اعتباطية. إن التنظيمات:

«. . . هي على الدوام حلول محتملة، بالمعنى الأصيل للكلمة، أي أنها حادثة بشكل واسع واعتباطية»[٧].

هذا الاحتمال الأساس لا يستبعد بروز إكراهات وضغوطات ترهق كواهل الفاعلين، ضمن هذه البنينة. وتظهر ظاهرةُ البيروقراطية بدقة بروز الإكراهات وشدّتها. فضمن تنظيمٍ هذا شأنه لا تسمح المواقف المتصلّبة بحدوث أي تغيير ملحوظ، يقوم به المنفّذون أو الإدارة؛ فالمنفّذون الذين يخشون أوامر الإدارة الضاغطة، يعزّزون باستمرار استقلاليتهم النسبية

ودفاعاتهم. أما الإدارة، فإنها سجينة هذا النسق العام ومشلولة. ضمن نسق كهذا تتشكّل حتمية حقيقية ملحوظة تعمل كحلقة مفرغة: المقاوَمات في القاعدة تحثّ القمة على اتخاذ قرارات، وهذه بدورها تعزّز، دائرياً، مقاومة القاعدة.

في نسق كهذا يخال الفاعلون أنفسهم سجناء التنظيم ويلاحظون أن مقدرتهم على العمل تتقلّص إلى حدودها الدنيا. إنما هذا لا يعني أن الفاعلين يصبحون عزّلاً من الوسائل ومرتبطين آلياً بالنظام القمعي. لكن يجد كل فاعل نفسه في وضعية حيث عليه أن يلعب دوراً؛ حتى داخل نسق مـدَيوَن bureaucratisé (مبقـرط) إلى حدّ كبيـر، لا يمكن أن يخال المنضوي فيه نفسه مقلّصاً إلى عنصر ممكنن mécanisé: إنه يجد نفسه تجاه إمكانيات متنوّعة عليه أن يفعّلها وفق شخصيته. لكن إكراهات النسق تمارس فعلها وهوامش المبادرات تتقلّص إلى حد يميل معها المشاركون إلى التوافق مع متطلّبات دورهم وإلى الخضوع لضغوطـات فئتهم في العمل.

ووفق التحليل الذي أُجري في كتاب الظاهرة البيروقراطية، ينبغي أن نُسند القصور الكبير في طاقة العمل الفردية إلى ثقافة العملاء وإلى القيم التي استنبطوها.

وبقدر ما يعيد العملاء، في فرنسا، إنتاج «قـيم الأمان، والتناغم والاستقـلال والنفـور من الصـراعـات المفتـوحـة والكـره لعـلاقـات التبعية . . .»[٨] بهذا القدر يندفعون إلى تعزيز دفاعاتهم النقابية وإلى الخشية والتحسّب من كل تغيير قد يهدّد أجواء الأمان والطمأنينة التي حصّلوها.

هذا الكبح للتنظيمات ذات النمط البيروقراطي تسـاهم به أيضـاً المواقف العاطفية التي استنبطها العملاء والمتميّزة، بخاصة، بالخوف من علاقات المواجهة. فانعزال الفئات بعضها عن بعض وغياب التواصل بينها وبين مختلف درجات المراتب تعزّز الخشية التي يكنّها العملاء ضـد

الصراعات المكشوفة وضد المناقشات وعلاقات المواجهة. وهكذا تتولّد، داخل التنظيمات الشديدة البيروقراطية، حتميات حقيقية؛ إذا ما فهمنا بالحتميات الضرورات الداخلية، أي النتائج الاعتباطية وغير المُرادة الناجمة عن صيغ التنظيمات المنشأة، ليس لخلق هذه النتائج بل لملء أهداف جماعية.

مع ذلك لا يمكن القول إن النموذج البيروقراطي هو النموذج الوحيد بين نماذج التنظيمات، كما تشدّد على ذلك النظرية العامّة حول التنظيم كما قدّمت في الفاعل والنسق. وبدلاً من النظر إلى بنيات النموذج البيروقراطي، يقترح ميشال كروزيه وفريدبرغ إعادة النظر بالتنظيم بعلاقته مع العمل الجماعي، واعتبار التنظيم صيغة من صيغ العمل الجماعي.

«. . . فالعمل الجماعي والتنظيم أمران متكاملان؛ إنهما الوجهان اللذان لا ينفصمان لمشكلة واحدة: مشكلة بنينة الحقول التي ينمو داخلها العمل، كل عمل»(٩)

من ضمن هذا المنظور تتباين بوضوح نماذج التنظيمات المختلفة، وفق هامش العمل الستراتيجي الذي تقدّمه هذه النماذج للفاعلين.

وينبغي أن نشير، مبدئياً، إلى أن التنظيم، حتى التنظيم الأكثر بيروقراطية، لا يقضي كلّياً على هامش الحرّية:

«. . . لن نردّد كثيراً هذه الملاحظة الأساسية: لا وجود لأنساق اجتماعية منتظمة تماماً ومنضبطة»(١٠).

هذا يعني أن كل فاعل يحافظ على هامش متغيّر من المبادرة والستراتيجية الممكنة ضمن التنظيم. فهذا الأخير يضع قواعد إجرائية للعبة أو بعبارة أخرى يضع ألاعيب مبنينة jeux structurés، صارمة ومعقّدة formalisés ترشد إلى عدد من الستراتيجيات المربحة الممكنة. إنما النسق يكون أكثر انفتاحاً («مرونة») كلّما سمح للفاعل بهامش أوسع من الخيارات الستراتيجية؛ وعند الاقتضاء، كلما سمح له بتبني استراتيجية خاسرة مؤقتاً،

على أمل عودة لاحقة إلى الوضعية.

لكن في كل الظروف، لا يمكن إدخال «القدرية» fatalité. فكل عمل، فردياً كان أم جماعياً، يتمّ، إنما يتمّ ضمن هامش من التقلّب والتَردّد والحيرة. فأولئك الذين يتمكنون من السيطرة على هامش التردّد، ضمن وضعية خاصة، همّ أولئك الذين يستطيعون بسط سلطتهم.

علم اجتماع العمل المنظم

هذه الأفكار العامّة حول التنظيم والعمل الجماعي action collective تجعل هناك إمكانية لدفع حقل التفكير وتوسيعه، وبمعنى ما، لإعادة تحديد علم الاجتماع. فانطلاقاً من دراسة انحصرت بتحليل تعثر الوِظافات البيروقراطية توسّع التفكير إلى التنظيمات في تعددية نماذجها، ومنها إلى العمل الجماعي في عموميته. فالدراسة التي انحصرت أساساً بنمط معيّن من التنظيم، أصبحت أكثر «طموحاً» بتوسّعها إلى علم اجتماع العمل الجماعي:

«طموحة، لأنها بتفسيرها وِظافة التنظيمات بدءاً من استراتيجيات أعضائها، أي بتحليل التنظيمات كأنساق عمل تشكّل وتستمر عبر العمل المبّرر، عمل الأفراد أو الجماعات التي تشكّل جزءاً منه، تجاوزت كثيراً ميدان تقصّيها investigation الأوّلي للتصدّي لميدان شروط تطوّر عمل الناس المنظّم وضغوطات هذا العمل الخاصة به. إنها ليست علم اجتماع التنظيمات، إنما علم اجتماع العمل المنظّم»[11].

هذا الانتقال من علم اجتماع التنظيمات إلى علم اجتماع العمل الجماعي يصبح مسوّغاً بواقع أن دراسة التنظيم تقود إلى الدراسة العامّة لأنساق العمل وبالتالي تقود إلى المسألة التي يمكن أن تعتبر المسألة المركزية للدراسات الاجتماعية: مسألة العمل الجماعي.

إن التصوّرات الأساسية لعلم اجتماع كهذا لن تكون تصوّرات إعادة الإنتاج، والطبقة الاجتماعية أو المهنية... بل ستكون تصوّرات علاقات

النفوذ والسلطة، تصوّرات اللعبة السياسية والستراتيجية والصراع. . . فكل نسق عمل، كونه نسقاً غير طبيعي، وكونه يتضمّن بالضرورة استقلالية الفاعلين ومناطق تردّدهم، يهيء السلوكات كي تتعاون، وبالتالي يشكّل علاقات نفوذ وسلطة. وخلافاً للطوباويات المختلفة أو للصور التقنوية im-ages Technicistes، فنسق العمل هو بالضرورة مكان علاقات النفوذ والسلطة، ومركز التأثير والمساومة والحسابات. هذا لا يعني أبداً أن نسق العمل مكوّن حتماً من القمع والسيطرة: إنه، بالنسبة للفاعلين وسيلة الظهور والتواكل على النسق، حتى ولو تمّ الأمر بطريقة لا متساوية[١٢]. إنما لا يمكننا أن نردّ قواعد التعاون إلى الضغوطات وحدها مع استبعاد كل هامش لحرية الفاعلين: يظل هناك رهان، بمعنى أن الفاعل يبقى، إلى حدّ معيّن، حرّاً في قبول قواعد اللعبة أو في القيام بخيار آخر.

فاللعبة هي بالطبع الوسيلة الأساس للعمل المنظّم، الطريقة التي بها يُبنين المشاركون علاقات النفوذ مع المحافظة على هامش من الحرّية[١٣].

داخل علاقات النفوذ هذه وضمن قواعد اللعبة يكتسب الفاعلون سلوكات ناشطة، دفاعية وهجومية، يلاحقون أهدافاً متنوّعة، وكثيراً ما تكون أهدافاً متغيّرة؛ باختصار نقول إن للفاعلين ستراتيجيات داخل النسق. لكن هذه الستراتيجيات قد لا تكون متمتعة بالضرورة بالوضوح، ولا تلاحق دائماً أهدافاً متماسكة؛ إنها، مع ذلك تتكوّن من خلال المعاينة وانتظام السلوكات[١٤].

فلا مفرّ إذاً من الصراعات، إذ هي ملازمة لأنساق العمل العينية، لأن هذه الأنساق، تحديداً، لا تردّ إلى بنيات ضاغطة. فأنساق العمل هي أنساق من علاقات القوّة المتغيّرة دوماً والتي تعدّل باستمرار، وضمنها وداخلها تحدث الصراعات للوصول إلى إقامة التوازنات.

إننا نلاحظ أن هذه التصوّرات والتحديدات تطمح إلى تزويدنا بأدوات التحليل، ولا يقتصر أمر التحليل على التنظيمات وحدها بالمعنى

الضيّق للكلمة ولا على تحليل التنظيمات البيروقراطية، إنما تهدف إلى تحليل كل عمل منظّم، أو تحليل العمل الجماعي.

من الواضح أن هذه التصوّرات لم تُستمد من أنساق تصوّرية غريبة عن العلوم الاجتماعية، ولم يسعَ ميشال كروزيه إلى تقريبها من لغة علوم الطبيعة، ولا من لغة علوم اللغة sciences du langage. إنما المقاربة الأفضل تتمّ مع العلوم السياسية، إذ أنساق العمل تفسّر دوماً كونها أنساقاً حاملة لعلاقات السلطة والنفوذ، وكونها، بهذا المعنى، أماكن سياسية، إلى أقصى الحدود[١٥].

فالمناهج المستخدمة في هكذا دراسة عن أنساق العمل لن تميل إلى إعلاء شأن السلوكات الفردية المنفصلة عن التصاقها التنظيمي، وبالتالي فإنها نادراً ما تلجأ إلى المعطيات الإحصائية المعتمدة على هذه السلوكات. هذا النمط من المعطيات قد يستخدم فقط كي يمدّ الطرح الستراتيجي بالتوجيهات الضرورية. بدلاً من ذلك وطمعاً في الوصول إلى فهم علاقات النفوذ بين الفاعلين واستراتيجياتهم، علينا تركيز الاهتمام على معيوش الفاعلين وعلى تعبيرات هذا المعيوش. لذا يتخذ اللجوء إلى المقابلات أهمية كبرى في مسيرة الباحث. خلال هذه المقابلات، يتمسك الباحث في أن يعرف بالملموس كيف يواجه مختلفُ الفاعلين وضعيتهم، كيف يواجهون الضغوطات والإكراهات وإلى أية أهداف يسعون، وأي حيل ووسائل يملكون، وبأي هامش حرية يتمتّعون، وكيف يستخدمون كل هذه[١٦]. ولن تكون المقابلة هي المنهجية الوحيدة المستخدمة، لكن المقابلة تتيح لنا أن نحطّم الرؤية الحتمية أو الوضعويةpositiviste عن أنساق العمل.

عمل عالم الاجتماع

إن منظوراً اجتماعياً هذا شأنه يطرح بالضرورة مسألة دور عالِم الاجتماع لدى التنظيمات، وعند الاقتضاء لدى القادة السياسيين؛ لهذا

يسهب ميشال كروزيه في شرح ذلك حول هذه النقطة.

تدلّ الصور المدرجة في العناوين (المجتمع المعطّل، الشرّ الأميركي Le Mal americain) بشكل كافٍ أن ميشال كروزيه قد قام بتشخيص عام وبصياغة نقد. في الواقع، إن علم اجتماع التنظيمات، بقدر ما ينفتح على علم اجتماع أنساق العمل بشكل عام، فإنه يتيح إعطاء حكم عام حول نسق اجتماعي معيّن. فدراسة الظاهرة البيروقراطية، في فرنسا، تسمح بإعطاء تعميم عن السمات المكتشفة (الضغوطات، اللّامسؤولية، التغييرات بإحداث أزمات...) على المستوى الوطني، وبالتالي تسمح بإعطاء تشخيص انطلاقاً من النسق التنظيمي. فلن تعتمد روحية النقد على صورة مثالية مختارة ذاتياً بل على ملاحظة التناقضات بين الأهداف المرسومة والوسائل المستخدمة للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف. ويستند النقد، بشكل واسع، على تحليل «المفاعيل المنحرفة» «effects pervers» أو على تحليل المفاعيل «غير المتوقّعة»[١٧]. هذا يعني أن نتفحّص كيف ولماذا تنتج أنساق العمل، الموجودة لبلوغ بعض الغايات finalités، مفاعيل تعيق تحقيق الأهداف المعلنة، وتقيّد النتائج أو تفرض تكاليف باهظة. انطلاقاً من هذه الأمثلة النموذجية عن التنظيمات البيروقراطية، يمكن القول إن النسق الإداري الفرنسي بمجمله، وبالتالي المجتمع الفرنسي بالذات هو الذي يمكن أن نشير إليه بالمجتمع «المعطّل».

على هذا المستوى العام من التشخيص، يرى عالِم الاجتماع نفسه مخوّلاً لاقتراح إصلاحات عامّة، أو على الأقل، للمساهمة في قضايا إصلاحية تكون مؤكّدة علمياً. فميشال كروزيه وجان ـ كلود تينيغ J.-C.Thoenig، استندا إلى بحث أُجري ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، عن المسؤولين العامّين (المسؤولون المنتخبون، المسؤولون الاجتماعيون ـ المهنيون، موظفو الخدمات الخارجية في إدارة الدولة)، والذي أظهر انعدام الترابط بين الجماعات والتجمّعات ودوائر الخدمات الإدارية على مستوى المحافظات والأقضية، لاستخلاص بعض نتائج إصلاحية[١٨].

من أجل القضاء على عزلة الوحدات unités وقلب المفاعيل غير المتوقّعة، مفاعيل النسق، اقترح الباحثان «ستراتيجية اللامركزية»، أي خلق كيانات فوق ـ اقليمية supra-départementales مسؤولة وديمقراطية. فالصلة التي تربط بين البحث الاجتماعي وقضايا الإصلاح تعتبر المفصل الصلب والمشروع للنتائج العملية.

وإذا ما تجاوزنا هذه المهمّة، مهمة صياغة التشخيصات والتعبير عن قضايا عامّة، فإن ميشال كروزيه قد حدّد ووضع في التطبيق طرائق التدخّل لدى التنظيمات وتجاوباً مع مطالبها.

عينياً، المسألة المطروحة هي أن نعرف أي جواب يمكن أن يعطي الخبير البصير، أية ممارسة يمكن أن يقوم بها؛ حالما يطلب منه ذلك أعضاء التنظيم الواعون للإخفاقات التي قد تصادفهم. وترتسم روحية هذا الجواب انطلاقاً من التحليلات السابقة وتستقرأ من خلال نظرية أنساق العمل. في الحقيقة، إذا كان علينا أن نقبل أن التنظيم محدّد، بشكل كلّي، بمحيطه أو بالأهداف المرسومة، فإننا قد لا نتوقع شيئاً من الفاعلين وقد لا نأمل في تغيّر مواقفهم. أما إذا انطلقنا من المبدأ القائل بأن التنظيم هو انبناء اجتماعي، لا ينفك وجوده يشكّل مشكلة، وحيث لا تزال ستراتيجيات الفاعلين تعدّل علاقات السلطة والنفوذ وتحوّرها، عندها يمكن أن نسلّم أن التدخلات ممكنة وقادرة على أن تحدث تغييرات في العلاقات الداخلية[١٩]. لكن هذه المبادىء تعني أيضاً أنه ينبغي، كي يكون التدخّل فعّالاً، أن يحصل داخل التنظيم، وداخل علاقاته الداخلية، وليس ضد هذه العلاقات.

إننا نلاحظ ذلك، خاصة، إذا ما قارنا هذا النمط من التدخّل بأشكال تعطّل التنظيم البيروقراطي. في هذه الحالة، تُقرّر القمّة الإصلاحات وتفرضها على مجمل النسق: حينذاك، تدخل عمليات التنظيم الداخلية في صراع، وتتطوّر ردّات الفعل الدفاعية وتجعل تدخّل السلطة غير فاعل أو تجبرها على بسط سلطتها لضبط العناصر التي تقاومها. فالتدخل

السلطوي، نظراً لكونه لا يعرف جيّداً التنظيم وعمليات ضبطه، ونظراً لكونه خارج دينامية نسق العمل، يُستنفذ بسرعة، لا سيما وأن الإجراءات المستخدمة هي إجراءات بالضرورة محدودة.

«إذا استطعنا، بالمقابل، أن نرسي أسس عملنا على معرفة كافية لهذه السياقات، فإننا نستطيع أن نعمل مع النسق وليس ضدّه، وبالتالي نستطيع أن نوفّر المصادر القليلة وأن نضاعف النتائج»[٢٠].

يعبّر ميشال كروزيه عن هذا النمط من التدخّل عن طريق وصف سلسلة من اجتماعات ثلاثة جرت مع موظفين مسؤولين عن الخدمات الإدارية في مؤسسة الاعتماد الباريسية. في الجلسة الأولى أظهر المشاركون في الاجتماع امتعاضهم الشديد عند كشف الأحكام القاسية التي صبّها عليهم الموظّفون التابعون لهم[٢١]. وأثناء الجلسة الثانية، وبعد اطلاعهم أن سلوكهم الخاص كان خاضعاً للضغوطات المرعية الإجراء داخل العلاقات بين الفئات المعنية، عاودوا الكلام واستوعبوا الإمكانيات المتاحة للخلاص من هذه الحتميات:

«بعد شعورهم بالذنب أثناء الجلسة الأولى استطاعوا أن يبرّئوا أنفسهم، لأن المذنب لم يكن قط واحداً منهم بالذات، إنما النسق هو الذي جعلهم جميعاً متشابهين وأجبرهم، إلى حدّ معين، وضد إرادتهم، على لعب دور المراقب المتنطّس»[٢٢].

في الجلسة الثالثة، وبعد أن وعى المشاركون الجاذبيات الاعتباطية التي تشدّهم وإمكانيات تجاوزها، أظهروا الرغبة في المشاركة وفي الالتزام بتقديم اقتراحات ملموسة لتصحيح الخلل في القواعد ولجعل التغييرات ممكنة.

من هنا يتبيّن لنا أن الخبير البصير، من خلال تدخّلاته، يؤثّر على التنظيم وداخله ويساهم بنقل معرفته إلى هذا التنظيم بالذات. هذه المعرفة المقدّمة بتعابير تحليل ستراتيجي، تتيح للفاعلين فرصة فهم استراتيجيات مختلف الفئات، ووعي العثرات المتولّدة عنها وإمكانية تعديل هذه

الستراتيجيات. مذ ذاك، تصبح المفاوضات ممكنة والالتزامات قابلة للوفاء والطاقات تعاود نشاطها.

فالتدخّل يهدف إذاً إلى تغيير الناس، إلى تحريك الطاقات، طاقات الفاعلين ضمن نسق العمل، عن طريق تبديل العلاقات والستراتيجيات. لكنه لا يمكن أن يحرز النجاح إذا لم يترافق مع عمل حول البنيات. ضمن تلاقي العملين، العمل على الناس والعمل على البنيات، يمكن أن يتطوّر عمل تغييري فعّال.

هذا المفهوم عن التدخّل يحدّد بوضوح مفهوم دور علم الاجتماع وارتباطه السياسي في الحاضرة. وفي مواجهة المجتمع الفرنسي المتميّز، بخاصة، بتعثّر الوِظافات البيروقراطية، تطمح هذه الأبحاث وهذه التدخّلات إلى صياغة اقتراحات أكثر علمية حول التنمية، وتهدف كذلك إلى تشجيع بروز علاقات سلطوية جديدة وإلى تفجّر طاقات جماعية جديدة.

ولا يقتصر هذا الطموح، طموح المساهمة بتطوير المجتمع المدني، على القيام ببعض عمليات بيروقراطية نموذجية، ولا يقتصر كذلك على الإدارة الفرنسية وحدها. ففي العام ١٩٨٨، عندما تصدّى ميشال كروزيه لخطوط تطوير علم اجتماع التنظيمات، شدّد على تنوّع الدراسات والتدخّلات واتساع الحقل المستهدف. وبعد أن انطلق من دراسة المصالح الإدارية، بسط علم الاجتماع هذا حقل معاينته على المدارس الثانوية، والمحاكم ـ وحلّلها كأنساق تنظيمية ـ والمستشفيات وخاصة على وحداتها الأساسية، أي وحدات العناية. وكذلك أُجريت دراسات حول المجالس البلدية في المدن ونشاطاتها الثقافية[٢٣].

لقد أصبح إذاً علم الاجتماع، علم العمل الجماعي، إحدى الوسائل لتطوير هذا العمل الجماعي ولرفع ودفع الطاقات داخل المجتمع المدني.

* * *

تسهيلاً للقارىء، ركّزنا هذا التحليل حول أعمال ميشال كروزيه دون

أن نذكر مساهمات مساعديه (اهرارد فريدبرغ..) في هذه الأعمال. ومن أجل المزيد من الاطلاع على هذه الحركة من البحث، قد يكون علينا التذكير بمختلف الأبحاث والدراسات التي قام بها مركز علم اجتماع التنظيمات centre de sociologie des organisations الذي أسّسه ميشال كروزيه. كما ينبغي الإشارة إلى مساهمات الأبحاث المتعدّدة المتجانسة

علم الاجتماع والعلم السياسي

إن التقسيم المؤسسي الذي وضع حداً فاصلاً بين العلم السياسي وعلم الاجتماع طبع بشدّة تطوّر الأبحاث بعد الحرب العالمية الثانية، وكأننا نستطيع، وخلافاً لما علّمنا إياه الكلاسيكيون (ماركس، ديركايم، فيبر)، أن نفرّق بين علاقات النفوذ والمواقف والتمثّلات؛ وكأننا نستطيع أن نفصل بين وظافة الدولة والبنيات الاجتماعية. ويمكننا أن نعيّن العام ١٩٦٥، تاريخ تجدّد الأبحاث التي ردمت الهوّة بين هذين العلمين والتى ركّزت، خاصة، على الثقافات السياسية الخاصة بأثنية معينة أو بأمّة، الثقافات التي تشكّل دعامة بنيات النفوذ أو بنيات المعارضة.

حصل هذا التجدّد نتيجة عدّة تيارات:

ـ من الاعمال الاتنولوجية التي اظهرت تعدّد الثقافات، ونماذج السلطة والأساليب السياسية.

ـ من أعمال التاريخ الاجتماعي (مدرسة الحوليات L'Ecole de Annales) التي ذكّرت برهافة علاقات النفوذ على مستوى الممارسات الاجتماعية وتطور هذه الممارسات (لي روي لادوري Le Roy Ladurie، ١٩٧٩؛ فوفيلّ Vovelle، ١٩٨٢).

ـ من الاعمال الالسنية التي بيّنت، مثلاً، استمرارية انساق التمثّلات المرتبطة بالأنساق السياسية المتراتبة (دومَزيل Dumézil، ١٩٧٧).

إن بنيات الإدارات العامّة ووظافتها، والسياسات الاجتماعية تقدّم لنا حقلاً من المعاينة يتطلّب طرحاً هو بالتحديد اجتماعي ـ سياسي ←

حول التنظيمات والإدارات التي قام بها جيلينيه Gelinier، ب. وك. غريميون P. et C. Grémion ، د. باتي D. paty، ر. سانسوليو R. sansaulieu، وجان ـ كلود تينيغ J.-C. Thoenig وجان ـ بيار وارمس J.-P. Worms.

← socio-politique، حيث يتلاقى علماء سياسة وعلماء اجتماع (دوبوي Dupuis وثنيغ، ١٩٨٣؛ غويليمار Guillemard، ١٩٨٦).

ودراسة الثقافات السياسية هي الدراسة النموذج لهذا القطاع الوسيط حيث تنتهك الحدود بين علم الاجتماع وعلم السياسة. ولقد عالجت عدّة صيغ من الطروحات هذه التحليلات، بدءاً بالطرح الاجتماعي ـ الألسني socio-linguistique وانتهاء بالطرح الاجتماعي ـ للتحليل النفسي socio-psychanalyse.

لقد أظهر الطرح الاجتماعي ـ الألسني، مثلاً، كيف يمكن للغة الحياة اليومية، للغة الأسرة أن تنقل نماذج سلطوية سحيقة، نماذج الأيديولوجيات السياسية الرسمية، وتجعل قبولها صعباً (ليكا Leca، ١٩٨٣). وأبرزت دراسة الأعياد الشعبية، ودراسة الموسيقى والرياضة والتقاليد والإيماءات، أبرزت أشكالاً من الاجتماعية، وطقوساً يومية تؤمّن الراحة لهذا النموذج السلطوي أو ذاك، أو تدخل في تناقض أو في تجاوب مع هذا الشكل السياسي أو ذاك (بروهم Brohm، ١٩٧٦؛ كورتين courtine وهاروش Haroche، ١٩٨٨). لقد سمح لنا كشف المتخيّلات الاجتماعية والتمثّلات أن نفهم على نحو أفضل نجاح أو فشل الرسائل السياسية وبعض استراتيجيات النفوذ. أضف إلى هذا أيضاً أن تحليل الحساسيات السياسية والمشاعر الجماعية، التحليل المستوحى جزئياً من التحليل النفسي، قد استطاع أن يضيء المواقف السياسية، وديناميّة قبولها أو مقاومتها (انصار ١٩٨٣؛ ليجندر Legendre، ١٩٧٤).

إن العلاقات المستمرة بين الاجتماعي والسياسي تجبرنا على تجاوز الحدود الفاصلة بين هذين العلمين.

الحواشي والمصادر

(١) كروزيه وفريدبرغ، L'acteur et le système ، مصدر سابق.

(٢) كروزيه، Les organisations، بالاشتراك مع موندراس Mendras وفيره Verret، Les champs de la sociologie française، باريس، كولين Colin، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦.

(٥) مصدر سابق، Le phénomène ص ١٥.

(٦) مصدر سابق، ...L'acteur، ص ١٣.

(٧) المصدر السابق، ص ١٣ ـ ١٤.

(٨) مصدر سابق، .Le phénomène bur، ص ٢٩٤.

(٩) مصدر سابق، L'acteur et le système ، ص ١٧.

(١٠) المصدر السابق نفسه، ص ٢٥.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٨) ميشال كروزيه وجان كلود تينيغ، L'importance du système politico-administratif territorial in Alain peyrefite, décentraliser les responsabilités, paris, la documentation française, 1976, ص ٥٩.

(١٩) مصدر سابق، L'acteur et le système، ص ٣٤٩.

(٢٠) المصدر السابق، ص ٣٥٥.

(٢١) المصدر السابق، ص ٣٥٧.

(٢٢) المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(٢٣) مصدر سابق Les organisations، ص ١٢٨.

علم اجتماع المخصوص

ضمن عملية إعادة تشكيل الخصومات النظرية، التي نحاول القيام بها، في علم الاجتماع؛ تتميّز أعمال ريمون بودون بموقف نقدي تجاه النماذج الاجتماعية الأخرى، وبالتالي بموقف كاشف. وكما كل موقف نقدي صريح، فإن هذا الموقف يعبّر، بوضوح، عن التباعد في المواقف، يعبّـر عن نقـاط الخـلاف التي يمكن أن تعتبـر، على المستـوى الأبستمولوجي، نقاطاً لا يمكن تجاوزها. قد نجد هذا التعارض حول كل المشكلات الأساسية المطروحة أمام العلوم الاجتماعية: تناولت المشكلة صورة المجتمع الكلّية، أو الحتميات والحرية، أو مفهوم علم الاجتماع ودور عالِم الاجتماع في الحاضرة.

١ ـ نقد التصورات الهواستية

إذا كـان من الممكن الوصـول إلى تكوين تصـوّر شمـولي عن المجتمع، وخاصة عن المجتمع الفرنسي، من خلال أعمال بيار بورديو، جورج بالانديه أو آلان تورين؛ فإن هذه المسألة لا نتلقى عنها جواباً من خلال تحليلات ريمون بودون.

في الواقع، إن مبادىء الطرح الفردوي تنكر طرح مسألة من هذا النوع. فالتساؤل حول «المجتمع» قد يقتضي التسليم بأن معرفة تامّة عنه قد تكون سهلة، وأنه بالإمكان الوصول إلى حقيقة قابلة للتعريف تتطابق مع هذه المقولة. فالنقد الخاص بالفردوية المنهجية يواجه استخـدام هذه التعابير الشمولية («المجتمع» «الطبقة الاجتماعية»، «الأمّة») بتساؤل أوّل وهو التساؤل في أن نعرف إذا كانت معرفة حقيقيـة تتطابق مـع هذه المقولات المجرّدة. إنه يواجههـا بالـظن، الذي وفقه لا تغطّي هـذه المقولات سوى بناءات فكر، يقدّم وهم المعرفة ويوشك أن يمنع طرح

مسائل ملحّة. فكلمة «مجتمع» يمكن أن تتلاءم مع هذا النمط من الاستعمال، فاسحة مجال التفكير بأنها (الكلمة) تعيّن نوعاً من الحقائق الانطولوجية المناسبة للمعرفة. وكذلك عبارة «طبقة اجتماعية» تتلاءم مع تفسير واقعي، كما بيّن ذلك تفسير ماركسوي، وتشكّل موضوع نقد المبدأ: كلمة طبقة لم تدرج ضمن قائمة التصوّرات المدروسة في القاموس النقدي لعلم الاجتماع[1].

والشك الذي طال جوهر التصوّرات يطال أيضاً مصطلحات ديركايم، أكان المقصود «الظاهرات الاجتماعية» أم «الوعي الجماعي» conscience cellective. ويدفعنا هذا التصوّر الأخير للتفكير بوجود حقيقي لجوهر فوق ـ فردي supra-individuelle، يحدّد بالضرورة السلوكات الفردية كجوهر موضوعي يفرض نفسه على الأفراد. لذا يصبح ضرورياً القيام بنقد نسقي لأعمال ديركايم حتى نتحقّق من المعنى الصادق الذي يعطيه ديركايم لهذه الكلمات في تحليلاته:

قد يظهر هذا النقد المسافة القائمة بين أخطاء **قواعد المنهج الاجتماعي** **Règles de la methode sociologique** والتفسيرات المعطاة **للانتحار suicide**، وهي التفسيرات التي جاءت أكثر احتراماً للأعمال الفردية والسلوكات الواقعية.

وإذا كانت الفردوية المنهجية لم تسعَ إلى بناء تمثّل جوهري Repré-sentation substantielle عن «المجتمع»، وترفض طرح المسائل بهذه الكلمات، فذلك عائد بالطبع إلى كونها تشك في أن تقود هذه الألفاظ الفكرَ إلى حقائق مجرّدة دون مضامين علمية ومتلائمة مع إسقاطات أيديولوجية. هذه الأخطار من الاجتماعوية sociologisme، يواجهها ريمون بودون بالمبدأ المنهجي، أي المبدأ الذي يتّخذ الفاعلين الاجتماعيين «كذرات» للدراسة، ويتّخذ أنساق العمل «كجزيئيات منطقية»[2] «molé-cules logiques». لهذا يستبعد هذا المبدأ بناء تمثّل عن الحقائق المجرّدة، أي عن الطبقات أو «المجتمعات»، ويستبدل هذه البناءات بدراسة متعددة

الأشكال عن الأعمال والتفاعلات وأشكال البروز التي يمكن للمعاينة المنهجية وحدها أن تتوصّل إلى تحليلها.

مع ذلك إذا كانت الفردوية المنهجية ميّالة إلى محاربة كل مفهوم واقعي عن المقولات الاجتماعية، فإنها تواجه ذلك أيضاً بطرح مفهوم عن الحياة الجماعية، يمكن أن نوضحه. فالتركيز ينصبّ على الفرد، على عمله وخياراته. ومهما كانت أشكال التنظيم التي يمكن الاستدلال عليها على المستوى الإحصائي، فإنه ينبغي باستمرار التذكير بأن الأمر لا يتعلّق سوى بعملية دمج الاحصاءات، وليس بقانون محدِّد لعمل الأفراد ولخياراتهم. فالفاعلون الاجتماعيون يجدون أنفسهم على الدوام قبالة وضعيات يقوّمونها بمعزل عن الفاعلين الاقتصاديين.

٢ ـ الحتمية والحرية

مسألة الحتمية هي إذاً، ومن خلال هذا المنظور، المسألة الحاسمة التي بها تتحدّد الفرقة بين الفردوية المنهجية والنظريات الاجتماعية التي تتعارض معها.

ففي النقاش الذي قاده ضد مختلف العلوم الاجتماعية «الحتمية»، يميّز ريمون بودون هذه العلوم كونها تفسّر حصراً السلوكات الفردية انطلاقاً من عناصر خارجية وسابقة[٣]. ففي هذه النماذج الاجتماعية تعتبر غايات الفاعلين ومقاصدهم أو خياراتهم ثانوية ومجرّدة عن كل قيمة تفسيرية.

هذا التعريف يطال مختلف أنماط الحتميات: **الوظيفوية المفرطة hyperfonctionnalisme** والثقافوية المفرطة **hyperculturalisme** والواقعية التوتاليتارية[٤] **Réalisme totalitaire**.

ووفق هذا النقد، يردّ النموذج الثقافوي المفرط كلَ عمل إلى دور، إلى سياق توافقي، مهملاً هكذا كل الأعمال التي تتمّ ضمن سياق «الحالة الطبيعية»[٥]. من جهة أخرى يفترض هذا النموذج أن تكون الأدوار

والأوضاع مؤلّفة من عناصر متكاملة وليس من عناصر متناقضة. ويفترض أيضاً أن يكون خيار التفسير،- المتاح للفاعلين في إنجاز أدوارهم، لا قيمة أو أهمية له. قد نجد هذه الوظيفوية المفرطة في بعض كتابات بيار بورديو[٦].

ويجعل النموذج الوظيفوي المفرط من العمل محصلة résultante قاصرة على عناصر سابقة على العمل. إنما تجدر الإشارة إلى أن ظهور السلوكات يستند هنا إلى معايير وقيم استبطنها الفاعلون. وننسى أن السلوكات، ضمن هذه الحتمية المفترضة، تتبدّل، في الغالب، عندما ينتقل المرء إلى محيط جديد[٧].

وخير من يمثّل هذا النموذج الوظيفوي المفرط هو هيمان Hyman بأعماله التي يسعى فيها للاهتمام بالحركيات Mobilités الاجتماعية التفاضلية différentielles، بالتركيز على الفروقات بين ثقافات الطبقات[٨].

وأخيراً نقول بأن نموذج «الواقعية التوتاليتارية» موجود في كل التفسيرات التي تنزع إلى اعتبار البنيات والظروف الاجتماعية هي التي تحدّد كلّياً الخيارات والأعمال الفردية[٩]. وهكذا نصل إلى أقصى الحدود، إلى صورة الفرد المقلّص إلى ألاّ يكون سوى الركيزة البسيطة، ركيزة البنيات الاجتماعية. ونتساءل عندها كيف يمكن أن تفهم وقائع التغيير والاختلافات في السلوكات الفردية.

هذا الهجوم على مختلف النماذج الحتمية يتجدّد ضد بعض نظريات التغيير الاجتماعي التي تُدخل، ضمن أطر نظرية متنوّعة، ترسيمات حتمية لا تتأكّد في ضوء تعقّد الوقائع. بهذا الصدد، يقوم ريمون بودون بإحصاء نظريات التغيير الاجتماعي التي اقترحتها مختلف المدارس الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية، ليستنتج منها أنها قد سقطت كلها، فيما خصّ الجوهري. فالنظريات التي تؤكّد وجود ميول كلّية universelles وحتمية، والنظريات التي تدّعي اكتشاف بنيات محدّدة، كلّها كذّبتها الوقائع[١٠]. فالضعف المشترك الذي كانت تعاني منه هذه النظريات يكمن في تسليمها

بوجود «أسباب اجتماعية» محدّدة، تفترضها خطأً، أسباباً فاعلة وضرورية.

وتحت عناوين متنوّعة، تبني هذه المفاهيم، المسلَّمة بالحتميات، تمثّلاً سلبياً عن **العميل الاجتماعي**. إنها تجعل من الإنسان الاجتماعي تابعاً سلبياً، «إنساناً آلياً معيّناً، قد يكون سلوكه نتيجة **الأسباب الاجتماعية**»[11]. في الحقيقة لا تنكر الفردوية المنهجية تصوّر السبب، وأحد أهدافها هو كشف الأسباب انطلاقاً من تحليل المعطيات تحليلاً تجريبياً؛ لكن المنهج الفردوي يرفض كل تفسير يميل إلى جعل «الأسباب» أو «القوى الاجتماعية»، أو «الميول» أو «البنيات»، محدّدات الناس. لذا يدعو مبدأ الفردوية المنهجية إلى قلب طرح الوقائع: أن ننظر إليها ليس كمفاعيل «للأسباب» بل كنتائج لتلاقي وتدامج السلوكات الفردية[12].

إنما ينبغي ألّا نفترض **مسبقاً** à priori أن السلوكات الفردية متجانسة؛ ولا يمكن كذلك أن نفترض أنها، نظراً لتعدّدية الوضعيات والأدوار، مترابطة ومتناسقة. بل ينبغي أن نفترض، ضمن عمليات التدامج واللاتدامج، حدوث أمور غير متوقّعة، غير محسوبة؛ وتدخل في باب المصادفات hasards؛ فقد يكون على المنهجية الاجتماعية أن تقرّ بالصدفة hasard وتدخلها ضمن نماذج تفسيراتها.

إن تعقّد الوضعيات وتعدّد الأدوار تجعل المعاين لا يقدر على توقّع خيارات العملاء كلّياً؛ فهذه الخيارات تظهر وكأنها محكومة بالمستجد، بالطارىء imprévu، بنظر المعاين. فإذا ما قبلنا أن السلوكات لا ترتبط ببنيات أو ميول تحدّدها، يمكن عندها أن ندرك أن الصدف تحدث بالتوافق مع النموذج النظري الذي اقترحه كورنو cournot في «نظرية الحظوظ والاحتمالات» (١٨٤٣). وعندما نبعد النماذج الهولستية كما النظريات الحتمية، مهما كانت طبيعتها، حينذاك ينبغي أن نقبل أن «سلاسل مختلفة»، ترابطات متباينة بين الأفعال والقرارات يمكن أن تتطوّر، ويحدث تلاقيها مصادفة[13]، بعد أن يكون قد شكّل حدثاً طارئاً.

المثل التاريخي الذي يقدّمه هنا ريمون بودون، هو مثل تغيّر مواقف لينين بين ١٨٩٥ و١٩٠٢، وهو المثل الذي يعبّر أصدق تعبير عن حقيقة المصادفات وعن تفسيرها بعبارات تلاقي السلاسل المختلفة.

نحن نعلم أن لينين، في ١٨٩٥، قد أكّد أن دور الأنتلجنسيا intellégentsia يجب أن يقتصر على الانضمام إلى الطبقة العاملة وعلى مساعدة العمّال في نضالاتهم التي التزموا بها. هذا لأن النمو الصناعي في روسيا، في العام ١٨٩٠ وما تلاه، كان قد قوي وعمّت الاضرابات واتّسع نطاقها؛ وكان للعمّال تحفظاتهم تجاه المثقّفين، كما تجاه الحركة الشعبية السابقة. ضمن هذه الظروف، رأى لينين نفسه مدفوعاً إلى التفكير بأن نضالات العمّال هي صنيعة العمّال، وبأن المثقفين لا يستطيعون أن يلعبوا سوى دور المعاونين والمسعفين[١٤].

في العام ١٩٠٠ وما بعده، حدث ركود في الاقتصاد. لهذا تراجع العمّال، الذين لم يكن لديهم التنظيم الكافي ولا مستوى أجور يسمح لهم بتجميع طاقاتهم الجماعية، عن العمل السياسي وانشغلوا أكثر بالدفاع عن وظائفهم المهدّدة. والحال،

«إن النخبة l'élité المستنيرة، في نفس الوقت ـ ودون أن يكون هناك ارتباط واضح بين الظاهرتين ـ أظهرت، من ناحيتها، سلوكاً «طبقياً»[١٥]».

فالطلبة والمثقفون، الذين شجعهم النمو الاقتصادي السابق، بدأوا بمقاومة السلطة القيصرية، عن طريق إثارة حلقة من العنف ـ الردع vio-lence-représsion . إنما في ظروف أخرى كتب لينين مؤلّفه: ما العمل؟ في العام ١٩٠٢ حيث ميّز بين عمال واعين وعمّال غير واعين، ونسب إلى المثقّفين وإلى حزب المحترفين مهمّة قيادة الحركة السياسية وتنظيمها.

«يستحيل علينا... أن نفهم كل هذا التاريخ، إذا لم نرَ فيه وجود سلسلة من مفاعيل effets كورنو(...). فالترابط بين الأجزاء قابل أن يعقل وتلاقيها هو أيضاً قابل للفهم. لكن التزامن synchronisation بين ترابط

الأشياء لا يمكن أن يفسّر كناتج produit لحتمية صارمة»[١٦].

فالاهتمام بالمصادفات يفرض نفسه إذاً على العلوم الاجتماعية، كما يفرض نفسه الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة والمحتملة التي تسمح لنا بفهم بروز حدث événement معيّن.

فلا يمكن إذاً للعلوم الاجتماعية أن تنكر وجود الإمكان، كما لا يمكنها أن تنكر وجود الفوضى، بل عليها أن تقرّ بوجودها[١٧].

علم الاجتماع: رفض الواقعية

تجاه هذا التنوع الذي لا يمكن ردّه إلى قوانين كلّية، ينبغي على علم الاجتماع أن يتصدّى لتحليل المخصوص singulier، وغالباً ما يجد عالِم الاجتماع نفسه بعلاقة تنافس أو تكامل مع المؤرّخ. وفي كثير من الحالات، يكون لدى عالم الاجتماع مهمّة تحليل مجموعة من الوقائع المخصوصة. لكن إذا وضع المؤرّخ نصب عينيه هدف ترميم كل المظاهر والأحداث المخصوصة لفترة زمنية معيّنة، فعالم الاجتماع، ووفق منظوره الخاص به، يركّز على دراسة البنيات الخفية، ويتساءل حول البنيات العامّة التي تضمّ الظاهرات المخصوصة التي يدرس[١٨]. إنه قد يتمسّك بإبراز البنيات التي عرفها منظرو الألاعيب، كبنيات الخيارات الستراتيجية.

هناك نقطة محورية تناولها الجدل الاجتماعي تتعلّق بمفهوم القوانين وبتحديد هذه القوانين. ينتقد ريمون بودون، بشدّة، طموح التراث الاجتماعي، وخاصة التراث الديركايمي، الذي يوكل إلى علم الاجتماع مهمة استخلاص قوانين كلّية، وكأن لهذه القوانين، في الواقع، قيمة كلّية. والحال أن التجربة قد بينت أن هذه القوانين، أكانت قوانين تطوّر، كما هي في تراث كونت comte أو سبنسر، أو قوانين وظيفية، كما خيّل إلى بارسونز T. parsons إنه قادر على تعميمها، أو القوانين البنيوية، تصبح باطلة عندما تطبّق خارج الميدان الذي اعتقد المعاين أنه قادر على اكتشافها فيه.

فالخطأ، في النظريات العامّة عن التغيير، ناتج عن كونها تؤكّد، كمبدأ كلّي، قضايا لا يمكن أن تعتبر سوى «عقود موضعية»[١٩] «contrats locaux». لقد استطعنا، بصواب وموضعياً، أن نكتشف سياقات محدّدة، منها أن معرفة السياقات في فترة زمنية معينة تسمح بأن نتوقّع تغيّراً أو إعادة إنتاج في فترة لاحقة. لكن هذا لا يقضي أبداً بتعميم هذه الضرورة المسجّلة موضعياً: قد تظهر علاقة تعيّن في وضعية «مغلقة» وتختفي ضمن وضعية «منفتحة»[٢٠].

فالقوانين التي أكّدتها مختلف نظريات التغيير الاجتماعي تبدو على هذا النحو وكأنها تعميمات généralisations مفرطة. نستطيع أن نبيّن، ضمن بعض الظروف، أن مقولة الطبقة الاجتماعية تتضمن مقولة الصراع بين الطبقات. إنما هذه الحالة المعاينة لا تتضمن أن كل وضعية طبقية تؤدّي إلى صراع طبقات، كما استطاع أن يؤكّد بعض مؤيّدي ماركس[٢١]. ولقد استطعنا أن نبيّن، في بعض الظروف، أن الوفاء لقيم الجماعة قد يكون عاملاً محدِّداً للسلوكات. لكن هذه المعاينة لا تتضمن أن يكون الوضع على الدوام كذلك، وأن كل تغيير اجتماعي أو كل غياب للتغيير يفسر بالوفاء للقيم. فإذا ما أثبتت عملية موضعياً فإنها لا تتجدّد إلاّ إذا كانت الظروف متماثلة، وإلاّ إذا وجد الفاعلون أنفسهم ضمن وضعية الخيار نفسه.

لهذا، قد ينبغي علينا أن نستدرك الخطأ الذي ارتكبته، بالإجماع، نظريات التغيير الاجتماعي؛ وينبغي ألاّ نعتبر هذه النظريات كقوانين، بل فقط كنظريات لا يمكن أن تطمح إلى العلمية إلاّ إذا اعتبرت جزئية وموضعية.

لقد استعادت هذه المناقشة انتقادات ماكس فيبر، وخصوصاً انتقادات جورج سيميل Simmel ضد «الواقعية» في التاريخ وفي العلوم الاجتماعية. يعود أحد أسباب التعميم المفرط، تعميم الحالات المعاينة الموضعية، إلى «الوهم الطبيعوي»: يعتبر بعض منظّري التغيير أن هذا التغيير طبيعي

ويخضع لقوانين طبيعية، بدلاً من البحث عن تباين وضعيات التغيير وعن طابعها التاريخي[٢٢]. حينها تفسّر النظريات والقوانين بطريقة واقعية وكأنها تصف الإواليات والسياقات الحقيقية. وهذا هو «فخ الواقعية»:

«يقوم فخ الواقعية على تفسير ما ليس سوى ترسيمة من ترسيمات المعقولية intelligibilité وكأنه خصائص للأشياء، يقوم على الخلط بين الشكل forme والواقع أو ـ إذا استخدمنا عبارة هيجل الشهيرة ـ على دمج «العقلي» و «الواقعي»»[٢٣].

إذاً يدعو بودون، ضمن استمرارية التراث الشكلي في العلوم الاجتماعية، إلى التمييز بين مقولة القانون **notion de loi** ومقولة النموذج **modèle**. بينما التراث الواقعي (ماركس، سبنسر، ديركايم) يطمح لكشف القوانين التي من المفروض أن تخضع لها الأنساق الاجتماعية، وبالتالي أن نفسّر من خلال هذه القوانين مجمل السياقات الاجتماعية، ويطمح التراث الكانتي (فيبر، سيميل) لعدم اعتبار النماذج سوى ترسيمات من المعقولية قادرة أن تقيم وزناً للوضعيات المتنوّعة، لكنها لا تنشد الكلّية l'universalité. فالنموذج ليس حقيقة كلّية، بل ترسيمة شكلية يمكن أن يستخدمها الباحث إذا أراد أن يتحقّق إذا كانت الترسيمة قابلة للتطبيق على الوضعية أو على السياق المدروس. بهذا المعنى يمكن القول إن الترسيمة هي «شكلية»[٢٤].

هذا الانتقال من القانون (الواقعي) إلى النموذج (الشكلي) يتضمن تغيّراً ابستمولوجياً كاملاً، ويركّز، ليس على الموضوع الذي ندّعي الوصول منه إلى معرفة قوانين كلّية بل على النشاط العارف، ضمن التراث الكانتي.

مع ذلك، لا يستخلص بودون من كل هذا شكلانية formalisme محضة تنكر على العلم الاجتماعي إمكانية بلوغ الحقيقة التي يمكن أن تقارن بالحقيقة التي تتوصل إليها علوم الطبيعة. ففي الحالة، التي تطرح دراسة عينية، تستلهم نموذج المعقولية وتستخدم ثوابت لازمة لعقلنة الوضعية، نظرية ثابتة، عندها ينبغي أن نأمل في أن يتوصّل البحث إلى

العلمية التي يمكن مقارنتها بالعلمية التي تبلغها النظريات الفيزيائية. في هذه الحال، يمكن أن تطبّق على نتائج البحث قواعد البرهان والدحض المتّبعة[٢٥].

* * *

الفردوية المنهجية في الحاضرة

إن مجموعة المبادىء التي ذكرنا تقودنا إلى التشكيك بإمكانية علم الاجتماع بالوفاء بالتزاماته، ضمن الحاضرة. حتى مبدأ الفردوية الذي يدعو إلى ردّ الظاهرة الاجتماعية إلى السلوكات الفردية، ويعتبر هذه الأخيرة سبباً لها، هذا المبدأ يضع موضع شك كل طموح لتأسيس التزام حول المعرفة الاجتماعية. إنه يعلي شأن الخيارات وأعمال الناس والإمكانات والتعدديات، لكنه يثير الشك حول قوانين وإمكانيات التبصّر prévision. ونضيف هنا أن الفردوية تركّز على نقد العلوم الاجتماعية المنافسة لها أكثر مما تركّز على التدخل الاجتماعي أو السياسي. لكن هذا النقد الموجّه إلى العلوم الاجتماعية الأخرى لا يخلو من دلالات سياسية، لأن للنظريات التي يستهدفها النقد نتائج اجتماعية وسياسية[٢٦].

في البدء انصبّ النقد على القضايا الموجبة ذات الطابع التنبؤي، القضايا التي أعلنت وجود ميول واجبة الوجود أو أعلنت أن الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد ـ الصناعي أمر لا مفرّ منه. هذا النقد يثير الشك حول تحليل آلان تورين الذي، وفقه، يمكن أن نثبت أن الصراعات الاجتماعية في المجتمع ما بعد الصناعي محكومة بأن تتواجه طبقات محدّدة من الفاعلين في صراع لضبط الصيرورة التاريخية[٢٧]. هذه التبصّرات prévisions تفترض أن ترتفع المعرفة إلى مستوى من الشمولية تبني معرفة المستقبل وتعتبر (المعرفة) التاريخ محدّداً وقابلاً للتحديد.

ويستهدف النقد أيضاً كل مفهوم هولستي عن الظاهرات الاجتماعية، المفهوم الذي يدّعي القدرة على الإحاطة بمختلف الوضعيات داخل

«المجتمع» ليستخلص منها سمات عامّة ومحدِّدة. حول هذه النقطة المحورية، يستهدف النقد كامل التراث الديركايمي، وبحلّ محلّ هذا المفهوم الشمولي، تعدّدية الوضعيات والأحداث، وتعددية الأبحاث المتناسبة مع التعددية الأولى. هذا الجدل الذي قام حول المفهوم الهولستي، حول التخلي عنه أو تبريره يمكن أن يشكّل نقطة مركزية داخل المفاهيم الاجتماعية، بجعله الطروحات الشمولية متعارضة بوضوح مع الطروحات الفردوية.

كذلك، وجّه هذا النقد ضد كل مفهوم اجتماعي ميال إلى تبيان وجود الحتمية في الأنساق الاجتماعية أو حريص على إدخال هذه الحتمية تحت أشكال ملطّفة. كما شدّد النقد، بشكل خاص، على المسلّمة التي وفقها كان ينبغي على البحث الاجتماعي أن يفترض وجود الحتمية، وأن يسعى، كهدف، لاكتشاف مختلف مظاهرها وتجلّياتها. أما في أعمال بيار بورديو، فإن النقد انصبّ بخاصة، على تصوّر **الأبيتوس**، الذي دينَ لكونه أنهى التمثّل الوظيفوي والعضواني organiciste لإعادة الإنتاج الاجتماعي[٢٨].

وأخيراً وجّه النقد إلى الأيديولوجيات، إذ من الملفت أن تكون النظريات الاجتماعية قد استخدمت أساساً وتبريراً للأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية. عندها تتحوّل المشكلة من مشكلة دراسة الأيديولوجيات السياسية إلى مشكلة دراسة سياقات الأدلجة idéologisation، أي تحليل السياقات التي بواسطتها تستطيع أفكار زائفة أن تستند إلى سلطة العلم[٢٩]. هذا يعني أنه علينا أن نعيد، بمعنى من المعاني، طرح الإشكالية، كما طرحها باريتو pareto ؛ وهي الإشكالية التي تقارن بين السلوكات المنطقية والسلوكات اللاعقلية irrationnnels، وترمي إلى تفسير السلوكات بطريقة مفهومة وعقلية، وبخاصة تفسير المعتقدات الخاطئة.

إن هذه الانتقادات تستجيب لاهتمام ثابت، وهو الاهتمام بإزالة

الأوهام و«الأفكار المتلقّاة»، من أجل إبراز عقلانية الفاعلين الاجتماعيين، ومن أجل تبيان أنه ينبغي وضع هذه المسلّمة من العقلانية في أساس التفسيرات. وإذا لم تكن هذه المسلّمة الفردوية مرتبطة مباشرة بالفردوية الليبرالية، فإنها ليست دون علاقة معها، كما أشار إلى ذلك ريمون بودون في الصفحات الأولى من كتابه حول الأيديولوجية:

«إن الحياد الخِلاقي axiologique، الذي حاولت أن أطبّقه هنا، لا يتضمّن... غياب القناعات الشخصية. فمنذ مدّة طويلة أشعر أنني قريب من الليبرالية أكثر من أي أيديولوجية أخرى. لأسباب إيجابية لن أسترسل فيها هنا... ولأسباب سلبية أيضاً، إذ كان يتولّاني أحياناً انطباع، أن هؤلاء الذين يظنّون أنهم يستأثرون بالمشاعر الطيبة، يميلون بإفراط إلى أن يستنتجوا أنهم قادرون، بفعل الواقع، على الاستئثار بالحقيقة»[٣٠].

من وجهة نظر سياسية، يعارض ريمون بودون مجمل الأيديولوجيات المستوحاة من النظريات الاجتماعية التي تنزع إلى تسخير الفرد لخدمة الجماعة الحاضرة أو المستقبلية[٣١]، أي الأيديولوجيات التي تبرّر، واقعاً، احتقار الأفراد أو التي تتعاطى معهم وكأنهم دمى متحرّكة. «فالتفوّق الأيديولوجي الليبرالي»[٣٢] يقوم خاصة على هذا الصعيد الخلقي، صعيد احترام الفاعلين الاجتماعيين.

* * *

من أجل سهولة العرض، ركزنا التحليل على أعمال ريمون بودون وحدها. ولتحديد موقع الفردوية المنهجية ضمن عملية النزاع القائمة حول العلوم الاجتماعية، قد يكون علينا التّذكير ببعض الأعمال التي تتناغم مع هذه المبادىء: نذكر على سبيل المثال لا الحصر أبحاث ف. بورّيكو، ج. باخلير J. Baechler، ف. شازيل F. Chazel، م. شرقاوي M. Cherkaoui، ب. ليكويا B. Lécuyer. وينبغي علينا أيضاً أن نذكر الأعمال التي تنمّ عن التأثّر بها أمثال أعمال ك. دوبار C. Dubar، ك. جيرو C. Giraud، ك. باراديز C. paradeise، ج. الستير J. Elster، م. كاسّون دي مونتريال M. Cusson de Montréal... وقد نشرت المجلة

الفرنسية لعلم الاجتماع مقالات عدّة تتقارب مع هذه الإشكالية. ويمكن أيضاً أن نشير إلى الأعمال التي استوحت التفاعلوية (ج. باديولو J. Padioleau) أو التي تأثّرت بالنظرية الأثنية ـ المنهجية Ethnomethodologie وهي تتقاسم مع الفردوية المنهجية كل المبادىء أو جزءاً منها.

الأثنية ـ المنهجية

لقد حدّدت الأثنية ـ المنهجية لنفسها غاية تحليل كيف يبني الفاعلون الاجتماعيون، من ضمن ممارساتهم اليومية، وضعيتهم الاجتماعية، وإلى أي مناهج وتفاعلات رمزية يلجأون لتشكيل حقيقتهم الاجتماعية. إن هذا التيار، الذي يستمدّ قسماً من اصوله من السنية وظواهرية فيبر وشوتز يؤدّي إلى تفكير نقدي بالعلوم الاجتماعية الموضوعوية.

هذا التعبير «الأثنية ـ المنهجية» ethnométhodologie اقترحه غارفينكل Garfinkel، أسوة بتعبير أثنية ـ العلوم ethnosciences، للتدليل على المعرفة التي يملكها الفاعلون الاجتماعيون عن ثقافتهم والمناهج التي يستخدمونها لوضع ممارساتهم المشتركة. بعد أن عزم غارفينكل على دراسة سير المشاورات والمداولات التي تجري بين القضاة في المحكمة، رأى نفسه مضطراً، ليس إلى معاينة معايير التشاور، بل كيف يفهم القضاة وضعية التشاور، كيف يدركونها ويحدّدونها ويشكّلونها. انطلاقاً من هذه الأبحاث الأوّلية، طور غارفينكل ومعاونوه (أ. سيكوريل A. Cicourel) مجموعة من الأعمال، الهادفة إلى إبراز الطرائق التي بواسطتها يحلّل الفاعلون تفاعلاتهم، ويبدعونها ويحقّقونها، كيف يحدّدون وضعيتهم←

ضمن توجّهات أبحاث أخرى، يمكن أن نسمّ الدفاع عن الشكلانية الذي قام به فيبر وسيميل، كما نضمّ الدفاع عن البنائية constructivisme (برجيه Berger) إلى الأعمال التي حرصت أن تتناول من جديد نماذج التحليل هذه في وصف التجارب الخاصة وفي وصف الحياة اليومية.

← ويجدّدون عن طريقها باستمرار نشاطاتهم المشتركة (كولون Coulon، ١٩٨٧).

ضمن هذا التوجّه، تثار من جديد مسألة مقولة «الواقع». إن الواقع الاجتماعي ليس شيئاً معطى، بل هو نتيجة للنشاط الدائم للفاعلين الذين يستخدمون معارف عملية، قواعد سلوك، ومنهجية كاملة، يجدر بعالم الاجتماع أن يقوم بتحليلها. وخلافاً للعلوم الاجتماعية الموضوعوية، يدعو علماء الأثنية المنهجية إلى تحليل كيف يتوصل الفاعلون إلى الموضوعية، وينكر هؤلاء العلماء على العلم الاجتماع التقليدي أن ينظر إلى «الواقع المعطى» كما حدّدته الطرائق الاجتماعية. فمهمة علم الاجتماع لن تكون الموافقة على البناءات الاجتماعية، بل معاينة الإبداع الدائم للمعايير، معاينة عقلانيات العملاء والمناهج التي يحدّدون عن طريقها وضعيتهم.

إن الميدان المميّز للأثنية ـ المنهجية هو ميدان التبادلات الرمزية، الميدان الذي لا تتمّ فيه دراسة اللغة كبنية، بل كي نفهم اللغة كعمل، كي نفهم كيف يتصرّف المتحدّثون من أجل مباشرة حديث، بنائه وإنهائه (غامبرز Gumperz، ١٩٨٩).

وبدلاً من معالجة البنيات كوقائع، ينبغي، على العكس، أن نفهم كيف يخلق الفاعلون الاجتماعي.

الحواشي والمصادر

(١) بودون وبرّيكو Dictionnaire critique de la sociologie، مصدر سابق.

(٢) La logique du social، مصدر سابق، الطبعة الثانية، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣) effets pervers et ordre social، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٤٢.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٦) «نتبيّن الوظيفوية المفرطة من خلال بعض كتابات بورديو: بفضل آلية الأبيتوس، تتصرّف الطبقات الاجتماعية، وتعبّر عن ذاتها، وتعيد إنتاج ذاتها، من خلال الأفراد، المنفذين البسيطين للأدوار التي تحدّدها بنية الطبقات». مصدر سابق، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(١٠) La place du désordre...، مصدر سابق، ص ١٨ ـ ٣٤.

(١١) La logique du social، مصدر سابق، ص ٣٧.

(١٢) individualisme ou holisme...، مصدر سابق، ص ٣٢.

(١٣) La place du désordre...، مصدر سابق، ص ١٨٤ ـ ١٩٠.

(١٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٧.

(١٥) المصدر السابق نفسه.

(١٦) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(١٨) La logique du social، مصدر سابق، ص ٨٥.

(١٩) la place du désordre، مصدر سابق، ص ١٩١.

(٢٠) المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٢١) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٥.

(٢٢) المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢١ .

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١١ .

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٠ .

(٢٨) ريمون بودون، L'idéologie، مصدر سابق، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٨ .

(٢٩) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٢ .

(٣٠) المصدر السابق، ص ٢١ .

(٣١) المصدر السابق، ص ٢٨٦ .

(٣٢) المصدر السابق، ص ٢٨٧ .

الخلاصة

أثناء عرضنا للتيارات الاجتماعية الأربعة، ركّزنا، بشكل أكبر، على ما يميّز هذه التيارات بعضها عن بعض، أكثر من التركيز على ما يقارب بينها. إنه لصحيح أننا لولاحقنا المناهج المستخدمة أو اختيارات ميادين الدراسة، لكنا توصّلنا إلى رسم لوحة أكثر تنوّعاً. لكن هذه التنويعات قد لا تؤثّر على نقاط التعارض الأساسية، هذه النقاط التي تبدو لنا أهمّ بكثير من نقاط التوافق حول نقاط جزئية. زد على ذلك أنه ينبغي أن يكون حاضراً في الذهن أن دينامية البحث تتحقق من خلال النقاش ومن خلال ما تثير من خلافات؛ وأننا نستطيع، عن طريق عرض نقاط التعارض، أن نستوعب، بشكل أفضل، حيوية النتاج الاجتماعي، بالإضافة إلى أن المتنازعين ذاتهم لم يقصّروا، وبحق، في التعبير عن تعارضهم بطرق صريحة وأحياناً بحروب كلامية.

مذ ذاك سعينا إلى طرح المسألة البسيطة ظاهرياً، مسألة أن نعرف لماذا تتأكّد التعارضات العميقة بين هذه التيارات النظرية، جاعلة من العلوم الاجتماعية حقلاً فكرياً مثيراً للجدل، في حين أن هناك نقاطاً مشتركة تقرّب هذه الأعمال بعضها من بعض (رفض الفلسفات الاجتماعية، الإرادة العلمية ذاتها...).

من الواضح أن لا جواب بسيط عن هذه المسألة، بينما الأجوبة البسيطة هي التي يسهل أن تتبوأ مركز الصدارة. لذا يمكن أن نشير، دون مجازفة بالخطأ، أن بيار بورديو يتدخّل في مجلّات وصحف معتبرة سياسياً يسارية، وأن ريمون بودون يتدخّل في صحف مصنّفة سياسياً يمينية، لكن هذه الأمور اليقينية قد تكون بحاجة إلى تفسير.

إن التباعدات النظرية، في العلوم الاجتماعية، لها مضامينها المتعدّدة (التاريخية، الاجتماعية، الوطنية، السياسية...) التي لا ندّعي الإحاطة المتوسطة لضمان سيطرتها النسبية يؤمّن إعادة إنتاج خضوع الطبقات الأشدّ حرماناً. هكذا يصرّ علم الاجتماع هذا على حساسية متمرّدة ضد إواليات

بها. سوف نقترح، على سبيل الفرضيات الجزئية، أن نسجّل هنا بعدين: الأوّل يتعلق بأشكال التوافق الفلسفية والثقافية، والآخر يختصّ بالأبعاد المتباينة والتناقضات في المجتمع الفرنسي بالذات. في الحقيقة، يبدو لنا أن هذه التيارات النظرية الأربعة هي امتداد وتجديد لأربع رؤى Visions عن العالم، تبدأ أصولها ويمتد تاريخها إلى القرن التاسع عشر. لكنها ترتبط بعلاقة مميّزة مع القوى الاجتماعية المتباعدة داخل المجتمع الفرنسي، حتى لو لم يكن باستطاعتنا اعتبار هذه التيارات الأربعة متشيّعة لقوّة اجتماعية محصورة في مؤسسة. من خلال هذه العلاقات المعقّدة مع التراثات الفلسفية وأبعادها المتناقضة في المجتمع الفرنسي تبرز، كما يبدو لنا، مظاهر دالّة عن «حقيقة» هذه الأعمال.

إن بيار بورديو، كما ذكرنا ذلك قبلاً، يحدّد موقع تكوينه الفكري ضمن الحركة البنيوية وضمن الوعي النقدي لحدود البنيوية الإوالية mécaniste. لكن هذه الحركة بالذات تندرج ضمن تراث وطموح سابقين؛ إنها امتداد لطموح علماء الاجتماع الأوائل في القرن التاسع عشر، إنما ديركايم يعاود تناوله منهجياً في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر: تشكيل علم الظاهرات الاجتماعية مع الإيقان أن الحقيقة الاجتماعية هي حقيقة وأنها تخضع للتفكير بمجرّد أن توضع القواعد الأبستمولوجية والمنهجية لعلم دقيق. هذا العلم، مع تأكيده الشديد على نوعية الاجتماعي بالنسبة لكل حقيقة أخرى فيزيائية أو عضوية، يسلّم بوجود منظومات قابلة للكشف وبالتالي يسلّم بوجود حتميات علينا أن نعمل لكشف نوعياتها. لكن إذا كان موضع أعمال بيار بورديو يندرج ضمن هذا الخط العلمي الذي تناولته البنيوية من جديد، فإنها (الأعمال) تصحّح مسار الوضعوية positivisme، معتمدة على التراث النقدي السابق حتى على الماركسية. فبيار بورديو لا يدّعي، كما كان يظن ماركس، أن معرفة قوانين النسق الرأسمالي قد تساهم مباشرة في تحرّر الطبقات المقهورة، بل يعتبر أن معرفة الحتميات الاجتماعية تبقى الوسيلة الفضلى للإحاطة بها من أجل

تجاوزها. بهذه الرؤية عن العالم، لا تتناقض معرفة الحتميات الاجتماعية مع تأييد التمردات Revoltes ضد الحتميات: إن الأمر على عكس ذلك إذ الاعتراف الكامل بها قد يسمح بمحاربتها بأعمال واضحة[1].

إن علم اجتماع كهذا يرى نفسه مدفوعاً للتفكير بشكل خاص بالتكرارات وإعادات الإنتاج الاجتماعية التي ما زالت مستمرة في المجتمع الفرنسي رغم التغيّرات والخطابات التي ما زالت تعلن اتساع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يتركّز الاهتمام على تجدّد اللامساواة الاجتماعية، وبشكل خاص، على عدم التحصيل الثقافي، إذ ضحاياه هم الفئات المسيطر عليها. وستنصبّ النزعة النقدية لعلم الاجتماع هذا على التشهير بالأنساق الاجتماعية، كالنسق التربوي كونه يجدّد اللامساواة الاجتماعية، رغم مناداته بأيديولوجية التساوي. وسيكون العنف المستتر، العنف الرمزي الممارس ضد الطبقات الشعبية وبهدف إعادة إنتاج أشكال السيطرة موضوع التحليل النقدي ذاته.

ضمن هذا المدى من الأوضاع الاجتماعية اللامتكافئة، لا يقف بيار بورديو موقف اللامبالاة، لكنه يرفض أيضاً الموقف المناضِل. بعد دراسة الطبقة المسيطرة عبر إواليات تجدّدها (عبر المدارس العالية، بشكل خاص)، خلص إلى أنها القطب الذي يضع اليد على الملكيات الاقتصادية والثقافية. لكن التحليل الأوسع تركّز على الطبقات المتوسطة الواسعة وعلى إواليات تجدّدها عبر صراعات التمايز. لهذا جرى التحليل، بخاصة، على الممارسات الثقافية، باعتبارها إجراءات وأقنعة لستراتيجيات إعادة إنتاج اللامساويات inégalités. مع ذلك هذه التحليلات النقدية (التي تجمع ما بين التحليل والنقد) لم تخلص إلى نتائج دفاعية، ولا إلى منافحة الطبقات المسيطر عليها، رافضة هكذا كل ما يجعلها أمينة للماركسية. فالتحليلات عن الحرمان الثقافي تؤدي إلى حدّ معيّن، إلى إعطاء صورة سلبية عن الطبقات الشعبية حيث يقودها عوزها الثقافي إلى أشكال من الرضى على النظام القائم. وبخلاف ما تأمل به الماركسية، فإن ازدياد جهود الطبقات

السيطرة الاجتماعية؛ ويوكل لنفسه مهمّة كشف هذه الإواليات، لكن دون أن ينهي البحث بتمجيد سياسي للطبقات المحرومة.

إن النزعة السياسية لعلم الاجتماعي هي إذاً معروفة جيّداً ومحدّدة. فعالِم الاجتماع يتمنى أن يكون أخصائياً بميدانه ومهتمّاً، بالدرجة الأولى، بالعلمية. لكن عندما يقترح معرفة شمولية عن العلاقات الاجتماعية وبالتالي عن علاقات القوة التي تخترق اللامساويات الاجتماعية، فإنه لا يستطيع سوى أن يعرض رؤية نقدية عن النظام الاجتماعي. وتتركز هذه الرؤية النقدية، بالدرجة الأولى، ضد الطبقة المسيطرة، كونها مالكة للوسائل اللازمة للسيطرة؛ وفي الدرجة الثانية تتركّز ضد الطبقات المتوسطة كونها تشارك، بوعي أو دون وعي خصوصاً، في تمرير السيطرة. فهذا العلم الاجتماعي، أي التحليل المنهجي لأشكال اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يمكن إذاً أن يتنازل عن موقفٍ تشهيري وحساسية متمرّدة. كذلك لا يمكن أن يفوّض أمره لحساب الحياة السياسية الرسمية كي يقوم بهذا النقد بتماسك، لأن الحقل السياسي، بمقياس معيّن، هو بعيد عن المصالح الحقيقية ومطالب الطبقات المسيطر عليها[٢]. فإذا ما استوعبنا علم الاجتماع على هذا النحو، فإنه يكون العلم الأبعد عن خطابات الطبقات، المنغلقة بالضرورة ضمن خصوصيات وجهات نظرها، إنه يروح إلى أبعد من الخطابات السياسية المشوّهة بانحرافات التمثّل السياسي، إنه علم ينزع إلى أن يظل بعيداً عن السياسي اليومي وأن يحرص، تجاه نظام اللاتكافؤ، على توجيه النقد دون هوادة. فلن يستطيع عالم الاجتماع أن يحلّ مكان رجالات السياسة ولا مكان الحركات الاجتماعية أو السياسية، إن بمقدوره الإمداد بالأسلحة الفكرية وبالحجج، التي لا يستطيع أن يضبط استخدامها. لقد عبّرت عن هذه الحالة المواقف المتتالية المتخذة بمناسبة بعض الأحداث في الحياة السياسية الفرنسية: شجب متابعة الحرب الجزائرية[٣]، الإقرار الشرعي الجامع بالحركات الطالبية، النقد المتكرّر «**للرأسمالية المتوحّشة**»[٤]...

المسافة الفكرية بين علم اجتماع جورج بالانديه وعلم اجتماع بيار

بورديو تظهر دون لبس في الموقف من البنيوية. ففي العام ١٩٦٠ وما بعده، أي حين كان يجد بيار بورديو في البنيوية نموذج العلوم الاجتماعية، وكان يبحث عن الأدوات لتجاوزها، كان يرفض جورج بالانديه وآلان تورين أسسها الأبستمولوجية ولا يريان فيها سوى إشكالية مؤقّتة. ما بين الأعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥، عندما كان جورج بالانديه يقوم بدراسة التبدّلات والاضطرابات في المجتمعات المتخلّصة من نير الاستعمار، كلّف نفسه مهمة وصف التغيّرات الاجتماعية وشرحها، وصف وشرح عمليات التغرّب والتصنيع والتمدين؛ وكلها ظاهرات تدعو للتفكير فيها بمصطلحات التغيّرات والتبدّلات والاضطرابات وليس بمصطلحات البنيات وإعادة الإنتاج. فالمسألة لم تكن أن نعرف كيف تفسّر وِظافة البنيات، بل أن نعطي وصفاً وشرحاً لسياقات التغيير، وعرضاً لمسارات البنينة وتفكّكها. إننا نشهد هكذا على رؤية أخرى للعالم لها جذورها في الأعمال الأولى لأنبياء علماء الاجتماع (سان ـ سيمون، كونت، ماركس، سبنسر)، ولا سيما أن هؤلاء طرحوا مشكلة التغيّرات واقترحوا نماذج تفسير لهذه التغيّرات؛ وبهذا الخصوص إعادة اكتشاف برودون لها دلالتها: لا يذكر هنا «أبّ الفوضوية anarchisme» لكونه نادى بالتبادلية mutuellisme أو الفوضوية، بل لأفكاره البصيرة المتعلّقة بالتغيّرات والإبداعات الاجتماعية والتجمّعات العفوية، بعيداً عن التشنجات البيروقراطية أو القرارات الدولانية étatiques. إن حقل الدراسة الذي دشّنه علم اجتماع التبدّلات mutations هذا، لا يركّز على التغيّرات السياسية أو المؤسسية، بقدر ما يتناول التحوّلات tranformations، تحوّلات المجتمعات في أبعادها غير المرئية. فبينما تدعو البنيوية إلى التفكير بالمدى الاجتماعي كي يستدلّ من خلاله على أوجه التشابه وعلى أشكال إعادة الإنتاج، هذه الرؤية للعالم تستنطق الزمان والزمانيات temporalités والإيقاعات الاجتماعية. إن التفكّر بالأزمنة الاجتماعية وفهم الصراعات والاتفاقات أو القدرات ضمن الزمانيات، سوف يصبح أحد أهمّ اهتمامات علم الاجتماع الدينامي.

قد لا نستطيع أن نفهم الاهتمام البالغ لعلم الاجتماع هذا بالتغيّرات

إذا لم نشر إلى اتساع الحقائق الاجتماعية التي دعا للنظر فيها. فبعد العام ١٩٤٥، وأبعد من حقبة période الإعمار الوطني، أي بعد العام ١٩٥٠، شهد المجتمع الفرنسي تحوّلات وتبدّلات أثارت مسائل جديدة. إنها تحديداً تاريخ الاستعمار ومآسي انحساره التي لا يمكن النظر فيها، لا ضمن إطار الدراسات العِراقية éthnographies المحدود، ولا ضمن إطار العلوم السياسية الوحيد والتي لا تخضع أيضاً للمراحل التطوّريةétapes évolutionnistes للنمو الرأسمالي أو لأنماط الإنتاج الماركسية. أن يفكّر عالم الاجتماع بتعددية التغيّرات الاجتماعية دون اهتمام كبير بالعقائد المتشنّجة يصبح ضرورة ملحّة، حتى ولو كانت السلطات السياسية ترفض دعم الدراسة المتجرّدة. فالتغيّرات لم تكن أقل امتداداً في المجتمع الفرنسي ذاته في هذه السنوات التي أعقبت تحرير الأرض: زيادة مطّردة لعدد السكان، نقص في عدد الفلاحين، تزايد التصنيع، ارتفاع مستوى المواصلات... إنما بعد العام ١٩٧٠ حدثت أزمة اقتصادية وأشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي؛ هذه الوقائع البيّنة، والغامضة في الوقت نفسه، كانت تتطلّب، كي تفهم على أكمل وجه، طرحاً يعترف بقوّة بالتغيّرات.

بالطبع قد يكون من قبيل الاعتباط ربط علم الاجتماع هذا بفئات اجتماعية محدّدة أو بطبقة اجتماعية معيّنة. لكن باستطاعتنا أن نجيب جزئياً عن مسألة مشابهة. فهذا العلم الاجتماعي، وضمن التعابير التي عرضناه فيها، لا يضطلع بمهمة الدفاع فقط عن الطبقات المسيطر عليها، بل هو أكثر اهتماماً بإحصاء أماكن التغيير، وعملاء التغيّرات، ولا يقف موقف المحتج ضد هذه التغيّرات. كذلك هو لا ينقاد بسهولة للسلطات الاقتصادية والسياسية، ويرتاب بتجرد هذه السلطات. لكنه ظل عاصياً على نفوذ الأحزاب، وخاصة في ما بين السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥، إذ ظل عاصياً على نفوذ الحزب الشيوعي[٥]. في الواقع، فالمسألة، ضمن هذا العلم الاجتماعي الدينامي لا تقوم على تحديد الفئات الاجتماعية في تمايزاتها، ولا على أن تتواجه، ببساطة، قوى التغيير والقوى المحافظة بل على

البحث عن فاعلي التغيير الحقيقيين وعن الحركات الاجتماعية الحقيقية، في لحظة زمنية معينة. وإذا أردنا أن نبحث عن تناغمات عقلية بين علم الاجتماع الديناميي والفئات الاجتماعية، ينبغي أن نبحث عنها لدى الفاعلين الاجتماعيين الراغبين بإحداث تغييرات، أي لدى أُطر الصناعيين، والطلاّب ولدى الفئات الفكرية والثقافية المعادية البيروقراطيات السياسية ولأجهزتها [٦]. فليس لهذا الحقل الاجتماعي حدود جامدة، إذ القوى الحداثوية modernistes هي بالذات في تغيّر وتبدّل مستمرين.

ومهما كان تحفظ هذا العلم تجاه الصراعات السياسية اليومية وتجاه طاعة المؤيدين، فإنه يتلاقى مع بعض التيارات السياسية التي هي من ضمن منطق رؤيته للعالم. فالاهتمام الكبير المنصبّ على وقائع التغيير[٧]، والإقرار لا بل الدفاع الصريح عن إزالة الاستعمار في السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥، يضع هذا العلم، دون لبس، بعيداً عن القوى السياسية المحافظة أو في مواجهتها. هناك بعض عاطفة من التاريخ الحاضر تخترق هذه الدراسات وتحمل على الابتعاد عن كل القوى السياسية أو الاقتصادية القادرة على كبح أو إيقاف التغيّرات الاجتماعية. لكن في الوقت نفسه، يؤدّي الاهتمام المركّز على الفاعلين الاجتماعيين، على ثقافتهم التغييرية وعلى مبادراتهم إلى التشكيك بقوّة بالديماغوجيات (العقائديات) والصيغ السياسية للتغييرات السلطوية. واستكمالاً، لم ينفك هذا العلم الاجتماعي عن الإشارة إلى أخطار أشكال النفوذ السياسي داخل الأمم التي حصلت حديثاً على الاستقلال، كما لم ينفك يحذّر من أخطار أشكال النفوذ الخارجية. إنه موقف متقلّب بشدة، يثير الكثير من علامات الاستفهام لدى الممسكين بالسلطة السياسية. ذلك لأن الخيار الأساسي، الموجّه نحو المجتمع في تحوّلاته وتجدّداته، في «فورانه» حسب تعبير جورج غورفيتش Georges Gurvitch، وفي إبداعاته المتخيّلة، يثير التساؤل والشك بالتغييرات المفروضة، والتي تقضي عرضياً على الديناميات الاجتماعية. ضمن هذا المنظور يشكّل السياسي موضوع نقد اجتماعي للوصول إلى إبراز طرائقه وأقنعته masques ومسرحته[٨] théatralité. إن منظوراً هذا

شأنه يدفع إلى معارضة السياسات المحافظة بشدّة، لكنه ينبّه، بقوّة وعزم، إلى الأوهام التي تولّدها السبل السياسية، حصراً، سبل التغييرات الاجتماعية.

قد يبدو علم اجتماع التنظيمات، أو علم اجتماع «الظاهرة البيروقراطية» كما كان يطلق عليه في البدء، بعيداً ما أمكن عن رؤية عن العالم ذات طموح شمولي. ظاهرياً، إنه العلم المتخصّص، والمرتبط أشدّ الارتباط بالعمل التجريبي، والبعيد عن الخيارات النظرية، التي تفرض التزاماً شبه فلسفي. والحال، وكما رأينا ذلك في أعمال ميشال كروزيه ومن خلال تطوّر هذه الأعمال، إن هذا العلم الاجتماعي يجيب، في الواقع، عن مفهوم أكثر طموحاً وعن رؤية حقيقية للعالَم الاجتماعي. فحين تسلّم هذه الدراسات وتبيّن أن المشاكل الحاسمة، مشاكل المجتمع الحديث موجودة في التنظيمات، في هذه «الانبناءات الاجتماعية»، أي الإدارات والمشاريع، فإنها بذلك تؤكد على مفهوم شامل وتبتعد عن المفاهيم الأخرى. هذا المفهوم يرفض صراحة أو ضمناً أن يكون المجتمع مجموعة من الطبقات الاجتماعية، وأن يكون هذا البعد هو جوهر الدينامية الاجتماعية. وهو يرفض أيضاً، أو يقيّد بشدة، نطاق الرؤية التفاعلوية والرؤية الفردوية، معترضاً بالقول بأقدمية النسق المنبني على تفاعلات أو حوافز الفاعلين. وهو ينكر أيضاً الطرح الاقتصادوي عن العلاقات الاجتماعية الذي يميل إلى التقليل من أهمية التنظيمات الاجتماعية ضمن منطق الإنتاج والاستهلاك. في الحقيقة ورغم عدم الضرر الظاهر من القصد، فإن هذا العلم الاجتماعي يدعو إلى إعادة النظر بمجمل الرؤية عن الاجتماعي، إلى اكتشاف الصعوبات والمعوقات الحقّة، ليس ضمن صراع الطبقات أو في الشلل السياسي، بل في تعثر الوظافات البيروقراطية وفي القصور المؤسساتي وعدم ملاءمة التنظيمات لتحقيق الأهداف المعلنة.

انطلاقاً من هذه التساؤلات ينزع علم اجتماع التنظيمات إلى إظهار بعض الأبعاد الاجتماعية التي لا تقتصر على الوقائع التنظيمية. إنه يميل إلى إبراز تعثر الوظائف البيروقراطية وإلى كشف الأدوار العقيمة التي يقود

إليها نسق التنظيم هذا، وإلى كشف التوتّرات الخاصة بعلاقات السلطة الملازمة لها.

إن هذه الدراسات تتخّذ، ضمن المجتمع الفرنسي، أهمية خاصة نظراً لاتساع نسق التنظيم البيروقراطي أبعد من العلاقات الصناعية. فالمقارنة بين الأنساق البيروقراطية لمختلف البلدان (فرنسا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتّحدة)[٩]، تظهر خصوصيات النسق الفرنسي، وتشكّل مدخلاً إلى تمثّل مجمل علاقات السلطة في المجتمع الفرنسي. فكان لا بدّ من ان تتخذ هذه الدراسات طابع الوضوح الناتج عن بروز الأزمات والصراعات (اضرابات الموظفين مثلاً) التي جاءت تؤكّد التشخيصات النظرية. فالدراسات التجريبية حول التنظيمات البيروقراطية قامت، خاصةً، بتحليل العذابات والاستياءات الكامنة التي يولّدها هذا النمط النسقي، مفسّرة، مسبقاً، ترديد عبارات عدم الرضى. وكانت قد أشارت إلى المصاعب التي تصادفها مختلف الفئات الاجتماعية لحلّ هذه المشاكل. فدراسة النسق البيروقراطي الفرنسي تمدّ بعناصر مساعِدة على فهم مقاومته، مساعدة على تحليل الاستياءات وعمليات الانقياد المؤقتة، لكن مساعدة أيضاً كي نفهم كيف ينساق، عادةً، القادة والمسؤولون لاختيار الحلول السيئة.

إن لعلم الاجتماع هذا موقفاً خاصاً به في الحياة الجماعية. هذه الملاحظة تصحّ على كل علم اجتماع له، شاء أم أبى، صلات تعاطف مع بعض الفئات الاجتماعية. لكن لن يعوز علم اجتماع التنظيمات، الناقد، خصوصاً لنسق التنظيم البيروقراطي، أن يكون له علاقات تعاطف مع بعض الفئات الاجتماعية. ونستطيع أن نتكهّن أن النقابيين، ممثلي الموظفين العاديين، يداخلهم الشك من تحليل نقدي يبيّن أن النقابات تشارك في الحفاظ على النسق. ونستطيع، على العكس، أن نتكهّن أن المسؤولين والقادة، الساعين لإيجاد أجوبة للمشاكل التي تعترضهم في تحقيق أهدافهم يفرحون فرحاً عظيماً من التحليلات التي تمدّهم بعناصر عملية للأجوبة. إن هذا العلم الاجتماعي يجد نفسه في مواجهة الطلبات

الاجتماعية، الطلبات الأكثر تحديداً وصراحة من تلك التي تقدّمها التيارات النظرية الأخرى التي درسناها هنا. مع ذلك، تظهر حكاية الأعمال حيرة وتردد هذه الطلبات الاجتماعية وأحياناً تناقضاتها. فالقادة يأملون من التشخيص حول تنظيمهم أن يقدّم اقتراحات أجوبة للمصاعب التي يصادفونها، لكنهم قد يرفضون الأخذ بالحلول التي تهدّد قسطاً من سلطتهم. ومن المحتمل أن تستنجد الأُطر العليا في مشروع بتدخل عالِم اجتماع، لكنها تأبى أن تتزعزع، نتيجة التدخل، علاقاتها مع المرؤوسين. على الصعيد السياسي، قد يلتمس القادة تشخيصات وأبحاثاً اجتماعية في الفترات الانتخابية أو في حقبات المعارضة، لكنهم قد يتخلّون عنها حين يرون أنها تضرّ بمصالحهم. إن هذا العلم الاجتماعي يواجه طلباً اجتماعياً متنامياً، لكنه مخترق بالتردد والحيرة.

إننا نستطيع أن نقول ظاهراً إن هذا العلم الاجتماعي هو علم لا سياسي apolitique. إنه لا يفتخر بالانتماء إلى جهاز سياسي، لكنه يتعاطف مع قوى سياسية، ومن جهة أخرى يخطط للوصول إلى المجتمع المدني. لهذا فهو يتعاطف مع البرامج السياسية التي تحبّذ الاستقلالية واللامركزية، ويتصارع مع أنصار تعزيز سلطات الدولة. إن هذا العلم يوجّه النقد بشدّة إلى إدارات المجتمع الفرنسي العامّة، إلى شللها، وإلى كلفة وظائفها المرتفعة وإلى مركزيتها الاستبدادية. أما على صعيد الخيارات السياسية، فإن هذا العلم يثير ريبة الأحزاب التي تخشى اتساع الاستقلالية، التي لا تلائم نفوذها. بالإضافة إلى أن عمليات التشهير بالبيروقراطية تتضمن دعوات لإقامة المجتمع المدني ونداءات للإقرار بمشروعيته. فالدراسة المتأنّية لستراتيجيات الفاعلين ضمن أنساق العمل، إذا لم تتحوّل دراسة لتقريظ الستراتيجيات، تبيّن فائدة هذه الستراتيجيات ومشروعيتها. لهذا كان هناك إصرار لعرض نماذج إنجاز الإنسان الحديث نمهامّه (رجلاً كان أم امرأة)، نماذج الحالات السوّية التي، من خلالها، نجد استراتيجيات العمل داخل التنظيمات أصبحت مشروعة. فإذا لم يكن المقصود هنا توجيه رسائل سياسية، بالمعنى الضيّق للكلمة، تصبح المسألة

مسألة المفهوم العام عن الحاضرة ومسألة الأشكال الصحيحة لإنجاز المهامّ في الحياة الجماعيّة.

* * *

مهما كانت المسافة التي تفصل بين الأيديولوجيات الليبرالية والفردوية المنهجية، فإننا لا نستطيع القول أن لا علاقة بين هذه التوجّهات. وكما أشار إلى ذلك ريمون بودون، فإن هذه التوجّهات لها مبدأ مشترك هو وضع الأفراد قبل المؤسسات، هو جعل الأولويات الفردية معيار تقويم المؤسسات الاجتماعية والسياسية[١٠]. بهذا تحتذي الفردوية حذو التراث الذي خطّه توكفيل وفيبر، وبالأخص حذو الصياغة الجديدة التي خطّها كارل مينجر Carl Menger، في النفعوية الاقتصادية L'utilitarisme économique. إن تكرار هذا المبدأ بشكله المنهجي، والتذكير بهذه القاعدة يشكّل مدخلاً نقدياً لكل التراثات والأبحاث المتّهمة بالطموحات «الشمولية أو الهولستية»[١١] (ماركس، ديركايم، البنيوية...). فاتخاذ حوافز motivations الأفراد كمبدأ للتفسير وإدراك الظاهرات المدروسة كنتيجة لتدامج الظاهرات الفردية يتضمنان نقداً نموذجياً للمنظورات التي تدّعي اكتشاف ظاهرات عامّة محدّدة لسلوكات الأفراد. ويستهدف النقد، بشكل خاص، فرضيات الضرورات والقوانين، أي أنه، بعبارة، يستهدف حتمية الظاهرات الاجتماعية، الحتمية المفترضة. فإذا لم نخلط بين هذه المبادىء المنهجية وبين ايديولوجية سياسية أو مؤيّدة، فإنها تتلاقى، لا مباشرة، مع الفلسفة الفردوية، وإلى حدّ معين، مع علم أخلاق éthique لا يثق بالمبدأ الذي يشرّع الشكوكية scepticisme تجاه حرّيات الفرد، ويشرّع الشك بهوامش خياره، الثابتة. فتعابير الامتعاض تجاه العلوم الاجتماعية المتّهمة بالتنازل عن مهامّها تدلّ على هذا البعد الأخلاقي.

هنا أيضاً، وبعيداً عن المشاحنات بين المدارس الاجتماعية، نستطيع أن نشير إلى مجموعة من الأعمال والتجارب التي لها مع هذه المنهجية علاقات مميّزة والتي يبدو أنها مهيأة للتصدّي لها. إن الواقع العظيم

للتغيّرات الاقتصادية المرتبطة بالإبداعات والابتكارات العلمية أو التكنولوجية تتعارض بالتطبيق مع نظريات إعادة الإنتاج الاجتماعي وتحثّنا على التساؤل حول سلوكات الفاعلين في فروقاتهم. فالفشل المتكرّر الذي تلقاه التكهّنات الاجتماعية أو الاقتصادية، وسرعة توقّف الميول أو انحرافاتها، يؤديان إلى نمو نزعة الشك تجاه اليقينيات، كما تجاه القوانين المزعومة نهائية. فالفشل التاريخي لمخططات وخطط التنمية السلطوية يجعل دراسة المفاعيل المنحرفة أكثر أهمية من دراسة أشكال النمو المتوقّعة. وفي ميدان الإنتاج، يؤدي فشل التنظيمات البيروقراطية، والانتقادات المتنوّعة التي وجّهت إلى الإدارات السلطوية والنداءات لتنشيط الفاعلين الاقتصاديين وتحريك إبداعيتهم، كلها تؤدّي إلى إعادة النظر بسلوكات الأفراد وبحوافزهم الايجابية أو السلبية ضمن نطاق نشاطاتهم في الإدارة وفي الإنتاج. كذلك في ميدان الاستهلاك، تؤدي وفرة الأسواق بالذات إلى تحديد المشتري المستهلك، ليس انطلاقاً من حاجاته الضرورية، لكن انطلاقاً من حوافزه الخاصة ومن خياراته. وهكذا يتولّد عن التطوّرات الاقتصادية والمالية في شكلها الحديث والرأسمالي مجموعة متعددة الأشكال من الميول، والوضعيات والتجارب تدفع إلى الشك بثبات القوانين الاجتماعية وثبات الحتميات، وتحثّ على تناول التحليلات مجدّداً انطلاقاً من الحوافز والتجارب الفردية. كما أنها تحثّ أيضاً على إعلاء شأن الوضعيات الفردية ومخصوصية (فرادة) singularité الحالات على حساب التعميم. فالطرح الفردوي الشامل، المشكّك تجاه الطموحات الديركايمية أو الماركسية قد يظهر أكثر تطابقاً للتكيّف مع التنوع والمخصوصية.

نستطيع إطلاق الفرضية أن لهذا الطرح الفردوي أيضاً بعض صلات مميّزة مع بعض الفئات الاجتماعية، مع العلم أننا لا نستطيع أن نتبيّن الحدود الواضحة مع هذه الفئات. ونستطيع الاعتقاد أيضاً أن الطرح الفردوي الصلب الذي يعلي شأن حرية الفاعلين وخياراتهم يتعاطف بشكل أقلّ مع العملاء المحرومين الذين تجربتهم هي، على الأرجح، تجربة الحواجز والعوائق، أكثر منها تجربة الخيارات. كذلك يمكن القول إن

التشككية تجاه العمل الجماعي وتجاه بروزه، كما تجاه المؤسسات النقابية وتطابقها مع مصالح النقابيين، لا تتوافق إلاّ قليلاً مع التوقّعات الشعبية. ودون أن يكون هناك علاقة ضرورية وترابط بين هذا الطرح والفئات الاجتماعية المحدّدة بوضوح، فهذا الطرح يتجاوب مع تطلّعات الفاعلين الاجتماعيين الذين يتمتعون بهامش من حرية الخيارات الاقتصادية والثقافية، أكثر مما يتجاوب مع تجارب الناس المحرومين منها. إنه طرح له علاقة دالّة مع الميول التي تنشرها الفردوية كتجربة حياة أو أسلوب عيش مزعوم. بينما تؤكّد النظريات الفردوية الوجودية، بأشكال متعدّدة، انقطاعها عن الماضي وعن الاستمرار الثقافي، تدعو الفردوية المنهجية إلى تحطيم صورة الاستمرار وتعلي شأن تجارب الانقطاع. إذاً يمكن القول إن هذا الطرح يتعاطف مع الفاعلين الاجتماعيين الذين لا يرون في الزمان زمان التكرار وعدم الامتلاك، إنما الزمان المتجدّد للإمكانيات والانقطاعات الممكنة، زمان الخيارات وليس زمان التقاليد والتراثات.

هنا أيضاً نقول إن علماً اجتماعياً كهذا لا يتضمن نتائج سياسية محدّدة، ولا برنامجاً سياسياً، بل هو يحترس من المشاريع العقلية، ظاهرياً، محذّراً من فشلها المستقبلي ومن مفاعيلها المنحرفة. لكن مبادىء الفردوية تضع أولويات سياسية. فالنقد الشديد الذي وجّهته لمختلف أشكال «النظريات التوتاليتارية» له مضامينه السياسية الواضحة ويستهدف أيضاً أشكالها المتطرّفة، أي التوتاليتاريات السياسية. وفق هذا النقد يتبيّن أن ما هو مشترك بين النظريات الهولستية والتوتاليتاريات الفعلية هو احتقار الأفراد والنظرة الواحدة في خضوعهم لقوى ضاغطة. لهذا يمكن القول إن الطرح الفردوي يشكك بالنظريات الاجتماعية المختلفة الساعية لتعزيز السلطات الدولانية أكثر من سعيها لترسيخ حقوق الأفراد. وكذلك يحمل هذا الطرح على التشكيك بشدّة «بالحركات الاجتماعية»، بينما يعتبر علم الاجتماع الدينامي هذه الحركات الاجتماعية عناصر إيجابية للغاية. ويتركّز الشك على العمل الجماعي، وهو العمل الذي لا يعبّر عن حوافز الأفراد الحقيقية، وفي الوقت نفسه يتركّز على خطر زوال الحريات ضمن

الحركات الاجتماعية الجماعية. ودون أن يدافع هذا الطرح عن فردوية لا سياسية، فإنه يؤدي إلى شرعنة المؤسسات السياسية التي تحترم قوانين السوق والتي تعمل دفاعاً عن الأفراد وعن هوامش حريتهم الفردية.

إن الدروس التي يمكن أن نستخلصها من هذه الملاحظات الأخيرة ليست بسيطة. فهذه النماذج النظرية الأربعة، المجهّزة بالمناهج وبالمستلزمات النقدية، تنتج معارف متباعدة عن الأوهام والأيديولوجيات التي ترافق الحياة الاجتماعية والسياسية. فهي تسمح، بطرق مختلفة، بالإجابة عن وعود علم الاجتماع، الوعود التي تزوّد بالمعارف القابلة للنقد والتفنيد، حول الأعمال والعلاقات الاجتماعية. لكن إذا كانت هذه النماذج قد حقّقت مشروع علميّتها، فإنها توصلت إلى تكوين رؤى متباعدة عن

علم اجتماع علم الاجتماع

إن علم اجتماع علم الاجتماع، مثله مثل كل علم اجتماع المعارف، يحدّد لنفسه مهمة دراسة مختلف الصلات، الواعية وغير الواعية، التي تربط بين علماء الاجتماع ووسطهم الاجتماعي، وبين معارفهم وظروفهم الاجتماعية التي تجعل هذه المعارف ممكنة. ألم يُحدّد علم الاجتماع بظروف إنتاجه؟ ألا يرتبط علماء الاجتماع بمصالح (وحتى بأيديولوجيات) القوى الاجتماعية والحركات التاريخية التي يشاركون فيها؟

هذه المسألة العامّة يمكن أن تتفرّع إلى مسائل خاصة. نستطيع بسهولة أن نبيّن أن الضغوطات الاجتماعية، المباشرة أو غير المباشرة، هي التي توجّه اختيار موضوعات الدراسة. ففي الحقبة التي تُطرح فيها إدارة المشاريع مشكلاتٍ اجتماعية واقتصادية متعدّدة، تسهّل طلبات العروض والاعتمادات العامّة والخاصة علم اجتماع التنظيمات، وتخلق طلباً اجتماعياً للقيام بدراسات ضمن هذا الميدان. فاختيارات موضوعات الدراسة لا يمكن أن تكون غير متحيّزة لوجود طلبات اجتماعية، أو لضعف وجودها.

ونستطيع كذلك أن نتساءل حول العلاقات بين المعارف المنتجة والنتائج، ووضعية الباحث، التاريخية والاجتماعية. فتاريخ المدارس الكبرى، مدارس الماضي (الماركسية، التطوّرية...) يبيّن، دون لبس، إلى ←

الظاهرات المدروسة، وهي (أي الرؤى) من جهة أخرى بانسجام مميّز مع الفئات الاجتماعية أو الممارسات الاجتماعية المختلفة. وهي لا تفتقر إلى التعاطف مع توجّهات سياسية متباعدة كما مع توجّهات ثقافية مختلفة.

إن هذه العلوم الاجتماعية الأربعة التي درسنا، وأكثر من أية رؤى مختلفة عن العالم، تعبّر عن أبعاد معقّدة ومتباعدة عن المجتمع المعاصر. ويبدو لنا أن علّة وجود التعارض بين هذه النظريات يعود، بشكل كبير، إلى التعقّد الاجتماعي بالذات. إن مستقبل هذه النظريات، كما مستقبل نزاعات الدراسات الاجتماعية، يرتبط، بقسم منه، بإماطة اللثام عن التعارض فيما بينها، وبشكل أكبر يرتبط بالتحولات الحقّة التي ستطال مجتمع الغد.

← أي حدّ كانت النتائج التي توصّلت إليها ممهورة بطابع الحركات الاجتماعية والظروف، التي لم تدرك دائماً هذه المدارس حدودها. ولا يمكننا أن نشك أبداً أن أوضاع ماركس السياسية أو أوضاع ديركايم كانت «جوانب» شحذت فهمها لبعض الظاهرات ووضعت حدوداً لاستيعابها.

إن إحدى مهمات علم اجتماع علم الاجتماع هي إذاً دراسة الظروف الاجتماعية لعلماء الاجتماع دراسة متأنّية. لقد خلف كبارَ المفكّرين المنضوين سياسياً في القرن العشرين، بحاثةٌ اختصاصيون، يرتبطون أحياناً بمشاريع خاصة، وفي الغالب بمؤسسات الدولة. ينبغي إذاً أن نحيط بكل نتائج هذا الوضع الذي يربط، في فرنسا، علماء الاجتماع بالهيئات العامّة (المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، الجامعات) والذي يبقى على مسافة مع الحياة الاقتصادية والسياسية، ويُخشى أن يعزّز الانحباس الفكري ضمن إطار التخصّص.

لكن علم اجتماع علم الاجتماع لا يوصل أبداً إلى إنكار الطابع العلمي للمعارف المنتجة. والمهمة الأخرى التي يضطلع بها تقوم على تبيان «تقنيات القطيعة» التي يتصرّف بها عالم الاجتماع لقطع الصلة مع الأيديولوجيات السائدة في محيطه (مناهج المعاينة؛ منهجيات المعالجة، النوعية والكمّية...) ولإسقاط فعاليتها. لكن، في نهاية هذا العمل، يمارس علمُ اجتماع علم الاجتماع عمل تيقّظ، يساهم في دينامية النقد العلمي اللازم (انصار، ١٩٧٩).

الحواشي والمصادر

(١) بيار بورديو، choses dites، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٢) «La représentation politique»، منشورة في actes de la recherche en sciences sociales العدد ٣٦ ـ ٣٧، شباط ـ آذار ١٩٨١.

(٣) بورديو، Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie، باريس، منشورات مينوي، ١٩٦٤.

(٤) بيار بورديو، «A qui un lycée Bernard-Tapie»، جريدة Libération، ٤ كانون أوّل، ١٩٨٦.

(٥) آلان تورين، Mort d'une gauche، مصدر سابق.

(٦) بيار أنصار، الأيديولوجيات السياسية، Les idéologies politiques، باريس P.U.F، ١٩٧٤، الفصل الثالث.

(٧) وفق العنوان الثانوي لكتاب جورج بالانديه: Le désordre, éloge du mouvement، الصادر في العام ١٩٨٨.

(٨) جورج بالانديه، Le pouvoir sur scènes ، مصدر سابق.

(٩) ميشال كروزيه، Le phénomène bureaucratique، مصدر سابق، الفصل الثامن.

(١٠) ريمون بودون، L'idéologie، مصدر سابق، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٨.

(١١) بودون، ...individualisme ou holisme، مصدر سابق.

ملحق

بعد تحليلنا للتيارات النظرية الأربعة، بإمكاننا أن نتساءل: ما هي الميادين الجديدة والسبل الجديدة التي برزت في السنوات العشر الأخيرة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)؟ وهل هذه السبل الجديدة أكّدت أم أضعفت هذه النماذج الأربعة التي عرضناها؟

لنحاول الإجابة عن هذه المسائل بتفحص خمسة حقول من البحث تطوّرت بشكل خاص في هذه السنوات الأخيرة: **الاتصالات، الحياة اليومية، المتخيّلات والتمثّلات، الهِجرة l'immigration، والاجتماعي ـ الألسني socio-linguistique**. وسوف نرى لاحقاً أن النماذج التي عرضنا شهدت هي بالذات تعديلات ناتجة إما عن تعديل الأُطر النظرية، وإمّا عن ضغط الوقائع الاجتماعية التي أثارت مسائل جديدة.

١ ـ إن اتساع **الاتصالات** وأهميتها الأساسية في المجتمع ما بعد الصناعي وضعت علماء الاجتماع أمام تحدٍّ حقيقي تجريبي ونظري. ولقد حدث تطور كبير ـ إنما يشوبه البطء بالنظر لتطوّر الوقائع ـ حول مختلف وسائل الاتصالات (راديو، تلفاز، صحافة) واستخداماتها المختلفة (الصناعية، والمدرسية، والسياسية...).

إن النماذج التي تدفع إلى هذه الأبحاث تقتدي، إلى حدّ معيّن، بالنماذج النظرية التي قدّمنا عنها عرضاً، مع بعض التعديلات المستجدّة. لذا، فالأعمال التي تتوسّع في فرضية دور وسائل الاتصال في تجديد السيطرات الحديثة (ماتّيلارت Mattelart، ١٩٨٦؛ كيريه Quéré، ١٩٨٢) والتي تقوم بتحليل الأيديولوجيات الوثيقة الصلة باتساع اتصالات الجماهير، تتابع، إنما على غير قاعدة، التفكّرات التي كان قد بدأها بيار بورديو حول السيطرة والعنف الرمزي. لكن الأبحاث المستوحاة من النسقوية والتي تنحو إلى تحليل العلاقات المختلفة والمتغيّرة أبداً التي تؤسّسها أنساق الاتصال

على المستوى الإقليمي أو العالمي، هذه الأبحاث تتخذ مواقعها ضمن منظور مختلف كلّياً. فإشكالية من هذا القبيل وهي التي تستوحي، جزئياً، الأبحاث التي قام بها ميشال كروزيه حول التنظيمات، تجد تطويراً كبيراً لها ضمن نظرية التواصل، طبّقت هذه النظرية على قطاع معيّن كالصحافة (ماتيين Mathien، ١٩٨٩) أو على المستوى الأكثر شمولاً (مولس Moles، ١٩٧٣).

وأخيراً تجد الفردوية المنهجية صداها في الأبحاث التي تنكر بشدة فرضية المفعول effet، فرضية تحديد السلوكات من قبل وسائل الإعلام، والتي تجعل من وسائل الإعلام الجماهيرية عنصراً، بين عناصر أخرى، من عناصر نسق التفاعلات (كازنوف Cazeneuve، ١٩٧٢؛ بورجيلين Burgelin، ١٩٧٠؛ بالّ Balle، ١٩٨٠).

مع ذلك، لا يمكن أن نردّ هذه الأعمال، التي هي في طور النمو، إلى تطبيقات نماذج موضوعة مسبقاً.

٢ ـ إننا نستطيع أن نؤرّخ منذ ١٩٧٥ بداية اتساع الأعمال الهادفة إلى تصويب مختلف تجارب الحياة اليومية (الشعائر اليومية، المبادلات العائلية، الاستهلاكات، الأعياد...). ويعود اتساع هذه الأعمال إلى انحسار الأيديولوجيات الكبرى، إلى توسّع الاهتمامات الأتنولوجية والانتروبولوجية، إلى الأمثلة المستقاة من المؤرّخين الذين حرصوا على الاهتمام بالحياة اليومية لرجالات الماضي. ومن جديد يجد علماء اجتماع الحياة اليومية، في هذه الأعمال، تراثاً ظل سابقاً طي الإهمال (تارد Tarde، سيميل Simmel، سكوتز Schütz). لكن هذه الأعمال، التي اهتمّت طوعاً بالجزئي، بالتجارب المعيوشة، اهتمّت بتصويب العيني أكثر من اهتمامها بالمجادلات النظرية. لكننا نستطيع أن نميّز هنا ميولاً متباينة.

ومن خلال وصف الحياة اليومية، استهدفت بعض الأبحاث حول الشعائر الخاصّة بطبقة اجتماعية معيّنة (لوكاس Lucas، ١٩٨١)، وحول الحساسيات الشعبية (جودي Jeudy، ١٩٧٩) كشف أشكال السيطرة

الاجتماعية، وأشكال التبعية ضمن توجّه نقدي، كان قد بدأه هنري ليفيفر Lefevre (١٩٥٨).

أما الدراسات التي ركّزت على وصف التجارب والتبادلات اليومية أو على انجازات الأعمال، فإنها تستوحي من مصدر آخر، مع همّ اللجوء الحرّ إلى نمادج الظواهرية الاجتماعية، عاملة، إلى حدّ ما، على تحقيق تفسير المعيوش. وتظهر هنا إرادة أخرى، وهي إرادة الارتباط من جديد مع الكتابات والفنون، التي تحمل، بدورها، تعابير كاشفة للتجارب الإنسانية.

وأخيراً تأتي الأبحاث حول التفاعلات الاجتماعية التي تفتح سبلاً جديدة، وقد عبّر عنها غوفمان E. Goffman خير تعبير، وهي السبل التي تتقارب من نماذج علم النفس الاجتماعي أو من نماذج الاتنو ـ المنهجية، وقد اهتمّت بتصويب سلوكات الفاعلين أكثر من اهتمامها بالنماذج الجماعية (غرويل Gruel، ١٩٨٤).

٣ ـ علم اجتماع الايديولوجيات والمتخيّلات الاجتماعية والتمثّلات هو ميدان تقليدي من البحث منذ ماركس أو مانهايم Mannheim، لكن شهد تجديدات هامّة، وتوسّعاً في حقله.

فالأبحاث التي أُجريت حول الأيديولوجيات السياسية تصدّت للنموذج الذي أُرسيت أُسسه على قراءة بنيوية لماركس (التوسير ١٩٧٠)، تصدّت للأعمال التي شدّدت، ضمن منظور دينامي، على وظائف الأيديولوجيات، خاصة، في ممارسة أشكال العنف التوتاليتارية (ليفور Lefort، ١٩٧٦؛ أنصار Ansart ١٩٧٧)، وفي مقاومة أشكال السلطة والنفوذ، وفي الثورات (كاستورياديس Castoriadis، ١٩٧٥). فكثرة الأيديولوجيات وتنوّعها، والأهمية التاريخية لهذه «الديانات الدنيوية» في الحياة السياسية شكّلت موضوع دراسات نموذجية (سيمون ١٩٧٨؛ دوبرات Duprat، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣؛ سيرونّو Sironneau، ١٩٨٢).

ولقد مهّدت الأعمال حول التمثّلات الاجتماعية للقيام بأبحاث

جديدة، ليس حول الحياة السياسية، بل حول حياة الجماعات. ولقد تمّ ردم الهوّة الفاصلة بين الطرح الاجتماعي وطرح علم النفس الاجتماعي وأثمر ذلك نتاجاً خصباً، إن في دراسة تمثّلات الجماعة (ديكونشي Deconchy، ١٩٧١؛ قاييس Kaës، ١٩٨٠) وإن في التحليل النقدي للتمثّلات الجماعية (بودريار ١٩٧٢، ١٩٧٩؛ سانسو sansot ١٩٧٠؛ جوديليه jodelet ١٩٨٩) وإن في إعادة تشكيل الذاكرات memoires الجماعية (نامِر Namer ١٩٨٣، ١٩٨٧).

أما تحليل المتخيّلات فقد قدّم إمكانيات للمقاربة بين تيارات أخرى. مع الانتروبولوجيا، أفسح المجال أمام تفكير تركيبي synthétique حول الأسطوريات Mythologies القديمة والمعاصرة (دوراند Durand ١٩٦٩، كايلو Caillois ١٩٧٠؛ تاكوسّيل Tacussel ١٩٨٤)؛ ومع تاريخ الفن، مهّد الطريق لعلم اجتماع الفنون والآداب (لينهارت Leenhardt ١٩٨٢).

إن علم الاجتماع، بدراسته للانفعالات، يفتتح عهداً جديداً. فبعد أن كانت المشاعر والعواطف الجماعية، لمدة طويلة، حبيسة ميدان اللاعقلانية، أصبحت حقل ارتياد جديداً، مفسحة المجال أمام تعليق النماذج المحدِّدة، وسامحة بإعادة تشكيل العلاقات مع علم اجتماع ـ تحليل نفسي socio-psychanalyse في دراسة العواطف passions الاجتماعية (دوفينيو Duvignaud ١٩٩٠) أو السياسية (انصار ١٩٨٣).

إن تمدّد الأبحاث إلى «ميادين» جديدة، يؤدي، كما هو متوقّع، إلى إعادة نظر بالعلم «العادي»، حسب تعبير ت. كوهن T. Kuhn.

٤ ـ إن علم اجتماع الهجرات يعبّر بصدق عن وضعية ارتباط علم الاجتماع بالتحوّلات الموضوعية، وبالطلبات والضغوطات الاجتماعية.

فقبل الحرب العالمية الثانية وعشيّتها، لم يكن علم الاجتماع الفرنسي يهتمّ إلّا قليلاً بالظاهرات المرتبطة بوصول العمّال الأجانب إلى

فرنسا، بينما الدراسات حول هذه المسائل، في الفترة نفسها، كانت متعدّدة في الولايات المتّحدة، كما تدلّ على ذلك الاستقصاءات التي قام بها توماس Thomas وزنانيسكي Znaniecki حول الهجرة البولونية (١٩١٨ ـ ١٩٢٠). لقد نشرت في فرنسا، في الخمسينات من القرن العشرين، بعض الأعمال والوثائق حول القوانين والأوضاع التشريعية للمهاجرين، إنما لم ينشر سوى النذر القليل حول أوضاعهم الاجتماعية. في هذه الحقبة من إعادة البناء والنمو الاقتصادي، يبدو أن هجرة اليد العاملة الوافدة لم ينظر إليها سوى كظاهرة قانونية واقتصادية.

لكن الأعمال الأولى الهامّة ركّزت بشدّة على ظروف الوافدين الاقتصادية (ميشال Michel ، ١٩٥٦).

لقد ساهم تفاقم الأزمة الاقتصادية بنقل المشكلة، وشدّد على تعقّد وضعيات المهاجرين الاجتماعية وعلى تباين العلاقات مع البلد المضيف. إنما بعد العام ١٩٧٠، أُجريت بعض الدراسات حول هوّيات الوافدين المهاجرين، وحول موقف النقابات من العمّال المهاجرين (تريبيا Tripier ١٩٩٠)، حول تردّد الأطفال إلى المدارس (ميغنوز Mugnoz ١٩٧٨)، حول التحوّلات التي تطال البنيات العائلية (زهراوي Zehraoui ١٩٧٦)...

إن تطوّر سلوك النسوة المهاجرات شكّل موضوع أبحاث متعدّدة. ولقد أبرزت هذه الدراسات واقع كون سلوكات النسوة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة المنشأ، وأظهرت كم هي مصاعب التكيّف، كما سرعة التحوّلات، متغيّرة وفق ثقافات المنشأ (تابوادا ـ ليونيتّي Taboada-Léonetti ١٩٨٧؛ بارّيس Parris ١٩٨٣؛ لي هوخوا Le Huu Khoa، ١٩٨٥).

من وجهة نظر تجدّد طرق البحث، نشهد إذاً تركيز الاهتمام على وقائع الثقافة وعلى العلاقات بين الثقافات. وكذلك تركّز الاهتمام حول الفوارق في السلوك وفق الثقافات، وحول التكيّفات المتباينة للنساء، وحول نوعيات المصاعب المدرسية للأطفال. وتركّز أيضاً حول الصراعات الثقافية والصراعات داخل الثقافات (اوريول Oriol ١٩٨١). ويتأكّد لنا، هنا

أيضاً، أن تطوّر الوضعيات بين الثقافات وبروز التوترات الاجتماعية (في الأوساط المدرسية، مثلاً) يقوّي الطلب الاجتماعي ويوجّه الأبحاث.

٥ ـ الاجتماعي ـ الألسني **socio-linguistique**. إن دراسة العلاقات بين اللغة والمجتمع ليست ميداناً جديداً: فمنذ القرن التاسع عشر، تساءل هامبولت Humboldt (١٧٦٧ ـ ١٨٣٥) حول دور اللغة كعامل محدّد للثقافة. لكن التخلّي عن نظريات الأسباب لصالح دراسة الممارسات اللغوية المعتبرة كنمط من أنماط السلوك الاجتماعي وكعمل (اوستين Austin ١٩٥٥) مهّد الطريق أمام تعددية الدراسات وأمام تجدّدها. فكل علاقة اجتماعية تتمأسس، حقيقةً، من خلال السلوكات اللغوية ويمكن أن تدرس كتبادل من الإشارات signes.

مذ ذاك، تمّت، من خلال منظور اجتماعي ـ ألسني، دراسة:

ـ الصراعات السياسية، صراعات الماضي (مارسيليزي ١٩٧١)..

ـ الصراعات الألسنية المرتبطة بالسيطرات الاجتماعية (دي سيرتو De certeau ١٩٧٥).

ـ استراتيجيات تمايز الفاعلين السياسيين (رواغ Roig ١٩٧٧).

ـ تعددية الألسنيات داخل الأمّة الواحدة (فيرم وبوتيت Vermes et Boutet ١٩٨٧).

ـ فروقات التطبيقات الألسنية في المدرسة ونتائجها على الأطفال ذوي المنشأ الثقافي المختلف.

ـ دور اللغات «كمسجّلات» للهوية الاجتماعية.

ـ تكوين مصطلحات للتكنولوجيات الجديدة...

زد على ذلك أن هذه الطروحات قد تعدّدت بتعدد الموضوع الألسني المختار؛ إذا تناول الفروقات الصوتية phonétiques، أو مفردات اللغة، أو الجمل phrases أو المجموعات الاستدلالية ودلالاتها.

في خضم هذا النتاج، المكوّن من خلال إبداعات منهجية مختلفة، تجد النماذج الاجتماعية نفسها إمّا مؤكّدة، وإمّا مطروحة على بساط البحث. فهناك العديد من الأعمال التي أكّدت صحة البنيوية التكوينية وركّزت على قواعد الإنتاج الاجتماعية وعلى قواعد تمرير ما يراد تمريره، وعلى ما تتناول بتباين، وفق موقع المتكلّم interlocuteur الاجتماعي (بورديو ١٩٨٢).

لكن الأعمال التي تركّز على التفاعلات الرمزية في وضعيات التواجه تنتسب إلى التفاعلوية، ويمكن أن تستعير منها مسلّماتها (غامبرز Gumperz ١٩٨٩).

إنما هناك العديد من الأعمال التي لا تهتمّ بالتوافق مع نموذج مهيمن، بل تسعى فقط إلى إيجاد نموذج التحليل الأكثر تطابقاً مع خصوصية الموضوع الذي تدرس. لهذا نرى طرقاً جديدة ترتسم معالمها، يدفع إليها، بشكل خاص، التلاقي المثمر لعدّة علوم: التاريخ، الألسنية، علم النفس، علم السياسة وعلم الاجتماع.

المصطلحات

- A -	
مطلق	Absolu
مجرَّد	Abstrait
تراكم	Accumulation
فعل، أفعال	Actes (s)
أفعال فردية	Actes individuels
فاعل، فاعلون	Acteur (s)
عمل، أعمال	Action (s)
عمل جماعي	Action collective
نشاط	Activité
نشاط مهني	Activité professionnelle
تكيّف	Adaptation
التحام	Adhésion
تنضيد، تنضيدات	Agencement(s)
تنضيدات اجتماعية	Agencement sociaux
تنضيدات رمزية	Agencement symboliques
عميل، عملاء	Agent (s)
عميل مستقل	Agent (s) autonome
عميل مجمعن	Agent (s) socialisé
عدوانية	Agressivité
غيرية	Altérité
فوضوي	Anarchique
فوضوية	Anarchisme
حكاية	Anecdote
حكائي	Anecdotique
بغضاء	Animosité
الانتروبولوجيا السياسية	Anthropologie politique
انتروبولوجيا (إناسة)	Anthropologie
نقيضة	Antinomie
انتماء	Appartenance
تدرّب	Apprentissage
طرح	Approche
سند	Appui
مسبقاً	A priori
تعسّف، تعسّفي	Arbitraire
تعسّف ثقافي	Arbitraire culturel
فني	Artistique
فن	Art
فن ثانوي، قاصر	Art mineur
فن وسيط	Art moyen
مظهر، مظاهر	Aspect (s)
ذرّة	Atome
محمول	Attribut
تحليل ذاتي	Auto-analyse
ذاتي التسيير	Autogestionnaire
آلية، آليات	Automatisme(s)
انتاج ذاتي	Autoproduction
خِلاقي	Axiologique
- B -	
هبوط	Baisse
هبوط نزوعي	Baisse tendancielle
الحسنى	Bienveillance

Biologie	حياوية
Biologique	حياوي
Bureaucratie	بيروقراطية
Bureaucratique	بيروقراطي
Bureaucratisé	مُدَيْوَن (مبقرط)

- C -

Capital	رأسمال
Capital linguistique	رأسمال لغوي
Capital symbolique	رأسمال رمزي
Caractère	طابع
Caractère fonctionnel	طابع وظيفي
Caracteristique (s)	ممّيزة، مميّزات
Causalité	سببية
Centralisation	مركزية
Champ	حقل
Champ intellectuel	حقل فكري
Champ symbolique	حقل رمزي
Changement (s)	تغيّر، تغيّرات
Chaologie	علم السديم
Chaos	السديم
Chaix	اختيار، خيار
Circonstance (s	مناسبة · مناسبات
Classant	ناظم
Clase (s)	طبقة، طبقات
Classes objectives	طبقات موضوعية
Classement (s)	ترتيب، ترتيبات
Classification	تصنيف
Clinique	سريري
Cohérence	تماسك
Cohérence relative	تماسك نسبي
Communication (s)	اتصال، اتصالات
Complementarité	تكامل
Complexe	معقّد، عقدة
Complexité	تعقيد، تعقيدات، تعقّد
Comportement	سلوك
Composante (s)	مركّبة، مركّبات
Composante(s) sociales	مركّبات اجتماعية
Concept (s)	تصوّر، تصوّرات
Concept (s) hypostasiés	تصوّرات مشخصة
Concept (s) sociaux	تصوّرات اجتماعية
Conception	مفهوم
Conceptuel	تصوّري
Concret	عيني
Concretememt	عينياً
Condition (s)	ظرف، ظروف، شرط، شروط
Condition (s) de travail	ظروف العمل
Conditionnel	شرطي
Conditionnement (s)	تشريط، تشريطات
Conflit (s)	صراع، صراعات
Conflit (s) sociaux	صراعات اجتماعية
Conformisme	امتثالية
Conscience	وعي
Conscience collective	وعي جماعي
Constante (s)	ثابتة، ثوابت
Constitution	تشكيل
Construi	إنبناء
Construit social	إنبناء اجتماعي
Construction	بناء

Constructivisme	بنائية
Contexte (s)	قرينة، قرائن
Contradiction (s)	تناقض، تناقضات
Contingence	احتمال
Contradiction(s)	تناقض، تناقضات
Contrat (s)	عقد، عقود
Contre-mouvement	حركة مضادة
Contre société	ضد المجتمع
Correlations	علاقات متبادلة
Créativite	ابداعية
Critère (s)	معيار، معايير
Culte (s)	عبادة، عبادات
Cultes traditionnels	عبادات تقليدية
Culturaliste	ثقافوي
Culture	ثقافة
Culturel	ثقافي
- D -	
Decision	قرار
Délice	هذيان
Dépossessio	نزع الملكية
Désarroi	بلبلة
Description	وصف
Désignation(s)	تعيّن، تعيّنات
Désordre	فوضى، اختلال
Désordre immanent	فوضى ملازمة
Determinant(s)	محدِّد، محدّدات
Determinations(s)	تحديد، تحديدات، تعيّن، تعيّنات
Determiné	محدَّد، متعيّن
Determinisme(s)	حتمية، حتميات
Determinisme methodologique	حتمية منهجية
Deterministe	حتمي
Développement	تطوّر، تطوير
Devenir	صيرورة
Dialectique(s)	جدلية، جدليات
Directeur	مدير
Directeur adjoint	مدير مساعد
Directive(s)	توجيه، توجيهات
Disposition	تهيؤ، استهياء
Distinction	تميّز، تمايز
Distribution	توزع
Divergence	تباعد
Divergent	متباعد
Doctrine	مذهب
Dogmatique	عقائدي
Dogme	عقيدة
Donnée(s)	معطى، معطيات
Données anecdotiques	معطيات حكائية
Donnés quasi-naturelles	معطيات شبه طبيعية
Double négation	سلبية مزدوجة
Dualisme(s)	ثنائية، ثنائيات
Dualisme sexualisé	ثنائية مجنسنة
Durable	دائم
Durée	ديمومة
Dynamisme	دينامية
Dysfonctionnnement	تعثُّر الوِضافة
- E -	
Economisme	اقتصادوية

Economiste	اقتصادوي
Effervescent	هائج
Effet(s)	مفعول، مفاعيل
Effets émergents	مفاعيل بارزة
Effets pervers	مفاعيل منحرفة
Effet de renforcement	مفعول تعزيز
Effet en spirale	مفعول لولبي
Elite	نخبة
Emotion	انفعال، انفعالية
Empiriquement	تجريبياً
Empirisme	تجريبية
Enjeu	رهان
Ensemble	مجموعة
Entité(s)	كيان، كيانات
Entités abstraites	كيانات مجرّدة
Epistemologie	الابستمولوجيا
Esclave	عبد
Etape (s)	مرحلة
Etapes évolutionnistes	مراحل تطوّرية
Etat (s)	حالة، حالات
Etat d'inferiorité	حالة دوينة
Etatique	دولاني
Ethique	علم الأخلاق
Ethnographie	علم العِراقة
Ethnomethodologie	الاثنية المنهجية
Ethnologie traditionnelle	الاثنية التقليدية
Ethos de classe	آيتوس طبقي
Etude	دراسة
Etude concrète	دراسة عينية
Euphémisme (s)	ثورية، ثوريات
Evenement	حدث
Evolutionnisme	تطوّرية
Experience	تجربة
Experience de l'aliénation	تجربة الاستلاب
Expression	تعبير
Exteriorisation	تخريج

- F -

Fait	واقع
Fait brut	واقع خام
Fait social	واقع اجتماعي
Famille	أسرة
Fantasme (s)	تهويمة، تهويمات
Fatalité	قدرية
Fausse coscience	وعي كاذب
Fausseté	الكذب
Faux	كاذب
Fetichisme	تأليه
Finalité	غاية
Fonction	وظيفة
Fonctionnalisme	وظيفوية
Fonctionnement	وِظافة
Fondement	أساس
Formalisé	مقعّدة
Formalisme	صورية، شكلانية
Forme	صورة، شكل
Frustration	حرمان، كبت

- G -

Garant	ضامن
Garant méta-social	ضامن فوق ـ اجتماعي

Général	عام
Generalisation (s)	تصميم، تصميمات
Génèse	تكوين
Génétique	تكويني
Gout	ذوق
Gestion	إدارة
- H -	
Handicap	إعاقة
Handicap cagnitif	إعاقة ادراكية
Hasard	مصادفة، صدفة
Hiérarchie	تراتب، تراتبية
Historicisme	التاريخانية، المذهب التاريخاني
Historicité	التاريخانية
Historisme	التاريخية
Holiste	هولستي
Homogène	متجانس
Hyper-fonctionnisme	وظيفوية مفرطة
Hostilité	حقد، ضغينة
Humanisé	مؤنس
Hyper-culturalisme	ثقافوية مفرطة
Hyper-empirisme	افراط في التجريبية، تجريبية مفرطة
Hypothèse	فرضية
Hypoyhèse évolutionniste	فرضية تطوّرية
Hypoyhèse générale	فرضية عامّة
- I -	
Idéologisation	أدلجة
Idée (s)	فكرة، أفكار
Idées fausses	أفكار كاذبة
Idéologisation	متماثل
Image (s)	صورة، صور
Images technicistes	صورة تقنوية
Imaginaires	متخيّل
Imagination	تخيّل
Immigration	هجرة
Impératif (s)	آمر، أوامر
Inadaptation	عدم تكيّف
Inadéquation	عدم تطابق
Incorporé	مندمج
Inculcation	تشريب، ترسيخ
Indetermination	اللاتعيّن
Indeterminé	اللامتعيّن
Indicateur (s)	دالول، دواليل
Individualisme	فردوية
Individualisme methodologique	فردوية منهجية
Individualiste	فردوي
Individualité	فردية
Individuel	فردي
inégalité (s)	لا مساواة، لا مساويات
Inerte	هامد
Infro-politique	سياسية تحتية
Informel	لا شكلي
Inhérent	ملازم
Inintelligible	غير معقول
Institution	مؤسسة
Institutionnaliser	تمأسَسَ
Institutionnel	مؤسسي
Instrument	أداة

Intelligible	معقول
Intensité	توتّر
Intentionalite	مقصد، قصدية
Interaction	تفاعل
Interactionnisme	تفاعلوية
Interdependance	ترابط
Intergroupe	بيفئوي
Interiorisation	استبطان
Interiosisation de l'exteriorité	استبطان الخارجي
Interpersonnel	بيشخصي
Interpretation	تأويل
Interrelations	علائق داخلية
Interventionnisme	تدخليّة
Interventionnisme étatique	تدخليّة دولانية
Intuition	حدس
Intuition fondamentale	حدس أساسي
Invariance(s)	ثابت، ثوابت
Invention	ابتداعية
Investigation	تقصٍ
Irrationnel	لا عقلي
Isolement	عزل
- J -	
Jeu (x)	ألعوبة، ألاعيب
Jeux structurés	ألاعيب
Jugement (s)	حكم، أحكام
- L -	
Langage	لغة
Linguistique	الألسنية، علم الألسنيات
Logique	منطق
Loi	قانون
Loi conditionnelle	قانون شرطي
Loi de succession	قانون التعاقب
- M -	
Magie	سحر
Mainmise	مصادرة
Masque	قناع
Mécanique	آلي
Mécanisé	ممكنن
Mécanisme	إوالية
Mécaniste	إوالي
Mécontentement	استياء
Métat-social	فوق اجتماعي
Methode	منهج
Methode de compréhension	منهج جامع
Mobilité	حركية
Mobilité ascendante	حركية متصاعدة
Mobilité diffrentielle	حركية تفاضلية
Mode	صيغة
Mode de connaissance	صيغة معرفة
Modèle	نموذج
Medèles heuristiques	نماذج الكشف
Moderne	حديث
Moderne	حداثوي
Molécule(s)	جُزَيْئة، جُزيئات
Molécules logiques	جُزيئات منطقية
Moment(s)	لحظة، لحظات
Monde	عالَم
Monde social	عالَم اجتماعي

Monographie	دراسة احادية
Morphologie	علم الهيئة
Morphologique	الهيئي
Motivation(s)	حافز، حوافز
Mouvant	متحرّك
Mouvement(s)	حركة، حركات
Mutation(s)	تبدّل، تبدّلات
Mutuallisme	تبادلية

- N -

Nation	أمّة
Naturaliste	طبيعوي
Nature	طبيعة
Nature de travail	طبيعة العمل
Naturel	طبيعي
Necessite(s)	ضرورة، ضرورات
Neut·ralité	حياد
Neutralite axiologique	حياد خلاقي
Nominalisme	اسمية
Nomologie	علم القوانين
Non-communication	عدم تواصل
Non-conscience	عدم وعي
Non-social	اللاجتماعي
Notion	مقولة
Notion de loi	مقولة قانون
Notion de role	مقولة دور

- O -

Objet(s)	موضوع، موضوعات
Objet social	موضوع اجتماعي
Objectif	موضوعي
Objectivation	توضيع
Objectivé	مُمَوضَع
Objectiver	مَوضَعَ
Objectivisme	موضوعوية
Objectiviste	موضوعوي
Observateur	معاين
Opinion	رأي
Opposition(s)	تعارض، تعارضات، تواجه، تواجهات
Opposition-complementarité	تواجه ـ تكامل
Option	خيار
Organiciste	عضواني
Organique	عضوي
Organisation(s)	تنظم، تنظيمات
Organisations inhérentes	تنظيمات ملازمة
Organisations internes	تنظيمات داخلية

- P -

Paradigme(s)	نموذَج، نماذج
Paradigmes interactionnistes	نماذج تفاعلوية
Parole	كلام
Partial	مغرض
Particularité	خصوصية
Particulier	الخاص
Passion	عاطفة
Pensée	فكر
Pensée holiste	فكر هولستي

Pensée individualiste	فكر فردوي
Perception(s)	إدراك، إدراكات
Perception commune	إدراك حسي
Période	حقبة
Permanence	استمرارية
Permanence structurelle	استمرارية بنيوية
Perspective(s)	منظور، منظورات
Perspective dynamiste	منظور ديناموي
Perspective objectiviste	منظور موضوعوي
Phénomène(s)	ظاهرة، ظاهرات، ظواهر
Phénomène bureaucratique	ظاهرة بيروقراطية
Phénomènes d'emergence	ظاهرات البروز
Phénomènologie	الظواهرية
Phénomènologie sociale	الظواهرية الاجتماعية
Phonétique	صوتي
Politico-militaire	سياسية عسكرية
Politique(le)	السياسي
Position(s)	وضعية، وضعيات
Positif	وضعي
Positivisme	وضعوية، المذهب الوضعي
Positiviste	وضعوي
Le possible(s)	الممكن، الممكنات
post-structuralisme	ما بعد البنيوية
Postulat(s)	مسلّمة، مسلّمات
Pratiques(s)	ممارسة، ممارسات
Pratiques symboliques	ممارسات فردية
Préétabli	قائم مسبقاً
Préférence(s)	أولوية، أولويات
Prémisses	مقدّمات
Prévision	تبصّر
Principe(s)	مبدأ، مبادىء
Principes absurdes	مبادىء خلفية
Principes généraux	مبادىء عامّة
Principe d'identité	مبدأ الهوّية
Probable	محتمل
Problématique(s)	إشكالية، إشكاليات
Problematique specifique	إشكالية نوعية
Problème(s)	مشكلة، مشكلات
Processus	سياق، سياقات
Processus de preuves	سياق الدلائل
Producteur	منتج
Production	إنتاج
Production mécanique	إنتاج آلي
Production de la société	إنتاج المجتمع
Produit	ناتج
Proposition(s)	قضية، قضايا
Proposition Conceptuelle	قضية تصوّرية
Propriété	ملكية
Provisoire	وقتي

- Q -

Question(s)	مسألة، مسائل
Questions adéquates	مسائل مطابقة

- R -

Radial	جذري
Raisonnement	استدلال
Rationalisé	معقلن
Rationaliser	عقلن
Rationalisme	عقلانية

Rationalité	عقلانية
Rationnel	عقلي
Réalisme	واقعية
Réalité(s)	حقيقة، حقائق
Réalités fausses	حقائق كاذبة
Recherche(s)	بحث، أبحاث
Recherches empiriques	أبحاث تجريبية
Récit(s)	حكاية، حكايات
Récit mythique	حكاية اسطورية
Reflexion	تفكير
Reflexion génétique	تفكير تكويني
Reflexion synthétique	تفكير تركيبي، توليفي
Réfutation	دحض
Régime	نظام
Régime bureaucratique	نظام بيروقراطي
Régime étatique	نظام دولاني
Règle(s)	قاعدة، قواعد
Règles de parenté	قواعد القرابة
Regréssion	نكوص
Relation(s)	علاقة، علاقات
Relations determinantes	علاقات محدِّدة
Relations de face à face	علاقات تواجه
Relations fonctionnelles	علاقات وظيفية
Relations d'homologie	علاقات، تماثل
Relation de role	علاقة دور
Renforcement	تعزيز
Renversement	العكس
Renversement epistymologique	العكس الابستمولوجي
Représentation(s)	تمثّل، تمثّلات
Représentation phenomenologique	تمثّل ظواهري
Représentation réaliste	تمثّل واقعي
Représentation substantielle	تمثّل جوهري
Reproduction	إعادة إنتاج
Réseau(x)	شبكة، شبكات
Réseaux d'influence	شبكات تأثير
Résultante	محصلة
Révolte	تمرّد
Rupture	فصم، قطيعة

- S -

Sacré	مقدّس
Satisfaction	إشباع
Savant	عالِم
Scepticisme	الشكوكية
Schéma	ترسيمة
Schème(s)	روشم، رواشم
Science(s)	علم، علوم
Sciences du langage	علوم اللغة
Sciences du social	علوم الاجتماعي
Scientificité(la)	العلميّة
Scientifiques(les)	العلميّون
Scientisme(le)	العلمَوية
Sécurité	أمان
Séparation	فِرْقة
Signe	إشارة
Signification	دلالة

Singularité(la)	المخصوصية
Singulier(le)	المخصوص
Situation(s)	وضعية، وضعيات
Social	اجتماعي
Socialisation	تجمعن، جمعنة
Sociétal	مجتمعي
Société(s)	مجتمع، مجتمعات
Société bloqué	مجتمع معطّل، متوقّف
Socio-économique	اجتماعي ـ اقتصادي
socio-linguistique	اجتماعي السني
Sociologie	علم اجتماع
Sociologie de l'action	علم اجتماع العمل
Sociologie empirique	علم الاجتماع التجريبي
Sociologie spontanée	علم الاجتماع التلقائي
Sociologisme	الاجتماعوية
Soutien	دعم
Spatial	مكاني
Spécificité	نوعية
Spécifique	نوعي
Stable	ثابت
Stabilité	ثبات
Stagnation	ركود
Statistique(s)	احصاء، احصاءات
Stratification	تنضيد
Stratification sociale	تنضيد اجتماعي
Structuralisme	بنيوية
Structuralisme génétique	بنيوية تكوينية
Structuration	بَنينَة
Structure	بينة
Structurer	بَنيَن
Subjectif	ذاتي
Subjectiviste	ذاتوي
Subordonné	تابع
suicide	انتحار
Sujet	ذات
Supra- individuel	فوق ـ فردي
Symbolique	رمزي
Symbolisation	ترميز
Symbolisme	رمزوية
Synchronisation	تزامن
Systématiser	صاغ في نسق
Système(s)	نسق، انساق
Systemes d'actes	أنساق الأفعال
Système d'action	نسق العمل
Système d'action historique	نسق العمل التاريخي
Systèmes concrets	أنساق عينية
Système de connaissance	نسق معرفي
Systèmes structurés	أنساق مُبنينة
Systemisme	نسقوية

– T –

Technico-économique	تقني ـ اقتصادي
Temporalité(s)	زمانية، زمانيات
Temporel	زماني
Temporellement	زمانياً
Tension(s)	توتر، توترات

Théorie	نظرية ، نظريات
Théorie erronée	نظرية خاطئة
Totaliste	كلياني
Totalitaire	توتاليتاري
Totalité	كلّية
Totalité sociale	كليّة اجتماعية
Totalité transcendante	كلية مفارقة
Transfert	نقلة
Transformation(s)	تحوّل ، تحوّلات
Transposable	متنقّل

- U -

Unité(s)	وحدة ، وحدات
Unité d'action	وحدة عمل
Unités d'observations	وحدات معاينة
Unités simples	وحدات بسيطة
Universalité	كلّية ، شمولية
Universel	كلّي ، شمولي
Usure	بِلى
Utilitarisme	نفعَوية
Utilitarisme économique	نفعوية اقتصادية
Utopie	طوباوية

- V -

Valeur	قيمة
Valeur esthétique	قيمة جمالية
Variable(s)	متغيّر ، متغيّرات
Variables objectives	متغيّرات موضوعية
Vécu	معيوش
Vécu émotionnel	معيوش انفعالي
Vie	حياة
Vie collective	حياة جماعية
Violence	عنف
Violence fondatrice	عنف مؤسِّس
Violences instituées	أشكال العنف الممأسسة
Violence – repression	عنف ـ ردع
Violence symbolique	عنف رمزي
Vision	رؤية
Vision du social	رؤية الاجتماعي
Vrai	صادق

Bibliographie

AKOUN, André, 1989, *L'Illusion sociale, essai sur l'individualisme démocratique et son destin*, Paris, PUF.

ALTHABE, Georges, 1982, *Oppression et Libération dans l'imaginaire*, Paris, La Découverte.

– 1984, et B. LEGE, M. SELIM, *Urbanisme et Réhabilitation symbolique: Ivry, Bologne, Amiens*, Paris, Anthropos.

ALTHUSSER, Louis, 1965, *Pour Marx*, Paris, Maspero.

– 1968, et Etienne BALIBAR, *Lire le Capital*, Paris, Maspero.

– 1970, «Idéologie et appareils idéologiques d'Etat; notes pour une recherche», *La Pensée*, juin.

ANS, André-Marcel d', 1987, *Haïti: paysage et société*, Paris, Karthala.

ANSART, Pierre, 1969, *Marx et l'Anarchisme*, Paris, PUF.

– 1970, *Naissance de l'anarchisme. Esquisse d'une explication sociologique du proudhonisme*, Paris, PUF.

– 1974, *Les Idéologies politiques*, Paris, PUF.

– 1977, *Idéologies, conflits et pouvoir*, Paris, PUF.

– 1983, *La Gestion des passions politiques*, Lausanne, Paris, L'Age d'homme

– 1984, *Proudhon, Textes et débats*, Paris, Librairie générale française, Le Livre de poche.

ARON, Raymond, 1935, *La Sociologie allemande contemporaine*, Paris, PUF, 1981.

– 1938, *Introduction à la philosophie de l'histoire. Essai sur les limites de l'objectivité historique*, Paris, Gallimard, 1986.

– 1938, *Essai sur une théorie de l'histoire dans l'Allemagne contemporaine; la philosophie critique de l'histoire*, Paris, Julliard, 1987.

– 1948, *Le Grand Schisme*, Paris, Gallimard.

– 1955, *L'Opium des intellectuels*, Paris, Calmann-Lévy.

– 1957, *La Tragédie algérienne*, Paris, Plon.

– 1962, *Paix et Guerre entre les nations*, Paris, Calmann-Lévy.

– 1967, *Les Etapes de la pensée sociologique*, Paris, Gallimard.

– 1969, *D'une sainte-famille à l'autre. Essais sur les marxismes imaginaires*, Paris, Gallimard.

– 1972, *Histoire et Dialectique de la violence*, Paris, Gallimard.

– 1977, *Plaidoyer pour l'Europe décadente*, Paris, Laffont.

– 1981, *Le Spectateur engagé*, Paris, Julliard.

AUSTIN, John Langshaw, 1955, *Quand dire, c'est faire*, tr. fr., Paris, Ed. du Seuil, 1970.

AUGÉ, Marc, 1975, *Théorie de pouvoirs et Idéologie*, Paris, Hermann.

ANZIEU, Didier, 1975, *Le Groupe et l'Inconscient*, Paris, Dunod.

BALANDIER, Georges, 1955, *L'Anthropologie appliquée aux problèmes des pays sousdéveloppés*, Paris, Les Cours de droit.

- 1955, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire: dynamique sociale en Afrique centrale,* Paris, PUF, 4e éd., 1982.
- 1955, *Sociologie des Brazzavilles noires,* Paris, Presses de la Fondation des sciences politiques, 2e éd., 1985.
- 1957, *Afrique ambiguë,* Paris, Press Pocket, 1983.
- 1959, *Les Pays sous-développés: aspects et perspectives,* Paris, Les Cours de droit.
- 1961, *Les Pays en voie de développement: analyse sociologique et politique,* Paris, Les Cours de droit.
- 1965, *La Vie quotidienne au royaume de Kongo du XVIe au XVIIIe siècle,* Paris, Hachette.
- 1967, *Anthropologie politique,* Paris, PUF, 4e éd., 1984.
- 1968 (sous la dir. de G. BALANDIER et J.MAQUET), *Dictionnaire des civilisations africaines,* Paris, F. Hazan.
- 1971, *Sens et Puissance, les dynamiques sociales,* Paris, PUF, 2e éd., 1981.
- 1972, *Georges Gurvitch , sa vie, son ouevre,* Paris, PUF, coll. «Philosophes».
- 1974, *Anthropo-logiques,* Paris; éd. rev. Biblio-Essais, 1985.
- 1977, *Histoires d'autres,* Paris, Stock.
- 1980, *Le Pouvoir sur scènes,* Paris, Balland.
- 1985, *Le Détour: pouvoir et modernité,* Paris, Fayard.
- 1988, *Le Désordre: éloge du mouvement,* Paris, Fayard.

BALLE, Francis, 1973, *Institutions et Publics des moyens d'information,* Paris, Montchrestien.
- 1980, *Medias et Société,* Paris, Montchrestien, 2e éd.

BASTIDE, Roger, 1950, *Sociologie et Psychanalyse,* Paris, PUF.

BAUDELOT, Christian et Roger ESTABLET, 1971, *L'Ecole capitaliste en France,* Paris, Maspero.

BAUDRILLARD, Jean, 1972, *Pour une critique de l'économie politique du signe,* Paris, Gallimard.
- 1979, *De la séduction,* Paris, Galilée.

BAREL, Yves, 1973, *La Reproduction sociale. Systèmes vivants, invariance et changement,* Paris, Anthropos.

BARUS-MICHEL, Jacqueline, 1987, *Le Sujet social: étude de psychologie sociale clinique,* Paris, Dunod.

BEAUVOIR, Simone de, 1961, *Le Deuxième Sexe,* Paris, Gallimard, 2vol.

BENOIT, Jean-Claude, 1984, *Changements systémiques et Thérapie familiale,* Paris, Ed. ESF, 3e éd.

BERNOUX, Philippe, 1985, *La Sociologie des organisations,* Paris, Ed. du Seuil, coll. «Points».

BERTALANFFY, Ludwig von, 1968, *Théorie générale des systèmes,* tr. fr., Paris, Dunod, 1973.

BERTAUX, Daniel, 1976, *Histoires de vies ou récits de pratiques? Méthodologie de l'approche biographique en sociologie,* Paris, Maison des sciences de l'homme.
- 1977, *Destins personnels et Structure de classe,* Paris, PUF.

BION, Wilfred R., 1965, *Recherches sur les petits groupes*, Paris, PUF.
BOUDON, Raymond, 1965, et Paul LAZARSFELD, *Le Vocabulaire des sicences sociales, concepts et indices,* Paris, La Haye, Mouton.
– 1966, *L'Analyse empirique de la causalité*, choix de textes publiés sous la dir. de R. BOUDON et P.LAZARSFELD, Paris, La Haye Mouton.
– 1967, *L'Analyse mathématique des faits sociaux*, Paris, Plon.
– 1968, *A quoi sert la notion de structure? Essai sur la signification de la notion de structure dans les sciences humaines*, Paris, Gallimard.
– 1969, *Les Méthodes en sociologie*, Paris, PUF, coll. «Que sais-je?», 6e éd. mise à jour, 1984.
– 1971, *La Crise de la sociologie*, Paris, Droz.
– 1973, *L'Inégalité des chances; la mobilité sociale dans les sociétés industrielles,* Paris, Colin.
– 1975, *Quantitative Sociology,* New York, Academic Press.
– 1977, *Effets pervers et Ordre Social,* Paris, PUF, nouv. éd., 1989.
– 1979, *La Logique du social: introduction à l'analyse sociologique,* Paris, Hachette; 2e éd., coll. «Pluriel», 1983.
– 1982, et François BOURRICAUD, *Dictionnaire critique de la sociologie,* Paris, PUF, 2e éd. rev., 1986.
– 1984, *La Place du désordre; critique des théories du changement social,* Paris, PUF.
– 1986, *L'Idéologie ou l'Origine des idées, reçues*, Paris, Fayard.
BOURDIEU, Pierre, 1961, *Sociologie de l'Algérie,* Paris, PUF, 2e éd.
– 1962, *The Algerians*, Boston, Beacon Press.
– 1964, et A. SAYAD, *Le Déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Ed. de Minuit.*
– *1964, et J.-C. PASSERON, Les Etudiants et leurs études*, Paris, Mouton.
– 1964, et J.-C. PASSERON, *Les Héritiers, les étudiants et leurs études*, Paris, Ed. de Minuit.
– 1964, et A. DARBEL, J.-P. RIVET, C. SEIBEL, *Travail et Travailleurs en Algérie*, Paris, Mouton.
– 1965, et L. BOLTANSKI, R. CASTEL, J.-C. CHAMBOREDON, *Un art moyen, essai sur les usages sociaux de la photographie*, Paris, Ed. de Minuit.
– 1965, et J.-C. PASSERON, M. de SAINT-MARTIN, *Rapport pédagogique et Communication*, Paris, Mouton.
– 1966, et A. DARBEL, *L'Amour de l'art; les musées et leur public,* Paris, Ed. de Minuit.
– 1968, et J.-C. PASSERON, J.-C. CHAMBOREDON, *Le Métier de sociologue, préalables épistémologiques*, Paris, Mouton-Bordas, 4e éd. 1983.
– 1970, *Zur Soziologie des Symbolischen Formen,* Francfort, Suhrkamp.
– 1970, et J.-C. PASSERON, *La Reproduction,* Paris, Ed. de Minuit.
– 1972, *Esquisse d'une théorie de la pratique*, précédée de *Trois Etudes d'ethnologie kabyle,* Genève, Ed. Droz.
– 1976, *Die politische Ontologie Martin Heideggers,* Francfort, Syndicat.
– 1977, *Algérie 1960, structures économiques et structures temporelles*, Paris, Ed. de Minuit.
– 1979, *La Distinction, critique sociale du jugement,* Paris, Ed. de Minuit.
– 1980, *Le Sens pratique*, Paris, Ed. de Minuit.

- 1980, *Questions de sociologie,* Paris, Ed. de Minuit, éd. augm., 1984.
- 1982, *Leçon sur la leçon,* Paris, Ed. de Minuit.
- 1982, *Ce que parler veut dire, l'économie des échanges linguistiques,* Paris, Fayard.
- 1984, *Homo academicus,* Paris, Ed. de Minuit.
- 1987, *Choses dites,* Paris, Ed. de Minuit.
- 1988, *L'Ontologie politique de Martin Heidegger,* Paris, Ed. de Minuit.
- 1989, *La Noblesse d'Etat: grandes écoles et esprit de corps,* Paris, Ed. de Minuit.

BROHM, Jean-Marie, 1976, *Sociologie politique du sport,* Paris, J.-P. Delarge.

BURGELIN, Olivier, 1970, *La Communication de masse,* Paris, SGPP.

CAILLOIS, Roger, 1970, *Approches de l'imaginaire,* Paris, Gallimard.

CALVEZ, Jean-Yves, 1978, *La Pensée de Karl Marx,* Paris, Ed. du Seuil.

CAMUS, Albert, 1951, *L'Homme révolté,* Paris, Gallimard.

CASTORIADIS, Cornélius, 1975, *L'Institution imaginaire de la société,* Paris, Ed. du Seuil.

CAZENEUVE, Jean, 1972, *La Société de l'ubiquité,* Paris, Denoël-Gonthier.

CERTEAU, M. de, et D. JULIA, J.REVEL, 1975, Une politique de la langue. La Révolution française et les patois: l'enquête de Grégoire, Paris, Gallimard.

CHOMBART DE LAUWE, Paul-Henry, 1969, *Pour une sociologie des aspirations,* Paris, Denoël.

CHOUVIER, Bernard, 1982, *Militance et Inconscient,* Lyon, Presses universitaires de Lyon.

CICOUREL, Aaron V., 1964, *Method and Measurement in Sociology,* New York.
- 1979, *La Sociologie cognitive,* Paris, PUF.

CLASTRES, Pierre, 1980, *La Société contre l'Etat,* Paris, Ed. de Minuit.

COULON, Alain, 1987, *L'Ethnométhodologie,* Paris, PUF, coll. «Que sais-je?».

COURTINE, Jean-Jacques et Claudine HAROCHE, 1988, *L'Histoire du visage, exprimer et taire ses émotions,* Paris-Marseille, Rivages.

CROZIER, Michel, 1949, et Edouard DOLLEANS, *Mouvements ouvrier et socialiste, chronologie et bibliographie (1750 - 1918),* Paris, Ed. ouvrières.
- 1951, *Usine et Syndicats d'Amérique,* Paris, Ed. ouvrières.
- 1956, *Petits Fonctionnaires au travail,* Paris, Ed. du CNRS.
- 1963, *Le Phénomène bureaucratique,* Paris, Ed. du Seuil.
- 1965, *Le Monde des employés de bureau; résultats d'une enquête, menée dans sept compagnies d'assurances parisiennes,* Paris, Ed. du Seuil.
- 1970, *La Société bloqué,* Paris, Ed. du Seuil.
- 1974, et E. FRIEDBERG, P. et C. GREMION, J.-C. THOENIG, J.-P. WORMS, *Où va l'administration française?,* Paris, Ed. d'Organisation.
- 1975, et S. HUNTINGTON, J. WATANUKI, *The Crisis of Democracies Report on the Governability of Democraties,* New York, University Press.
- 1977, et Erhard FRIEDBERG, *L'Acteur et le Système, les contraintes de l'action collective,* Paris, Ed. du Seuil, rééd., 1981.
- 1979, *On ne change pas la société par décret,* Paris, B. Grasset, éd. rev. et augm., coll. «Pluriel», 1982.
- 1980, *Le Mal américain,* Paris, Fayard, éd. rev. et augm., coll. «Pluriel», 1984.
- 1987, *Etat modeste, Etat moderne: stratégie pour un autre changement,* Paris, Fayard.
- 1988, *Comment réformer l'Etat? Trois pays, trois stratégies Suède, Japan, Etats-*

Unis, Paris, La Documentation française.
DE BRUYNE, P., J. HERMAN et M. DE SCHOUTHEETE, 1974, *Dynamique de la recherche en sciences sociales*, Paris, PUF.
DECONCHY, Jean-Pierre, 1971, *L'Orthodoxie religieuse, Essai de logique psychosociale*, Paris, Ed. ouvrières.
DOISE Willem (éd.), 1979, *Expériences entre groupes*, Paris, Mouton.
– 1984, and PALMONARI Augusto (éd.), *Social Interaction in Individual Development*, Cambridge Univ. Press, Paris, Maison des sciences de l'homme.
DUBY, George, 1978, *Les TRois Ordres ou l'imaginaire du féodalisme*, Paris, Gallimard.
DUMAZEDIER, Jeoffre, 1962, *Vers une civilisation du loisir?*, Paris, Ed. du Seuil.
– 1974, *Sociologie empirique du loisir. Critique et contre-critique de la civilisation du loisir*, Paris, Ed. du Seuil.
DUMEZIL, Georges, 1977, *Les Dieux souverains des Indo-Européens*, Paris, Gallimard.
DUMONT, Fernand et Nicole GAGNON, 1973, «Présentation» du numéro spécial sur «le vécu», *Recherches sociographiques, XIV-2.*
DUPRAT, Gérard, 1980 (sous la dir. de), Analyse de l'idéologie, Centre d'étude de la pensée politique, Paris, Galilée, t.II.
– 1983, *Analyse de l'idéologie*, Paris, Galilée, t.II.
DUPUIS, François et Jean-Claude THOENIG, 1983, *Sociologie de l'Administration française*, Paris, Colin.
DURAND, Claude, 1978, *Le Travail enchaîné, Organisation du travail et domination sociale*, Paris, Ed. du Seuil.
DURAND, Gilbert, 1969, *Les Structures anthropologiques de l'imaginaire*, Paris, Bordas.
DUVIGNAUD, Jean, 1967, *Sociologie de l'art*, Paris, PUF, 3e éd., 1984.
– 1974, *Fêtes et Civilisations*, Paris, Weber.
– 1977, *Lieux et Non-Lieux*, Paris, Galilée.
– 1986, *La Solidarité: liens de sang et liens de raison*, Paris, Fayard.
– 1990, *La Genèse des passions dans la vie sociale*, Paris, PUF.
EASTON, David, 1965, *Analyse du système politique*, tr.fr., Paris, Colin, 1974.
ELIAS, Norbert, 1974, *La Société de cour*, Paris, Calmann-Lévy.
ENRIQUEZ, Eugène, 1983, *De la horde à l'Etat, essai de psychanalyse du lien social*, Paris, Gallimard.
ESTIVALS, Robert, 1983, *Le Livre dans le monde, 1971 – 1981*, Paris, Retz.
FERRAROTTI, Franco, 1981, *Histoire et Histoires de vie*, tr. fr., Paris, Librairie des Méridiens, 1983.
FOUCAULT, Michel, 1966, *Les Mots et les Choses. Une archéologie des sciences humaines*, Paris, Gallimard.
FOUGEYROLLAS, Pierre, 1959, *Le Marxisme en question*, Paris, Ed. du Seuil.
– 1963, *La Conscience politique dans la France contemporaine*, Paris, Denoël.
– 1970, *La Révolution freudienne*, Paris, Denoël.
– 1976, *Contre Lévi-Strauss et Althusser; trois essais sur l'obscurantisme contemporain*, Paris, Ed. de la Jonquière.
– 1987, *La Nation. Essor et déclin des sociétés modernes*, Paris, Fayard.
FREUD, Sigmund, 1912, *Totem et Tabou*, tr.fr., Paris, Payot, 1947.

FRITSCH, Philippe, 1983, *Le Sens de l'ordinaire* (sous la dir. de), Colloque Quotidienneté et historicité, Lyon, mai, 1982, Paris, Ed. du CNRS.
FROMM, Erich, 1975, *La Passion de détruire: anatomie de la destructivité humaine*. Paris, R. Laffont.
GAGNON, Nicole et Bruno JEAN, 1975, «Les histoires de vie et la transformation du Québec contemporain», *Sound Heritage, IV-1*.
GARFINKEL, Harold, 1952, The Perception of the Other, A Study in Social Order, Cambridge, Harvard.
– 1967, *Studies in Ethnomethodology*, Englewood Cliffs, Prentice Hall.
GAULEJAC, Vincent de, 1987, *La Névrose de classe: trajectoire sociale et conflits d'identité*, Paris, Hommes et Groupes.
GIDDENS, Anthony, 1987, *La Constitution de la société,* Paris, PUF.
GODELIER, Maurice, 1977, *Horizon. Trajets marxistes et anthropologie*, Paris, Maspero.
GOFFMAN, Erving, 1961, *Asiles. Etude sur la condition sociale des malades mentaux,* tr.fr., Paris, Ed. de Minuit, 1968.
– 1967, *Les Rites d'interaction*, tr.fr., Paris, Ed. de Minuit, 1974.
GOLDMANN, Lucien, 1955, *Le Dieu Caché; étude sur la vision tragique dand «Les Pensées» de Pascal et dans le théâtre de Racine,* Paris, Gallimard.
GRESLE, François, 1981, *L'Univers de la boutique: famille et métier chez les petits patrons du Nord, 1920 – 1975*, Lille, Presses universitaires de Lille.
GRUEL, Louis, Annie COCHET, Michel GUGUEN, 1984, *Conjurer l'exclusion; Sur quelques formes urbaines de résistance à la disqualification sociale,* Rennes, LARES, université de Rennes 2.
GUILLEMARd, Anne-Marie, 1986, *Le Déclin du social: formation et crise des politiques de la vieillesse*, Paris, PUF.
GUMPERZ, John, 1989, *Engager la conversation, introduction à la sociolinguistique interactionnelle,* Paris, Ed. de Minuit.
GURVITCH, Georges, 1931, *L'Idée de droit social,* Paris, Sirey.
– 1931, *Le Temps présent et l'Idée du droit social,* Paris, Sirey.
– 1937, *Monde théorique et Science des moeurs,* Paris, PUF, 3e éd., 1961.
– 1940, *Eléments de sociologie juridique,* Paris, Aubier.
– 1950, *La Vocation actuelle de la sociologie,* Paris, PUF, 4e éd., 1969.
– 1955, *Déterminismes sociaux et Liberté humaine,* Paris, PUF.
– 1962, *Dialectique et Sociologie*, Paris, Flammarion.
– 1965, *Proudhon, sa vie, son ouevre,* Paris, PUF.
HABERMAS, Jürgen, 1962, *L'Espace public, archéologie de la publicité comme constitutive de la société bourgeoise,* tr. fr., Paris, Payot, 1978.
– 1968, *La Technique et la Science comme «idéologie»,* tr.fr., Paris, Gallimard, 1973.
– 1981, *Théorie de l'agir communicationnel,* tr.fr., Paris, Fayard 1987, 2 vol.
HERMAN, Jacques, 1983, *Les Langages de la sociologie,* Paris, PUF, coll. «Que sais-je?».
HERPIN, Nicolas, 1973, *Les Sociologues américains et le Siècle*, Paris, PUF.
JAVEAU, Claude, 1988, *Leçons de sociologie*, PAris, Méridiens-Klincksiek.
JAULIN, Robert, 1972, *La Paix blanche, introduction à l'ethnocide,* Paris, Ed. du Seuil.
JEUDY, Henri-Pierre, 1973, *La Peur et les Media: essai sur la virulence*, Paris, PUF.
JODELET, Denise, 1989, *Les Représentations sociales,* (sous la dir. de), Paris, PUF.

KAES, René, 1976, *L'Appareil psychique groupal: construction de groupe*, Paris, Dunod.
- 1980, *L'Idéologie, études psychanalytiques: mentalité de l'idéal et esprit de corps*, Paris, Dunod.
KRIEGEL, Annie, 1970, *Les Communistes français, essai d'ethnographie politique*, Paris, Ed. du Seuil, 2e éd.
KUHN, Thomas, S., 1962, *La* Structure *des révolutions scientifiques*, tr.fr., Flammarion, 1982.
LAING, R.D. et D.COOPER, 1972, *Raison et Violence: dix ans de la philosophie de Sartre (1950 - 1960)*, Paris, Payot.
LEACH, Edmund, 1966, *Critique de l'anthropologie*, tr. fr., Paris, PUF, 1968.
LE BON, Gustave, 1895, *La Psychologie des foules*, Paris, Retz CEPL, 1976.
LECA, Jean et Yves SCHEMEIL, 1983, «Clientélisme et patrimonialisme dans le monde arabe», *International Political Science Review*, 4(4), 455 - 494.
LEENHARDT, Jacques, 1982, *La Force des mots: le rôle des intellectuels*, Paris, Mégrelis.
LEFEBVRE, Henri, 1958, *Critique de la vie quotidienne*, Paris, l'Arche, 2e éd.
LEFORT, Claude, 1976, *Un homme en trop: réflexions sur «L'Archipel du Goulag»*, Paris, Ed. du Seuil.
- 1979, Eléments d'une critique de la bureaucratie, Paris, Gallimard.
LEGENDRE, Pierre, 1974, *L'Amour du Censeur, essai sur l'ordre dogmatique*, Paris, Ed. du Seuil.
LE HUU KHOA, 1985, *Les Vietnamiens en France, insertion et identité*, Paris, L'Harmattan.
LEIRIS, Michel, 1949, *L'Afrique fantôme*, Paris, Gallimard.
- 1969, *Cinq Etudes d'ethnologie nouvelle*, Paris, Gallimard.
LE MOIGNE, Jean-Louis, 1977, *La Théorie du système général, théorie de la modélisation*, Paris, PUF.
LE ROY LADURIE, Emmanuel, 1979, *Le Carnaval de Romans, de La Chandeleur au mercredi des cendres, 1579 - 1580*, Paris, Gallimard.
LEVI-STRAUSS, Claude, 1949, *Les Structures élémentaires de la parenté*, Paris, PUF.
- 1958, *Anthropologie structurale*, Paris, Plon.
LEWIS, Oscar, 1961, *The Children of Sanchez: Autobiography of a Mexican Village*, tr.fr., *Les Enfants de Sanchez*, Paris, Gallimard, 1964.
LIPOVETSKY, Gilles, 1983, *L'Ère du vide; essais sur l'individualisme contemporain*, Paris, Gallimard.
LUCAS,Philippe, 1981, *La Religion de la vie quotidieinne*, Paris, PUF.
MADJARIAN, Grégoire, 1989, *Le Complexe Marx*, Paris, L'Harmattan.
MAFFESOLI, Michel, 1979, *La Conquête du présent: pour une sociologie de la vie quotidienne*, Paris, PUF.
- 1985, *La Connaissance ordinaire, précis de sociologie compréhensive*, Paris, Méridiens.
- 1988, *Le Temps des tribus: le déclin de l'individualisme dans les sociétés de masse*, Paris, Méridiens-Klincksieck.
MANDROU, Robert, 1985, *De la culture populaire aux 17e et 18e siécles: la Bibliothèque bleue de Troyes*, Paris, Imago-Payot.
MANNHEIM, Karl, 1929, *Idéologie et Utopie*, Paris, M. Rivière, 1956.

MARCELLESI, J.-B., 1971, *Le Congrès de Tours (décember 1920)*, Paris, Le Pavillon.
MARCH, J.G. et H.A. SIMON, 1969, Les Organisations, Paris, Dunod, 2e éd., 1981.
MARCUSE, Herbert, 1963, Eros et Civilisation, contribution à Freud, Paris, Ed. de Minuit.
MATHEIN, Michel, 1989, *Le Système médiatique, le journal dans son environnement*, Paris, Hachette.
MATTELART, Armand et Michèle, 1986. *Penser les medias*, Paris, La Découverte.
MAUSS, Marcel, 1983, *Sociologie et Anthropologie*, Paris, PUF, 8e éd.
MAYO, Elton, 1933, *The Human Problems of an Industrial Civilization*, New York, MacMillan.
MERTON, Robert K., 1957, *Elémenis de théorie et de méthode sociologique*, Paris, Plon, 1965.
METRAUX, Alfred, 1967, *Religions et Magies indiennes d'Amérique du Sud*, Paris, Gallimard.
MICHEL, Andrée, 1956, *Les Travailleurs algériens en France*, Paris, CNRS.
MILLS, C. Wright, 1967, *L'Imagination sociologique*, Paris, Maspero.
MINITZBERG, Henry, 1982, *Structure et Dynamique des organisations*, Paris-Montréal, Les Editions d'organisation.
MODZELEWSKI, K. et J. KURON, 1969, *Lettre ouverte au Parti communiste polonais*, Paris, Maspero, 3e éd.
MOLES, Abraham A., 1967, *Socio-Dynamique de la culture*, Paris Mouton.
– 1973, *La Communication et les Mass media* (sous la dir. d'A. MOLES et C. ZELTMANN), Paris, Marabout.
– 1980, *L'Image communication fonctionnelle* (avec la coll. de El. ROHMER), Paris, Casterman.
MORIN, Edgar, 1969, *La Rumeur d'Orléans* (avec la coll. de B.PAILLARd, E. BURGUIERE, C. CAPULIER, C. FISHLER), Paris, Ed. du Seuil.
– 1977 – 1980, *La Méthode:* I, *La Nature de la nature* (1977); II, La Vie de la vie (1980), Paris, Ed. du Seuil.
– 1984, *Sociologie*, Paris, Fayard.
MOSCOVICI, Serge, 1979, *Psychologie des minorités actives*, Paris, PUF.
MUGNOZ, M.-C., 1978, *La Scolarisation des enfants de travailleurs migrants en France*, CIEMM.
NAMER, Gérard, 1983, *La Commémoration en France*, Paris, Papyrus.
– 1985, *Court Traité de sociologie de la connaissance*, Paris, Librairie des Méridiens.
– 1987, *Mémoire et Société*, Paris, Méridiens, Klincksieck.
NAVILLE, Pierre, 1956, *Essais sur la qualification du travail*, Paris, Ed. M. Rivière.
ORIOL, Michel, 1981, *Bilan des études sur les aspects culturels et humains des migrations internationales en Europe occidentale (1918 – 1979)*, (rédigé par), Strasbourg, ESF.
PADIOLEAU, Jean G., 1986, *L'Ordre social, principes d'analyse sociologique*, Paris, L'Harmattan.
PAGES, Max, 1968, *La Vie affective des groupes, esquisse d'une théorie de la relation humaine*, Paris, Dunod.
PARRIS, Ronald G., 1983 (éd.), *Vivre dand deux cultures*, Paris, UNESCO.
PARSONS, Talcott, 1952, *The Social System*, London, Tavistock.
PIAGET, Jean, 1970, *Epistémologie des sciences de l'homme*, Paris, Gallimard.
POULANTZAS, Nicos, 1974. *Les Classes sociales dans le capitalisme aujourd'hui*,

Paris, Ed. du Seuil.
QUERE, Louis, 1982, *Les Miroirs équivoques,* Paris, Aubier-Montaigne.
REICH, Wilhelm, 1933, *Psychologie de masse du fascime,* Paris, Payot, 1974.
RIVIERE, Claude, 1978, *L'Analyse dynamique en sociologie,* Paris, PUF.
– 1988, *Les Liturgies politiques,* Paris, PUF.
ROIG, Charles, 1977, *Symboles et Société: une introduction à la politique des symboles d'après Kenneth Burke,* Bern, P.Lang.
ROSNAY, Joël de, 1975, *Le Macroscope, vers une vision globale,* Paris, Ed. du Seuil, coll. «Points».
ROUQUETTE, Michel-Louis, 1975, Les Rumeurs, Paris, PUF.
SANSOT, Pierre, 1970, *Poétique de la ville,* Paris, Klincksieck.
SARTRE, Jean-Paul, 1943, *L'Etre et le Néant. Essai d'ontologie phénoménologique,* Paris, Gallimard.
– 1960, *Critique de la raison dialectique,* précédé de *Questions de méthode,* Paris, Gallimard.
SCHUTZ, Alfred, 1971, Le Chercheur et le Quotidien; phénoménologie des sciences sociales, Paris, Klincksieck, 1987.
SIMON, Michel, 1978, *Comprendre les idéologies,* Paris, Ed. du Cerf.
SIRONNEAU, Jean-Pierre, 1982, *Sécularisation et Religions politiques,* Paris, Mouton.
TABOADA-LEONETTI, Isabelle, 1987, *Les Immigrés des beaux quartiers. La communauté espagnole dans le 16e arrondissement,* Paris, L'Harmattan.
TACUSSEL, Patrick, 1984, *L'Attraction sociale: le dynamisme de l'imaginaire dans la société monocéphale,* Paris, Librairie des Méridiens.
TARDE, Gabriel de, 1980, *Les Lois de l'imitation, étude sociologique,* Paris, Genève, Slatkine, 1979.
THOMAS, Louis-Vincent, 1975, *Anthropologie de la mort,* Paris, Payot.
– 1978, *Mort et Pouvoir,* Paris, Payot.
TOURAINE, Alain, 1955, *L'Evolution du travail ouvrier aux usines Renault,* Paris, Ed. du CNRS.
– 1961, et O. RAGAZZI, *Ouvriers d'origine agricole,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1965, *Sociologie de l'action,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1966, *La Conscience ouvrière,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1968, *Le Mouvement de mai ou le Communisme utopique,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1969, *La Société post-industrielle,* Paris, Denoël.
– 1972, *Université et Société aux Etats-Unis,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1973, *Production de la société,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1973, *Vie et Mort du Chili populaire,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1974, *Pour la sociologie,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1974, *Lettres à une étudiante,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1976, *Les Sociétés dépendantes, essais sur l'Amérique latine,* Paris, Duculot.
– 1977, *La Société invisible: regards 1974 – 1976,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1977 et D. GRISONI, *Un désir d'histoire,* Paris, Stock.
– 1978, *La Voix et le Regard,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1978, et F.DUBET, Z. HEGEDUS, M.WIEVIORKA, *Lutte étudiante,* Paris, Ed. du Seuil.
– 1979, *Mort d'une gauche,* Paris, Galilée.
– 1980, *L'Après-socialisme,* Paris, B. Grasset.

– 1980, et F. DUBET, Z. HEGEDUS, M. WIEVIORKA, *La Prophétie anti-nucléaire*, Paris, Ed. du Seuil.
– 1981, et F. DUBET, Z. HEGEDUS, M. WIEVIORKA, *Le Pays contre l'Etat: luttes occitanes*, Paris, Ed. du Seuil.
– 1982, et F. DUBET, M. WIEVIORKA, J. STRZELECKI, *Solidarité*, Paris, Fayard.
– 1984, et F. DUBET, M. WIEVIORKA, *Le Mouvement ouvrier*, Paris, Fayard.
– 1984, *Le Retour de l'acteur: essai de sociologie*, Paris, Fayard.
– 1988, *La Parole et le Sang: politique et société en Amérique latine*, Paris, Odile Jacob.
TRIPIER, Maryse, 1990, *L'Immigration dans la classe ouvrière en France*, Paris, l'Harmattan.
TRIPIER, Pierre, 1984, *Approches sociologiques du marché du travail*, thèse d'Etat, université, Paris VII-Jussieu.
VERMES, G. Et J. BOUTET, 1987 (éd.), *France, pays multilingue*, Paris, L'Harmattan, 2 vol.
VERRET, Michel, 1979, *L'Ouvrier français*, Paris, Colin.
– 1979, et J. CREUSEN, *L'Espace ouvrier*, Paris, Colin.
VOVELLE, Michel, 1982, *Idéologie et Mentalités*, Paris, Maspero.
WEBSTER, Paul and Nicholas POWELL, 1984, *Saint-Germain-des-Prés*, London, Constable.
WIDMER, Jean, 1986, *Langage et Action sociale. Aspects philosophiques et sémiotiques du langage dans la perspective de l'ethnométhodologie*, Fribourg, Ed. universitaires.
ZEHRAOUI, A., 1976, *Les Travailleurs algériens en France; Etude sociologique de quelques aspects de la vie familiale*, Paris, Maspero.
ZELDIN, Théodore, 1978 – 1981, *Histoire des passions françaises*, Paris, Ed. du Seuil, 4 vol.

الفهرس

المدخل 5
القسم الأول: موضوع علم الاجتماع 23
البنيوية التكوينية 25
علم الاجتماع الدينامي 44
الطرح الوظيفوي والستراتيجي 61
الفردوية المنهجية 75
القسم الثاني: تحليل الصراعات 93
الترتيبات والتمايز 94
الصراعات والتبدلات 110
الصراعات داخل التنظيمات 128
العدوان وأنساق التفاعل 146
القسم الثالث: إعادة النظر بالرمزي 161
الحقول الرمزية 162
دينامية المتخيلات 175
المتخيلات في التنظيمات 192
التفاعلات والايديولوجية 205
القسم الرابع: علم الاجتماع في الحاضرة 225
إعادة الإنتاج والستراتيجية 227
النظام والفوضى 242
المجتمع المعطّل 259
علم اجتماع المخصوص 275
الخلاصة 291
ملحق 307
المصطلحات 314
ببليوغرافيا 325

العلوم الاجتماعية المعاصرة

المؤلّف بيار انصار

أستاذ علم الاجتماع في جامعة باريس VII ـ جوسيو Jussieu، متخصص في الفلسفة، وله مؤلّفات عدّة حول تاريخ علم الاجتماع وحول الأيديولوجيات السياسية.

رئيس مختبر علم اجتماع المعرفة والمتخيَّل، ويتابع حالياً أبحاثاً حول الانفعالات السياسية.

منذ الحرب العالمية الثانية، تشكو العلوم الاجتماعية من التيارات النظرية الشديدة التعارض، ومن المنازعات بين المدارس. ومن خلال التباعد بين هذه التيارات ظهرت، في نهاية القرن العشرين، تعارضات عميقة ومفاهيم من المعرفة الاجتماعية متباعدة، ووجهات نظر عن المجتمع متعارضة إلى حد يمكن معه التفكير أن أبعادا متناقضة للعالم المعاصر ستتكشف من خلال هذه الخلافات.

في هذا المؤلف يسعى بيار أنصار إلى إعادة تشكيل هذه الخلافات، وهذا النزاع بين الابستمولوجيات، يحدوه إلى ذلك طموح لايضاح معالم التجاذب، ولرسم الحدود الكبرى ولاستخلاص الدلالات والرهانات.

وقد تركز العمل على إعادة تشكيل «الحقل الفكري» للعلوم الاجتماعية كما انتظم في السنوات العشر الأخيرة، أي من 1980 من 1990، وهي الفترة التي سيتركز عليها الاهتمام.

المركز الثقافي العربي

ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت ـ لبنان

ص. ب 4006 ـ الدار البيضاء ـ المغرب